د. هيثم الكيلاني

الإرهاب يؤسس دولة

نموذج إسرائيل

دار الشروق



الإرهاب
يؤسس دولة
نموذج إسرائيل

الطبعـــة الأولـى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. هيثم الكيلاني

الإرهاب يؤسس دولة
نموذج إسرائيل

دار الشروق





المقدمــة

(١)

نقل عن الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن أنه قال ـ قبل مدة طويلة من قيام دولة إسرائيل ـ إن العالم سيصدر حكمه على الصهيونية والصهيونيين على أساس الطريقة التي يعاملون بها عرب فلسطين [١] .

لا ريب في أن هذه القولة كانت تنطوي على الحكمة والتنبؤ بالمستقبل ، بل الخشية والتحسب من هذا المستقبل . فقد انقضى أكثر من قرن على بدء الغزوة الصهيونية لفلسطين ، وحوالي نصف قرن على تحقيق الهدف الأول من المشروع الصهيوني ، وهو تأسيس دولة إسرائيل ، قبل أن يتمكن العالم من التعرف ـ بعض المعرفة وبعض الأحيان ـ على جوهر الصهيونية وأسسها ومقوماتها وأهدافها ، وعلى سياسات دولة إسرائيل واستراتيجياتها ، وعلى الوسيلة الأولى والرئيسية التي استخدمتها الصهيونية واسرائيل ، وهي وسيلة الإرهاب ، وما يستدعيه من أدوات العنف والقوة والبطش . ولقد بلغ الأمر بالصهيونية أن استطاعت بالإرهاب وأدواته ، أن تؤسس دولة . كما استطاعت تلك الدولة ، بالارهاب وأدواته أيضاً ، أن ترسخ كيانها ، وتوسع حدودها، وتمد هيمنتها إلى ما بعد تلك الحدود .

ولقد كان الإرهاب ، ولا يزال ، أحد المقومات الفكرية الأساسية للحركة الصهيونية ، وأهم الأساليب التي طبقتها الصهيونية لتحقيق غرضها الأول ، وهو إقامة إسرائيل . لذا فقد اقترن إنشاء دولة إسرائيل بأبشع أشكال الإرهاب وأفظع أنواعه . ثم أخذت إسرائيل عن الصهيونية الإرهاب ، فكراً وأسلوباً ، لتمارسه ضد الشعب العربي الفلسطيني والدول العربية .

---

(١) مايكل آدمز (مع مجموعة باحثين) : الصهيونية والعنصرية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧ ، ص٢٨٣ .

وتاريخ الحركة الصهيونية وإسرائيل حافل بسلسلة طويلة من أعمال الإرهاب والقتل الجماعي ، بمثل ما هو التراث الفكري الصهيوني والإسرائيلي غني بالأعمال الفكرية التي تعبر عن الإرهاب ، عقيدة ووقائع . فقد نشر قادة الصهيونية وزعماء إسرائيل ومفكروهما مؤلفات كثيرة ، بحثوا فيها الإرهاب ، كعقيدة وسياسة ووسيلة ، وتحدثوا عن المنظمات الإرهابية وأيديولوجيتها ونشوئها وتنظيمها وأهدافها وإنجازاتها والجرائم التي ارتكبتها . ويمكن القول إنه ليس في العالم القديم أو المعاصر تراث عسكري أو سياسي ، لأي شعب من الشعوب ، يشبه التراث الصهيوني والإسرائيلي عن الإرهاب .

وعندما فكرت الصهيونية في إقامة دولة يهودية خالصة في فلسطين ، رأت أن ذلك لن يتم إلا بإبادة سكان البلاد الأصليين ، أو طردهم ، عن طريق الإرهاب . وعلى هذا ، شكّل الإرهاب والعنف ، منذ البداية ، صلب الخطة الصهيونية الرامية إلى احتلال فلسطين .

وهكذا استعملت الصهيونية في غزوها فلسطين ، ومن ثم دولة إسرائيل في تثبيت كيانها وتوسيع حدود احتلالها وتفريغ فلسطين من أهلها ، أساليب إرهابية كثيرة استمدتاها من الفكر الصهيوني والتقاليد الموروثة في هذا الفكر . فالمذابح الجماعية التي تحدثت عنها كتب اليهود القديمة في أكثر من موضع هي النموذج الذي استخدمته وسارت على هديه فيما بعد المنظمات الصهيونية وإسرائيل في دير ياسين وقبية وغزة واللد والرملة ونحالين وكفر قاسم (في فلسطين) والفاكهاني وصبرا وشاتيلا والجنوب اللبناني وقانا (في لبنان) وسواها . وهي المذابح التي تمت كلها لتحقيق هدف واحد هو إبادة الشعب الفلسطيني وتصفيته جسدياً بالقتل والتهجير .

وإذا كانت مذابح الفاكهاني وصبرا وشاتيلا والجنوب اللبناني وقانا (١٩٨١ـ١٩٨٢ـ١٩٩٦) قد استهدفت التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المنافي ، وللمقاومة اللبنانية ضد الاحتلال ، فإن مذابح دير ياسين (١٩٤٨) وكفر قاسم (١٩٥٦) والخليل (١٩٩٤) كانت تستهدف إضافة إلى التصفية الجسدية للشعب الفلسطيني تهجير من لم تطلهم المذابح عن طريق بث الرعب في نفوسهم ودفعهم إلى مغادرة البلاد .

ولعل أكثر ما يجذب الانتباه في سلسلة المذابح التي نفّذتها الصهيونية وإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني أن المنفذين كانوا دائماً يعرفون ما يفعلون ، وأن اتجاه العنف والإرهاب والقتل الجماعي الذي تَرَبّتْ عليه الكوادر الأولى المؤسِّسة للجيش الإسرائيلي ظلت ـ ولا تزال ـ تتناقله أجيال الجيش الإسرائيلي والقيادات الصهيونية والإسرائيلية جيلاً بعد جيل .

والإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ليس وليد اليوم أو الأمس . فهو يضرب بجذوره

في أعماق الفكر والممارسة الصهيونيين ، وفي جذور دولة إسرائيل وقيادتها وأجيالها ومؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني . وحينما يستعرض أي باحث التاريخ الفكري والوقائعي للصهيونية وقادتها ، ومن ثم قادة دولة إسرائيل من بعدهم ، فإنه يستنتج الملاحظات الآتية :

١ ـ تأسس المشروع الصهيوني ، سواء في مرحلة صياغة مفهومه أو مرحلة رسم خططه ، أو مرحلة التنفيذ ، على المبادئ الأولية التي بناها الفكر اليهودي طوال تاريخه ، وأبرزها أن اليهود هم شعب الله المختار ، وان سائر البشرية هم الأغيار الذين يأتون في سلم الشعوب بدرجات هي أدنى من مرتبة شعب الله المختار ، وأن من حق هذا الشعب أن يستخدم الأغيار لخدمته ومن أجل مصلحته .

٢ ـ انبنى على هذه النظرية العنصرية ما يترتب عليها من نوازع وأخلاق ، كالحقد والكره والاستعلاء والاستكبار وما ماثلها من أخلاق تولدها العنصرية ، وتجسدها تيارات وحركات كانت تمثل في التاريخ القديم والحديث والمعاصر فلسفة ومرجعية لبعض أنظمة الحكم ، كمثل النازية والفاشية والعنصرية ، في ألمانيا وإيطاليا وجنوبي افريقيا . وقد زادت الصهيونية عليها جميعها بأن انفردت بتأسيس دولة جوهرها العنصرية ووسيلتها الإرهاب .

٣ ـ حينما تعاملت الصهيونية مع العرب ، كانت قد صنّفتهم في درجة دنيا في سلم الأغيار ، وهو ما أباح لقادة الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي أن يستخدموا جميع الوسائل الممكنة للقتل والإبادة والاغتيال والطرد والإبعاد والاعتقال والتعذيب والنسف والتدمير والتخريب . وبذلك تأسست مدرسة للإرهاب خاصة بالصهيونية وإسرائيل ، ومتمايزة عن غيرها من المدارس الإرهابية القديمة والحديثة والمعاصرة .

٤ ـ لازم الإرهاب ، بمختلف أشكاله وأنواعه ، المشروع الصهيوني ، منذ بدأ زعماء الصهيونية التفكير فيه ، وبخاصة ثيودور هرتزل . ولم تكن ملازمة الإرهاب للمشروع الصهيوني مؤقتة أو مرحلية ، وإنما كان الإرهاب يشكل جوهر المشروع ، بحيث إن المشروع كان سيفقد القدرة على التجسد على الأرض لو لم يكن الإرهاب بمختلف أشكاله وأنواعه وأدواته ، سبيله إلى التنفيذ . ومن هنا يلاحظ ذلك التوارث في الإرهاب بين قادة الصهيونية وزعماء إسرائيل ، توارثاً لا انقطاع فيه ولا تباطؤ في حركته ولا نزول أو انخفاض في خطه البياني ، وبالتالي لا تراجع في فكر الإرهاب ، ولا تناقص في قادته ، لا من حيث الكم ولا من حيث النوع . بل يلاحظ تصاعد في الخط البياني في حركة الإرهاب ، وتكاثر في أساليبه ووسائله ، وتنويع في أحداثه ،

وتزايد في قادته ورجاله ، حتى إن الإرهاب غدا عملاً يومياً عادياً ، لا عيب أخلاقياً فيه ، ولا رادع قانونياً يحد من غلوه ووحشيته .

٥ ـ ليس ضرورياً أن يمارس القائد الإرهابي الإرهاب بنفسه أو بإشرافه ، ذلك أن للإرهاب مستويات في التفكير والتخطيط والتنفيذ . فثمة مفكرون يصممون فكرة أو مفهوماً لا يمكن تطبيقهما إلا بالقوة والعنف والإرهاب . وثمة زعماء يخططون للفكرة أو للمفهوم ويوفرون لهما العوامل والعناصر والأسباب والظروف والبيئة اللازمة لتطبيق الفكرة أو المفهوم بالقوة والعنف والإرهاب . ويأتي بعد أولئك وهؤلاء القادة المنفذون الذين يستخدمون القوة والعنف والارهاب في التنفيذ . وهكذا يصبح المفكر ورجل الأعمال والمزارع والعامل وأستاذ الجامعة والموظف والضابط والجندي وسواهم ، جميعهم ارهابيين ، كل في موقعه وفي حدود عمله ومستواه الفكري أو التخطيطي أو التنفيذي .

٦ ـ لا يقتصر التفنن والإبداع على فئة دون أخرى من الفئات الثلاث المذكورة ، ففي كل منها مجال واسع لذلك ، سواء من حيث التفكير أو من حيث التدبير . ويحتوي تاريخ الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي على ابتكارات وابداعات في الإرهاب هي ، حصراً ، من صنع الإرهابيين الصهيونيين / الإسرائيليين وحدهم دون سواهم .

٧ ـ لقد كان من البديهي أن تنتج تلك الآلية الضخمة للإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ، التي تكاملت أجهزتها وتطورت حسب ما تتطلبه كل مرحلة من مراحل المشروع الصهيوني ، أجيالاً متعاقبة متواصلة من الإرهابيين ، بحيث كانت كل مرحلة تتطلب أنواعاً وفئات معينة منهم ، حسب ما تقتضيه متطلبات كل مرحلة . ففي المراحل الأولى كان المشروع الصهيوني يتطلب تكاثراً في فئة المفكرين والمخططين ، حتى إذا بدأت مرحلة التنفيذ ، وبخاصة قبيل إنشاء الدولة وفي السنوات الأولى من إنشائها ، كان قادة الإرهاب المنفذون يشكلون الفئة الكبرى . وحينما استقر كيان الدولة وتكاملت مؤسساتها العسكرية ، كان إرهاب الدولة هو المرحلة الغالبة ، وكان الضباط يشكلون القوة الإرهابية الأولى . وبعد حرب ١٩٦٧ وانتشار الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، تشاركت المنظمات الإرهابية التطوعية الأهلية والدولة معاً في التخطيط والتنفيذ للعمليات الإرهابية .

٨ ـ من الثابت أنه لا يوجد في العالم كله ما يماثل إسرائيل في ممارساتها لإرهاب الدولة . ذلك أن إسرائيل نفسها تأسست بالإرهاب ، وعليه ، واستمرت في استخدامه ، لأنه يشكل مقوماً رئيسياً من مقوماتها ، وأساساً من أسس استراتيجياتها العسكرية والسياسيّة . وما من مسئول صهيوني أو إسرائيلي ، إلا كان إرهابياً في الفكر ، أو

الممارسة ، أو في كليهما معاً . ومن يراجع تاريخ الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي - وهو ما سيأتي على بعض تفصيله هذا الكتاب - يجد أن أسماء معظم القادة والمسئولين الإسرائيليين هم قادة للمنظمات الإرهابية السرية والعلنية ، أو مسئولون أو عاملون فيها .

لقد أصبحت إسرائيل نموذجاً حياً متكاملاً لـ « ارهاب الدولة » وهو نموذج فريد لا يوازيه أو يماثله أي « إرهاب دولة » بين دول العالم . وعلة هذه الفرادة والنموذجية تكمن في أن إسرائيل لا تقيم أي وزن أو اعتبار لأي ميثاق أو التزام دولي أو أخلاقي . وليس في العالم كله دولة تبزّ أو تضاهي أو تماثل إسرائيل في تحللها من كل التزام دولي أو أخلاقي . ولهذا فقد هانت على إسرائيل جميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات والقرارات الدولية التي قامت إسرائيل على أساسها أو انضمت إليها أو أيدتها .

وما بين ارهاب الصهيونية وإسرائيل ومذابحهما ضد الشعب الفلسطيني ، منذ أن بدأت الغزوة الصهيونية وحتى العام ١٩٩٣ ، هناك ٢٦١ ألف شهيد و ١٨٦ ألف جريح ، و ١٦١ ألف معوق ، وقرابة مليونين من الفلسطينيين هُجّروا بقوة السلاح والارهاب على مدى نصف قرن ، وأصبحوا لاجئين . وهؤلاء الذين أُخرجوا - وهم مليونان - أصبحوا الآن خمسة ملايين وأربعمئة ألف نسمة (٢) .

(٢)

لأن الإرهاب يشكل جوهر الصهيونية كعقيدة ، ووسيلتها كخطة للتنفيذ ، كان من الطبيعي أن يطور هذا الإرهاب نفسه ، ويبتدع أدواته بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية ، ومع متطلبات كل مرحلة من مراحل عمله :

١ - ففي مرحلة الغزو الصهيوني لفلسطين ، كانت الحاجة ملحة لدفع اليهود من الشتات إلى الأرض الجديدة . وفي هذه المرحلة ، لم تتورع الصهيونية عن إرهاب يهود الشتات أنفسهم حتى لا يكون أمامهم سبيل لإنقاذ حياتهم سوى الهجرة إلى فلسطين .

٢ - وفي مرحلة العقاب الجماعي ، فرضت إسرائيل عقوبة الحصار على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لتجويعه وإفقاره وإفقاده مقومات العيش . وبذلك انخرطت إسرائيل في شبكة الحصارات التي خططت لها الولايات المتحدة

---

(٢) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الأول ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

الأمريكية في المنطقة العربية ، فتعاقب هذه الدولة العربية أو تلك بفرض حصار عليها يطال الدولة كمؤسسة ويعرض شعبها للحرمان والفقر والجوع والمرض وبؤس العيش .

٣ـ وفي مرحلة أخرى وجدت إسرائيل أن التلويح بامتلاك السلاح النووي مفيد كقوة رادعة ضد العرب . فقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيريز « مادام جيراننا (العرب) يشكون في أن إسرائيل تملك سلاحاً نووياً فإن هذا يشكل رادعاً . . . دعهم يتشككون فلست أجد داعياً لتهدئة مخاوفهم » ويتفق وزير الخارجية الاسرائيلي ايهود باراك مع رئيس الوزراء في هذا الاتجاه ، فقد أعلن « إن قوة إسرائيل العظمى تكمن في تخيل الضمير العربي ، قادة وشعوباً ، أن إسرائيل قوة نووية . وهكذا يتحدثون ، وهكذا يعلمون أطفالهم »[٣] .

وهكذا يفتخر قادة إسرائيل بإرهاب الضمير العربي ، أمةً وقيادات ودولاً ، ذلك لأن الترسانة النووية الإسرائيلية ، ليست أداة للردع . إنها أداة للإرهاب النووي . لقد استخدم تعبير الردع النووي بين الدول النووية كوسيلة لمنع استخدام السلاح النووي ، في حين أن إسرائيل تستخدمه للإرهاب والابتزاز .

وماكان لهذا الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي أن يبلغ هذا المستوى من التنوع ومن القدرة على استخدام أدواته ، لولا أنه يحظى بالتأييد الدائم والمتنوع من الولايات المتحدة الأميركية ، وهو تأييد فاق كل ما عرفه التاريخ في العلاقات بين الدول من تأييد مادي أو معنوي . ويبدو أن هذا التأييد سيبقى شاذاً وفريداً في التاريخ المعاصر .

لقد تطور التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تطوراً لا يبدو أنه سيبلغ مستوى أو حداً أو سقفاً ينتهي عنده ، وإنما هو متوالد بعضه من بعض ، صاعد إلى الأعلى ومتسع أفقياً ، دوماً . وهدفه الأول أن تبقى إسرائيل هي الأقوى من جميع الدول العربية مجتمعة ، والمتفوقة عليها ، عسكرياً وتكنولوجياً وحضارياً ، وأن تكون الدولة الوحيدة التي يحق لها أن تحوز السلاح النووي ، وأن يحرم ذلك على أية دولة أخرى في المنطقة ، أو أية دولة إسلامية ، وأن يكون لإسرائيل حق تدمير أي مشروع عربي أو إسلامي يمكن أن يفيد ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، احتمال تصنيع سلاح نووي . وإضافة إلى ذلك ، أعطت الولايات المتحدة الأميركية نفسها حق تدمير أي مشروع ـ أو الادعاء بأن هناك مشروعاً ـ يمكن أن يؤثر في نوعية وحجم الخلل القائم الآن بميزان القوى بين العرب وإسرائيل .

---

(٣) صحيفة الأهرام ، ٥/ ٤/ ١٩٩٦ .

لقد استطاعت إسرائيل بفضل مساعدات الولايات المتحدة وحمايتها إقليمياً ودولياً لإسرائيل ولمشروعها الصهيوني، أن تطور إرهابها ليكون سبيلها إلى الازدهار الاقتصادي والهيمنة، مستخدمة في ذلك تفوقها العسكري. ذلك أن إسرائيل تطمح في المرحلة الراهنة إلى أن يكون الإرهاب ودعوتها إلى السلام وفق مفهومها وأغراضها، معاً وفي آن واحد، هو طريقها إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل ومن الناحيتين الإستراتيجية والعسكرية أيضاً.

(٣)

إذا كانت الصهيونية الأدبية قد سبقت الصهيونية السياسية، فإن الثانية عادت فاستولدت الأولى من معطفها، وجندتها لأغراضها. وليس مبالغة القول إن الفكر الصهيوني / الإسرائيلي، بمختلف مجالاته في الأدب والفن والإعلام والتاريخ والفلسفة والاجتماع وغيرها من مجالات الفكر، قد تولى ـ ولا يزال ـ القيام بأكبر وأوسع عملية تضليل وتزوير أدت إلى نتائج جد خطيرة.

وثمة أمثلة ووقائع كثيرة على طغيان الظلام الذي يبثه وينشره ذلك الفكر. ونكتفي بأن نشير إلى واقعة حديثة، شهدتها فرنسا التي تفخر في العالم كله بأنها موئل الحرية الفكرية وحاميتها. لقد استطاعت الصهيونية، بالإرهاب الفكري، أن تنال من تلك الحرية، وأن ترسم لها حدوداً فلا تتجاوزها. ولعل ما تعرض له الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي في ربيع العام ١٩٩٦ حين أصدر كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»(٤)، من ضغوط بلغت حد عاصفة عاتية، يؤكد هذه الحقيقة. ذلك أن غارودي دفع ثمن اقترابه من أهم المحرمات في المجتمعات الغربية، وهو المسألة اليهودية بعامة، وقضية اضطهاد اليهود على يد النازية قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، بخاصة.

لقد طعن غارودي في صحة رقم الملايين الستة التي تصر الحركة الصهيونية ومؤرخوها على أنهم أبيدوا على يد النازيين، قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، وذهب إلى أن هذا الكم مبالغ فيه إلى حد كبير. واستند في ذلك إلى بيان إحصائي لعدد اليهود في أوروبا في العام ١٩٤١، حيث بلغ الاحتلال النازي أقصى اتساعه. وقد أوضح غارودي أن عدد اليهود يومذاك هو، بالدقة، ٣,١١٠,٧٢٢. وهنا يتساءل غارودي: كيف يمكن قتل ستة ملايين من بين هؤلاء؟. وعزا غارودي عدد الملايين الستة إلى أن هناك من يصر على

---

(٤) Roger Garoudy : Les Mythes Fondateurs de la Politique Israelienne, Samiszdat, Paris, 1996.

تضخيم أعداد اليهود الذين قتلوا أو أبيدوا في أوروبا لإخفاء الجرائم التي قامت بها إسرائيل في فلسطين ولا تزال تقوم بها .

وكانت ألمانيا ، قبل فرنسا ، أغلقت باب الاجتهاد أمام المؤرخين في موضوع ضحايا النازية من اليهود ، وبخاصة من حيث كم الضحايا - أي ستة ملايين - في أواخر العام ١٩٩٤ ، حين أقر البرلمان قانوناً فريداً من نوعه ، فرضته الضغوط الصهيونية . وفحواه أن إنكار وجود معسكرات إبادة لليهود في العهد النازي جريمة يعاقب مقترفها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات [٥] .

(٤)

كان ضرورياً أن يبدأ الكتاب بلمحة جد موجزة عن ظاهرة الإرهاب وموقع الصهيونية ـ فكراً ووسائل ـ في إطار تلك الظاهرة ، لينتقل بعد ذلك إلى البحث في دواعي الإرهاب في الحركة الصهيونية ، وهي دواع تكونت في صلب الحركة ، وأسست فكرها وسوغت لها وسائلها . ولأن الثقافة الصهيونية كانت ، ولا تزال ، الرحم الذي ولد منه الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ، فقد كان لزاماً بحث العلاقة العضوية بين تلك الثقافة والإرهاب ، لينتقل الكتاب بعد ذلك إلى بعض التفصيل في إرهاب الدولة ، الذي يتجسد في إسرائيل ، والذي ولد ومر بأطوار متتابعة ، بحيث تلاءم كل طور مع المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية والدولية .

لقد شغلت الموضوعات التي ذكرناها الفصول الخمسة الأولى من الكتاب ، ليبدأ الفصل السادس بدراسة المنظمات الصهيونية / الإسرائيلية الإرهابية ، بإيجاز وتركيز . وينتقل بعدها إلى البحث في تكوين وسائل الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي واستخدامها ، وفيما ارتكبته الصهيونية وإسرائيل من أعمال إرهابية ، كالمذابح والقتل والاغتيال والإبعاد والطرد والترحيل والسجن والاعتقال والتعذيب والحصار والتجويع والعبث بالمقدسات الدينية . وقد شغلت هذه بقية فصول الكتاب (من الفصل ٦ إلى الفصل ١٤) .

ولقد سعى الكتاب إلى أن يقدم الحقائق التاريخية والوقائع الموثقة التي تثبت أن الإرهاب أسس دولة في منتصف القرن العشرين ، ورسخ أسسها ووسع حدود احتلالاتها . لقد تأسست إسرائيل على نظرية العنف والإرهاب ، وانتزعت أرض فلسطين واحتلت أراضي عربية أخرى بالعنف والارهاب . وفرضت جولات الحروب ثم جولات

---

(٥) صحيفة الأهرام ، ٧/ ٥/ ١٩٩٦ .

السلام بالعنف والإرهاب . ولنقرأ التاريخ منذ مذابح الهاغاناه وشتيرن وارغون وغيرها من المنظمات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني قبل قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، ولنواصل قراءة تاريخ إسرائيل بعد قيامها ، وصولاً إلى مذابح جيشها ضد المدنيين في جنوبي لبنان (١٩٩٦) لتتأكد لنا هذه الحقيقة .

ومن هنا كان على الباحث أن يعتمد على عدة مناهج ، بدءاً بالمنهج التاريخي ، وذلك بوضع الوقائع والمعلومات في سياقها التاريخي الزمني ، ومروراً بالمنهج التوثيقي لما هو متيسر من مراجع على غزارتها وتنوع مصادرها ، ووصولاً إلى المنهج التحليلي الاستقرائي ، بقصد وضع الدراسة في إطار البحث العلمي .

ولا يدعي قط هذا الكتاب أنه ألمّ بموضوع الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي - عقيدة وفكراً وتاريخاً ومنظمات وأهدافاً وأفعالاً وممارسات - إلماماً احاط بالموضوع من كل أو معظم جوانبه ، فذلك عمل ليس باليسير على فرد أن يقوم به وإنما هو عمل موسوعي ، نظراً إلى تعدد مجالات هذا الإرهاب ، وتنوع وسائله ، وكثرة فصائله ، وغزارة أصوله الفكرية وتوغلها في التاريخ القديم وانسيابها عبر التاريخين الحديث والمعاصر ، وكثرة مصادره في لغات كثيرة ، وبخاصة اللغات الإنكليزية والفرنسية والعبرية ، وحركيته وديناميكيته ووقائعه التي غطت قرناً من الزمان ونيفاً من التاريخ المعاصر ، دون أن نتوغل في عهود التاريخين القديم والحديث .

لقد حاول الكتاب أن يستنتج معالم جد موجزة من فكر الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ووقائعه ، وأن يرسم ملامح عامة له ، من خلال قدرة ذلك الإرهاب على أن يؤسس دولة ، وأن يعيّشها حتى اليوم . وهو حدث نادر في التاريخ .

هيثم الكيلاني

القاهرة ، كانون الثاني / يناير ١٩٩٧



الفصل الأول

ظاهرة الإرهاب وموقع الصهيونية فيها

« الإرهاب » ظاهرة حديثة . وقد أصبحت محور اهتمام المنظمات الدولية والدول والأفراد . وحينما أشاعت القوى الاستعمارية والعنصرية والصهيونية هذا المصطلح «الارهاب » ، أو تحدثت عنه في سياساتها ومواقفها ، خلطت فيه ـ بقصد ـ ظاهرتين من نوعيتين مختلفتين ، هما : الإرهاب الإجرامي ونضال الشعوب في سبيل تقرير مصيرها . وقد أحدث هذا الخلط المقصود تشويشاً في منهجية معالجة شؤون الارهاب ، بتعاريفه ومفاهيمه ومنظماته وعملياته والأسباب الكامنة وراءه والتدابير لمكافحته .

واستناداً إلى هذه الملاحظة ، أصبح البحث في « الإرهاب » يحتاج إلى وعي دقيق ، قادر على فرز عناصر الإرهاب ، وتصنيفها بطريقة منهجية علمية . وعلى هذا ، فالبحث في الإرهاب ، وفق المفهوم الذي كونته وأشاعته القوى المذكورة ، لا يعني قبول المصطلح على علاته ، أو تبني معانيه ومفاهيمه كلها .

أولاً ـ تعريف الإرهاب ومفهومه

من الملاحظ أنه لا تعريف للإرهاب متفقاً عليه حتى اليوم ، سواء في القانون الدولي أو المنظمات الدولية والإقليمية . وثمة غير دولة أو جهة صاغت تعريفاً يعبّر عن وجهة نظرها . غير أن سمات وأوصافاً وُسمت بها الأعمال الإرهابية ، وأفكاراً أحاطت بمفهوم الإرهاب ، يمكن ، من خلالها ، تلمس بعض الملامح المميّزة لمصطلح «الإرهاب » .

وحينما بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٢ بحث موضوع الإرهاب الدولي ، بواسطة « اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب الدولي » ، اصطدمت بخلافات

عميقة بشأن تعريف « الإرهاب » ، ثم اقتنعت بأنّه لا يمكن الاتفاق على تعريف يوفّق بين مختلف وجهات النظر الكثيرة . والعلة في ذلك ، أنه وراء هذه الظاهرة ، ظاهرة الإرهاب ، تكمن مفاهيم سياسية واجتماعية وقانونية وايديولوجية متضاربة (١) .

وفي أثناء مناقشات اللجنة ، عرضت بعض الدول تعريفات للإرهاب . وحينما عقدت دول أوروبا الغربية الأعضاء في المجلس الأوروبي « الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب - ١٩٧٧ » ، لم تعرّف الإرهاب ، واكتفت بسرد أعمال محدّدة ، هي ، في نظرها ، أعمال من الإرهاب .

وثمة خلاف جوهري حول مفهوم الإرهاب ، يكمن في جانبه السياسي . فكثيراً ما يكون للعمل الواحد تفسيران على الأقل . فهو ، حسب أحد التفسيرين ، حالة من حالات الإرهاب ، تجب إدانته ومكافحته على أنه جريمة . وهو ، في الوقت ذاته ، وحسب التفسير الآخر ، شكل من أشكال التحرر الوطني والكفاح من أجل حقوق الإنسان ، أو الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب والأفراد ، أو حق تقرير المصير . وعلى هذا فإن التعاون الدولي لقمع الإرهاب لا يمكن أن يؤلف نسيجه ، وترسخ أسسه ، إلا إذا تواضعت الدول على تعريف الإرهاب ، وتحديد مفهومه ، ورصد الأسباب والدوافع إليه ، ومعالجتها ، وإزالتها . وهذا هو الجانب السياسى من الإرهاب . وهو جانب يشكل محور الخلاف الذى يصعب تجاوزه أو التغاضي عنه في إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي العالمي الراهن ، والمتجسد في منظمة الأمم المتحدة .

وإذا كانت هناك عناصر تشكل مفهوم الإرهاب ، فإن عنصر « الهدف » يبدو أكثر العناصر استقطاباً للاختلاف . ذلك أن تحديد شرعية العمل الارهابي أو عدم شرعيته ، أي كونه حقاً أو باطلاً ، يرتبط بكون الهدف نفسه مشروعاً أو غير مشروع . فإن كان مشروعاً ، فقد سقطت صفة الإرهاب بمعناها الإجرامي عن العمليات العنيفة التي تقوم بها الجماعات الممارسة لها ، مثل حركات التحرير الوطني ، أو الجماعات المناضلة ضد الاستعمار والاحتلال والسيطرة والعنصرية والصهيونية .

ومصطلح « الإرهاب » يقبل تفسيرات متنوعة ، تختلف باختلاف المفاهيم الفلسفية السياسية والاجتماعية . وهو مصطلح أوجدته واستعملته دول الاستعمار والاحتلال والعنصرية والقهر في وصف المقاومين لسياساتها . كما استعملته أنظمة الحكم الدكتاتورية لتجريح خصومها والنيل من سمعتهم .

إن حصيلة مجموعة القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ، بجمعيتها العامة ومنظماتها

ولجانها المتخصصة ، تحدد مفهوم الإرهاب بتلك الأعمال التي « تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة ، أو تودي بها ، أو تهدد الحريات الأساسية ، أو تنتهك كرامة الإنسان » ، وتشير بوضوح إلى « الإرهاب الرسمي » الذي تمارسه دول ، حينما حددت حالات معينة يولد فيها ، أو من جرائها ، الإرهاب . وهذه الحالات هي : « الاستعمار ، والعنصرية ، والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الانسان والحريات الإنسانية ، والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي » . وهي حالات لا تنشئها أو تسبب نشوءها ، أو توفر الظروف والعوامل لنشوئها ، إلا الدول . لهذا فانها تندرج في فئة «الإرهاب الرسمي » أو « إرهاب الدولة » (٢) .

والإرهاب ، بعامة ، يشبه حلقة مغلقة يدور فيها الظالم والمظلوم ، ولا سبيل للعالم إلى الخروج منها إلا بإزالة أسباب القهر والظلم ، وليس بمنع المظلومين والمقهورين من الاحتجاج والتمرد حتى الموت .

وحتى يستقيم أمر مكافحة الإرهاب ، لابد من مراجعة المصطلح نفسه ، والتمعن في تعريفه بدقة وروح علمية وموضوعية ، ورسم حدوده بوضوح ، ووضعه في سياقه الصحيح ، ووضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتمييز الإرهاب عن كفاح الشعوب من أجل تحررها واستقلالها ، ومن ثم دراسة الأسباب التي تولد الإرهاب وحالاته ، ومعالجتها بإزالتها ، باعتبار أن القضاء على تلك الأسباب هو أساس التدابير لمكافحة الإرهاب .

ثانياً ـ نشأته وتطوره

الإرهاب ، بعامة ، ظاهرة من ظواهر الاضطراب السياسي في العصر الحديث . لقد أصبحت كلمة « إرهاب » مصطلحاً متداولاً في الخطاب السياسي المعاصر . وكانت أوروبا هي الموقع الذي أحيا هذه الكلمة ، وأعطاها معاني متعددة ، استمدها من الفلسفات التي بررت استخدام الإرهاب وسيلة ، ومن الحركات والمنظمات والجماعات التي استخدمت هذه الوسيلة ، سواء في أوروبا أو أمريكا . وعلى هذا ، فالمصطلح ، في الأصل ، ذو جذور أوروبية - أمريكية .

ولقد تطور استخدام مصطلح الإرهاب الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة في إثر وراثة الولايات المتحدة الإمبراطوريات الاستعمارية المنهارة ، ونشوء ظاهرة الاستعمار الجديد . ففي إثر الحرب العالمية الثانية ، حينما أرادت الشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأنظمة العنصرية أن تحرر أوطانها

وتنال استقلالها ، لجأت تلك الشعوب إلى وسائل النضال والمقاومة الوطنية من أجل تحقيق أهدافها . وقد لجأت الأنظمة الاستعمارية والاحتلالية والعنصرية إلى اتهام حركات التحرر الوطني بالإرهاب والتمرد وزعزعة الاستقرار والأمن والخروج عن القانون . وهكذا انطلقت تهمة الإرهاب لتلصق بحركات التحرر الوطني التي تناضل من أجل استقلال بلدانها والتخلص من الاحتلال والعنصرية والاستعمار الاستيطاني . ومن هنا جاء هذا الخلط المقصود بين الإرهاب من جهة ، وبين حق تقرير المصير للشعوب من جهة أخرى . وهو خلط عملت بعض أجهزة الثقافة والإعلام الأوروبية والأميركية على تثبيته وتعميقه وتعقيده .

ويرتبط مفهوم الإرهاب ، بعامة ، بأزمة بنيوية في النظام العالمي وبشكل خاص في الغرب الذي يعاني نسقه القيمي خللاً منهجياً أساسياً انعكس على النظام العالمي ، وشكل الأساس في خلق دائرة العنف التي ولدت الإرهاب . وبذلك تقع المسئولية في نشوء ظاهرة الإرهاب وتطورها على مفاهيم الاستعمار والاحتلال والعنصرية والاستعمار الاستيطاني التي انبثقت من الغرب ، وأخذت توحي بسياسات وممارسات جوهرها العدوان والاحتلال ونهب خيرات الشعوب الأخرى .

وهذه الأزمة البنيوية هي أزمة رؤية حضارية في أساسها . فقد وضع الغرب لنفسه مقاييس لا يعترف بها غيره ، ويريد فرضها على النظام العالمي : فمقاومة النازية والفاشية مشروعة بكل الأساليب ، ومنها الكفاح المسلح . ومقاومة الاستعمار والاحتلال والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية غير مشروعة ، فهي ، في نظر تلك الرؤية الغربية ، إرهاب .

إن الأسباب المؤدية إلى استخدام العنف في بلوغ الهدف تختلف عن بعضها بعضاً ، اختلافاً يؤدي إلى نشوء غير شكل من الإرهاب . وإذا طُرحت جانباً الأفعال التي يرتكبها أصحابها بهدف الانتقام الشخصي أو بدوافع إجرامية ، فيمكن تصنيف أشكال الإرهاب في ثلاث فئات .

وقبل تعريف هذه الفئات ، لابد من الإشارة إلى ملاحظتين يجب أن ينظر ، من خلالهما ، إلى تلك الفئات . وهما ملاحظتان تعتبران جزءاً لا يتجزأ من إدراك فكرة تقسيم أعمال الإرهاب إلى فئات ، ومن فهم معنى الإرهاب ، كعمل مرفوض ومدان وغير إنسانى ، وفهم معنى النضال من أجل التحرر والحق والعدالة ، كعمل مقبول ومصان بالقانون الدولي :

١ ـ الملاحظة الأولى هي أن أي عمل عنفي هو نسبي . ففي حين ترى الجماعة الفاعلة أن

هذا العمل نضال ، ترى الجماعة الأخرى أنه إرهاب . والحَكَم الفصل هو القانون الدولي وما استنه المجتمع الدولي من مبادئ وقواعد قانونية .

٢- الملاحظة الثانية هي أن إطلاق مصطلح « الإرهاب » على أعمال النضال في سبيل التحرر من الاستعمار والاحتلال والسيطرة والعنصرية والصهيونية ، هو تعميم غير عادل ، من وجهة نظر القانون الدولي وما أقرته الأمم المتحدة من حقوق ثابتة للشعوب ، ومنها حق تقرير المصير والاستقلال .

يمكن تصنيف أشكال الإرهاب في ثلاث فئات رئيسية :[٣]

١- إرهاب ضد نظام قائم ، بهدف الإطاحة به ، واستبدال نظام آخر به . وإرهاب مضاد يقوم به النظام ضد أعدائه .

٢- إرهاب تلجأ إليه ثورات أو تنظيمات سياسية بعد وصولها إلى السلطة ، بغية تصفيةآثار العهد السابق .

٣- عنف قد تمارسه بعض منظمات التحرير الوطني ، في حال عجزها عن شن حرب تحرير واسعة النطاق ، أو في حال مواجهة قوة مسلحة أقوى منها بكثير ، أو في رد العنف بالعنف ، أو من أجل نشر القلق والفزع بين قوات الاحتلال . وهذا الشكل من أعمال العنف نضال مشروع ، يدرجه أعداؤه ، بطلاناً ، تحت مصطلح «الإرهاب » .

ونظراً إلى أن العمليات الإرهابية قد تؤدي إلى قتل أناس قد يكونون أبرياء ، وتثير مشاعر الناس وخوفهم ، تتذرع الدول المعادية للتحرر الوطني وحق تقرير المصير للشعوب بمبدأ الدفاع عن النفس ، أو تصنف عملياتها المضادة تحت مصطلح « الإرهاب ضد الإرهاب » أو « الإرهاب الأبيض » .

ثالثاً - جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

توجهت الأمم المتحدة إلى معالجة أسباب الإرهاب والتوصية باتخاذ تدابير عملية لمكافحته منذ العام ١٩٧٢ . وقد شكلت لجنة أسمتها « اللجنة المتخصصة المعنية بالإرهاب الدولي » ، حيث تعرض الدول فيها مواقفها ، وتصاغ التوصيات التي يتفق عليها .

وتدل مراجعة وثائق الأمم المتحدة في هذا الشأن ، كمحاضر الاجتماعات والتقارير والدراسات والقرارات ، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو لجنة الإرهاب أو

غيرهـا من أجهـزة الأمم المتحـدة ومنظمـاتها ولجانها المتـخصصة ومؤتمراتهـا ، على أن الخلاف حـول تعريف « الإرهـاب » كبير ، ولا أمـل في الاتفـاق على نص توفيقي . ومن هنا جاءت مجاوزة الأمم المتحدة لأمر التعريف ، وعكفت على دراسة الأسباب والتدابير .

ويستدل من مناقشات الأمم المتحدة والدراسات التي عالجت موضوع الإرهاب ، أن هذه الظاهرة معقدة وشائكة ، ذات أصول وأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية ، متعددة الجوانب . وبرز أثناء المناقشات التي استمرت سنوات كثيرة ، ولا تزال مستمرة ، اتجاهان رئيسيان في معالجة موضوع الإرهاب :

١ـ الاتجاه الأول : مثلته الدول الغربية ، ودول أخرى ، وقد رأت هذه الدول أن الإرهاب قد استفحل ضرره ، واتسع نطاقه ، وتنوعت أشكاله ، وكثرت ضحاياه . فلا يجوز ، والحالة هذه ، تعليق أمر مكافحة الإرهاب ، على معالجة الأسباب الكامنة وراءه ، وحل المشكلات التي أدت إلى نشوئه . وإن كان من الضروري معالجة هذه الأسباب ، وحل تلك المشكلات ، فيما بعد . وعلى هذا ، يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة قمع الإرهاب بشدة ، دون النظر إلى أسبابه ، ويدعو إلى قيام تعاون دولي لمكافحته وبخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات وتسليم الفاعلين ومحاكمتهم . ويشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن حق الشعوب في الكفاح من أجل التحرر وتقرير المصير لا يجوز أن يتضمن أعمالاً إرهابية ضد مدنيين أبرياء ، أو أن يشكل خرقاً أو انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية ، وإنما يمارس ذلك الحق وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوجه عام .

٢- أما الاتجاه الثاني ، فقد تكتلت فيه معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبخاصة دول العالم الثالث . ويؤسس أصحاب هذا الاتجاه موقفهم المبدئي على رفض الإرهاب بمختلف أشكاله ، وإدانة أعماله وفاعليه ، وعلى أن دراسة التدابير الرامية إلى منعه يجب أن تقترن ، في الوقت ذاته ، بدراسة الأسباب الكامنة وراءه ، من أجل إزالة هذه الأسباب التي يتمثل بعضها بالسياسات الاستعمارية والاحتلالية والعنصرية ، واستعمال القوة من أجل التوسع والسيطرة وبسط النفوذ ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . فذلك كله يولّد لدى الشعوب والجماعات المقهورة الشعور باليأس والضيم وخيبة الأمل ، ويدفعها إلى القيام بأعمال عنف قد تؤدي إلى سفك دماء بريئة .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة أن تشمل دراسة الإرهاب مختلف أشكاله

وأنواعه ، ومنها « إرهاب الدولة » الموجه ضد الدول المستقلة والشعوب وحركات التحرير الوطني . ويبنون موقفهم على أساس أن الكفاح من أجل التحرر الوطني ، والمقاومة ضد المعتدي في الأراضي التي يحتلها ، هما من القيم الإنسانية التي لا يجوز قرنها أو شملها بمفهوم الإرهاب . فأي فعل من هذا القبيل ، هو مس بتلك القيم ، وإهانة للعاملين في سبيلها ، وبخاصة أنهم يناضلون لإعمال مبادئ وحقوق أيدتها الأمم المتحدة .

وترى هذه الدول أن جميع الصيغ القانونية ، التي عالجت بعض أشكال الإرهاب الدولي ، وغيرها من الصيغ التي يمكن أن تعالج أشكالاً أخرى منه ، مهما كانت تتسم بالكمال ، لن تكفي لحل مشكلة الإرهاب ، ما لم تتخذ التدابير لإزالة الأسباب التي تكمن وراءها . وما إعادة الحقوق إلى الشعوب المستعمرة ، أو المنفية من وطنها ، أو المسلوبة حقوقها ، سوى بعض الطرائق التي يمكن التوصل بها إلى حل حقيقي لمشكلة الإرهاب .

وفي إثر مناقشات استمرت ثماني سنوات ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٣٤ ـ القرار ٣٤/ ١٤٥ ـ ١٧/ ١٢/ ١٩٧٩) على مجموعة من التدابير العملية من أجل القضاء على مشكلة الإرهاب . وقد تكررت التوصية باتخاذ هذه التدابير ـ مع تدابير إضافية أخرى ـ في جميع القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بعد ذلك في الموضوع نفسه . وكانت جميع هذه القرارات تتضمن في ديباجتها النص التالي : «وإذ تؤكد (الجمعية العامة) الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية ولغيرها من أشكال السيطرة الأجنبية ، وإذ تقر شرعية كفاحها ، ولا سيما كفاح حركات التحرير الوطني ، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ولإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . . . » (٤) .

رابعاً ـ الفارق بين الإرهاب ونضال الشعوب

كانت الأمم المتحدة (٥) قيّمت الاستعمار ، ومظاهره ، جريمة . وأكدت أن للشعوب المستعمَرة حقاً طبيعياً في النضال ، بكل الوسائل المتاحة ، ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية ، ممارسة بذلك حقها في تقرير المصير ، الذي اعترف به الميثاق و « إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول» .

وحتى يكون المناضلون من أجل حق تقرير المصير ، وضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال والعنصرية والصهيونية ، في مركز قانوني معترف به في إطار التنظيم الدولي ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٣١٠٣ـ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٣ ـ الدورة ٢٨) مبادئ أساسية لتثبيت ذلك المركز ، هذا موجزها :

١ ـ إن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية ، في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال ، هو نضال شرعي ، ويتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي .

٢ ـ إن أية محاولة لقمع هذا النضال هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ، ولإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول .

٣ ـ إن النزاعات المسلحة التي تنطوي على هذا النضال يجب النظر إليها باعتبارها نزاعات دولية مسلحة بالمعنى الوارد في إتفاقيات جنيف (١٩٤٩) الخاصة بالنزاعات المسلحة والوضع القانوني للمتحاربين .

٤ ـ إن المناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية ، إذا ما وقعوا في أيدي أعدائهم ، يعتبرون أسرى ، وتنطبق عليهم أحكام القانون الدولي المناسبة ، وبخاصة اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب (١٩٤٩) .

وكانت الأمم المتحدة [٦] قد أخذت بحق تقرير المصير للشعوب ، ودونته في ميثاقها ، وفيما صدر عنها من إعلانات واتفاقيات وقرارات . وأعطت الحق للشعوب باللجوء إلى كل أشكال النضال ، ومنها الكفاح المسلح ، من أجل تحرير أوطانها ، أو نيل استقلالها . وقد جاء ذلك واضحاً فى البرنامج الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٢/ ١٠/ ١٩٧٠) ، وعنوانه « برنامج العمل من أجل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة » ، وفى قرارات أخرى كثيرة ، منها ذلك القرار الصادر في العام ١٩٧٧ في الموضوع نفسه (الدورة ٣٢) ، وفيه هاتان الفقرتان :

« ١- تؤكد الجمعية العامة من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرير من السيطرة الاستعمارية والأجنبية ، ومن التحكم الأجنبى ، بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح .

« ٢- تؤكد الجمعية العامة ما لشعبي ناميبيا وزمبابوي والشعب الفلسطيني وسائر الشعوب

الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية من حقوق غير قابلة للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة ، دون أي تدخل خارجي » .

ويستدل من هذا النص ، ومن نصوص دولية مماثلة أخرى كثيرة ، أن العنف الذي تمارسه الشعوب إعمالاً لحقها في تقرير مصيرها ، يحظى بالشرعية الدولية ، ويأتي دفاعاً عن النفس ، ويصبّ في مصلحة السلام العالمي ، باعتبار الاستعمار والاحتلال والسيطرة والعنصرية والصهيونية نقائض للسلام العالمي .

وإذا كانت الأمم المتحدة أعطت للشعوب ، ومنها الشعب العربي الفلسطيني ، الحق في اللجوء إلى العنف ضد القوى المستعمِرة ، فإنها لم تتطرق ، في قراراتها ، إلى مجال محدد يمارس فيه هذا العنف . وعلى هذا فإن كل ما يخضع لسيادة الدولة المستعمِرة يصلح لممارسة العنف ضدها .

إن المقياس الفصل بين الإرهابي والمناضل ، أو - مسايرة للمصطلح - بين «الإرهابي المجرم » و « الإرهابي المناضل » يتألف من عنصرين يشكلان كلاً واحداً ، وهما : السبب الذي يدفع المناضل أو المجرم للقتال ، والهدف الذي يسعى كل منهما إلى بلوغه .

وقد أكدت الأمم المتحدة ، في ميثاقها من حيث المبدأ ، وفي كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها ، وفي قراراتها ، من حيث الأحكام والممارسة ، أكدت على الشرعيتين الأخلاقية والسياسية لكفاح التحرير الذي تخوضه الشعوب المقهورة ، بجميع الوسائل الموجودة بتصرفها . وهذا هو ما يميز أعمال التحرير الوطني، تمييزاً واضحاً ، عن أعمال الإرهاب . ذلك أن الكفاح الوطني يندرج مع النزاع المسلح في فئة واحدة ، ويدخل ، من الناحية القانونية ، في نطاق أحكام اتفاقيتي جنيف للعام ١٩٤٩ ، الخاصتين بالنزاعات المسلحة . وعلى هذا أيضاً ، لا يجوز أن ينتج عن الكفاح ضد الإرهاب أي تقييد لحقوق الشعوب في نضالها ضد الاستعمار والاحتلال والعنصرية والصهيونية ، وضد جميع أشكال القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

خامساً ـ إرهاب الدولة

ثمة دول ، ومنظمات تدعمها دول ، تقوم بأعمال إرهابية ، سواء في الجهيرة أو السريرة . وقد تستأجر مجموعات من الناس أو الأفراد لتأدية هذه الأعمال . وهذا ما

يسمى « إرهاب الدولة » . وهو أخطر أشكال الإرهاب ، لأنه أداة سياسة القوة والعدوان والبطش والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . وهي سياسة ترمي إلى فرض إرادة الأقوى ، باستخدام أكثر التقنيات تطوراً ، وبالانتقام وقتل الناس الأبرياء . ولهذا فإن الدول التي تتمتع باحتكار القوة وبسوء استخدامها ، تشكل تهديداً للسلم الدولي أخطر بكثير من الأعمال التي يرتكبها أفراد أو جماعات إرهابية . وهي تتخذ أشكالاً شتى ، مثل تهديد الدول الضعيفة عسكرياً أو اقتصادياً ، أو استخدام المرتزقة للقيام بأعمال تخريبية .

ولهذا يرى كثير من المختصين بالقانون الدولي ، أن إرهاب الدولة ، وبخاصة حين يكون شكله علنياً ، يدخل في إطار العدوان ، أكثر من انتسابه إلى إطار الإرهاب . وللعدوان مفهومه وتعريفه ، وأجهزة دولية لمعالجة شؤونه ، في حين أن الإرهاب لايزال مفهومه غامضاً ، وتعريفه غير محدد ، ولا أجهزة دولية تعالج شؤونه (٧) .

ويعني « إرهاب الدولة » أن تستخدم الدولة نفسها ، أو الجماعات التي تعمل باسمها ، أو هي أجيرة لها ، وسائل من أجل إرهاب الآخرين في خارج الدولة . وقد يكون هؤلاء الآخرون دولة أو جماعة أو أفراداً . وتستخدم الدولة المُرهبة القوة الاقتصادية ، أو السياسية ، أو الإعلامية ، أو العسكرية ، أو بعضها ، أو كلها (٨) .

ويتمثل إرهاب الدولة في عدة أشكال ، منها :

١ـ تقديم الدعم إلى الأنظمة الاستعمارية ، والاحتلالية ، والعنصرية ، والفاشية .

٢ـ تقديم الدعم إلى جماعات مسلحة تقوم بثورة مضادة ضد حكومات وطنية .

٣ـ الوقوف ضد حركات التحرير الوطني التي تناضل من أجل حق تقرير المصير لشعوبها .

٤ـ فرض سياسة معينة على حكومة وطنية ضد إرادة شعبها (٩) .

وحين ننظر إلى سجل العمليات الإرهابية بمنظار المفهوم الذي رسمت الأمم المتحدة ملامحه ، سنجد أن معظمها يندرج في فئة « إرهاب الدولة » . ذلك لأن جميع عمليات حركات التحرير الوطني ، ونضالات الشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو العنصرية أو الصهيونية أو الاحتلال ، تدخل في إطار إعمال حق تقرير المصير والاستقلال والتحرير ، وأن أسباب هذه العمليات ترتبط بسياسات الدول المستعمرة والأنظمة العنصرية وممارساتها ، وهي المسئولة عن نشوئها .

وفي مقابل ذلك ، سنجد أن نسبة ضئيلة من العمليات الإرهابية ، تقع المسئولية

المباشرة عنها على كاهل أفراد أو مجموعات قاموا بها بفعل البؤس وخيبة الأمل والشعور بالظلم واليأس ، فأقدموا على التضحية بأرواح بريئة ، وبأرواحهم أيضاً . أما المسئولية غير المباشرة عن هذه الأعمال ، فترتد إلى الاستعمار والعنصرية والصهيونية والاحتلال الأجنبي ، وهي الأسباب الكامنة وراء هذا النوع من الأعمال .

ومما لا ريب فيه ، أن تجاهل هذه الأسباب ، والاستمرار في السياسات والممارسات التي أدت إلى نشوء الإرهاب ، يدفعان بالدول المستعمرة والأنظمة العنصرية إلى مهاوي الإرهاب نفسه ، فتقع فريسة له ، وتمارس إرهاباً رسَمياً أشد فظاعة من الأعمال الإرهابية التي واجهتها ، فيذهب ضحية « إرهاب الدولة » أبرياء كثيرون جداً .

وهناك أمثلة كثيرة على « إرهاب الدولة » ، مثل ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية في العام ١٩٥٦ ، حين اختطفت طائرة مدنية مغربية ، كان على متنها خمسة من قادة الثورة الجزائرية . وكانت حادثة القرصنة هذه الأولى التي ترتكبها حكومة دولة كبرى .

وبعد عامين ، في ٣/ ١١/ ١٩٥٨ ، نظمت الحكومة الأميركية حادثة خطف طائرة كوبية ، وهو ما أدى إلى مصرع ١٧ شخصاً . وتابعت الحكومة نفسها هذا النوع من العمليات ، تنظيماً وتمويلاً وتشجيعاً . وفي العام ١٩٨٦ ، أغارت قوات جوية وبحرية أميركية على مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين .

وفي العام ١٩٦٨ أغارت القوات الجوية الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي ، حيث دمرت وأحرقت ١٣ طائرة نقل ، هي كل الأسطول الجوي المدني اللبناني . وفي العام ١٩٨١ ، أغارت على المفاعل النووي العراقي ، ودمرته . وفي صيف ١٩٨٢ ، حينما شنت إسرائيل حربها العدوانية على لبنان ، قامت بمذابح ضد الفلسطينيين اللاجئين فاقت مذابح النازية وحشية . وفي شهر نيسان / إبريل ١٩٩٦ ، ارتكبت إسرائيل مذابح كبيرة في لبنان ، تضاف إلى سجلها الإرهابي الشامل على أنواع من المذابح والقتل والطرد والتدمير ، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً .

هذه أمثلة متفرقة من وقائع كثيرة جداً ارتكبتها دول في إطار « إرهاب الدولة » . ولقد تطور مفهوم هذا النوع من الإرهاب ، حتى أضاف بعضهم إليه ضروباً وأعمالاً غير ذات شكل عسكري ، مثل : قطع إمدادات الحبوب والأغذية ، وفرض قيود أو شروط مجحفة على تقديم المساعدات والقروض للدول الصغيرة . إن الحصار الذي ضربته إسرائيل على الشعب الفلسطيني في مارس / آذار ١٩٩٦ مثل حي على هذا النوع من إرهاب الدولة .

ومن الثابت أنه لا يوجد في العالم كله ما يماثل إسرائيل في ممارساتها لإرهاب الدولة . ذلك أن إسرائيل نفسها تأسست بالإرهاب ، وعليه ، واستمرت في استخدامه، لأنه يشكل مقوماً رئيسياً من مقوماتها ، وأساساً من أسس استراتيجياتها العسكرية والسياسية . وما من مسئول صهيوني أو إسرائيلي ، إلا كان إرهابياً في الفكر ، أو الممارسة ، أو في كليهما معاً . ومن يراجع تاريخ الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي ـ وهو ما سيأتي على بعض تفصيله هذا الكتاب ـ يجد أن أسماء معظم القادة والمسئولين الإسرائيليين هم قادة للمنظمات الإرهابية السرية والعلنية ، أو مسئولون أو عاملون فيها .

ولقد كان الإرهاب ، على مدى قرن بكامله ، أحد المقومات الفكرية الأساسية للحركة الصهيونية ، وأحد الأساليب التي طبقتها الصهيونية لتحقيق غرضها الأول ، وهو إقامة إسرائيل . لذا فقد اقترن إنشاء دولة إسرائيل بأبشع أشكال الإرهاب وأفظع أنواعه . ثم أخذت إسرائيل عن الصهيونية الإرهاب ، فكراً وأسلوباً ، لتمارسه ضد الشعب العربي الفلسطيني والدول العربية .

وتاريخ الحركة الصهيونية وإسرائيل حافل بسلسلة طويلة من أعمال الإرهاب والقتل الجماعي ، بمثل ما هو التراث الفكري الصهيوني والإسرائيلي غني بالأعمال الفكرية التي تعبر عن الإرهاب ، عقيدة ووقائع . فقد نشر قادة الصهيونية وزعماء إسرائيل ومفكروهما مؤلفات كثيرة ، بحثوا فيها الإرهاب ، كعقيدة وسياسة ووسيلة ، وتحدثوا عن المنظمات الإرهابية وأيديولوجيتها ونشوئها وتنظيمها وأهدافها وانجازاتها والجرائم التي ارتكبتها . ويمكن القول إنه ليس في العالم القديم أو المعاصر تراث عسكري أو سياسي ، لأي شعب من الشعوب ، يشبه التراث الصهيوني والاسرائيلي عن الإرهاب .

وعندما فكرت الصهيونية في إقامة دولة يهودية خالصة في فلسطين ، رأت أن ذلك لن يتم إلا بإبادة سكان البلاد الأصليين ، أو طردهم ، عن طريق الإرهاب . وعلى هذا ، شكّل الإرهاب والعنف ، منذ البداية ، صلب الخطة الصهيونية الرامية إلى احتلال فلسطين .

وهكذا استعملت الصهيونية في غزوها فلسطين ، ومن ثم إسرائيل في تثبيت كيانها وتوسيع حدود احتلالها وتفريغ فلسطين من أهلها ، أساليب كثيرة ومتنوعة ، منها : القنابل في المقاهي والأسواق وعلى وسائط النقل ، القنابل على الدوائر المدنية الحكومية ، الاغتيال السياسي داخل فلسطين وخارجها ، أخذ الرهائن ثم قتلهم ،

نسف الفنادق ، نسف سفارات أجنبية خارج فلسطين ، لغم سيارات الإسعاف ، نسف البنوك والسطو على أموالها ، الرسائل الملغومة خارج فلسطين ، نسف بيوت قروية ومبان سكنية بسكانها ، ضرب أحياء مدنية بالمدافع ، شن حرب نفسية لحمل المدنيين على الرحيل ، نهب المدن ، اغتيال موظفي الأمم المتحدة ، مصادرة جماعية لممتلكات النازحين والغائبين ، هدم قرى مواطنين بكاملها ، طرد جماعي لمواطنين من البلاد ، إطلاق الرشاشات على قبائل بدوية من أجل طردهم جماعياً من البلاد ، نسف طائرات ركاب مدنية مع ركابها ، استعمال النابالم ضد المستشفيات ، قصف بري وجوي وإطلاق النار على تجمعات اللاجئين الفلسطينيين ، طرد قادة فلسطينيين واغتيالهم ومحاولة اغتيالهم ، ضرب المدن بقنابل النابالم ، الاغتيال بطريقة لغم السيارات الخاصة ، احتجاز نساء وأطفال من أقرباء المشبوهين كرهائن في معسكرات الاعتقال ، قتل سكان قرى عربية .

إضافة إلى ذلك ، تشهد وثائق الأمم المتحدة ، وبخاصة تقارير لجان التحقيق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، على أن إسرائيل لم تترك مبدأ أو حكماً من مبادئ القانون الدولي وأحكامه إلا خرقته أو انتهكته . وجميع تلك الانتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان . والوسيلة التي اتبعتها في ذلك هي الإرهاب . وقد جرت وقائع ذلك كله ضد الشعب الفلسطيني بصورة خاصة ، إذ قامت إسرائيل بأعمال القتل الفردي والجماعي ، وإخراج السكان العرب من أراضيهم ومصادرتها ، وترحيلهم وطردهم وتشريدهم واعتقالهم وسجنهم وتعذيبهم حتى الموت ، وفرض العقوبات الجماعية عليهم ، والتعدي على حرياتهم ومعتقداتهم الدينية ، ومحاولة حرق أو تهديم الأماكن المقدسة ، وتدنيسها ، وحصار المدن والأحياء والقرى ، ومنع التجول . وهي أعمال تقوم بها سلطات الاحتلال والمستوطنون والمستعمرون الإسرائيليون ، بمعرفة السلطات أو تشجيعها أو تغاضيها عن أعمالهم . وينتظّم هؤلاء في منظمات ارهابية سرية ، إلى جانب منظمات أخرى تعمل في الجهيرة . وتؤكد الوقائع أن هذه المنظمات العلنية والسرية ، تلقى التأييد الضمني من الحكومات الاسرائيلية وبعض الأحزاب ومن سلطات الاحتلال . وحينما تدعو حركة كاخ إلى طرد المواطنين العرب من فلسطين كلها ، ولا ترى « أي ظلم في قتل الفلسطينيين » ، فإنها تعبّر ، في الجهيرة ، عن نية قطاع كبير من الرأي العام الإسرائيلي والأحزاب الإسرائيلية . وإذا لم تكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد كشفت عن مثل هذه النية ، فإن سلوكها وممارساتها تشهدان على أنها تخلق جميع الظروف والعوامل لطرد المواطنين العرب من فلسطين ، سواء بتهجيرهم بالقوة ، أو بأن يهاجروا من وطنهم كرهاً بعد أن تُغلق في وجوههم أبواب الرزق والعيش بأمن وكرامة .

وإضافة إلى هذه المنظمات المتخصصة ، ذات الأهداف المحددة ، والقيادات المسئولة ، يمكن اعتبار المستوطنين المستعمرين في الضفة الغربية وغزة والجولان في عداد الإرهابيين ، فهم يقومون ، وفي العلن ، وبرعاية القانون الإسرائيلي ، وحماية قوات الاحتلال ، باعتداءات يومية ، على المواطنين العرب ، في المدن والقرى والمخيمات . وهي اعتداءات دموية وحشية ، تبلغ حد القتل الفردي والجماعي .

ولقد تنوعت أشكال « إرهاب الدولة » وأساليبه في إسرائيل ، مثل خطف الجيش الإسرائيلي خمسة ضباط سوريين ولبنانيين (٢١/ ٦/ ١٩٧٢) كانوا داخل الأرض اللبنانية ، ومثل الغارة الجوية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (١/ ١٠/ ١٩٨٥) . وكانت مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا ، اللذين كانا يضمان عشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين ، قرب بيروت (١٦ ـ ١٨/ ٩/ ١٩٨٢) نموذجاً يجسّد «إرهاب الدولة » . فقد وضعت قيادة الجيش الإسرائيلي خطة المذبحة ، وأشرفت على تنفيذها ، وحاصرت المخيمين ، وحمت مرتكبي المذبحة ، وقدمت إليهم المساعدات . وانتهت العملية بقتل ٣٢٩٧ شهيداً .

ثمة مثل آخر على ارهاب الدولة في تاريخ إسرائيل ، هو الغارات الجوية والقذائف المدفعية والبحرية التي شنتها إسرائيل على لبنان بدءاً من الجنوب حتى العاصمة بيروت ، وذلك في شهر نيسان / إبريل ١٩٩٦ ، وأدت إلى قتل مئات من الأبرياء والنساء والأطفال وتهجير نصف مليون لبناني نزحوا من المدن والقرى نحو الشمال هرباً من الموت الإسرائيلي . كما أدت عملية « عناقيد الغضب » الإسرائيلية هذه إلى تدمير المرافق المدنية ، كالكهرباء وغيرها ، إضافة إلى تدمير أحياء وقرى كاملة .

إن سلوك إسرائيل هذا نموذج حي وكامل لإرهاب الدولة ، القائم على اعتداءات مسلحة ضد سلامة وسيادة الدول ، بحجة الثأر أو الدفاع الوقائي . ولذلك جرى التركيز باستمرار على محاولة تبديد الغموض القائم حول مفهوم نضال حركات التحرر الوطني الذي يصر الإعلام الغربي على تصنيفه ضمن الأعمال الإرهابية . ولعل الموقف الغربي ـ والأميركي تحديداً ـ القائم على رفض الاعتراف بإرهاب الدولة . ثم رفض التمييز بين الإرهاب الفردي الذي يتوخى المصالح المادية المباشرة وبين النضال الشرعي لحركات التحرر الوطني ، هو الذي حال دون الوصول إلى تحديد مفهوم موحّد للإرهاب على المستوى العالمي ، وفي إطار المنظمات الدولية على وجه أخص . وبقدر ما تحاول الولايات المتحدة والدول الغربية إسرائيل الاستفادة

من هذا الخلط المتعمد ، تتجدد المواجهة بين الأطراف المعنية في كل مرة تقع فيها مشاكل عنف تحتاج إلى تشخيص مفاهيمي ، لا سياسي فقط . ومن اللافت للنظر دائماً أن إسرائيل ، التي قامت على العدوان والإرهاب ، الفردي والجماعي ، ومازالت تمارس الإرهاب في مختلف أوجه حركتها القهرية المنفلتة ، داخل فلسطين وعبر حدود الدول المجاورة لها ، وحتى البعيدة عنها ، إسرائيل هذه هي وحدها تظل خارج التصنيف الإرهابي ، بينما توصف كافة الأعمال المضادة لها بأنها إرهابية من الدرجة الأولى .

حواشي الفصل الأول

١ ـ وثائق الأمم المتحدة : الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، اللجنة المخصصة المعنية بالارهاب الدولي : محاضر اجتماعات ، دراسات ، تقارير ، قرارات ، من العام ١٩٨٢ حتى غاية العام ١٩٩٤ .

٢ ـ المرجع نفسه .

٣ ـ Terrorism, Published by Crane, Russak and Company, New York.

مجلة فصلية ، الأعداد من العدد (١) - المجلد الأول (١٩٧٩) حتى العدد (١) - المجلد التاسع (١٩٨٧) .

٤ ـ وثائق الأمم المتحدة ، مرجع سابق .

٥ ـ المرجع نفسه .

٦ ـ المرجع نفسه .

٧ ـ Grant Wardlaw, Political Terrorism, Theory, Tactics and Counter-
– Measures, Cambridge University Press, New York, 1983, pp. 211–225.

٨ ـ Bawyer Bell, J., The Terror Out of Zion, St. Martin's Press, New York, 1977, pp. 47–48.

٩ ـ Yanah Alexander, Marjarie Ann Browne, Allan S. Nanes, Control of Terrorism : International Documents, Crane, Russak and Company, New York, 1983, p. 107.

الفصل الثانــي

دواعي الإرهاب في الحركة الصهيونية

يمثل الإرهاب بشقيه : إرهاب المنظمات الصهيونية وإرهاب دولة إسرائيل ، إحدى ادوات الاحتلال والتوسع الإقليمي وترسيخ ذلك التوسع ، وبخاصة أن التوسعية ليست ظاهرة عارضة في تاريخ المشروع الصهيوني ، بل هي خاصة جوهرية ثابتة لهذا المشروع ، بما هو مشروع يستهدف حل « المسألة اليهودية » عن طريق تجميع ملايين اليهود في منطقة معينة وإقامة وطن قومي لهم فيها . وهذا يعني ، حكماً ، الاستيلاء على مساحات متزايدة من الأراضي تكفي لاستيعاب المهاجرين ، ولتوفير الأمن لهم ، مع ما يرافق ذلك من أعمال لاستيطان هذه الأراضي وإجلاء أصحابها الأصليين . وإذا كان آباء الصهيونية ومؤسسوها الأوائل قد أحجموا عن تحديد منطقة ، أو مساحة ، بعينها ، لإقامة دولتهم عليها ، فقد كانت القاعدة الذهبية الثابتة ، كما عبّر عنها ثيودور هرتزل (Theodor Herzl) في معرض إجابته عن سؤال بشأن هل كانت الرقعة المطلوبة تمتد حتى بيروت أم تتعداها ، هي التالية : « سنطلب ما نحتاجه . تزداد المساحة المطلوبة مع ازدياد عدد المهاجرين»[(١)] .

كما أن طبيعة النشاطات التي قام بها المشروع الصهيوني تجعل التوسع أمراً لا مفر منه . فليس للصهيونية وطن لتحرره من احتلال أجنبي ، وإنما أمامها بلد تريد اغتصابه واحتلاله وتملكه . وطالما أن منطق الصهيونية يقوم على معادلة تقول إن الهجرة تتطلب الاستيلاء على أراض جديدة ، وإن الأراضي تحتاج بدورها إلى مهاجرين جدد لاستيطانها ولطرد سكانها الأصليين ، فإن الإرهاب يغدو الوسيلة الفعالة لتحقيق هذه المعادلة .

والصهيونية استعمار استيطاني - وهذه هي سمتها الأولى - إذ تهدف إلى استقدام مهاجرين يهود من أوروبا وغيرها من بقاع العالم ، ليغتصبوا أرض شعب آخر ، ويستعمروها ويستقروا فيها . ولأن هذا الفعل يستدعي ، حكماً ، طرد أصحاب الأرض الشرعيين ، وإحلال الغزاة محلهم ، فالصهيونية استعمار إحلالي إرهابي ، وهذه هي سمتها الثانية .

ولقد بنيت الصهيونية على الاعتقاد بوجود تمايز جوهري وانفصام كلي بين اليهود من جهة ، والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها من جهة أخرى . وتنحو كتب التاريخ الصهيونية إلى التحدث عن نقاء اليهود العرقي ، وتزعم أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى ، وأنهم حافظوا على تقاليدهم الحضارية عبر التاريخ ، وفي كل زمان ومكان ، وتميزوا بعبقرية خاصة بهم ، تركت طابعها على الحضارة الإنسانية . ولأن الصهيونية قد ميزت « الشعب اليهودي » بصفات وخصائص تجعل الشعوب الأخرى في مراتب دونه ، فقد وصفت بالعنصرية ، وهذه هي سمتها الثالثة .

إن جميع هذه السمات تدفع بالحركة الصهيونية ، بمختلف مدارسها وتياراتها وفصائلها إلى تبني الإرهاب وسيلة إلى تحقيق الأهداف .

أولاً ـ الصهيونية والاستعمار

الصهيونية حركة سياسية في العصر الحديث ، تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين، باعتبارها أرض المعاد . وكلمة « صهيونية » لفظة أخذها المفكر اليهودي «ناثان برنباوم » نسبة إلى جبل صهيون الذي يقع جنوبي غرب القدس . ويعتقد اليهود أن المسيح المخلص سيأتي في آخر الأيام ليعود بشعبه إلى أرض المعاد ويحكم العالم من جبل صهيون . وقد حوّل الصهيونيون هذا المعتقد الديني إلى برنامج سياسي ، كما حولوا الشعارات والرموز الدينية إلى شعارات ورموز دنيوية سياسية . ورغم تنوع المدارس الصهيونية (يمينية ويسارية ، ومتدينة وملحدة ، واشتراكية ورأسمالية) ظلت المقولة الأساسية التي تستند إليها جميع التيارات الصهيونية هي مقولة إن اليهود المشتتين في العالم يشكلون أمة متكاملة توجد في الشتات ، أو المنفى بعيدة عن وطنها الحقيقي : أرض المعاد ، أي فلسطين .

ويرى الصهيونيون أن جذور الحركة الصهيونية ـ أو القومية اليهودية كما يسمونها ـ تعود إلى الدين اليهودي ذاته ، وأن التاريخ اليهودي بعد تحطيم الهيكل على يد الرومان ، هو تاريخ شعب مختار منفي ، مرتبط بأرضه ، ينتظر دائماً لحظة الخلاص والنجاة . لكن الدارسين للدين اليهودي يعلمون أن الارتباط اليهودي بالعودة إلى الأرض المقدسة ، هو ارتباط توراتي مشروط ، إذ إن الدين اليهودي يحرّم العودة إلى أرض المعاد ، ويعتبر أن مثل هذه المحاولة هي من قبيل التجديف والهرطقة ، لأن عودة اليهود ـ حسب المعتقد الديني ـ لا يمكنها أن تتم إلاّ على يد مبعوث من لدن الخالق ، هو المسيح المخلص ، وليس على يد حركة سياسية مثل المنظمة الصهيونية العالمية . ولذا

حينما ظهرت الحركة الصهيونية عارضتها المنظمات اليهودية في العالم . لهذا فمن الأصح والأدق البحث عن الجذور التاريخية الحقيقية للحركة الصهيونية في أوروبا ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التحديد . فمجتمعات هذا الجزء من العالم كانت تمرّ بتحول سريع من الإقطاع إلى الرأسمالية ، صاحبها انفجار سكاني ، نتج عنه وجود أعداد كبيرة من اليهود ، لم يكن من الممكن استيعابهم بسرعة في الاقتصاد الرأسمالي الصناعي الجديد ، الأمر الذي سبب خلق المشكلة المعروفة باسم « المسألة اليهودية » .

وقد تلاقت الرؤية الصهيونية والمصالح الإمبريالية في إطار المشروع الصهيوني ، فالإمبريالية هي سبيل الوصول إلى فلسطين . وإقامة كيان يهودي استعماري استيطاني في منطقة الشرق الأوسط ، رهين بوجود الاستعمار نفسه فيها أولاً ، وبحماية الاستعمار والاستعمار الجديد للمشروع الصهيوني ثانياً ، سواء في طور التأسيس أو فيما بعده .

وقد قامت بريطانيا بهذه المهمة في بادئ الأمر ، فهي دولة استعمارية عظمى . ثم اتكأت الصهيونية ووليدتها إسرائيل على الولايات المتحدة الأميركية ، التي أصبحت راعية إسرائيل ومصدر قوتها وتسليحها ودعمها الاقتصادي والمالي ، وحامية اعتداءاتها واحتلالاتها وتوسعاتها وامتداداتها وإرهابها .

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وصلت الرأسمالية العالمية ، وبخاصة في أوروبا الغربية إلى مرحلة الإمبريالية . وأصبحت الرأسمالية بحاجة إلى مصادر كبيرة وثابتة نسبياً تؤمن لها المواد الأولية اللازمة لصناعتها المتطورة . كما أصبحت الحاجة ماسة إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في المواصلات العالمية وخاصة تلك التي تربط بين أوروبا وآسيا وافريقيا . وأصبح من المناسب البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج الصناعي الهائل .

ضمن هذا المناخ تبلورت خطة الأوساط الإمبريالية بالتوجه الاستعماري إلى القارات الثلاث ، آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وتعرضت بلدان هذه القارات للتقسيم والسيطرة الاستعماريين ، وبالتالي لأبشع أشكال النهب الكولونيالي . ومن أجل ضمان سيطرتها على البلدان المستعمرة لجأت القوى الاستعمارية إلى فكرة إقامة مواقع استعمارية دائمة في المناطق الأكثر أهمية وحساسية . وعلى أساس هذه المعطيات تبلورت فكرة الاستعمار الاستيطاني . وإذا كانت فرنسا قد فشلت في تنفيذ خطتها الاستيطانية في الجزائر ، فإن الخطة الانكلو ـ سكسونية قد نجحت في فلسطين وجنوبي افريقيا وروديسيا .

وتتلخص فكرة الاستعمار الاستيطاني في تهجير مجموعات بشرية من مواطني البلدان الاستعمارية وإسكانهم في المناطق المستعمرة المطلوب تحويلها إلى كيانات استيطانية ، دون أدنى مراعاة لسكان البلاد الأصليين . إن خطة الاستعمار الاستيطاني تجعل السكان الأصليين معرضين للإرهاب بمختلف وسائله ، وبخاصة الإبادة الجماعية والتشريد والطرد . وإذا بقي السكان الأصليون أو بعضهم في بلادهم فإنهم يتعرضون لسياسة التمييز العنصري دون أدنى مراعاة لحقهم في تقرير المصير . إن هذا بالدقة ، ما حدث لفلسطين والشعب الفلسطيني ، حينما جاءتهما الصهيونية كعقيدة استعمارية استيطانية ، وغزاهما الصهيونيون كمستعمرين استيطانيين .

ويعتبر الإمبراطور الفرنسي نابوليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين . فخلال حملته على مصر وسورية ، أصدر نابليون ، في ٢٠ نيسان / إبريل ١٧٩٩ ، إثر فرض الحصار على عكا ، إعلاناً دعا فيه «جميع يهود آسيا وأفريقيا للانضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة»[٢] . وجاء في هذا الإعلان ، الذي سبق إعلان بلفور (Balfour Declaration) بـ١١٨ عاماً « أيها الإسرائيليون ، أيها الشعب الفريد ، الذين لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي ، وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد فقط . . . إن فرنسا تقدم لكم إرث إسرائيل في هذا الوقت بالذات ، وعلى عكس جميع التوقعات . يا ورثة فلسطين الشرعيين : إن الأمة التي لا تتاجر بالرجال والأوطان . . . تدعوكم لا للاستيلاء على إرثكم بل لأخذ ما تم فتحه والاحتفاظ به ، بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء » .[٣]

ويتضح من تاريخ الفكرة الصهيونية أنها انبثقت أولاً ، ثم نمت ، في مناخ أوروبا التوسعية الاستعمارية ، في مراحلها المتلاحقة . وقد شهد القرن التاسع عشر تطورات مهمة في هذا المجال ، كان أبرزها :

١ ـ ازدياد النفوذ الأوروبي في ممتلكات الإمبراطورية العثمانية ، خاصة فلسطين . وقد تجسد هذا النفوذ ، من ضمن ما تجسد فيه ، في بسط حماية الدول الأوروبية المختلفة على اليهود في فلسطين .

٢ ـ المحاولات الأوروبية لإقامة مستعمرات زراعية يهودية في فلسطين ، اعتبرت رائدة ونموذجية في مجال الاستعمار الصهيوني لهذا البلد .

٣ ـ صدور مؤلفات في أوروبا تتضمن خططاً « لإعادة » اليهود إلى فلسطين .

ولم يكن التأثير الذي مارسه الاستعمار الأوروبي على الفكرة الصهيونية حدثاً حصل

دفعة واحدة ، في فترة بعينها ، وتوارى ، بل كان حدثاً متواصلاً له دوره الحاسم في تشكل تلك الفكرة وفي تبلورها في ممارسة توسعية . وسيأتي لويد جورج (Lloyd George) وآرثر بلفور (Arthur Balfour) فيما بعد ، على رأس جيل كامل من الصهيونيين غير اليهود ، من أمثال : مارك سايكس (Mark Sykes) واللورد ألفرد ملنر (Alfred Milner) وأورمسبي - غور (Ormsby-Gore) (اللورد هارلك Harlek فيما بعد) وهربرت سايدبوثام (Herbert Sidebotham) وروبرت سيسل (Robert Cecil) وج . س . سمطس (Smuts) وريتشارد ماينرتزهاغن (Richard Meinertzhagen) وغيرهم .

في ظل هذه المعطيات ، برزت الفكرة الصهيونية ، وهي تطرح في ظاهرها ظروف «الحل الأمثل » للأوضاع الخاصة ليهود أوروبا ، في حين أن جوهرها هو الخطة التنفيذية لإقامة موقع متقدم للإمبريالية في المنطقة العربية على صورة استعمار استيطاني . ومن هنا يمكن القول : صحيح أن الفكرة الصهيونية ما كانت لتنجح لولا التوجه الإمبريالي إلى المنطقة العربية ، ولكن صحيح أيضاً ان الصهيونية ما كان بإمكانها أن تنمو لولا الظروف الخاصة لليهود في أوروبا . وبكلمات أخرى ، فإن الأوضاع الخاصة لليهود في أوروبا (وخاصة في الأجزاء الوسطى والشرقية منها) قد شكلت التربة المناسبة والخصبة لنمو البذرة الصهيونية التي زرعتها الإمبريالية . باختصار يمكن القول ، إن الصهيونية هي ثمرة الإمبريالية التي نمت ونضجت في مناخ الأوضاع الخاصة ليهود أوروبا . إن كلمات مكسيم رودنسون عن التوسع الاستعماري تأتي تأكيداً لهذه النتيجة حين يقول : « إن تشكيل دولة إسرائيل على أرض فلسطين هو نتيجة لتطور يمكن ادراجه تماماً في حركة التوسع الأوروبية الأمريكية الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين للاستيطان أو للسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الشعوب الأخرى »(٤) .

إن العودة إلى بعض الأقوال الهامة تكشف طبيعة المشروع الصهيوني - الإمبريالي لإقامة مستعمرة استيطانية في فلسطين . إن ثيودور هرتزل مع إدراكه الهدف الحقيقي للإمبريالية في المنطقة جعل جهوده متجهة صوب فلسطين ، ولهذا يقول : « فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه . ومجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة»(٥) . ثم يعلن أن الهدف هو أن « نقيم هناك جزءاً من حائط لحماية أوروبا في آسيا يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية »(٦) .

إن هيربرت سايدبوتام الخبير العسكري في صحيفة الغارديان البريطانية المؤيدة للصهيونية بقوة ، وصاحب النفوذ والاتصالات الواسعة في الدوائر الإنكليزية الحاكمة

وقتذاك ، تحدث بوضوح كامل عن المشروع الإمبريالي في فلسطين بقوله : «لا أحد غير اليهود يمكن أن يكون مستعمر فلسطين . لا أحد غيرهم يستطيع بناء دومينيون جديدة مستقلة على البحر المتوسط مرتبطة منذ البداية بهذا البلد في العمل الإمبريالي » (٧) .

عشية مناقشة الحكومة البريطانية للاقتراح الذي قدمته الحركة الصهيونية بإعلان تعهد من بريطانيا لمصلحة الصهيونية في فلسطين ، قدم حاييم وايزمان مذكرة إلى مجلس الوزراء البريطاني جاء فيها : « اننا ، إذ نضع قرارنا بين يديكم ، نكلُ بكل مصيرنا القومي الصهيوني إلى وزارة الخارجية وإلى المجلس الحربي الإمبراطوري آملين النظر في القضية على ضوء المصالح الإمبراطورية والمبادئ التي يدافع عنها الحلف » (٨) .
وبعد صدور وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧ كتب جلاسكو هيرالد عن نتائج الوعد : « ومن وجهة النظر البريطانية فالدفاع عن قناة السويس يتم على أفضل وجه بإقامة شعب في فلسطين ملتصق بنا ، وإعادة اليهود إلى فلسطين تحت الرعاية البريطانية يضمن ذلك » (٩) .

أثناء مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي العام ١٩١٩ عبّر الدكتور حاييم وايزمان عن أمله في « أن تصبح فلسطين نهائياً عن طريق الهجرة يهودية مثلما بريطانيا بريطانية» (١٠) .
وفي العام ١٩٢١ كتب وايزمان رسالة إلى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل جاء فيها : « لو لم تكن هناك فلسطين لكان من الضروري حسب اعتقادي خلقها لمصلحة الإمبريالية » ، وأضاف أن بريطانيا تصون مصالحها عن طريق الاستيطان الكولونيالي اليهودي بأرخص ما يمكن (١١) .

وفي العام ١٩٤٧ ألقى ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي خطاباً في مونتريال بكندا ، قال فيه : « كان ممكناً لليهود أن يحصلوا على أوغندا ، أو مدغشقر أو غيرهما ، لينشئوا هناك وطناً قومياً لهم . ولكن اليهود لا يريدون على الإطلاق سوى فلسطين ، لا لاعتبارات دينية ، أو بسبب إشارة التوراة إلى فلسطين ، ولا لأن مياه البحر الميت تستطيع أن تعطي ، عن طريق التبخر ، ما قيمته خمسة آلاف مليار دولار من المعادن والأملاح ، ولا لأن تربة فلسطين الجوفية كما يقولون ، تحتوي على كميات من النفط تزيد على احتياطيه في الأمريكتين فحسب بل ، لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا ، وافريقيا ، ولأنها هي المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية ، والمركز العسكري الإستراتيجي للسيطرة على العالم » .

إن هذه العينات الرمزية من أقوال زعماء الصهيونية تؤكد على حقيقة جوهرية ، هي أن

المشروع الصهيوني ما هو إلا ثمرة الإمبريالية العالمية ، وأن الإمبريالية في سعيها إلى المحافظة على مصالحها في المنطقة العربية بأفضل السبل وأكثرها ديمومة لجأت إلى أسلوب الاستعمار الاستيطاني . ولما كان الفكر الصهيوني بحد ذاته ينطلق من موقع الايديولوجية العنصرية ، فقد جاءت المستعمرة الاستيطانية التي أقيمت في فلسطين تعبيراً صارخاً عن العنصرية . وقد عبر مكسيم رودنسون عن هذه الحالة بقوله : « إن إرادة إحداث دولة يهودية صرفة أو دولة ذات هيمنة يهودية في فلسطين العربية في القرن العشرين لا يمكن أن يؤدي إلا إلى موقف من طراز استعماري مع تنمية الاتجاه الفكري العنصري »[١٢] .

لقد اجتمعت في المنطقة العربية ميزات كثيرة جعلتها في مقدمة المناطق المرشحة لإقامة كيانات استيطانية فيها ضماناً للمصالح الإمبريالية . وتبدو فلسطين بموقعها في قلب المنطقة العربية هي المركز الأكثر ملاءمة للمشروع الإمبريالي الصهيوني . على أن نجاح هذا المشروع كان يتوقف على تأمين العنصر البشري اللازم لعملية الاستيطان . وفي هذه النقطة بالذات يمكن البحث عن المولد الحقيقي للصهيونية والغزو الصهيوني لفلسطين بواسطة عملية تهجير لليهود واسعة النطاق استمرت ، حتى اليوم ، أكثر من مئة عام .

ثانياً ـ الصهيونية والتوسع

في حين كان التوسع الاستعماري الأوروبي يبلغ ذروة في تطوره ، ويضع استعمار فلسطين من قبل الأوروبيين اليهود في صلب اهتماماته ومشاريعه ، كانت الأغلبية الساحقة من اليهود لاتزال مندمجة بالمجتمعات الأوروبية التي تعيش بين ظهرانيها ، وليست في وارد الهجرة إلى فلسطين . ولكن تطوراً بارزاً حصل في هذا المجال ، عندما أخذ عدد الصهيونيين اليهود يتبنّى المقولات والممارسات التوسعية الأوروبية وبلورتها في اتجاه برنامج عمل شامل لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

ولقد تأسست حركة هواة صهيونية في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر ، في كل من روسيا وبولونيا ورومانيا ، من أجل تمويل تهجير اليهود إلى فلسطين ومساعدة الذين هاجروا منهم على الاستيطان هناك ، ثم امتدت إلى أوروبا الغربية ، خاصة بريطانيا[١٣] . وأهم ما يميّز هذه الحركة والجمعيات التي انبثقت منها هو أنها لم تنخرط في الجدل النظري بشأن حل « المسألة اليهودية » بقدر ما باشرت النشاط العملي لتهجير اليهود والتوسع التدريجي داخل فلسطين من خلال إنشاء مستعمرات يهودية ، متعاونة في ذلك مع آل روتشيلد (Rothschild) . فقد استطاعت طلائع هذه الحركة

في روسيا أن تضع ، في العام ١٨٨٢ ، الأسس لمستعمرة ريشون لتسيون ، على مساحة من الأرض التابعة لقرية عيون قارة ، إلى الجنوب من يافا . وفي السنة نفسها ، وضع يهود مهاجرون من رومانيا ، بتمويل من الحركة ، الأسس لمستعمرة روش بينا ، على أراضي قرية الجاعونة ، القريبة من مدينة صفد . كما أقيمت مستعمرة زخرون يعقوب ، تخليداً لذكرى والد البارون روتشيلد ، الذي كان تعهد بتقديم دعم مالي للمستعمرة ، على أراض تابعة لقرية زمّارين ، إلى الجنوب من حيفا . وهكذا تواصلت خطط إقامة المستعمرات ، وأسفرت ، حتى العام ١٨٩٧ ، حين انعقد المؤتمر الصهيوني الأول ، عن إقامة ١٧ مستعمرة يهودية ، أقيمت على مساحة ٢٣٠,١٣٩ دونماً ، وبلغ عدد مستوطنيها ٨٦٧,٣ شخصاً [(١٤)] . ولا يتضح المغزى الحقيقي لهذه الأرقام إلا إذا أدخلنا في الاعتبار أن هذه المستعمرات الأولى شكلت مواطئ القدم الأولى للمشروع الصهيوني في المنطقتين المهمتين اللتين تركزت فيهما : الجليل والسهل الساحلي الفلسطيني . ومن مواطئ القدم هذه ، بدأ التوسع التدريجي الصهيوني في فلسطين ، عبر الاستيلاء على المزيد من الأراضي وإقامة المزيد من المستعمرات واستيعاب المزيد من المهاجرين .

لكن التطورات الأهم ، في مجال الفكرة الصهيونية ، لم تكن آنذاك تجري في فلسطين ، وإنما في أوروبا ، مرة أخرى . ففي ظل ظروف التوسع الاستعماري الأوروبي ، الذي أشرنا إليه ، بدأت تنمو بذور الفكرة الصهيونية ، كفكرة توسعية استعمارية ، خاصة منذ ستينيات القرن التاسع عشر .

كان الحاخام يهودا القلعي (Yehudah Alkalai ، ١٧٩٨-١٨٧٨) من أوائل اليهود الذين نادوا بإقامة دولة يهودية في فلسطين . وقد نشر كتاباً ضمّنه آراءه بهذا الصدد ، وذلك في الفترة التي شهدت ازدياداً ملموساً في التنافس الأوروبي على النفوذ في إمبراطورية « الرجل المريض » العثمانية . [(١٥)] وعلى خط القلعي ، سار حاخام آخر هو تسفي هيرش كاليشر (Tzvi Hirsch Kalischer ، ١٧٩٥ - ١٨٧٤) ، في كتابه « البحث عن صهيون Derishat Zion » الصادر بالعبرية (١٨٦٢) .

تعتبر آراء موسى هس (Moses Hess ، ١٨١٢-١٨٧٥) مثالاً بارزاً على استجابة الصهيونيين اليهود الأوائل لتوسع أوروبا الاستعماري ، وعلى تشكل التوسع الصهيوني في إطار أوروبا تلك . فكتابه « روما والقدس Rome and Jerusalem » الصادر أصلاً بالألمانية (١٨٦٢) يرى أن الحل العملي للمسألة اليهودية يتمثل في إقامة دولة يهودية ، وأن « الساعة قد دقت لإعادة الاستيطان على ضفتي الأردن » ، حيث يكون اليهود هناك حاملي لواء « المدنية لشعوب آسيا البدائية . . . والوسطاء بين

أوروبا والشرق الأقصى ، لفتح الطريق المؤدية إلى الهند والصين - تلك المناطق التي يجب أن تفتح حتماً أمام المدنية الأوروبية » [١٦] . ولم ينس هس استعادة التبرير التقليدي بشأن رسالة الاستعمار الحضارية ، ناصحاً اليهود بالعمل على تثقيف «القطعان العربية المتوحشة والشعوب الافريقية » [١٧] .

من بعد هس ، جاء عدد من المفكرين الصهيونيين ، اختلف مقدار إسهامهم في بلورة الفكرة الصهيونية ، ولكنهم أجمعوا على تأكيد جوهرها التوسعي .

وهكذا يتضح أن الصهيونيين الأوائل ، المفكرين منهم والعمليين ، قد أجمعوا في آثارهم الفكرية والتطبيقية على الطبيعة التوسعية للصهيونية ، وإن اختلفوا حول الكثير من التفاصيل المتعلقة بأساليب تحقيق الهدف الصهيوني . ففي مجال الإجماع ، رفض هؤلاء فكرة اندماج اليهود في مجتمعاتهم ، ورأوا أن لا حل « للمسألة اليهودية » إلا بهجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين . وهم جميعاً استجابوا ، في ذلك ، وبصورة ملموسة ، للأفكار والممارسات التوسعية التي كانت رائجة في محيطهم الأوروبي الاستعماري . أما في مجال الاختلاف ، فكان هنالك ، أولاً ، بعض الصهيونيين ممن يرون ضرورة الحصول على دعم فعال من دولة كبرى من أجل استيطان فلسطين ، دفعة واحدة ، فيما ذهب بعضهم الآخر إلى ضرورة عدم الانتظار وباشر بنشاط استيطاني تدريجي في فلسطين . كما كان هنالك التيار العلماني ، والتيار الديني ، والتيار الثقافي الروحي . وعلى مثل هذه الأرضية من الائتلاف والاختلاف نشأت المنظمة الصهيونية العالمية العام ١٨٩٧ بزعامة ثيودور هرتزل .

ثالثاً ـ الصهيونية والأرض

تعتبر الحركة الصهيونية ، التي تجسدت ، في بادئ الأمر ، في المنظمة الصهيونية العالمية ، ثم توفرت لها دولة إسرائيل كأداة استعمارية استيطانية عسكرية إرهابية ، أكثر الحركات والتنظيمات السياسية وضوحاً في غرضها الرئيسي والأول ، وهو إنشاء «اسرائيل الكبرى » على « أرض إسرائيل » [١٨] . وقد حولت الحركة الصهيونية هذه المقولة الدينية إلى مفهوم سياسي أصبح - على غموضه وغياب حدوده الجغرافية - الغرض الذي تسعى الصهيونية إلى بلوغه .

ولقد تواترت الأدبيات السياسية الصهيونية والإسرائيلية ، وبخاصة كتابات وأقوال الزعماء والقادة [١٩] ، على تبني هذا الغرض الرئيسي والأول . واحتوت وثائق مختلف الأحزاب الإسرائيلية وبرامجها ، وكذلك بيانات الحكومات وخطوط عملها الأساسية ،

على « الإدراك بوحدة المصير والنضال المشترك من أجل وجود الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفي شتات المهجر » ، وعلى « أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي وخالد ، غير قابل للطعن ، وهو مترابط مع حقه في الأمن والسلام »[٢٠] . وقد أخضعت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية جميع أهدافها ، وفي مختلف مراحلها ، للغرض الرئيسي والأول ، وهو إقامة « دولة إسرائيل على أرض إسرائيل » .

وعلى هذا شكلت « الأرض » أحد أهم العناصر المؤلفة للمشروع الصهيوني . وقد استغلت الصهيونية مفهوم الديانة اليهودية عن الأرض ، ذلك أن اليهودية تصدر عن مفهوم وحدة الشعب بالأرض ، وتسبغ على « أرض إسرائيل » صفات مقدسة ، فهي الأرض المقدسة (سفر زكريا ٢/ ١٢) ، وهي « أرض الرب » لأن الله يقطن فيها (يوشع ٩/ ٣) ، و « أرض المعاد » لأن الله وعد النبي إبراهيم وعاهده على أن تكون هذه الأرض لنسله ، وهي « أرض المعاد » التي سيعود إليها اليهود تحت قيادة الماشيح (التثنية ١١/ ١٢) ، ثم هي « الأرض المختارة » التي تفوق في قدسيتها أية أرض أخرى لارتباطها بالشعب المختار . وتعاليم التوراة لا يمكن أن تنفذ كاملة إلا في « أرض إسرائيل » ، والسكنى فيها هي بمنزلة الإيمان . ولقد تضخم الحديث عن الأرض في علوم الديانة اليهودية ، حتى نشأ ما يسمى « لاهوت الأرض المقدسة » . ولهذا غدا الاستيلاء على الأراضي العربية التي تشكل أرض إسرائيل « فريضة دينية » و «عملية تحريرية » .

وليس التاريخ اليهودي ، حسب التصورات الدينية والصهيونية ، سوى تعبير عن الارتباط بالأرض . وهو تاريخ يلغي وجود اليهود التاريخي خارج فلسطين ، إلا ما كان منه حنيناً للأرض ، ونضالاً وانتظاراً للعودة إليها .

ولا ترسم التوراة حدوداً ثابتة لهذه الأرض « أرض إسرائيل » . ففي حين ترد حدودها في سفر التكوين (الإصحاح ١٥ - الآية ١٨) « لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات » ، تختلف حدودها في السفر نفسه (الإصحاح ١٧ - الآية ٨) لتصبح « كل أرض كنعان ملكاً أبدياً » .

ولم تقدم الحركة الصهيونية هي الأخرى حدوداً ثابتة . فقد اكتفى إعلان قيام إسرائيل في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ بالإشارة إلى « أرض إسرائيل ، مهد الشعب اليهودي » دون أن يرسم لهذه الأرض حدوداً . ولا تزال إسرائيل بلا حدود مرسومة أو مقننة ، خلافاً لما هي عليه أحكام القانون الدولي ودساتير دول العالم . وفي هذا تأكيد لعزم

إسرائيل على استمرار الاحتلال وتوسيع رقعة أرضها . وهو ما عبر عنه عدة زعماء إسرائيليين حين قالوا إن الجيش الإسرائيلي هو أفضل مفسر للتوراة ، وإن حدود إسرائيل تكون حيث يقف الجندي الإسرائيلي ، و « إن لنا الحق في فلسطين كلها »[٢١] وإن إسرائيل التي قامت في العام ١٩٤٨ هي « مملكة إسرائيل الثالثة » ، وإنه « إذا كنا نمتلك الكتاب المقدس ، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس ، فإن علينا بالمثل أن نمتلك أرض الكتاب المقدس » [٢٢] .

وكان ينقص « دولة اليهود » التي دعا هرتزل والمنظمة الصهيونية العالمية إلى تأسيسها ، العنصر البشري . وبما أن عدد اليهود في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر كان أقل من ٥٠ ألف نسمة ، في مقابل أكثر من نصف مليون عربي فلسطيني[٢٣] ، ابتكرت الحركة الصهيونية شعار « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » لتثير به عاصفة تدفع أمامها قوافل اليهود المهجرين إلى فلسطين .

رابعاً ـ مراحل التوسعية الصهيونية

يعتبر ثيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) مؤسس ما يعرف بالصهيونية السياسية ، التي تدعو إلى حل « المسألة اليهودية » من طريق ضمانات سياسية واعتراف علني من قبل دولة أو مجموعة من الدول ، بالسيادة الصهيونية على فلسطين ، وإقامة دولة فيها . ويعتبر كتابه « دولة اليهود Der Judenstaat » الصادر في العام ١٨٩٦ من أهم الكلاسيكيات الصهيونية التي كان لها بالغ الأثر في تشكل الحركة الصهيونية الحديثة وتطورها .

وعلى قاعدة كتابه هذا ، توجه هرتزل إلى السلطان العثماني ، فكتب إليه : « إذا منحنا جلالة السلطان (العثماني) فلسطين ، يمكننا بالمقابل تنظيم مالية تركيا بأكملها . وسنشكل هناك جزءاً من متراس أوروبا تجاه آسيا ، وقاعدة أمامية للمدنية ضد البربرية . وسنظل ، كدولة محايدة ، على اتصال مع أوروبا كلها ، التي يتعين عليها أن تضمن وجودنا » [٢٤] .

لم يكتف هرتزل بطرح الأفكار التوسعية في كتاب ، وإنما قاد المنظمة الصهيونية هو نفسه خلال سني حياته الباقية ، حتى وفاته العام ١٩٠٤ ، باتجاه نوعين رئيسيين من النشاط : بناء المؤسسات الصهيونية المختلفة الضرورية لوضع الأفكار الصهيونية التوسعية موضع الممارسة ؛ وإجراء الاتصالات مع كبار المسئولين في الإمبراطوريات القائمة ، بهدف الحصول على « حق استعمار فلسطين » .

عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (Basle) بسويسرا ، (١٨٩٧)، وشكل انعطافاً بارزاً في تاريخ الحركة الصهيونية ، وبخاصة لجهة توحيد جهود معظم الصهيونيين في العالم من أجل التوسع في فلسطين . فقد حدد المؤتمر هدف الصهيونية الأساسي بأنه «إقامة وطن لليهود في أرض ـ إسرائيل ، معترف به وفقاً للقانون العام»، وذلك من طريق إجراءات ، أولها « تطوير أرض ـ إسرائيل بشكل منظم بواسطة توطينها باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين » [٢٥] . كما قرر المؤتمر إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية وانتخب هرتزل رئيساً لها . ولعل هرتزل نفسه كان أول من وعى أهمية ما تحقق في بازل ، فنراه يكتب في يومياته ، إثر انتهاء المؤتمر : « إذا كنت سألخص مؤتمر بازل في كلمة واحدة ـ وسأكون حريصاً على عدم نشرها ـ فسيكون التالي : في بازل أسست الدولة اليهودية » [٢٦]

بعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية ، بدأت جهود هرتزل تتجه لإقامة « الشركة اليهودية » ، وتأسيس « بنك الاستعمار اليهودي Jewish Colonial Trust » و « الشركة الإنكليزية الفلسطينية Anglo–Palestine Company » و « البنك الإنكليزي ـ الفلسطيني Anglo–Palestine Bank » ، و « الكيرين كاييت ليسرائيل ـ الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund » .

إلى جانب صهيونية هرتزل السياسية ، تضمنت الحركة الصهيونية تيارات أخرى ، كان أبرزها الصهيونية العملية ، يليها المتدينون والإقليميون والروحيون وغيرهم . وكانت الخلافات بين هذه التيارات المختلفة موجودة قبل إنشاء المنظمة الصهيونية وظلت قائمة بعد إنشائها [٢٧] . وقد تمحور الخلاف الأساسي داخل الحركة الصهيونية خلال عهد هرتزل بين تياري الصهيونية السياسية والصهيونية العملية . وخلافاً «للسياسيين » ، كان المعارضون « العمليون » يطالبون بتشجيع الاستيطان اليهودي الفعلي في فلسطين ، مهما كانت الظروف ، ثم السعي للحصول على الضمانات السياسية والاعتراف الدولي بسيادة المنظمة الصهيونية على « أرض ـ إسرائيل » ، وحقها في إقامة دولة لليهود فيها [٢٨] .

إن الاختلافات التفصيلية التي كانت قائمة داخل الحركة الصهيونية ، في فترتها التأسيسية ، لا يمكن أن تحجب جوهر الائتلاف العريض الذي ظل قائماً ضمنها ، بوصفها حركة توسعية بالضرورة . فالخلافات تلك كانت تتناول موضوع التوسع ومداه ، وحدوده في فلسطين وما جاورها ، ولم تتناول أبداً مبدأه . كما أنها كانت تدور حول أولويات العمل الاستيطاني الصهيوني وأنجع الوسائل لتنفيذ المخططات التوسعية ، لا حول مشروعية ذلك العمل .

لا عجب ، إذن ، أن يتبلور مع الوقت ، خاصة اعتباراً من المؤتمر الصهيوني الثامن (١٩٠٧) نوع من الفكر الهجين الصهيوني يجمع بين التيارات المختلفة ، مركزاً بالأساس على تكامل هذه التيارات وتضافرها في خدمة المشروع الصهيوني .

ومن أجل التنسيق بين هذه التيارات المختلفة ، أطلق حاييم وايزمان شعار «الصهيونية المركبة (التوفيقية) ـ Synthetic Zionism » ، في المؤتمر الصهيوني الثامن (١٩٠٧) وعبّر عن مفهومه له في افتتاح المؤتمر عندما قال : « إن نشاطنا الدبلوماسي مهم ، ولكن الإنجازات الفعلية في فلسطين ستزيده أهمية . وإذا استطعنا الدمج بين المدرستين الصهيونيتين ، نكون قد اجتزنا العقبة الرئيسية » . ذلك أنه لن يكون لامتياز الاستيطان في فلسطين أية قيمة عملية « إذا لم يرتكز على أرض فلسطين نفسها ، وعلى سكان يهود تمتد جذورهم عميقاً في تلك الأرض ، وعلى مؤسسات ينشئها أولئك السكان ، ولمصلحتهم»[٢٩] . وفي المؤتمر الصهيوني العاشر (١٩١١) ، تسنّم « العملي » واربورغ زعامة المنظمة الصهيونية تحت شعار « الصهيونية المركبة » نفسه[٣٠] . وفيما بعد ، ظلت أكثرية الصهيونيين ترفع هذا الشعار .

وحينما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) انعشت ، بما فيها من نزعة إمبريالية استعمارية تستهدف إعادة اقتسام العالم ، وبما تضمنته من احتمال انتصار الحلفاء ودخول فلسطين في إطار نفوذهم ، آمال الصهيونيين المستعصية على التحقق حتى ذلك الحين ، في التوسع داخل فلسطين والمناطق المجاورة والسيطرة عليها . وهذا ما عبّر عنه حاييم وايزمان (Chaim Weizmann ، ١٨٧٤-١٩٥٢) ، الذي تزعم المنظمة الصهيونية بعد الحرب ، حين حدد الأهداف الصهيونية كما يلي :

١ ـ ضرورة انتصار الحلفاء .

٢ ـ إقامة انتداب بريطاني في فلسطين .

٣ ـ فتح الباب بمساعدة الانتداب أمام هجرة مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين .

٤ ـ انتهاء الانتداب بعد أن يسيطر اليهود على مقدرات فلسطين .

وانسجاماً مع مثل هذه التوجهات ، بدأ مركز الثقل في النشاط الصهيوني بالانتقال تدريجياً إلى بريطانيا ، حيث قرر وايزمان أن يقيم بصورة دائمة . وقام حلف بين الإمبريالية البريطانية والحركة الصهيونية ، أثمر إصدار « إعلان بلفور » ، في ٢/١١/١٩١٧ ، الذي تضمن إعراب الحكومة البريطانية عن عطفها على مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وتعهدها بذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق

ذلك المشروع . وسرعان ما حظي الإعلان بمصادقة حكومات الحلفاء ، واحدة إثر أخرى .

ولكن هناك مسافة كانت لا تزال تفصل بين هذا الإنجاز وبين إمكانية تجسيد المطامع التوسعية الصهيونية . وقد انعكس ذلك في المطالب التي كان الصهيونيون لا يزالون يرفعونها ، والتي لخصها وايزمان في أواخر العام ١٩١٨ ، بما يلي :

١ ـ اعتراف العالم بأن فلسطين يجب أن تصبح أرض اليهود في المستقبل ، كما كانت في الماضي .

٢ ـ توفير الفرص لخلق الظروف والأحوال الضرورية والملائمة لإعادة اليهود إلى فلسطين .

٣ ـ تفويض الانتداب على فلسطين إلى دولة تحظى بثقة اليهود التامة ، أي إلى بريطانيا .

طرح إعلان بلفور بحديثه عن وطن من دون أن يضع له حدوداً جغرافية ، عند اقتراب انعقاد مؤتمر الصلح ، مسألة حدود فلسطين على الحركة الصهيونية بصورة ملحّة . وتعتبر المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح (١٩١٩) نموذجية ، إن لجهة ما يكشف عنه تصورها للحدود من طبيعة توسعية ، أو لجهة الاعتبارات التي تبرر بها هذا التصور والتي تجعل من تلك الطبيعة ميزة جوهرية للمشروع الصهيوني . وتبدأ الحدود المطلوبة لـ « الوطن القومي اليهودي » من صيدا (لبنان ، على ساحل البحر المتوسط) وتتجه شرقاً إلى جنوبي دمشق (سورية) وتهبط جنوباً لتلامس عمان (الأردن) وتستمر كذلك حتى تصل إلى العقبة (الأردن) ثم تصعد الحدود بخط مستقيم لتصل إلى غربي العريش (سيناء مصر) .

وانسجاماً مع هذا التصور الصهيوني للحدود ، احتج الصهيونيون ، فيما بعد ، على فصل شرقي الأردن عن المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن ، عندما تم الإعلان عن إنشاء الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين . فقد اعتبروا أن مستقبل فلسطين اليهودية يعتمد برمته على شرقي الأردن ، إذ لا أمن لفلسطين إلا إذا كانت شرقي الأردن قطعة منها . كما أن شرقي الأردن هي مفتاح الازدهار الاقتصادي لفلسطين . وأشار وايزمان إلى أن استمرار تدفق اليهود إلى فلسطين هو وسيلة التوسع في شرقي الأردن .

وبعد أن تقاسمت بريطانيا وفرنسا تركة الإمبراطورية العثمانية ، وبعد أن قسمت البلاد

العربية في المشرق العربي ، ورسمت الحدود ، أقرت عصبة الأمم ، في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢ ، مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين ، ولكن الانتقادات التي تتهم الزعامة الصهيونية بالتقصير والتفريط توالت على لسان صهيونيين مثل ماكس نورداو والمجموعة الملتفة حول فلاديمير زئيف جابوتنسكي (Vladimir Zeév Jabotin-sky) [٣١] .

أتاح تطبيق الانتداب البريطاني على فلسطين فرصة نادرة أمام مشروع التوسع الصهيوني ، رأى العاملون من أجل المشروع ـ وبحق ـ أنهم لم يحظوا بمثلها « منذ ألفي سنة . . . ولن نحظى بها ثانية في أيامنا أو أيام أبنائنا » [٣٢] . فقد أصبح الطريق مفتوحاً أمام الحركة الصهيونية ، وللمرة الأولى ، للسيطرة على فلسطين من الداخل ، بعد أن كادت تسدّ في وجهها جميع أبواب تلك السيطرة ، بدءاً من الهجرة واستملاك الأراضي وإقامة المستعمرات ، وصولاً إلى بناء المؤسسات الضرورية لدولة في قيد الإنشاء .

وفي ظل الانتداب ، عملت القيادة الصهيونية على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ، و ، في الأقل ، على إقامة الوطن القومي اليهودي فيها ، من دون أن تتخلى عن إسرائيل الكبرى التي رسمت المنظمة الصهيونية حدودها ، وذلك كله ضمن إطار سياسة براغماتية (ذرائعية) واضحة . لم يكن الصهيونيون راضين عن حدود فلسطين الانتدابية ، وكان لهم ، على اختلاف تياراتهم ، مطالب أكبر ، ولكن ما كان في إمكانهم سوى عمل القليل .

عقد المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١) وكان أول مؤتمر عقد منذ العام ١٩١٣ . وقد عكست مناقشات المؤتمر والقرار الذي اتخذه حول مسألة الحدود المفهوم التوسعي الصهيوني كما كان آنذاك . فقد وجهت انتقادات إلى الحلفاء بسبب « الغبن » الذي ألحقوه باليهود من جرّاء تقسيم مناطق النفوذ والانتداب ، في حين اعتبر فصل شرقي الأردن عن فلسطين أمراً مجحفاً .

طرأ بعض التطور اللاحق في هذا المجال ، ولكنه لم يكن حاسماً ، في أي حال . فقد تبنى اجتماع المنظمات الصهيونية الأمريكية (١٩٤٢) بحضور كل من وايزمان وبن غوريون وناحوم غولدمان ، الذي يستند إلى إعلان بلفور وصك الانتداب ، وأصبح يمثل الاتجاه السائد في الحركة الصهيونية لسنوات تالية [٣٣] .

وفي هذه الفترة ، وفي أعقاب تبني المجلس العام للمنظمة الصهيونية برنامج بيلتمور ، عبرت المنظمة الصهيونية في فلسطين عن طبعة جديدة من التوسعية ، بما تستلزمه من اتجاه احتلالي إجلائي ، حين حددت أهدافها كما يلي :

« ١ـ دولة يهودية ذات سيادة تشمل فلسطين وربما شرقي الأردن .

« ٢ـ نقل سكان فلسطين العرب إلى العراق في وقت لاحق .

« ٣ـ قيادة يهودية للشرق الأوسط بأكمله في ميداني التنمية الاقتصادية والسيطرة الاقتصادية »[٣٤] .

إلى جانب التيار الأساسي البراغماتي ، الذي ساد الحركة الصهيونية تدريجياً خلال فترة الانتداب ، والذي يمكن اعتباره امتداداً للصهيونية السياسية ، كان هنالك تياران آخران ، يدعو كل منهما إلى إسرائيل كبرى ، وبالتالي إلى رفض تقسيم فلسطين . فقد استمر التيار الديني في تمسكه القديم بالأرض الموعودة ، وعارض التقسيم . كما رفض التيار التصحيحي ، بزعامة جابوتنسكي ، أي اقتراح بالتقسيم رفضاً مطلقاً ، وأكد زعيمه مراراً أن هذه هي سمة أرض - إسرائيل : نهر الإردن يمر في وسطها ، ولا يشكل حدوداً لها . كان الصهيونيون يمتلكون أقل من ٧٪ من مساحة فلسطين عند صدور قرار التقسيم قبيل انتهاء الانتداب البريطاني ، أي في أواخر العام ١٩٤٧ . فجاء مشروع التقسيم ليعطيهم أكثر من ٥٠٪ من تلك المساحة[٣٥] . ومع ذلك ، فإن أياً من التيارات الصهيونية ، على اختلاف مواقفها من المشروع ، لم يسلم بحدود التقسيم ، بل طالبت جميعها بتوسيع تلك الحدود ، على نحو أو آخر . فالوكالة اليهودية عبّرت عن الموقف الرسمي حين اشترطت لقبولها التقسيم و «قبول التضحيات » ، « عقد محادثات دستورية وإخضاع الحدود لتغييرات مقبلة »[٣٦] . ولم ينس مندوب الوكالة ، الذي كان يتحدث أمام إحدى لجان الأمم المتحدة ، التذكير بالأطماع التوسعية القديمة في معرض تقديمه للموقف المستجد ، حين قال :

« لقد صرح ديفيد لويد جورج (الذي كان رئيساً للوزارة البريطانية أيام إعلان بلفور) أن الإعلان المذكور تضمن وعداً بتحويل فلسطين كلها بما في ذلك شرقي الأردن إلى دولة يهودية . ومع ذلك فقد اقتطع شرقي الأردن من فلسطين عام ١٩٢٢ وأصبح بعدها مملكة عربية . والآن يراد اقتطاع دولة عربية ثانية مما تبقى من فلسطين ، بحيث تصبح أرض الوطن القومي اليهودي أقل من ثُمْن الأرض التي كانت مقررة له»[٣٧] .

أما موقف المعارضة الصهيونية ، كما عبّر عنه مناحيم بيغن[٣٨] والمنظمة العسكرية القومية (اتسل .I.Z.L) وإرغون تسفائي ليئومي (Irgun Zeva'i Le'ummi المعروفة باسم الارغون) ، فقد كان أكثر وضوحاً وحدة . إذ جاء موقف الارغون على النحو التالي :

« إن أرض إسرائيل لا يمكن تقسيمها ولا يجوز ، بل من الواجب إعادة توحيدها . فشرقي الأردن تؤلف جزءاً لا يتجزأ من وطننا الأم ، وقد حولت بريطانيا هذا الجزء من بلادنا ـ تحت ستار منحه الاستقلال ـ إلى مستعمرة أخرى من مستعمراتها .

« إننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا . فتوقيعهم لاغٍ ولا قيمة له منذ البداية . وكل معاهدة يجري توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ، ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر إلى إلغائها » (٣٩) .

سرعان ما تلاشت الخلافات الصهيونية ، مع نشوب « حرب التحرير » ، وأيدت التيارات والأحزاب كلها ، من دون استثناء « طرد الجيوش العربية وتوسيع سلطة الدولة الوليدة على أنحاء أرض – إسرائيل الغربية إلى أقصى حد » . فقد كان واضحاً لبن غوريون ، الشخصية المهيمنة آنذاك ، كما لغيره ، « أن حدود الحرب هي التي ستتحول إلى حدود للبلد . وعليه ، فإن ما سنستولي عليه في المعارك سيبقى في أيدينا ، وإن المكان الذي لا نصل إليه سيكون سبباً في البكاء لأجيال » (٤٠) . وقد طرح بن غوريون الموقف التوسعي للقيادة العليا في ذلك الحين ، حين قال مخاطباً اللجنة التنفيذية الصهيونية : « لنقرر ألا نكتفي بتكتيكات دفاعية ، بل أن نهاجم في اللحظة المناسبة على طول خط الجبهة ، وليس فقط ضمن حدود الدولة اليهودية وحدود فلسطين » . ومثل هذا الموقف هو الذي أدى إلى عدم رسم حدود لدولة إسرائيل لدى صوغ « وثيقة الاستقلال » (٤١) .

إلى جانب توسيع حدود التقسيم ، كان للسيف الصهيوني هدف آخر ، متلازم مع هذا الأول ولا يقلّ أهمية عنه : اقتلاع أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين العرب ، بما يئول إلى نزع الطابع العربي عن مناطق التوسع الجديدة ويمهد الطريق أمام إحلال المهاجرين اليهود محلهم . وقد وضعت الخطط العسكرية التفصيلية لتحقيق هذين الهدفين . ومن أشهر تلك الخطط « الخطة ـ دال » التي سنتحدث عنها في موضع آخر من هذا الكتاب .

على صعيد التوسع ، احتل الصهيونيون مناطق واسعة كانت تقع ـ بحسب مشروع التقسيم ـ ضمن الدولة العربية ، وخاصة في الشمال . فقد احتلوا الجليل الغربي والأعلى الغربي (في عمليتي بن عامي ويفتاح) ، والناصرة ومحيطها (عملية ديكل) والجليل الأعلى الأوسط (عملية حيران) . وكان للمستعمرات ، كما كان مخططاً لها أصلاً ، دورٌ كبيرٌ في احتلال هذه المناطق . فهي كانت ، من جهة ، بمثابة « الحصون

الأولى » في اعتراض الهجمات العربية . كما كانت ، من جهة ثانية ، بمثابة « المواقع العسكرية المشرفة التي أقيمت كنقطة انطلاق لإقامة عدد من المستعمرات الجديدة . وبالإجمال ، استولى الصهيونيون ، بقوة السلاح ، على نحو ٤ ملايين دونم من أفضل الأراضي الزراعية العربية ، في حين أنهم لم يستطيعوا الحصول سوى على مليون ونصف المليون من الدونمات ، خلال الفترة الممتدة منذ العام ١٨٨٠ حتى ١٩٤٧ . وازدادت مساحة إسرائيل في العام ١٩٤٨ من ١٦ ألف كيلو متر مربع ، إلى نحو ٢٠,٦٠٠ كيلو متر مربع ، أو نحو ٨٠٪ من مساحة فلسطين .

وعلى صعيد إجلاء العرب ، حقق الصهيونيون قسطاً كبيراً من أهدافهم ، ليس بفضل « الخطة ـ دال » ، وإنما بسبب المجازر وأعمال الإرهاب التي مارسوها ضد الفلسطينيين . ونتيجة هذه الأساليب ، غادر نحو ٧٨٠ ألف عربي بيوتهم خلال العام ١٩٤٨ وحدها ، في حين أن ١٥٠ ألفاً فقط ، من أصل ٤١٦ ألف فلسطيني ، ظلوا داخل الدولة الجديدة [٤٢] .

ولكن هذه « الإنجازات » جميعاً ، لم تكن كافية من وجهة نظر التوسع الصهيوني . فقد ظل بن غوريون يعتقد أن أمر تعيين حدود الدولة اليهودية « لا نهاية له . إذ إن في التوراة كل أنواع مواصفات الدولة ، وكذلك في تاريخنا . . . ليست هناك حدود مطلقة . فإذا كانت الحدود هي الصحراء ، فمن الجائز أن تكون أيضاً على جانبها الآخر . وإذا كانت الحدود هي البحر ، فيمكن أن تكون أيضاً وراءه » [٤٣] .

وفيما كانت مثل هذه المواقف تتوالى بعد قيام الدولة ، لم يكن الإسرائيليون يكتفون بمجرد الكلام ، بل عملوا فعلاً على تحويل خروج العرب إلى حقيقة راسخة . فهم مارسوا الأساليب الوحشية لمنع « المتسللين » العرب من العودة ، بما في ذلك إطلاق النار من دون إنذار على أي غريب يظهر في قطاع على طول الحدود بعرض ثمانية أمتار [٤٤] . واستمروا في محاولاتهم إجلاء العرب ، خاصة بدو النقب ، مستعملين في ذلك الأساليب الإرهابية المختلفة . وهم أخذوا يقضمون المناطق المنزوعة السلاح التي نشأت بحسب اتفاقات الهدنة مع الدول العربية ، بل وصل الأمر بسائق الجرار العادي إلى دفع محراثه قليلاً داخل الأراضي العربية في كل مرة يدور فيها لكي يكسب بضعة بوصات أكثر . واستولى الإسرائيليون ، فرادى وجماعات ، على أملاك « الغائبين » العرب ، من منازل وحوانيت وأموال ومصانع ومخازن ، وصولاً إلى أثاث البيوت [٤٥] . فمن بين ٢٩٥ ألف مهاجر يهودي وصلوا حتى أيلول / سبتمبر ١٩٤٩ ، تم استيعاب أكثر من ١٣٠ ألفاً في ٤٣ ألف وحدة سكنية تعود للفلسطينيين [٤٦] . وتم الاستيلاء ، خاصة ، على الأراضي العربية

وأقيمت فوقها المستعمرات الجديدة . فمن بين الـ ٣٧٠ مستعمرة التي أقيمت ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٣ ، أُنشئت ٣٥٠ مستعمرة على أراضي « غائبين » . وبالإجمال ، كان ثلث السكان الإسرائيليين يعيشون في مثل هذه الممتلكات [٤٧] . وقد حاول الإسرائيليون إضفاء الطابع القانوني على إجراءات المصادرة والتوسع الداخلي هذه ، من طريق سن عدد من القوانين ، أهمها : قانون أملاك الغائبين للعام ١٩٥٠ ، وقانون الدفاع ، وأنظمة الطوارئ (مناطق الأمن) ١٩٤٩ ، وأنظمة الطوارئ لاستغلال الأراضي غير المفلوحة ، والاستيلاء على أرض وقت الطوارئ للعام ١٩٤٩ ، واستملاك الأراضي [٤٨] . واستكمالاً لهذه التشريعات ، سن « قانون العودة » العام ١٩٥٠ ، الذي أعطى أي يهودي في العالم الحق في « العودة » والحصول على الجنسية الإسرائيلية ، مما شرّع لأحد الأسس التي تقوم عليها التوسعية الإسرائيلية [٤٩] .

وبموجب قانون أملاك الغائبين ، تم الاستيلاء على أملاك « الغائبين » ووضعها تحت يد القيّم ، وهي نحو ٣٠٠ قرية متروكة (أي هُجّر سكانها العرب) أو نصف متروكة تبلغ مساحتها الإجمالية ثلاثة ملايين وربع مليون دونم ، من ضمنها ٨٠ ألف دونم بيّارات وأكثر من ٢٠٠ ألف دونم أملاك مشجّرة . أما الأملاك في المدن فشملت ٢٥,٤١٦ مبنى تحتوي على ٥٧,٤٩٧ شقة سكنية و ١٠,٧٢٩ محلاً للتجارة والصناعات الخفيفة [٥٠] .

لم يكن الإسرائيليون ، إجمالاً ، راضين عن حدود دولتهم كما حددتها اتفاقات الهدنة (١٩٤٩) ، وهي الاتفاقات التي جاءت أصلاً لتكرس الأمر الواقع الذي فرضته الحراب الصهيونية . اعتبرت المنطقة الوسطى من الدولة الوليدة ضيقة جداً ، وبمثابة عنق زجاجة ، مثلها في ذلك مثل الممرات الثلاثة التي تكونت : إصبع الجليل ، وممر القدس ، والممر الجنوبي عند مشارف إيلات . وبلغ طول خطوط الحدود ١,٠٦٣ كم (أي نحو ٦٠ كم من الحدود لكل ألف كيلو متر مربع من الأرض) ، فضلاً عن ١٨٨ كم من الحدود البحرية على البحر المتوسط . ولذلك كله ، وعلى الرغم من أن الدولة التي أقيمت كانت ذات اتصال إقليمي يمتد من المطلة شمالاً حتى إيلات في الجنوب ، فإنها اعتبرت « من دون عمق استراتيجي » ، ويتهددها خطر البتر عند السهل الساحلي والممرات الثلاثة . لذلك صممت إسرائيل على خلق الظروف واغتنام المناسبات والعوامل لشن اعتداءات توسعية .

كانت حرب حزيران / يونية ١٩٦٧ مرحلة مهمة من مراحل التوسع الصهيوني . فقد أسفرت هذه الحرب عن احتلال أراض عربية جديدة وواسعة لا تتضمن فلسطين بحدودها الدولية المرسومة في فترة الانتداب البريطاني فحسب ، بل أقساماً من « أرض إسرائيل »

التي رسمت الصهيونية العالمية حدودها لتكون الدولة اليهودية المنشودة . فاحتلت ما بقي عربياً من أرض فلسطين ، وسيناء المصرية ، والجولان السورية . وبدأت إسرائيل تتقدم نحو الهدف ـ هدف الاغتصاب الصريح بالتوسع - عندما أعلنت ضم الجزء العربي من مدينة القدس ، ثم مرتفعات الجولان السورية .

وفي حربين متتاليتين (١٩٧٨ ، ١٩٨٢) ضد لبنان ، أضافت إسرائيل إلى قائمة احتلالاتها احتلالها منطقة « جنوبي لبنان » .

وقد سعت إسرائيل إلى تغليف نيّتها ضم الأراضي العربية المحتلة بالمطالبة بحدود «آمنة ومعترف بها » . وهذه الحدود الآمنة في نظرها ليست حدود الهدنة التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧ . ولكنها في الوقت ذاته رفضت توضيح مفهومها لهذه الحدود الآمنة ، وتكتفي بالادعاء أنها تعني حدوداً جديدة هي غير الخطوط السابقة .

وهكذا بقيت إسرائيل تتمسك بمعظم الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، وفي الوقت ذاته تقيم حقائق الأمر الواقع بإنشاء المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .

تعزز الاتجاه التوسعي بعد حرب ١٩٦٧ ، فنشأت حركات استيطانية توسعية جديدة . ومن أبرز الحركات الصهيونية التي تجاهر بالتوسع الصهيوني على حساب الأرض العربية « حركة أرض إسرائيل الكاملة » وحركة غوش إيمونيم وحركة كاخ .

يمكن أن نخلص من العرض السابق ، إلى حقيقة أن الوجود الصهيوني في فلسطين وجود استعماري استيطاني إحلالي . وهو بطبيعته ديناميكي ومتحرك وقابل للتمدد وفق المتغيرات المحلية والإقليمية . وكان من نتائج ذلك أن هدف دائماً إلى تأمين مجال حيوي لمصالحه وحركته الدائبة ، وإن ظل دائماً مفتوحاً بلا حدود ، سواء ديمغرافياً أو جغرافياً . فهو ، من الناحية الديمغرافية مفتوح للهجرة إليه . والهجرة المتتابعة المتزايدة تكسر حدود الاستيطان طلباً لأرض جديدة . وهكذا تتتابع الحلقات الواحدة تلو الأخرى ، كل حلقة ممسكة بالحلقة التي قبلها وتلك التي بعدها . وكل حلقة تطالب بما بعدها وتحقق تلك التي تليها . ولعل هذه الحقيقة ترسم جدلية تكوين إسرائيل ، نشوءاً وتوسعاً مستمراً ، وانفتاحاً جائعاً دائماً للهجرة والأرض ، وللوسيلة التي تحقق ذلك التوسع المستمر ، وهي العنف والإرهاب .

خامساً ـ الصهيونية والعنصرية

ليست العنصرية صفة مكتسبة في دولة المستوطنين الصهيونيين ، ولا هي وليدة

الصدفة ، أو من المشاهد العابرة في دولة إسرائيل ، بل هي صفة متأصلة ، أساسية ، ودائمة . فهي نابعة من صميم العقيدة الصهيونية ومن الحوافز الأساسية التي دفعت إلى قيام الاستعمار الصهيوني ودولة إسرائيل .

فالصهيونية هي الإيمان بالوحدة القومية لجميع اليهود – الذين يتم تعريفهم على أساس السلالة المشتركة . فبحسب مبادئ الإيمان الصهيوني، لا الدين ولا اللغة يشكلان « الرابط القومي » بين اليهود . ذلك أن الصهيونيين المؤمنين بالدين اليهودي والممارسين لتعاليمه هم في الواقع أقلية نسبية بينهم ، واللغة العبرية لم يتم إحياؤها إلا بعد ولادة الصهيونية . وتدل التشريعات التي سنت في إسرائيل منذ قيامها ، وقرارات المحاكم فيها ، كما يدل الأدب السياسي للصهيونية منذ نشوئها ، على أن السلالة – أي الحقيقة البيولوجية المحضة ، المبنية على التحدر من يهود آخرين – هي التي تجعل الشخص « يهودياً » في نظر الصهيونيين .

ويترتب على هذا الإيمان الصهيوني العنصري ثلاث نتائج : الانغلاق العنصري ، والتميز العنصري ، والتفوق العنصري . وهذه المبادئ تشكل لب الايديولوجيا الصهيونية .

وكان هذا الاتجاه نحو « النقاء العنصري » الذي يؤدي إلى النتائج الثلاث المذكورة ، قد تبلور على لسان عزرا ، أحد أنبياء اليهود ، الذي حارب الزواج المختلط ، وطالب بتطليق الأغيار ، وشدّد على نقاء العنصر . وأسهب في التأكيد على هذه الفكرة الشاعر اليهودي الأندلسي يهودا بن هاليفي (من القرن الثاني عشر الميلادي) الذي كتب قصائد عاطفية عبّرت عن حنين اليهودي إلى فلسطين وتمسكه بها . واحتل مثل هذه الأشعار مكانة خاصة في أدب الصهيونية الحديثة .

ألّف هذا الشاعر بن هاليفي كتاب « الخزري » ، وفيه تحدث عن اليهود من الناحية الجسمية ، وأكّد امتيازهم في هذه الناحية من غيرهم ممن هم في منزلة دون منزلتهم . وقسّم بن هاليفي المجتمع الإنساني إلى منازل مختلفة لا تقوم على عمل الأفراد أو سلوكهم ، بل على مقدار « الدم المفضّل » الذي يجري في عروقهم . وهاجم الشتات ، وألح على ضرورة عودة اليهود إلى فلسطين ، وهو ما فعله شخصياً . وأدّت أفكار بن هاليفي دوراً كبيراً في صياغة الروح الصهيونية [٥١] .

وقد التفت المنظرون العنصريون إلى التطورات العلمية الأخيرة ، ولا سيما إلى نظرية داروين وفكرة تنازع البقاء وبقاء الأصلح ، فأعطوا العنصرية مظاهر وتفسيرات علمية جعلتها مقبولة لدى كبار فلاسفة القرن التاسع عشر ومفكريه ، وأصبحت الفكرة الرائجة

في عالمي الاجتماع والسياسة . ونشأ ما يسمى بالصحة العرقية التي دعا أصحابها إلى المحافظة على نقاء العنصر . ووجد الصهيونيون في هذا التنظير العنصري وقوداً مؤاتياً ، فتبنّوه ، وغذوا به تقاليدهم القديمة ، وجعلوا كل ذلك جزءاً من أيديولوجيتهم .

وكان من أبرز المفكرين الصهيونيين الذين تأثروا بالحركة الفولكية (الشعبية العرقية) الألمانية مارتن بوبر الذي بحث في العهد القديم عن الأمثلة الدالة على الرابطة الفولكية بين الإنسان والأرض ، ودعا إلى الخلاص من واقع الحاضر والعودة إلى واقع يهودية القرون الوسطى النقية من آثار الثورة الصناعية .

واتخذت الصهيونية موقفاً مزدوجاً من العلم يذكر بازدواجية موقف الحزب الألماني النازي . فرغم كل التشجيع الذي أعطى للتقنية والاكتشافات والاختراعات ، هناك إنكار ونفي لجوهر العلم في تطبيقاته الواسعة بالنسبة إلى الحياة والمجتمع البشري . والصوت الذي يصغي إليه الصهيونيون هو صوت القلب والروح ، فكل ما ينسجم معه يتمسكون به إلى حد التخريف والتحريف ، وكل ما يتناقض مع هذا الصوت يرفض ويكبت . وينطبق ذلك بوضوح على موقفهم من الداروينية وعلم الأجناس . فقد رفض الصهيونيون مثلاً الفكرة الرئيسية في الداروينية ، وهي إمكان تطور الإنسان والمجتمع نحو الأفضل ، لكنهم تمسكوا بفكرة بقاء الأصلح وتحسين النوع ونقاء العرق ، فعبّروا في مناسبات مختلفة عن اعتزازهم ببقاء اليهود كل هذه القرون الطويلة ، ونسبوا ذلك إلى تفوق العنصر اليهودي وصلاحه للبقاء (٥٢) . وليس من قبيل الصدفة أن المفكر الصهيوني موسى هس الذي كان عالم أجناس ، حاول تطعيم الصهيونية بالأفكار الانثروبولوجية في كتابه « روما وأورشليم » فأكد أن الفوارق بين الأعراق المختلفة موروثة وأبدية وحتمية ، ولا يمكن معالجتها أو تخطيها(٥٣) .

وقال موسى هس بنقاء العرق اليهودي الذي لا تشوبه شائبة ، ولا يمكن تغييره أو تعديله . فاعتناق دين آخر لا يغير الشعر الأسود لليهودي ولا يصلح أنفه . وعبر ل . سيمون عن الرأى الصهيوني السائد : إن اليهودية مسألة عرق وليست مسألة إيمان بتعاليمها الدينية . ولهذا يبقى اليهودي يهودياً حتى لو اعتنق المسيحية (٥٤) .

ولم يكتف الصهيونيون بادعاء نقاء عنصر اليهود ، وإنما مضوا خطوات أخرى ، فادعوا رقي هذا العنصر ، مستوحين هذا الادعاء من فكرة « شعب الله المختار » . واسترسل دعاة الصهيونية في سرد القوائم الطويلة للمفكرين والفنانين والفلاسفة الذين انحدروا من العرق اليهودي ، ليبرهنوا على تفوق هذا العرق (٥٥) .

ورغم أن نيتشة وترتشكه الألمانيين لم يعطيا العنصرية ، كفلسفة ، ذلك الاهتمام الذي

نالته من غيرهما ، استخدم الصهيونيون ، وكذلك النازيون ، أفكارهما في صياغة أيديولوجيتهم . وكان من أبرز الرواد الصهيونيين الذين تأثروا بفلسفة نيتشة أحاد هاعام وثيودور هرتزل وماكس نوردو وحاييم وايزمان . وظهرت بين اليهود مدرسة من الشبان تبنت « النيتشية » ، ولا سيما فكرة انقلاب القيم ، فدعوا إلى نبذ التعاليم الدينية التلمودية ، وأسلوب الاستسلام والخنوع والتقية ، والرجوع إلى حياة البطولات القديمة التي ألهمت العبريين الأوائل . أما أحاد هاعام فدعا إلى تطوير النيتشية لتناسب التراث اليهودي بحيث تحل قيم الأخلاق اليهودية محل فضائل القوة الآرية ، بما يعطي اليهود واليهودية ميزة الارتقاء ، ويجعلهم قبلة أنظار العالم . ورأى أحاد هاعام ، كما رأى نيتشة ، أن عودة اليهود إلى فلسطين ضرورة تاريخية تعطيهم فرصة أخرى للاضطلاع برسالتهم « بصفة الشعب الأرقى » . وأكد ضرورة تفاضل الشعوب بعضها على بعض (٥٦) .

ومن المتفق عليه أن جناح « التصحيحيين » في الحركة الصهيونية الذي تزعمه جابوتنسكي ثم مناحيم بيغين من بعده ، تبنى سياسة فاشية واضحة في كل شيء . وكما استوحى الحزب النازي نصائح ترتشكه في الحكم والعمل السياسي ، سار الصهيونيون في خط مواز . ولهذا فقد كان من الطبيعي أن تلتقي الصهيونية بالنازية ، وتتعاون معها ، وتأخذ من فكرها . وقد التقت الصهيونية ، وجوهرها « عقيدة الشعب المختار» ، بالنازية ، وجوهرها « عقيدة الشعب الألماني الآري المتفوق » . كما التقت الصهيونية ، فيما بعد ، بنزعتها الأصيلة في الاستعمار والتوسع والهيمنة ، بالإمبريالية ، بنزعتها الأصيلة في السيطرة وتسخير الشعوب لأغراضها .

والتقت النازية والصهيونية في مجال التنفيذ العملي انطلاقاً من سياسة الأولى القائمة على ضرورة التخلص قدر المستطاع من الفئات غير الآرية في ألمانيا ، وهدف الثانية في استعمار فلسطين وسوق أكبر عدد من اليهود إليها ليحلوا محل العرب سكانها الأصليين .

رأت الحركة الصهيونية في اليهود الألمان مجالاً رحباً لنشاطاتها فنقلت مركز عملها بعد موت هرتزل من فيينا إلى كولن فبرلين . لكن الحركة بقيت معزولة عن جماهير اليهود الألمان ، ولم تخرج الحركة الصهيونية في ألمانيا من أزمتها إلا في العهد النازي(٥٧) .

رأت الصهيونية في صعود الحزب النازي واستلامه السلطة فرصة ذهبية لإجبار اليهود على الرحيل إلى فلسطين . ومنذ البداية ساعد القادة النازيون الحركة الصهيونية في مساعيها لتوجيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وشكّل في برلين «مكتب فلسطين لتنظيم هجرة اليهود الألمان» . ولم يَعُدْ ممثلو الحركة الصهيونية يأتون إلى ألمانيا النازية

لإنقاذ اليهود الألمان بل لاختيار الرجال والنساء والشباب المستعدين للذهاب إلى فلسطين لكي يصبحوا رواداً ويناضلوا ويحاربوا . وحظيت سياسة تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين بتأييد هتلر نفسه ، وأبدت الحركة الصهيونية استعدادها لتخليص ألمانيا من يهودها .

اتخذت العلاقة بين الحركة الصهيونية والنازية شكلها الرسمي بتوقيع الرايخ الألماني والوكالة اليهودية اتفاقية « هعفراه » (وتعني بالعبرية النقل أو التحويل) التي سمحت بنقل رؤوس أموال اليهود الألمان المهاجرين إلى فلسطين .(٥٨)

سمحت السلطات النازية في الوقت ذاته للمنظمة الصهيونية بإقامة مراكز تدريب مهني وزراعي للمرشحين للهجرة ، وبتنظيم صفوف لتدريس اللغة العبرية . كما سمحت للصهيونيين الألمان بحضور المؤتمر الصهيوني التاسع عشر .

ازداد عدد اليهود في ألمانيا بعد ضم النمسا إلى الرايخ وعقد اتفاقية ميونيخ وتقسيم تشيكوسلوفاكيا . وبدأت السلطات النازية حملة أوسع لتهجير اليهود بالتعاون مع الحركة الصهيونية التي أرسلت إلى ألمانيا النازية ممثلين عن الموساد هما « بنيو غيتسبورغ» و «موشيه أفرباخ » للتعجيل بتنفيذ البرنامج الصهيوني الخاص بتأهيل اليهود للهجرة إلى فلسطين . وأرسلت الحركة الصهيونية كذلك موفداً آخر إلى فيينا هو موشي بار - جلعاد لتنفيذ المهمة ذاتها . وكانت الطريق الوحيدة للهجرة غير القانونية تمر من خلال قيادة الغستابو ومكتب «أس أس » للشؤون اليهودية .

ووافق أدولف أيخمان على تأمين المزارع والمنشآت لإقامة مراكز تدريب للراغبين في الهجرة ممن وافقت عليهم الحركة الصهيونية . وأكد أيخمان « أن المانيا النازية مستعدة لإعطاء الصهيونيين بعض المزارع الواسعة كي يقيموا فيها مراكز تدريب وتجميع للشبان اليهود تمهيداً لتهريبهم إلى فلسطين » . وبنهاية العام ١٩٣٨ كان نحو ألف يهودي يخضعون للتدريب في هذه المعسكرات التي أقامتها السلطات النازية . ووفر النازيون الحماية الرسمية لقوافل الهجرة إلى فلسطين . وقد بلغت نسبة المهاجرين اليهود من ألمانيا إلى فلسطين العام ١٩٣٨ نحو ٥٢٪ من المجموع العام لليهود المهاجرين . واستمر العمل باتفاقيات الهجرة الصهيونية ـ النازية على هذا الشكل لمدة سنتين بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية .

وعقب بدء الغزو النازي للاتحاد السوفييتي صيف العام ١٩٤١ وجد هتلر أنه لم يعد من الممكن تخليص أوربا من اليهود بالهجرة وتبنى ما سمي « الحل النهائي للمشكلة اليهودية » . وإزاء هذه السياسة الجديدة للنازيين وجدت الحركة الصهيونية نفسها أمام

اختيارين اثنين : الأول إلغاء اتفاقيات ١٩٣٨ وإعلان الحرب ضد النازية . وهذا يعني التخلي بشكل نهائي عن تأمين هجرة محدودة للعناصر اليهودية من أوربا والتعاون مع غير اليهود في مواجهة الغزو النازي ، وبالتالي دحر فلسفة الحركة الصهيونية . والاختيار الثاني هو قبول السياسة النازية الجديدة ومساعدة السلطات النازية في تنفيذ خططها بشأن اليهود . واختارت الحركة الصهيونية الحل الثاني وأبقت باب الاتصال مفتوحاً مع ألمانيا النازية .

وقد استغلت الحركة الصهيونية ممارسات النازية على اليهود في أوربا ـ وكانت هي التي ساهمت في تنفيذها ـ لكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانبها ، ولجمع أموال كثيرة في شكل تعويضات من الألمان ، ولتبرير جرائمها العنصرية ضد الشعب العربي الفلسطيني بحجة إقامة وطن لليهود الذين اضطهدوا على أيدي النازية [٥٩] .

وتنفرد الصهيونية عن النازية ، بأن الحافز الأقوى للاستعمار الصهيوني في فلسطين هو السعي إلى تمكين « الأمة اليهودية » من « تحقيق ذاتها القومية » عن طريق تجميع اليهود في دولة مستقلة . فالانغلاق العنصري إذن هو جوهر الصهيونية . والانطواء على الذات يحول دون الاندماج .

إن تحقيق هدف الانغلاق العنصري الصهيوني يتطلب في آن واحد إجراء عمليتين متقابلتين : مغادرة جميع اليهود لأرض « الشتات » أو « المنفى » ؛ ونزوح كل من هو غير يهودي عن أرض « التجمع اليهودي » ، أي فلسطين . وكلا العمليتين شرط أساسي من شروط نجاح الصهيونية في تحقيق « الخلاص القومي » اليهودي . وليس هناك من سبيل للقيام بهاتين العمليتين ، سوى العنف والإرهاب .

هنا يكمن الفارق بين العنصرية والصهيونية وغيرهما من أشكال العنصرية التي خبرتها شعوب آسيا وأفريقيا منذ ظهور الاستعمار . ذلك أن دعاة التفوق العنصري من الأوروبيين المستوطنين في آسيا وافريقيا وجدوا أنه بالإمكان التعبير عن « تفوقهم » على غيرهم من أبناء الشعوب « الأقل شأناً » ضمن إطار من « التعايش العنصري التراتبي » . وعلى الرغم من ممارستهم عدم المساواة والانفصال ، فقد رضي المستعمرون الأوروبيون عموماً بالتعايش مع « أبناء البلاد الأصليين » في المستعمرة الواحدة أو المحمية الواحدة . وكذلك ، فعلى الرغم من احتقارهم العلني « للسكان الأصليين » ، واضطهادهم لهم ، فإن المستعمرين الأوروبيين كانوا على العموم يرون في بقاء هؤلاء السكان بعض الفائدة لهم هم : فكانوا يسندون إلى السكان الأصليين مهمة القيام بأعباء الوظائف الحقيرة في المجتمعات التي يسيطر عليها المستوطنون . أما الصهيونيون فقد كان لهم شأن آخر ، إذ

اتبع دعاة التفوق العنصري من المستوطنين الصهيونيين في فلسطين منهجاً مختلفاً عن ذلك، وأقرب إلى طبيعة عقيدتهم. فعبّروا عن « تفوقهم » الموهوم على السكان العرب في فلسطين عن طريق « عزلهم » في البداية، ثم عن طريق إجبارهم على النزوح عن أرضهم فيما بعد.

لقد اختار المستعمرون الصهيونيون عزل أنفسهم عن المجتمع العربي في فلسطين، وتنفيذ مقاطعة منظمة للمنتجات العربية واليد العاملة العربية، في الفترة التي عجزوا فيها عن طرد عرب فلسطين (أي الأكثرية الساحقة من سكان البلاد) من أرضهم وأرض أبائهم.

كان الاكتفاء بمقاطعة العرب عوضاً عن طردهم من بلادهم مجرد تكتيك، أي أنه كان تجميداً مؤقتاً للمبدأ الصهيوني الجوهري في التمييز العنصري، فرضته ظروف المراحل الأولى من الاستعمار الصهيوني. وكان الصهيونيون ينظرون إلى ذلك كشرّ لابدّ منه، عليهم تحمله ريثما يتاح لهم التغلب على العوامل الخارجة عن سيطرتهم وتحقيق أغراضهم كلها. فتجميد السعي من أجل تحقيق الغاية النهائية ـ أي طرد عرب فلسطين لإفساح المجال أمام تجسيد مبدأ الوحدانية العنصرية ـ لم يكن تخلياً عن هذه الغاية بحال من الأحوال. ومنذ العام ١٨٩٥ كان ثيودور هيرتزل يعمل جاهداً لرسم خطة تقضي «بدفع السكان الأصليين المعدمين إلى النزوح عبر الحدود، وذلك عن طريق حرمانهم من العمل »[٦٠].

ان المفهوم الصهيوني « للحل النهائي للمشكلة العربية » في فلسطين، والمفهوم النازي « للحل النهائي للمشكلة اليهودية » في ألمانيا، يتكونان من عامل أساسي واحد: هو القضاء على العنصر البشري غير المرغوب فيه، وتصفيته نهائياً. وإذا كانت الأساليب النازية في السعي إلى خلق « المانيا بدون يهود » أقل وحشية من أساليب الصهيونية في خلق « فلسطين بدون عرب »، فإن هذا الفارق في الأسلوب يخفي وراءه تماثلاً تاماً في الأهداف.

وإذا كان التمييز العنصري ضد « الشعوب المنحطة » هو شعار دعاة التفوق العنصري الأوروبي في آسيا وافريقيا، فان التصفية العنصرية ـ أي الإبادة ـ كانت شعار دعاة التفوق العنصري الصهيوني في فلسطين وما جاورها من ديار عربية. أما ممارسة التمييز العنصري فقد حفظها الصهيونيون لتطبيقها ضد بقايا عرب فلسطين، الذين أصروا على البقاء في وطنهم بعناد رغم جميع الجهود المبذولة لطردهم وإجلائهم، متحدّين بذلك سعي الصهيونية نحو تحقيق الوحدانية العنصرية في الأرض التي اغتصبتها.

إن البقية الباقية من الفلسطينيين العرب الذين يخضعون منذ العام ١٩٤٨ لعنصرية دولة إسرائيل ، يعيشون في حال أشبه بحال السكان الأصليين في جنوبي افريقيا ، حينما كان النظام العنصري حاكماً ، حيث تقوم «البانتوستا» ، أي « المناطق أو المعسكرات الخاصة بالسكان الأصليين » ، على الرغم من إطلاق السلطات الصهيونية اسم « منطقة أمن » على هذه المناطق ، وذلك للتخفيف من وقع هذه الكلمة على الاذان والأذهان. إن ٩٠٪ من العرب الذين يعيشون في إسرائيل يقطنون « مناطق الأمن » هذه(٦١).

أدت العقيدة الصهيونية وأسسها ومفاهيمها وممارساتها إلى اقتناع العالم بأن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » . ففي إطار مناقشة برنامج السنوات العشر للنضال ضد التمييز العنصري ، أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الثلاثين (١٩٧٥) ، قراراً رقمه ٣٣٧٩ (د-٣٠) وتاريخه ١٠/ ١١/ ١٩٧٥ جاء فيه أن الجمعية العامة (٦٢) « تقرر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » .

جاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ (د-٣٠) بشأن الصهيونية تعبيراً عن اعتراف الرأى العام العالمي بالسمة العنصرية الصهيونية وعقيدتها وأهدافها وبرامجها وممارساتها ، وعن إدراكه حقيقة الطبيعة الصهيونية وما تمثله من خطر على السلم والأمن الدوليين .

ومن أبرز ما يتصف به القرار أن التعريف الذي تضمنه ، يتحدى الأسس القانونية والأخلاقية التي قامت عليها إسرائيل . ويعرّض تلك الأسس للتصدع والانهيار أمام معايير ومفاهيم الحضارة الإنسانية . فمن المعروف أن بناة الصهيونية وأنصارها كانوا ولا يزالون يصفونها بأنها « حركة انبعاث وتحرر قومي للشعب اليهودي » وحاولوا ضمها إلى تيار حركات التحرر من الاستعمار ، وإقامة تعاون بينها وبين حركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من أن هذه الحركات استطاعت أن تتلاقى وتقيم تعاوناً فيما بينها ، رفضت جميعها أن تقبل الصهيونية حركة تحرر ، وتتعامل معها . وهكذا بقيت الصهيونية حركة ذات طابع انعزالي خاص ، ملتصقة التصاقاً تاريخياً وجذرياً وبنيوياً بالاستعمار والإمبريالية والاستعمار الاستيطاني والإرهاب .

لقي القرار معارضة شديدة من جانب المنظمات والأجهزة الصهيونية وأنصارها ، وقام هؤلاء بحملة تشهير واسعة استندت إلى الفكرة الزائفة التي تقول : إن معاداة

الصهيونية هي نوع من اللا سامية ، وحاولوا أن يخلطوا بشكل غير أمين ، وبنيّة سيئة بين اليهودية والصهيونية . ولم تستطع هذه الحملة بلوغ هدفها ، إذ رفضتها الجمعية العامة وردّتها . لكن المتغيرات التي طرأت على موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية ، في إثر حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وزوال الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى ، وبدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي (مؤتمر مدريد ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١) وفرت الظروف المناسبة لكي تسعى إسرائيل وأنصارها إلى إلغاء القرار ٣٣٧٩ في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

حواشي الفصل الثاني

١ـ Herzl, Theodor, The Diaries of Theodor Herzl, p. 257.

وأسعد رزوق ، إسرائيل الكبرى : دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٨٨ .

٢ـ Israel Cohen, The Zionist Movement, p. 44. ـ٣

ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ص ١٠٦-١٠٧ .

٤ـ مكسيم رودنسون : إسرائيل واقع استعماري ، ترجمة : إحسان الحقي ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٦٧ ، ص ١١٥ .

٥ـ المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

٦ـ المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

٧ـ صادق جلال العظم : الصهيونيةوالصراع الطبقي ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص١٦١ .

٨ـ حاييم وايزمان ، نقلاً من : مكسيم رودنسون ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

٩ـ نقلاً من : اميل توما : جذور القضية الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٨٦ .

١٠ـ المرجع نفسه ، ص ١٢٣ .

١١ـ المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

١٢ـ رودنسون ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

١٣ـ صبري جريس : تاريخ الصهيونية (١٩٤٨ ـ١٩٦٢) ، ج١ ، مركز الأبحاث ، ص٦٢-٦٣ .

١٤ـ المرجع نفسه ، ص١٣٣-١٣٤ .

١٥ـ المرجع نفسه ، ص١٣٤ .

١٦ ـ المرجع نفسه ، ص٧٨ .

١٧ ـ المرجع نفسه ، ص٧٨-٧٩ .

١٨ـ المصطلح الإسرائيلي هو « أرتس إسرائيل » . راجع : عبد الوهاب محمد المسيري : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص٦٤ .

١٩ـ مثل قول بن غوريون « فليفهم الجميع أن إسرائيل لن تقنع بحدودها ، وأن الإمبراطورية الإسرائيلية سوف تمتد من النيل إلى الفرات » ، نقلاً من : مصطفى طلاس : آفاق الاستراتيجية الصهيونية ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ١٩٨٥ ، ص٣٨ .

٢٠ـ هارتس ، ٦/٨/١٩٨١ . أورده : خالد عايد : الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٨٧ .

يود المؤلف أن يشير إلى أن جميع الحواشي الخاصة بالصحف والمجلات الإسرائيلية الواردة في الكتاب مأخوذة من ترجمات واردة في أحد المصادر التالية :

- مجلة الأرض ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، دمشق .
- دوريات الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة .
- نشرة « مختارات إسرائيلية » الشهرية التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، القاهرة .

٢١ ـ الأمم المتحدة ، الوثيقة ST/SG/SER. F/1 ، ص١٠ . والمقتبس من تصريح بن غوريون أمام لجنة الأمم المتحدة لاستقصاء المعلومات ، في حزيران / يونية ١٩٤٧ .

٢٢ـ القولتان أوردهما روجيه غارودي في المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية ، بغداد ٨ - ١٢/ ١١/ ١٩٧٦ ، الأولى لبن غوريون في العام ١٩٦٣ ، وهو يشير فيها إلى مملكة داود ، ثم إلى المملكة التي قامت بعد ثورة المكابي في العام ١٦٧ قبل الميلاد . أما القولة الثانية فهي لموشي دايان ، قالها بعد احتلالات حرب ١٩٦٧ . انظر : الصهيونية والعنصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص١٨ .

٢٣ ـ الأمم المتحدة ، الوثيقة F/1 ، مرجع سابق ، ص٣٣ .

٢٤ـ Theodor Herzl : A Jewish State, An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question, p. 30.

٢٥ ـ صبري جريس : تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ص٥٥ .

٢٦ـ أنيس صايغ ، هلدا شعبان صايغ : يوميات هرتزل ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص٢٢٤ .

٢٧ـ صبري جريس : تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ص١٧٣-١٨٦ .

٢٨ـ المرجع نفسه ، ص١٠-١١ .

٢٩ـ المرجع نفسه ، ص٢٠٩ .

٣٠ـ أسعد رزوق : إسرائيل الكبرى ، مرجع سابق ، ص١٨٥ .

٣١ـ المرجع نفسه ، ص٤٥٤-٤٥٥ .

٣٢ـ صبري جريس : تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ص١٠٧ .

٣٣ـ أسعد رزوق ، مرجع سابق ، ص٥١٨ .

٣٤ـ صادق جلال العظم : الصهيونية والصراع الطبقي ، مرجع سابق ، ص١٨٥ـ١٨٦ .

٣٥ـ أسعد رزوق ، مرجع سابق ، ص٥٤١ .

٣٦ـ عبد الوهاب الكيالي : المطامع الصهيونية التوسعية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٦ ، ص٩٨ .

٣٧ـ المرجع نفسه ، ص٩٧ .

٣٨ـ أسعد رزوق ، مرجع سابق ، ص٥٢٩ .

٣٩ـ المرجع نفسه ، ص٥٢٨-٥٢٩ .

٤٠ـ المرجع نفسه ، ص٤٠٧ .

٤١ـ المرجع نفسه ، ص٤٩٣ .

٤٢ـ Harry Sacher : Israel, The Establishment of State, George Weidenfield and Nicolson, London 1974, p. 98.

٤٣ـ Tom Segev : The First Israelis 1949, The Free Press, New York 1986, p. 14.

٤٤ـ Ibid. pp. 66–67.

٤٥ـ Ibid. pp. 84–106.

٤٦ـ Ibid. pp. 91.

٤٧ـ Ibid. pp. 106.

٤٨ ـ صبري جريس : العرب في إسرائيل ، ج١ ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٧ ، ص١٤١ .

٤٩ـ أسعد رزوق ، مرجع سابق ، ص ٥٦٢ .

٥٠ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وزارة الدفاع الوطني اللبنانية : القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، بيروت ١٩٦٩ ، ص٥١٢ .

٥١ ـ أحمد بهاء الدين : إسرائيليات ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص٣٧ .

٥٢ ـ مجموعة باحثين : أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية والعنصرية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٣٨ .

٥٣ ـ المرجع نفسه ، ص٥١ .

٥٤ ـ المرجع نفسه ، ص٦٣ .

٥٥ ـ أحمد بهاء الدين ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

٥٦ ـ فارس غلوب : « الصهيونية والنازية » مجلة شؤون فلسطينية ، ع٨٤ – ٨٥ ، تشرين الثاني وكانون الأول / نوفمبر وديسمبر ١٩٧٨ ، بيروت ، ص٩٧-٩٨ .

٥٧ ـ المرجع نفسه ، ص٩٨ .

٥٨ ـ المرجع نفسه ، ص ١٠١ .

٥٩ ـ سلمان رشيد سلمان : « ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية » ، مجلة شؤون فلسطينية ، ع٣١، آذار / مارس ١٩٧٤ ، بيروت ، ص١١٤ .

٦٠ ـ فايز صايغ : الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٥ ، ص٣٥ ، نقلاً عن مذكرات هرتزل ، ج١ ، ص٨٨ .

٦١ ـ المرجع نفسه ، ص٣٧ .

٦٢ـ مجموعة قرارات الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ١٩٧٦ .

الفصل الثالث

الإرهاب والثقافة الصهيونية

أولاً ـ في نشوء عقلية الإرهاب

قبل بحث المرتكزات العقائدية والفكرية التي قامت عليها أيديولوجية الإرهاب الصهيوني ، لابد أولاً أن نعتمد نقطة لبداية « عقلية الارهاب » هي مرحلة زرع « الإرهاب فكراً وسلوكاً » في العقل ، ثم رعاية تنميته وتطويره حتى يغدو مسيطراً على عقل «الإرهابي » وفكره وفعله . ويلي ذلك تهيئة الظروف والعوامل للتخطيط والتصميم والتنفيذ .

فالقرار العقلي الذي تم بموجبه تجريد شعب بكامله من حقوقه قبل القضاء عليه هو بصورة أكيدة أول مصدر من مصادر العنف والإرهاب وأسبق من أي مصدر آخر . ففي وقت لم يكن فيه عدد اليهود في فلسطين يزيد كثيراً على عشرين ألفاً كتب هرتزل العام ١٨٩٦ في كتابه « دولة اليهود » يقول بشكل جازم : « إن دولة اليهود يجب أن تشكّل في فلسطين جزءاً لا يتجزأ من سور الدفاع عن أوربا في آسيا ، وقلعة متقدمة للحضارة ضد البربرية » . وكتب في مذكراته : « سنحاول أن نخرج السكان المعدمين عبر الحدود بأن نجد لهم عملاً في البلاد التي نطردهم إليها وننكر عليهم أي عمل في بلدنا » . وتابع قائلاً : لنا إلى منطقة توجد فيها حيوانات مفترسة لم يتعود عليها اليهود ـ كالأفاعي الكبيرة مثلاً ـ إذا انتق فسأحاول أن استعمل السكان البدائيين للقضاء على هذه الحيوانات قبل أن أجد لهم عملاً في البلاد التي يعبرون إليها » . ذلك كله كان المصدر الأول والأساسي للإرهاب والعنف .

وعندما وصف وعد بلفور (١٩١٧) الأغلبية الساحقة من العرب في فلسطين بأنها «السكان غير اليهود » كان هذا الوصف المبهم يعني في ذهن صاحب الوعد وفي الزمن الذي صدر فيه « السكان البدائيين » ممن هم أحط من أن ينظر فيهم ، أو أن تكون لهم حقوق « الأسياد » ، وهو بذلك يشجع الإرهاب الصهيوني الاستعماري على أن يتمادى ضد أولئك « البدائيين » .

وعندما قدم وايزمان إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام المنعقد في باريس مذكرته المعروفة المؤرخة في ٣/ ٢/ ١٩١٩ التي تضمنت « الحد الأدنى لدولة اليهود المقبلة » وأدخل فيها كل فلسطين وجنوبي لبنان وجنوبي سورية حتى دمشق وخليج العقبة ، وخط حديد الحجاز حتى معان ، ومنابع مياه الأردن في سفوح جبل الشيخ ، كان ذلك فعلاً من أفعال العنف أيضاً .

وعندما قال بلفور في ١١/ ٨/ ١٩١٩ للوزارة البريطانية : « في فلسطين ، نحن لا نفكر البتة أن نعمد إلى أي شكل من استشارة السكان الحاليين ومعرفة رغائبهم » ، كان يضع أساساً من أسس الإرهاب الصهيوني الذي نشأ واستمر ، ومازال مستمراً ضد العرب حتى اليوم .

ومن خلال كتابات الإرهابيين الصهيونيين نجد العقيدة الصهيونية قد بنيت ـ بين ما بنيت عليه ـ على المقدمات التالية :

(١) الإيمان بالقوة إيماناً مطلقاً ، وتنشئة الأجيال المتعاقبة من الصهيونيين عليها حتى تصبح قسماً من تكوينهم .

(٢) نقض الحقوق الطبيعية للعرب نقضاً مطلقاً إلى درجة تصبح فيها جريمة إبادة الجنس العربي بالنسبة إلى الصهيوني عملاً مطلوباً من أجل ذاته .

(٣) تبرير اللجوء إلى أية وسيلة ، مهما كانت ممعنة في الإجرام ، لتحقيق الأهداف المقدسة للصهيونيين في « أرض إسرائيل » ، حتى ليغدو القتل والاغتيال والتدمير وغيرها من وسائل الإرهاب من عاديات الحياة اليومية .

(٤) اعتماد قانون أعلى ، هو « الحق المطلق » بالنسبة إليهم أو إلى « مطلق صهيوني » ، يضع الصهيونيين كلهم في جهة وباقي الجنس البشري في جهة أخرى أدنى منهم .

(٥) الارتسام والدخول في « كهنوت صهيوني » غايته إنقاذ « وطن اليهود » حتى يصبح الحقد الأعمى ضد العرب من مقومات الإيمان ، وتطهير « أرض إسرائيل» من العرب سبيلاً لتحقيق المثل الصهيوني الأعلى .

(٦) الإيمان بأن الهجرة « اللا شرعية » إلى فلسطين ، دون الإحجام عن أية وسيلة لتحقيقها ، هي مجرد مرحلة للغزو الاستيطاني الصهيوني .

وتتوفر الأدلة التي توضح هذه المجموعة الرهيبة من عناصر العقيدة الصهيونية في كل مصدر من مصادر التراث الصهيوني الإرهابي . يقول جابوتنسكي مخاطباً الصهيوني : «كل إنسان آخر على خطأ ، وأنت وحدك على صواب . . . لا توجد في العالم إلا حقيقة

واحدة ، وهي بكاملها ملكك أنت » . وكتب مناحيم بيغن : «تعلمت منذ حداثة سني عن أبي أننا ، نحن اليهود ، لابد أن نعود لأرض إسرائيل . . . إن أكثر الأمور ضرورة هو الشعور الداخلي الذي يحوّل ما هو شرعي إلى غير شرعي ، وما هو غير شرعي إلى شرعي ومبرر ، لقد كنا مقتنعين بالشرعية المطلقة لأعمالنا اللا شرعية » .

تتضح هذه المنطلقات الأساسية في العقيدة الإرهابية الصهيونية بازدياد عند الرجوع إلى أمرين :

(١) التاريخ الحقيقي لنشوء المنظمات الإرهابية « الأم » التي تفرعت عنها المنظمات التابعة .

(٢) السرّيّة المطلقة في تشكيلها .

ولئن جرى بحث مختلف المنظمات الإرهابية في مكان آخر من هذا الكتاب ، فسيكون التركيز على المنطلقات العقائدية التى تشكل بمجموعها ما يمكن أن يسمى بحق «فلسفة الإرهاب الصهيوني » التي مازالت حتى اليوم تشكل العقلية الخلفية للعقيدة الصهيونية التي لم تتغير . وأهم ما يشدد عليه في هذا البحث أن ما دعي بالمنظمات الأم ، كالهاغاناه والهاشومير ، إنما نشأت أصلاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في أوربا الشرقية ، ولها غاية واحدة هي غزو فلسطين وإخراج العرب منها . وأن الوافدين الأوائل من اليهود ، وجلّهم حينذاك من أوربا الشرقية ، لم يكونوا «مهاجرين » أو « لاجئين » إلى « ملجأ أمين » ، بل كانوا في الواقع طلائع الغزوة الصهيونية بالعنف والإرهاب . ولم يكن وعد بلفور أو الانتداب البريطاني إلا من الوسائل التي سعت إلى إضفاء صبغة الشرعية الدولية على الغزوة الاستيطانية .

وكان ثيودور هرتزل جعل من الاضطهاد الذي عاناه اليهود في الشتات حافزاً معنوياً لخوض الصراع المقبل ضد العرب ، قوامه الحقد على البشرية جمعاء . ولقد صرح في هذا الشأن بقوله « ما هي قوتنا الدافعة ؟ إنها بؤس اليهود » . ثم نادى بأن فكرة إقامة الدولة اليهودية تملّك القوة الضرورية لتحقيق ذلك . وبشر هرتزل بأن « هذه الأمة اليهودية سوف تبقى ، أما ما عداها فسوف يزول ، بل ويجب القضاء عليه لأنه غير أهل للبقاء»[١] . وحتى تبقى الأمة اليهودية ويزول ما عداها فلابد من أن تقام « الدولة اليهودية» حتى وإن جانبت إقامتها جادة الحق ، ذلك لأن « القوة فوق الحق » [٢] .

وتستمد الصهيونية مفهومها عن القوة من « إرادة القوة » التي تشكل جوهر فلسفة الفيلسوف الألماني نيتشة ، التي وجدت حقولاً تطبيقية لها في ألمانيا النازية ويابان الحرب العالمية الثانية ، والمنظمات الصهيونية وإسرائيل . فعلى أساس من علاقات القوة ، مبدأ

وسلوكاً ، قامت أحدث وآخر إمبراطوريتين في التاريخ المعاصر وهما إمبراطورية الرايخ الثالث في أوروبا الوسطى ، وامبراطورية الشمس (اليابان) في الشرق الأقصى . ثم انضمت إليهما إسرائيل كدولة تأسست على القوة والإرهاب واستمرت بهما . وهكذا لا تزال فلسفة نيتشة تبعث الحياة في كيان القوة والإرهاب ، وتحرك القوى الكامنة والمنظمة فيه ، بالرغم من انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على النازية والفاشية ، ذلك الانتصار الذي قُدم للانسانية على أنه خاتمة لعذابات الانسانية من ظلم وقهر العنف والإرهاب .

وتدرك الصهيونية مدى ما يحمله مخططها من افتئات وعدوان على حقوق الآخرين . فمجرد قيام الدولة على القوة والعنف والإرهاب يعني إجبار أصحاب الحقوق على قبول واقعها العدواني على أراضيهم . ونظرية الأمن الإسرائيلي تنبع من هذا المصدر العدواني، وتنساب في مجرى التوسع لتمد روافد العنف الإسرائيلي بأساليب الإرهاب المختلفة . وينفرد الأمن الإسرائيلي بأنه لا يقتصر على كونه غاية تسعى الصهيونية إلى تحقيقها في حدود مفهومه ومعناه ، ولكنه يتعدى ذلك ليصبح في الوقت نفسه وسيلة للصهيونية في كل مرحلة من مراحل التوسع المرسوم إلى إضفاء الشرعية على هذا التوسع العدواني .

وليس من سبيل إلى تحقيق كل هذا إلا بالإرهاب والعنف المطلقين اللذين يتخذان أسماء متعددة طبقاً لواقع الحال السائد ، فهما تارة مستتران تحت ستار « الدفاع الذاتي » وتارة أخرى مختفيان وراء حجاب « الردع » أو « الحرب الوقائية » أو « الهجوم المضاد المسبق » أو « الاستنزاف المضاد » ، وكلها صور تطبيقية لنظرية واحدة تؤمن بها إسرائيل إيماناً عميقاً ، وتعني بها نظرية « العنف والإرهاب المطلقين » لتحقيق الأهداف المرسومة .

ولما كان الأمن والتوسع هما الغاية الصهيونية المنشودة ، فإن الغزو والإرهاب هما المرادفان الطبيعيان لتلك الغاية في المذهب العسكري الإسرائيلي . ذلك أن سبيل إسرائيل إلى فرض كيانها القائم على الاغتصاب هو الغزو ، ومن هنا أصبح تحقيق الغاية الصهيونية مشروطاً بوجود القوة الكامنة وراء الغزو ، الأمر الذي يؤكده ليفي أشكول في قوله : « إن رسالتنا التاريخية تتحقق بالوجود والقوة (٣) .

والقوة لن توفر الأمن الإسرائيلي إلا بتهديد العرب بالغزو والإرهاب . لقد عبر موشي دايان عن هذه الفكرة ، بصورة غير مباشرة حين قال : « لقد كتب على جيلنا لكي يحيا أن يكون دائماً على أهبة الاستعداد ، وأن نظل مسلحين أقوياء شديدي العزم ، وإذا وقع السيف من يدنا فسوف نموت » (٤) .

والغزو والإرهاب هما « ضرورة ردع » لتأكيد البقاء ، وهما أيضاً « ضرورة توسع » لنمو هذا البقاء وازدهاره ، وهما ثالثاً « ضرورة سيطرة » لما سوف يترتب عليهما من نتائج وعواقب ، تسمح بالتغلغل الاقتصادي ، أو التسلط السياسي ، أو الهيمنة ، لخلق المجال الحيوي للنشاط الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط .

وخلاصة القول ان القوة والغزو والإرهاب هي الثالوث الذي يرسم سبيل إسرائيل إلى التوسع والسيطرة والهيمنة .

ولأن الإرهاب يمثل الوسيلة الأولى في تحقيق المخططات الصهيونية ، لذلك كان أول عمل منظم مارسته الصهيونية في فلسطين خلال مرحلة الغزو وضع حجر الأساس للبناء العسكري الصهيوني وخلق نواته العسكرية . وقد بدأت هذه الحقبة العام ١٩٠٧ بإنشاء المنظمات العسكرية في فلسطين . وقد علل بن غوريون أسباب انشاء القوة العسكرية بفلسطين في هذا الوقت المبكر ، بكلمات خادعة مثل « الدفاع » و « الأمن والحراسة » و«حماية الأرواح » . وكلها ألفاظ لا تمثل الحقيقة ولا تشكل سنداً أو حقاً للوجود الصهيوني من أساسه ، لأنه وجود قام على الإرهاب والاغتصاب والقهر .

وقد اعتنقت موجات الهجرة اليهودية منذ أواخر القرن التاسع عشر مفاهيم جد مختلفة عن مفاهيم الطائفة اليهودية المقيمة في فلسطين قبل ذلك . إذ أتى المهاجرون الجدد لكي يستولوا على الأرض بالقوة ، ويقيموا فوقها مجتمعاً عنصرياً انفصالياً مستقلاً ، ونمطاً جديداً للحياة اليهودية لم يعرفوه من قبل ، يستند أولاً وقبل كل شيء إلى استعمار الأرض العربية في فلسطين لصالح « الأمة اليهودية » عن طريق الهجرة الجماعية ، باعتبارها «أرض الأجداد والمعاد» دون اعتبار للعرب أصحاب الأرض وقاطنيها .

وهكذا جاءت موجات الهجرة الجديدة التي انطلقت منذ العام ١٨٨٢ حاملة معها أهدافاً استعمارية ، أعطتها كثيراً من المعاني والأبعاد لم تكن قائمة من قبل . ومن أخطر هذه الأبعاد وأبرزها ، استخدام القوة لتحقيق هذا الوطن بالاستيلاء على فلسطين . والتاريخ الصهيوني المبكر حافل بنماذج كثيرة عن المغامرين الأوائل الصهيونيين واليهود المتعصبين ، الذين آمنوا بالإرهاب سبيلاً وحيداً لتحقيق هذه الغاية [٥] .

وقد ترددت صيحات القوة والإرهاب والغزو ، منذ بداية الحركة الصهيونية ذاتها . ففي مؤتمرها الأول ، الذي عقد العام ١٨٩٧ ، وقف الصهيوني مناحم شابنكين يعلن عن رأيه في أفضل أساليب إنشاء الوطن القومي قائلاً : « ان المرء لا يشتري أرضاً ، بل يستولى عليها ويأخذها لنفسه » ، كما طالب المؤتمر بإشراك فرقة يهودية في غزو فلسطين واحتلالها .

ومنذ هذه الأيام الأولى لبدء الاستيطان اليهودي في فلسطين أصبح أسلوب الإرهاب لفرض الأمر الواقع سمة أساسية من سمات العمل الصهيوني في تحقيق الغايات الاستعمارية التوسعية . وإن كان استخدام القوة قد بدأ فردياً ومحدوداً ، يفتقر إلى التنظيم والتوجيه ، إلا أنه كان عنيفاً إرهابياً منذ البداية ، وذلك نتيجة لرسوخ المشاعر المتطرفة في نفوس الصهيونيين وما يغذيها من اعتقاد بعداء البشرية لهم . فلقد كان سكان المستعمرات اليهودية يحملون السلاح ويهاجمون العرب بحجة توفير الحماية والأمن لمستعمراتهم ضد العرب ، في وقت لم يكن فيه للعنف العربي أي وجود ، ولكنهم كانوا في الحقيقة يقصدون إخافتهم وإرهابهم ، توطئة للاستيلاء على ممتلكاتهم . وهكذا تكونت « خلايا الدفاع المحلي » ، التي مارست أعمال الإرهاب والعنف والاستبداد ضد العرب .

وحين ذهب المفكر الصهيوني أحدها عام إلى فلسطين العام ١٨٩١ ، راعته الحالة فكتب مقالاً أسماه « الحقيقة من أرض فلسطين » نشره في مجلة « هامليتص » اليهودية في يونية / حزيران ١٨٩٥ ، ولخص فيه حصيلة مشاهداته ومجمل انطباعاته عن النشاط الإرهابي « لأحباء صهيون » في فلسطين بعد حوالي عشر سنوات من بدء العمل الاستيطاني والتوسع الاستعماري مع الهجرة الأولى قائلاً : « ماذا يفعل إخواننا في فلسطين ؟ إنهم كانوا عبيداً في الدياسبورا (المنفى) ، وفجأة وجدوا أنفسهم أحراراً بلا حدود ولا رادع . . . إن هذا التحول قد خلق في نفوسهم حالة من الميل إلى الاستبداد ، كحالة العبد عندما يتحول إلى سيد . فهم يعاملون العرب بروح العداء والشراسة ، ثم يفاخرون بما يفعلون . . . ورغم ذلك فليس هناك بيننا من هو قادر على الوقوف في وجه هذا الميل الخسيس والخطير في آن واحد » .

ثانياً ـ التربية والإرهاب

بعد أن استقر اليهود في فلسطين ، وأقاموا دولة إسرائيل ، وضعوا برنامجاً تربوياً يهدف إلى تنمية الإرهاب في نفوس وعقول الشبيبة الإسرائيلية . ويهدف هذا البرنامج التربوي إلى تنشيط الذاكرة اليهودية ، بما حدث لآبائهم وأجدادهم في الشتات لتظل الروح اليهودية في حالة استنفار دائم ضد الغير وحماية « الدولة » بكل الوسائل بما في ذلك الوسائل الإرهابية ، خوفاً من العودة إلى الشتات ومذابح الأغيار . لذلك ، فإن دماء الغير مستباحة للحفاظ على الدولة والعمل لتحقيق أهدافها . ففي منهج الدين ، يؤكد على عقيدة « شعب الله المختار » لدفع الشبيبة إلى احتقار الأغيار . فلا يوجد طفل في

إسرائيل لا يحفظ عن ظهر قلب « لأنك شعب مقدس للرب إلهك ، ولقد اختارك الرب لتكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الأخرى على وجه الأرض »(٦) .

إن أهم ما يدرس في المدارس الإسرائيلية هو « أدب المقاومة » ، وخاصة « أدب الغيتو» الذي يصف الأهوال التي عاشها اليهود في الشتات . إن معظم القصائد الشعرية لشعراء مثل حاييم نحمن بياليك ، وحاييم هزاز ، وشاؤول تشرنحوفسكي ، تركز على المذابح التي تعرض لها اليهود ، وتطالب بالثأر من البشرية كلها . إن التلميذ الإسرائيلي يخرج من صف اللغة العبرية أو الأدب العبري ، وهو يريد أن يحطم العالم ، وتتكون لديه أفكار لا تقل خطورة عن تلك الأفكار التي في « بروتوكولات حكماء صهيون »(٧) المزورة .

لقد لعب الأدب الصهيوني دوراً خطيراً في تكوين وتنمية الشخصية الإسرائيلية . ولكن الأدهى من ذلك كله هو المدارس الدينية التي تعتبر مواقع لتخريج « الإرهاب العقائدي » ، حيث يبيح الحاخامات دماء الأغيار ، ويدعون جنود الجيش الإسرائيلي إلى رفض الأوامر القاضية بالانسحاب من الأراضي المحتلة . وكنموذج على ذلك ، نشير إلى الفتوى التي أصدرها ١٥ حاخاماً يوم ١٢/ ٧/ ١٩٩٥ ، حينما كانت أجهزة الإعلام تشير إلى احتمال أن تؤدي المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل إلى انسحاب جزئي من بعض المستعمرات التي أقامها الإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة . فقد قالت تلك الفتوى(٨) : « إن التوراة تحظر إخلاء قواعد عسكرية للجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) وتسليمها إلى غير اليهود . وعلى آلاف الجنود ممن يقضون الخدمة العسكرية رفض الأوامر القاضية بالانسحاب من هذه القواعد . »

وقبل هذه الفتوى ، كان الحاخامون الأشكناز قد وجهوا في خريف العام ١٩٩٣ رسالة دينية إلى الإسرائيليين قالوا فيها « إن الحكومة التي تريد السلام مع العرب هي حكومة مجرمة »(٩) . ويتساءل رجال الدين « كيف تسمح الحكومة لنفسها بالتنازل عن أرض قاتل اليهود من أجلها طويلاً ، وطالما حلموا بالعودة إليها »(١٠) .

وفي العام ١٩٦٨ ، أصدر حاخامو إسرائيل فتوى في الرد على ثلاثة أسئلة وجهها إليهم طلاب إسرائيليون . وهذه الأسئلة هي :

١ ـ هل تسمح تعاليم التوراة بالتخلي عن مناطق تم تحريرها من أرض إسرائيل ؟

٢ ـ هل يسمح الخوف من استيعاب عدد كبير من العرب داخل حدودنا بالتخلي عن مناطق تم تحريرها من أرض إسرائيل ؟

٣ ـ هل يسمح لنا بالاستجابة للضغط الدولي الداعي إلى الانسحاب ؟

ولقد جاءت الفتاوي [11] لتحيي تراثاً قديماً وتجعل من مقولاته مفاهيم ثقافية حية وعاملة في تشكيل النفس والعقل والسلوك . يقول الحاخام الأكبر في ذلك الوقت موشيه نسيم : « قال الحاخام موشي بن ميمون : لقد أمرنا بأن نرث الأرض التي قدمها الرب لآبائنا إبراهيم وإسحق ويعقوب ، ولن ندعها في يد غيرنا من الشعوب» . ثم يعلق حاخام اسرائيل على الاقتباس من ميمون بقوله « الإجابة قاطعة وواضحة وهي أنه ليس لأحد الحق بما في ذلك حكومة إسرائيل أن يعيد شبراً واحداً من حدود دولة إسرائيل القائمة بين يدينا ، وهذا طبقاً لما تنص عليه التوراة » .

وأجاب الحاخام حاييم هاليفي ، حاخام تل أبيب ، قائلاً : « إن كل من يفكر في إعادة مناطق أرض إسرائيل للغرباء يقع في مخالفة مبادئ الدين اليهودي . وإن من يخشى الأقلية العربية الكبيرة يكون كالذي ينتهك حرمة يوم السبت وتكون ثقته بالرب غاية في الضعف » . وقال الحاخام يهودا جرشوني : « إن العرب الذين يعيشون في إسرائيل يحتلون جزءاً من بلادنا وهو أمر يخالف تعاليم التوراة فهم غرباء » .

وإلى جانب هذا التيار الديني الثقافي ، قام تيار مؤيد ـ ولكن من وجهة نظر أخرى ـ هو تيار المثقفين والأدباء والأكاديميين . ولهذا التيار نشاط ثقافي وإعلامي وتربوي غير محدود ، ومنتشر في أجهزة الثقافة والإعلام في كثير من بلاد العالم ، وبخاصة في أوروبا وأميركا . وهو تيار يدعو إلى تحقيق « إسرائيل الكبرى » ، بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة دون سكانها العرب . وحتى لا نغرق في التفاصيل والأدلة ، نكتفي بتلك الوثيقة التي نشرها ستة وخمسون من كبار الأدباء والأكاديميين بعد سقوط الأرض العربية تحت الاحتلال (١٩٦٧) ومعظمهم من العلمانيين . فقد دعت الوثيقة إلى الاحتفاظ بالأرض وإقامة «إسرائيل الكبرى » . وكان في مقدمة الموقعين شموئيل عجنون الحائز على جائزة نوبل العام ١٩٦٦ ، والشاعر الكبير ناتان ألترمان ، والروائي حاييم هزاز ، والقصاص حاييم جوري ، وآخرون من ذوي التأثير الثقافي الواسع .

يدور التاريخ في كافة مراحل التعليم في المدارس الإسرائيلية على ركيزتين :

١ ـ تثبيت وهم حقوق اليهود في « أرض إسرائيل » من النيل إلى الفرات ، فهي إسرائيل المستقبل ، لا حق لسكان هذه الأراضي فيها .

٢ ـ ترسيخ مفهوم « النكبة اليهودية في بلاد الأغيار » ، حيث المذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا القيصرية ، وفي أسبانيا وفي عديد من الدول ، وبصفة خاصة في ألمانيا النازية .[

إن مهمة مادة التاريخ في المدارس أن تخلق « الإرهابي العقائدي » ، الذي أتيحت له

الفرصة في حروبه مع العرب . وهو مخلوق مجرد من الإنسانية ، يحتقر القانون الدولي ، ولا يعرف إلا القتل ، ولهذا تمكنت الصهيونية من تحويل جانب كبير من شباب إسرائيل إلى آلات إرهابية ، فلا يؤمنون بغير الدم والذبح طريقاً إلى تحقيق أهدافهم .

لقد أدى تطبيق مبادئ الصهيونية وسياساتها وتحقيق بعض أهدافها إلى نشوء ما يطلق عليه عالم النفس الإسرائيلي جورج تامارين « المعضلة الإسرائيلية » (١٢) . ويحدد معالمها العامة بكونها تتمثل في التناقض الذي يسم الواقع الاجتماعي والروحي في إسرائيل ، ويعني به التعارض بين « العقيدة الإسرائيلية » التي تدعو إلى إقامة مجتمع ديمقراطي تقدمي ومتنور تسوده المساواة ـ والتي تزعم الدعاية الإسرائيلية أنه قد تحقق فعلاً ـ وبين القوانين الثيوقراطية – العنصرية والمناخ السائد الذي يتسم بالتعصب ، والثقافة المنغلقة ، إضافة إلى الإجراءات الشمولية القهرية التي تطبقها السلطات الإسرائيلية .

إن هذه المعضلة تعبر في الواقع عن فشل الصهيونية في تحقيق برنامجها المعلن والذي زعم أن إنشاء دولة إسرائيل هو التجسيد الواقعي للحلم الصهيوني في أن يعيش اليهود لأول مرة في تاريخهم في إطار طبيعي تختفي فيه اللا سامية ، ويعيش في جنباته « شعب الله المختار » الذي تهدده مختلف ضروب التهديد عبر تاريخه المتصل كما يزعم المؤرخون الصهيونيون . ويضع تامارين يده على جذور المشكلة ، فيقرر أن الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي يكشف عن نفسه في التناقض الجذري بين أنصار الاتجاهات التي تميل إلى صياغة إسرائيل باعتبارها « غيتو » بالمعنيين المادي والروحي للكلمة ، وبين هؤلاء الذين يجاهدون لاقامة مجتمع حر ومفتوح . هذا التعارض الجوهري ، إضافة إلى الخلاف بين أنصار التكامل مع الحضارة الإنسانية المعاصرة ، أو الانعزال والبعد عنها ، هما جوهر «المعضلة الإسرائيلية » . وفي رأي تامارين أن حل هذه المشكلة لن يحدد فقط الملامح الأساسية الاجتماعية والحضارية للدولة ، ولكن أهم من ذلك سيكون حاسماً في تحديد مستقبلها السياسي .

وخلاصة رأي تامارين أن تخطيط الصفوة الحاكمة الإسرائيلية الذي يتمثل في أن تكون إسرائيل قلعة عسكرية حصينة بالنسبة إلى جيرانها العرب ، قد أدى إلى عزل إسرائيل حضارياً وتحويلها إلى « غيتو » كبير تسوده اتجاهات حضارية انعزالية ورجعية ، هي في حد ذاتها المناخ الصالح لنمو الأفكار العنصرية ، وانتشار سياسات التمييز العنصري ضد العرب .

وبدعوى الخوف من ذوبان الإسرائيليين في مجتمعات أخرى ، أو اعتبارات الأمن التي يفرضها الموقف مع البلاد العربية ، فإن الحصار الثقافي قد فرض بالفعل على الشباب

الإسرائيلي ، وإن كانت أعداد كبيرة قد استطاعت الإفلات منه والسفر إلى الخارج والاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية إو احدى الدول الأوروبية .

وقد أدى هذا الحصار الثقافي إلى سيادة مشاعر مرضية إزاء أي نقد يوجه إلى الممارسة السياسية أو الاجتماعية أو العنفية في المجتمع الإسرائيلي ، ونمو مشاعر الشك إزاء الغرباء والتعصب والتطرف الأيديولوجي وكذلك ظهور الفجوة الواسعة بين نصوص القوانين وتطبيقها . كما أدت هذه الظواهر جميعاً إلى أن يمارس التعصب والتمييز العنصري في المجتمع الإسرائيلي بناء على تطبيق القوانين ذاتها ، أو بعبارة عالم النفس الإسرائيلي جورج تامارين « أصبحت هناك أسس قانونية لممارسة التعصب والتمييز العنصري في هذا المجتمع »[١٣] .

والجدير بالإشارة هنا أن هذا الطابع العنصري والتعصبي لم يقتصر أثره على السكان العرب داخل إسرائيل ولم يترك بصماته فقط على الطابع الأساسي للشخصية الإسرائيلية ، وخصوصاً فيما يتعلق باتجاهاتها إزاء العرب ، ولكن أثره أبعد من ذلك ، فقد ترك آثاره على معاملة اليهود الشرقيين ، وأيضاً على بعض طوائف اليهود الغربيين .

والحقيقة أن مظاهر العنصرية في المجتمع الإسرائيلي متعددة ، إضافة إلى أن بعض صورها لا يمكن فهمه إلا بالتحليل المتعمق لعديد من الأفكار والأيديولوجيات والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع الإسرائيلي . لكل ذلك نختار فقط ـ على سبيل المثل ـ العرب في إسرائيل كموضوع للبحث .

يمكن القول إن الطابع العنصري السائد في المجتمع الإسرائيلي قد أثر تأثيراً واضحاً على اتجاهات الإسرائيليين إزاء العرب . وبالرغم من أن هذه الاتجاهات التي يمكن وصفها بأنها عدوانية ، ظلت ثابتة لفترة طويلة من الزمن ، فإنها ترسخت وتعمقت في إثر حرب ١٩٦٧ ، واتساع رقعة الإحتلال الإسرائيلي ، والتعامل مع «مجموعات بشرية » جديدة ، بأساليب القتل والطرد والتجويع والتدمير والإرهاب ، أي بأبشع أساليب الاستعمار والعنصرية .

غير أن أخطر الاتجاهات قاطبة ، هي تلك التي تنمّى لدى الشباب الإسرائيلي ثقافة العنصرية والإرهاب من خلال استراتيجية تعليمية وإعلامية اجتماعية ، تستخدم في نشر الأفكار السلبية عن العرب ، في المدرسة والجيش ووسائل الإعلام المختلفة .

وقد كشفت دراسة قام بها العالم النفساني جورج تامارين في إسرائيل عن كل هذه الظواهر[١٤] . وكان الهدف من الدراسة هو بحث آثار التعصب على الأحكام الأخلاقية من الجوانب التالية :

أ ـ وجود التعصب في أيديولوجية الشباب .

ب ـ تأثير تدريس التوراة للشباب بطريقة غير نقدية على إمكانية تشكيل اتجاهات التعصب المختلفة وخصوصاً فكرة « الشعب المختار » ، ودراسة أفعال الإبادة الجماعية التي مارسها الأبطال التوراتيون . وقد اختار تامارين إحدى صور الإبادة الكاملة للجماعة المعادية .

وأعد تامارين لذلك الاستطلاع ١٠٦٦ استمارة ذات محتوى واحد ، أجاب عليها كتابة ٥٦٣ فتى و٥٠٣ فتيات من مختلف المدارس . وقد تطرقت الاستمارة لسفر «يشوع بن نون » في الكتاب المقدس ، الذي يدرس في المدارس الإسرائيلية في الصف الرابع حتى الثامن . وكان السؤال كما يلي :

« إنك تعرف جيداً المقتطفات التالية من سفر يشوع :

« يهتف الشعب وضربوا بالأبواق . وكان حين سمع الشعب صوت البوق أن الشعب هتف هتافاً عظيماً فسقط السور في مكانه وصعد الشعب إلى كل رجل مع وجهه وأخذوا المدينة ، وقضوا على كل من فيها بغير تفرقة بين رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف » (يشوع : ٦ ، ٢٠) .

« وأخذ يشوع مقيدة في ذلك اليوم وضربها بحد السيف وحرم ملكها هو كل نفس بها ، لم يبق شارداً وفعل بملك مقيدة كما فعل بملك أريحا . ثم اجتاز يشوع من مقيدة وكل إسرائيل معه إلى لبنة وحارب لبنة . فدفعها الرب هي أيضاً بين إسرائيل مع ملكها فضربها بحد السيف وكل نفس بها . لم يبق بها شارداً وفعل بملكها كما فعل بملك أريحا » (يشوع : ١٠ ، ٢٨ ، ٣٠) .

« أجب من فضلك على السؤالين التاليين :

« ١- هل تعتقد أن يشوع بن نون والاسرائيليين قد تصرفوا تصرفاً صحيحاً أو غير صحيح ؟ اشرح لماذا لديك مثل هذا الرأى بالذات .

« ٢- لنفترض أن الجيش الإسرائيلي احتل خلال الحرب قرية عربية ، فهل هو حسن أو سيء أن يتصرف على هذا النحو مع سكان هذه القرية ، كما تصرف يشوع بن نون مع شعب أريحا ؟ اشرح لماذا » .

وقرر تامارين أنه اختار هذا النص بالذات بالرغم من « إبادة الناس بالجملة التي قام بها يشوع بن نون ، ليست المثل الوحيد من هذا النوع في الكتاب المقدس » ولكنه اختاره لأن «سفر يشوع بن نون » يحتل مكانة خاصة في نظام التعليم الإسرائيلي . وقد وزعت

هذه الاستمارة في مدارس تل أبيب وعدة مستعمرات حولها . وهذه أمثلة من بعض الإجابات :

كتب تلميذ : « كان هدف الحرب هو الاستيلاء على البلاد من أجل الإسرائيليين ، ولذلك فقد تصرف الإسرائيليون تصرفاً حسناً باحتلالهم المدن ، وقتلهم سكانها . وليس من المرغوب فيه أن يكون في إسرائيل عنصر غريب ، إن الناس من مختلف الأديان يمكن أن يؤثروا تأثيراً لا حاجة إليه على الإسرائيليين » .

وكتبت فتاة : « لقد تصرف يشوع بن نون تصرفاً حسناً بقتله جميع الناس في أريحا ، ذلك لأنه كان من الضروري احتلال البلاد كلها ، ولم يكن لديه وقت لإضاعته مع الأسرى » .

وكانت الإجابات من هذا النوع تشكل ما بين ٦٦٪ و ٩٥٪ حسب المدرسة أو المستعمرة أو المدينة .

وعلى سؤال : « هل يمكن في عصرنا تصفية جميع سكان قرية عربية محتلة » أجاب ٣٠٪ من التلاميذ بشكل قطعي « نعم » . ونورد فيما يلي بعض ما كتبه التلاميذ : « أعتقد أن كل شيء قد جرى بشكل صحيح . إذ إننا نريد قهر أعدائنا وتوسيع حدودنا . ولكننا نحن أيضاً قتلنا العرب ، كما فعل يشوع بن نون والإسرائيليون » (تلميذ في الصف السابع) .

وكتب تلميذ من الصف الثامن : « في رأيي يجب على جيشنا في القرية العربية أن يتصرف مثل يشوع بن نون ، لأن العرب هم أعداؤنا ، ولذلك فهم حتى في الأسر سيفتشون عن إمكانية ليبطشوا بحراسهم » .

والحقيقة أن هذه النتائج التي تحصلت من بحث نفسي اجتماعي ميداني تتضمن في حد ذاتها ، كما يقرر تامارين ، إدانة كاملة للنظام التعليمي الإسرائيلي الذي يعمل بتنسيق مع أجهزة التنشئة الاجتماعية الإسرائيلية الأخرى لزرع الاتجاهات العنصرية والتعصبية في وجدان وأذهان الشباب الإسرائيلي . وقد أحدثت نتائج هذا البحث عند نشرها ضجة كبرى في إسرائيل ، حين كشفت بطريقة علمية وموضوعية عن عنصرية المجتمع الإسرائيلي ، وقد دفع عالم النفس الإسرائيلي ، تامارين ثمن شجاعته الأدبية في كشف الوجه القبيح لمجتمعه ، ففصل من عمله كأستاذ بجامعة تل أبيب ، بعد أن اشتهرت قضيته المشار إليها « قضية تامارين » . وهكذا يمكن تقدير الآثار المدمرة التي أدت إليها الاستراتيجية التعليمية والإعلامية العنصرية التي تتبعها الصفوة الحاكمة الإسرائيلية ، والتي لا منفذ لها في المجتمع الإسرائيلي سوى منفذ القوة والعنف والإرهاب .

ثالثاً ـ الفكر والإرهاب

تتلاقى الصهيونية بجميع تفرعاتها وتنوعاتها ومدارسها وتياراتها ومنظماتها حول هدف واحد هو تأسيس « الدولة الصهيونية » أو « دولة اليهود » أو « دولة إسرائيل » ، كما تتمحور حول مطلق « حرية الوسائل » بحيث لا تسقط أو تطوى أية وسيلة قط ، يمكن استخدامها في سبيل تحقيق الهدف ، وبدون أي اعتبار إنساني أو أخلاقي أو قانوني أو عالمي . إن هذا المبدأ المهم الذي يغلف الصهيونية وأسسها وأفكارها وتراثها وأدبياتها الماضية والحاضرة ، والتي تجسدها إسرائيل كدولة ، يجعل الإرهاب ، فكراً وعملاً ، جوهر مجموعة الوسائل التي استخدمتها الصهيونية لبلوغ غرضها .

فإلى جانب الصهيونية السياسية ، والصهيونية الدينية ، والصهيونية الروحية ، والصهيونية العمالية ، والصهيونية العملية ، والصهيونية التوفيقية ، والصهيونية الاشتراكية ، والصهيونية الراديكالية ، وما سواها من تفرعات وتنوعات ومدارس وتيارات ومنظمات ، نستطيع أن نقول إن « الصهيونية الثقافية » كانت الأكثر اهتماماً بصياغة الفكر الصهيوني ، ومناقشة أهداف الصهيونية ، والأشكال التي تتجسد فيها تلك الأهداف ، والوسائل التي تستخدم لبلوغها .

والصهيونية الثقافية (Cultural Zionism)[١٥] فلسفة تبوأت مكانة بارزة في الفكر الصهيوني المعاصر . ويعتبر آحادهعام « ١٨٥٦-١٩٢٧ ، Ahad Ha-am » فيلسوفها . وهو أوكراني . انتسب في شبابه إلى جمعية « أحباء صهيون » . ويدعو هاعام إلى العودة إلى « صهيون » وتأسيس الوطن القومي اليهودي بإحياء اليهودية وبعث الروح القومية ، وجعل « دولة إسرائيل » مركزاً ثقافياً . ولا يتم ذلك إلا بصياغة فكر صهيوني للأمة اليهودية التي هي « سوبر أمة » - على حد قوله - ، تحقق غرضها في أرض المعاد بمطلق الوسائل التي تملكها .

والدولة المنشودة لا يمكن إقامتها باستعمال الوسائل الدبلوماسية وإنفاق الأموال كما يتصور دعاة الصهيونية السياسية ، وإنما يمكن إقامتها عن طريق توفير المناخ النفسي أولاً بين اليهود وتقوية وعيهم القومي بحيث يتحررون روحياً ويستطيعون مسايرة تطور العصر في الحدود التي تمليها روح اليهودية وشخصيتها ، وعن طريق توفير الوسائل اللازمة لإقامة الدولة . ولابد من برنامج تثقيفي يعيد إلى اليهودي ثقته بنفسه ، ويلائم بينه وبين الوسائل . والصهيونية الثقافية ليست مدرسة أو منظمة ، وإنما هي تيارات ثقافية داخل الأحزاب والحركات الصهيونية المختلفة .

قام الفكر الصهيوني بدور خطير في الترويج للإرهاب والعنف ضد « الأغيار

الغوييم» ، حين تعهد زرع الحقد والكره والنوازع الشريرة في نفس الناشئة والشبيبة وفي عقول اليهود بصورة عامة . ونجد في قصائد « حاييم نحمن بياليك ، ١٨٧٣-١٩٣٤ » ، وهو من أوائل الشعراء الصهيونيين روح الشر العاصفة :

شعب لا يتزحزح ، لا يضطرب ، لا يخاف ،

عدوه ليس أسداً غاضباً ،

يتحدى الجحيم ،

ينتشر كالنار في الجحيم ،

ولو سفح الدماء ،

هذا شعب يده هي العليا دائماً .

ولقد ظل الأدب الصهيوني ، بوصفه أداة التأثير على المتلقي له ، وهم اليهود في أوروبا بشرقيها وغربيها ، يقوم بدور جد مهم في التعبئة العدوانية ضد الشعوب الأخرى ، وفي التحريض على استباحة أرواحهم وأموالهم . وكان أثر هذا الدور الفكري لا يقل أهمية وفاعلية عن الدور السياسي والقيادي الذي قام به الصهيونيون الأوائل .

لقد صب المفكرون الصهيونيون جام غضبهم على العرب ، قديماً وحديثاً ، مثلما صبوه على رؤوس الشعوب الأخرى . إن قصائد الشاعرة الصهيونية « أنا منجرينو » زاخرة بهذه المعاني . فمن أقوالها :

ليكن عملنا بتصميم وتعصب

حتى لو امتدت يدي يوماً بغضب

لا تغفر لي .

قالت لي أمي :

يا بنة شعب غني بالأسفار والأخبار .

علي أن أكون بالمقدمة ،

لأني يهودية

واجبي مواصلة الدرب

لمواجهة الأغيار الأعداء

ولو كان العالم كله .

ويحتل بياليك منزلة القداسة في الفكر الصهيوني الإسرائيلي ، وله عدة قصائد تُغنى الآن في إسرائيل . وقد كتب عدداً من القصائد التي تتناول الدعوة لرفض الاندماج في الشعوب الأخرى ، وتنطوي على السخط والغضب على اليهود المستذلين المستضعفين الخانعين المستسلمين للذبح والمعاناة على يد الشعوب . ومن أشهر هذه القصائد ، قصيدة « في مدينة الذبح » التي كتبها العام ١٩٠٣ ، وفيها يتنبأ بالانتقام اليهودي من كل شعوب العالم ، وهو انتقام سيجعل الدم يفور إلى الأعماق : (١٦)

ملعون هو من يقول : انتقم

إن انتقاماً كهذا هو ثأر لطفل صغير

لم يخلقه الشيطان بعد ،

يجعل الدم يفور إلى الأعماق

ويشق طريقه إلى القيعان المظلمة

ويأكل في الظلام وينبش هناك

كل موجودات الأرض المتحللة .

جسّد الأدب الصهيوني ما في صدور الصهيونيين من حقد على البشرية جمعاء . إن قصيدة الشاعر « شاؤول تشرنحوفسكي ، ١٨٧٥-١٩٤٣ » بعنوان « فليكن هذا هو ثأرنا » نموذج لذلك (١٧) :

سيأتي اليوم

الذي تفقد فيه أيها المضطهد طهارتك

وتغرس حد سكينك في عنق أخيك

ابن أمك ، كأنك تذبح خنزيرك المفضل

في عيد القيامة ، في الفناء أو في ميدان القرية

وسيكون رنين أنات موته مثل الموسيقى

أو المهرجان في أذنيك .

يا يوم الثأر .

يوم ينتف ابنك شعر ذقنك التي علاها الشيب

ويرفع في وجهك قبضته الصلبة مهدداً ،

ويناديك من حنجرته الحيوانية

« يا أيها الشرير » وأنت تذرف الدمع

أمام كل الناس .

يا يوم الثأر والعقاب ،

حين تعرض ابنتك الحبيبة نفسها عاهرة ضعيفة

ملكتها الرغبة العارمة ، وسكرت من الخمر ،

وأخذت تهمهم لك بكل قصص الزنا ،

تلك التي ارتكبتها

هو هو ثأرنا

نرثه جيلاً بعد جيل

ويستنجد هذا الشاعر بـ « سيف الإله » للانتقام والثأر حين يقول (١٨) :

فلترسل يا إلهي ،

فلترسل سيفك لتثأر منهم ،

ولتتركهم في بؤس شديد دون ذرية ،

فلتصب حنقك على الأمم التي لا تقرنك

ولتصب غضبك على الممالك التي لا تنادي باسمك

لأنهم قد دمروا مساكن شعبك وأكلوا نصيب يعقوب

ثم يصف في القصيدة نفسها كيف سيكون الانتقام من كل شعوب الأرض :

في كل ليلة ، نصعد من قبورنا حيث دفنا

لنشرب دماء هؤلاء الجزارين حتى تسكر أرواحنا

نرضع من أنهار الدم ، رشفة رشفة ، قطرة قطرة

إن النماذج عن أدب وفكر الإرهاب مبثوثة في التراث الأدبي الصهيوني ، وفي الإنتاج الفكري الإسرائيلي . وقد أوردنا نماذج جد مختصرة كعيّنة للتعرف إلى هذا النوع من الفكر الإرهابي ، الذي يناصره ويغذيه تيار فكري جد واسع في إسرائيل وفي أنصار الصهيونية . ونذكر فيما يلي أسماء بعض المفكرين والأدباء والشعراء الصهيونيين والإسرائيليين ، الذين غذوا وأحيوا « عقلية الإرهاب » في الفكر الصهيوني الاسرائيلي ، وفي الممارسة والسلوك :

١ ـ تسفي هيرش كاليشر (١٧٩٥-١٨٧٤) (Tzvi Hirsch Kalischer) : حاخام بولوني من أوائل دعاة الصهيونية وغزو فلسطين . يعتبر أحد أكبر مؤسسي مبدأ طرد الفلسطينيين من وطنهم وبخاصة في كتابه « السعي لصهيون » .

٢ ـ يوسف شموئيل عجنون (١٨٨٨-١٩٧٠) (Shmuel Yossef Agnon) : روائي عبر عن النفسية اليهودية وعشقها « أرض إسرائيل » وضرورة استردادها بالقوة . من أكبر دعاة طرد الفلسطينيين وضم الأراضي المحتلة (١٩٦٧) كخطوة لتحقيق إسرائيل الكبرى . من أشهر رواياته « بائنة العروس » و « الأمس البعيد » . حصل على جائزة نوبل للأدب (١٩٦٩) مناصفة مع أديب آخر .

٣ ـ يهودا كرني (١٨٨٤-١٩٤٩) (Yehuda Karni) : شاعر روسي . من أهم دواوينه «من أشعار القدس » . وتدور أشعاره حول فكرة كون إسرائيل « مجتمعاً فردوسياً» يتلاءم ودرجة « شعب الله المختار » .

٤ ـ إسحق لامدان (١٨٩٩) (Yitzhak Lamdan) : شاعر يهودي روسي . صهيوني امتلأت دواوينه بالثورية والحقد على العرب .

٥ ـ يوري تسفي جرينبرغ (١٨٩٤-١٩٧٣) (Uri Tsevi Greenburg) : شاعر بولوني يهودي متعصب . من دعاة « إسرائيل الكبرى » . وشعره حاقد على العرب . من أبرز دواوينه « طرق النهر » .

٦ ـ إسرائيل زانجويل (١٨٦٤-١٩٢٦) (Israel Zangwill) : روائي إنكليزي . نادى في قصصه بطرد العرب من فلسطين . وهاجم الزعامات الصهيونية لتخاذلها في إنشاء «الدولة الصهيونية » .

٧ ـ يهودا يعاري (١٨٩٩-١٩٦٠) (Yehuda Yaari) : روائي عمل مع المنظمات الصهيونية الإرهابية . تدور رواياته حول صراع الصهيونيين ضد العرب . وينادي بطرد العرب من وطن اليهود . من أشهر أعماله « في المخيمات » .

٨ ـ شنهار يتسحاق (١٩٠٥-١٩٥٧) (Yitzhak Shenhar) : روائي أوكراني . أضفى على الشخصية اليهودية قدسية البطل في صراعه ضد العرب .

٩ ـ شين شالوم (١٩٠٤-١٩٧٦) (Shin Shalom) : شاعر الاستيطان الصهيوني و«الكيان القومي » . من دواوينه « اليد الثانية » و « سبت العالم » .

١٠ـ ادموند فليج (١٨٧٤-١٩٦٣) (Edmond Fleg) : شاعر وروائي يهوديفرنسي . أحيا « روح التاريخ اليهودي » . ودعا إلى غزو فلسطين في كتابه « فلسطين أرض المعاد » ، وجعل من الصهيونية مثلاً أخلاقياً أعلى .

١١ـ نحمن كروكمال (١٨١٧-١٨٨٨) (Nohman Krockmal) : مؤرخ وفيلسوف يهودي روسي . يفسر تاريخ العالم بالتاريخ اليهودي . ويرى أن الأمم تمر بدورة نمو فنضوج ثم اضمحلال فموت ، عدا الشعب اليهودي الذي لا يمر بهذه الدورة ، لأن الحياة تدب فيه دائماً ، فهو « عصي على الموت » ، وروحه اليهودية «سرمدية » ، و«إله اسرائيل » يرتبط بشعبه ، لذا فإن « الأمة اليهودية » تحتوي جميع حضارات العالم، لأن « الشعب المختار » هو مركز التاريخ .

١٢ـ زئيف جابتس (١٨٤٧-١٩٢٤) (Zeev Jabitz) : فيلسوف ديني صهيوني . جوهر دعوته استيطان فلسطين . ومن أشهر قصصه « الربيع في أرض إسرائيل » و « أساطير من أيام تخريب الهيكل الأول والثاني » .

١٣- شاؤول تشرنحوفسكي (١٨٧٥-١٩٤٣) (Soul Tschernihowski) : شاعر من جماعة « أحباء صهيون » . أيد الغزوة الصهيونية ، ونادى في شعره بالعداء الشديد ضد « الأغيار » .

١٤ـ آشير باراش (١٨٨٩-١٩٥٢) (Asher Barash) : روائي صهيوني عنصري . أشهر قصصه « الحب المنبوذ » حيث صور مجتمع « الأغيار » مجتمعاً حاقداً وشريراً.

١٥ـ دافيد شمعوني (١٨٦٦-١٩٥٦) (David Shimoni) : شاعر وقصاص روسي الأصل . دعا إلى غزو فلسطين . وأشعاره وقصصه تنضح بالحقد على العرب . من أشهر قصصه « حرب يهودا والجليل » ، و « في بيت الثعابين » .

١٦ـ إبراهام شلونسكي (١٩٠٠-١٩٧٣) (Abraham Shlonsky) : شاعر أوكراني الأصل. دعا إلى العنف ضد العرب .

١٧ـ يهودا القلعي (١٧٩٨-١٨٧٨) (Yehudah Alkalai) : حاخام ورائد للفكر الصهيوني . أهم كتبه « اسمعي يا إسرائيل » ، وفيه طالب بالعودة إلى فلسطين بالقوة، وأفتى أن تكون العودة تحت قيادة زعامة بشرية دون انتظار « الماشيح » المخلص. وبذلك أوجد الصيغة الدينية للغزو والإرهاب الصهيونيين .

١٨ـ مارتن بوبر (١٨٧٨-١٩٦٥) (Martin Buber) : فيلسوف يهودي صهيوني ، تبنى فلسفة نيتشة فيلسوف النازية الألمانية . ونادى بدولة يهودية . من أهم كتبه « من أجل السماء » و « موسى وإسرائيل والعالم » .

١٩ ـ حاييم نحمن بياليك (١٨٧٣-١٩٣٤) (Hayyim Nahman Bialik) : أهم شاعر روسي يهودي كتب بالعبرية في العصر الحديث . عنصري جوهر شعره فكرة العودة والأرض .

رابعاً ـ تزوير التاريخ

إذا كان مفهوم « الإرهاب » يضم في مشتملاته حزمة من الأخلاق التي تتيح للإرهابي أن يستبيح جميع القيم والمبادئ الانسانية والأخلاقية ، فإن من الطبيعي أن يكون الكذب والتزوير وطمس الحقائق وفرض البدائل على أنها حقائق بعض تلك المشتملات .

ولأن الإرهاب ، كعقيدة ووسيلة ، هو جوهر الفكر الصهيوني ، كان من الطبيعي أن تنتقل أخلاقه ومناقبه إلى جميع المجالات التي نشط فيها ذلك الفكر . ومن المعروف أن الصهيونية بنيت على أساس أن فلسطين هي أرض المعاد دينياً ، وأن الرب اختار الشعب اليهودي من بين مخلوقاته ليورثه فلسطين وسائر « أرض إسرائيل » من النيل إلى الفرات ، وإن من حق الشعب اليهودي أن يعود إلى « وطن آبائه وأجداده » .

وحتى تثبت الحركة الصهيونية أصالة دعواها بأرض الآباء والأجداد ، جندت طاقات فكرية وتاريخية وآثارية كبيرة جداً ، وجمعت أصحاب تلك الطاقات في مراكز ومؤسسات ومعاهد للدراسات والبحوث والتنقيب ، من أجل أن يصوغوا تاريخ الشعب اليهودي في « أرض اسرائيل » . ومن هنا تولد هذا الكم الكبير من الدراسات التاريخية والآثارية التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف ، ولو تطلب الأمر لوي الحقائق أو طمسها وفرض بدائل لها على أنها هي الحقائق .

وفي موازاة هذا الكم الكبير من التجني على العلم والتاريخ والأخلاق . كان هناك تيار دراسي تأريخي آثاري يستقرئ الآثار والرقم ، ويتوصل إلى حقائق لا تتحكم بها الايديولوجيا ولا تلوي عنقها الأفكار والأحكام المسبقة . وهكذا أخذت الهوة بين تاريخ فلسطين الآثاري وتاريخ فلسطين التوراتي تتسع ، كما بدأت الأبحاث والتنقيبات الأثرية الحديثة تقوض يوماً بعد يوم الرواية الشائعة عن « استعباد الإسرائيليين » في مصر ، وخروجهم إلى سيناء . ثم التفافهم حول « فلسطين » وغزوها من الشرق ، وتحطيم أسوار أريحا ، وإنشاء مملكة مزدهرة ، ثم انقسام هذه المملكة واضمحلال شظاياها بفعل الغزوات ، اشورية وبابلية وفرعونية . والسبب هو أنه بعد أن مسحت أرض فلسطين آثارياً وبقية أراضي الدول المجاورة طوال أكثر من قرن ، وبعد أن أبرزت الحضارات القديمة في هذه المنطقة آثارها ونصوصها وسجلاتها ، تكوّن لدى علماء الآثار « سيناريو » قائم على أدلة ملموسة لا يتخلله حدث من أحداث الروايات التوراتية . بل إن بعضهم مضى إلى القول « إن مملكة إسرائيل ليست إلا مملكة على الورق » .

فالباحث جوناثان تب في كتاب « علم الآثار والتوراة » الصادر عن المتحف البريطاني في العام ١٩٩٠ (١٩) يؤكد على أن التاريخ الحضاري لفلسطين وطابعه الكنعاني الممتد منذ

الألف الثالث قبل الميلاد وحتى الفترة الهلينية (عصر الاحتلال اليوناني) لم يشهد انقطاعاً، بل شهد استمرارية متواصلة . وفي هذا السياق لا تثبت الأدلة الآثارية دخول من يسمون « الآباء الأوائل » إلى فلسطين . ولا « الخروج من مصر » ولا « غزو فلسطين » من قبل « الإسرائيليين » ولا قيام مملكة ، أو أي شيء من هذا القبيل .

والمؤرخ بيتر جيمس في كتابه « قرون من الظلام »[٢٠] الصادر في العام ١٩٩١ يتحدث عن « المشكلة » التي تطرحها ما يسميها « الأركيولوجية التوراتية » ، وهي المشكلة التي تصادف الباحثين المشبعين بالافتراضات المسبقة عن التاريخ الفلسطيني كلما حاولوا فرض التاريخ التوراتي على التاريخ الآثاري ، ووجدوا هوة واسعة بين الاثنين تأخذ بالاتساع كلما تعمق البحث والتنقيب . يقول بيتر جيمس إن هذه المشكلة تطرح نفسها في انقسام البحث بين فئتين : فئة عدد من الآثاريين الذين يمسكون المعول بيد والتوراة باليد الأخرى ، وهي تفرض معتقداتها على المكتشفات الأثرية وتحاول أن تجعل هذه الأخيرة ملائمة للمعتقدات على رغم أنف الأدلة المعاكسة . ويعزز موقف هذه الفئة صناعة سياحية تنشأ على أساس من المعتقدات لا الوقائع . الفئة الثانية هي الفئة التي ترفض سجلات التوراة كلياً بعد أن أظهرت التنقيبات وتظهر أن لا علاقة بين ما يجده علماء هذه الفئة بين أيديهم وبين المعتقدات التوراتية .

إن الشكوك التي تنتاب علماء الآثار لم تعد تتعلق بحادث أو حادثين فقط ، بل بكل «السيناريو » التوراتي الذي يفترض أنه بدأ من مدينة « أور » السومرية مروراً بالأرض الفلسطينية وصولاً إلى مصر . فعلم الآثار لا يملك ما يبرهن به عن جولة من يسمون «الآباء الأوائل » بين « أور » و « فلسطين » كما يقول جوناثان تب . وقضية «الأسر » في مصر ثم « الخروج » لا دليل عليهما من علم الآثار . وكذلك الأمر مع بقية الأحداث ، فأريحا ليست « جرش » المشار إليها في التوراة ولا تملك أسواراً مثل تلك التي يقال إنها انهارت بفعل أصوات الأبواق فقط .

ومن المفارقات التي تستحق التأمل ، أن كل ما قيل عن الوعد المقدس بفلسطين لليهود لم يثبت علمياً . وهو على حد تعبير الأستاذ « نورمان كانتور » أكبر كتاب التاريخ اليهودي : « شيء ينتمي إلى عالم الأدب أكثر مما ينتمي إلى عالم الدين » . وفي دراسته الهامة عن التاريخ اليهودي بعنوان « السلاسل المقدسة » ، يستشهد كانتور بخلاصة توصل إليها الأستاذ روبرت ألتر أستاذ الديانة اليهودية في جامعة بيركلي (كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة) يقول فيها : « إن التوراة المتداولة الآن يجب قراءتها بعيون الأدب وليس بعيون التاريخ أو الدين » .

ويضيف ويليات داريمبل في كتابه عن القدس بعنوان « المدينة المسحورة » ، تفاصيل موثقة عن الجهد الذي بذلته الدولة الإسرائيلية من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٩٥ ، في التنقيب عن آثار تدل على تاريخ يهودي في فلسطين يمكن الإشارة إليه وإشهاره في وجه المتشككين في القصص الأسطوري . ويعطي داريمبل مثالاً لذلك قصة التنقيب عن بقايا هيكل سليمان ، ويقول : « كان تقدير العلماء الإسرائيليين أن موقع الهيكل قريب من أسوار مسجد قبة الصخرة ، وبدأت الحفريات واستمرت رغم اعتراضات اليونسكو ، وعثرت البعثات الإسرائيلية على بقايا معالم أعلنت عنها وهللت لها ، ثم اضطرت إلى تغطية الاكتشاف كله بستائر من الصمت ، لأن البقايا التي عثر عليها لم تكن إلا آثار قصر لأحد الملوك الأمويين ، وهو أمر يدحض الدعاوي اليهودية من الأساس ويكشف أنه ليس هناك ماض ينبني عليه حاضر ومستقبل » .

وكان تعليق العالمة اليهودية الشهيرة الدكتورة شولاميت جيفا ، أستاذة الدراسات اليهودية في جامعة تل أبيب ، قولها بالنص : « إن علم الآثار اليهودي أريد له تعسفاً أن يكون أداة للحركة الصهيونية ، تختلق بواسطته صلة بين التاريخ اليهودي القديم والدولة اليهودية المعاصرة » . وذلك يتفق تماماً مع دراسة للأستاذ كيث ويتلم نشرها بعنوان يغني عن كل شيء : « اختراع التاريخ اليهودي القديم وخنق التاريخ الفلسطيني كله »[٢١] .

حواشي الفصل الثالث

١ ـ Theodor Herzl : The Jewish State, Central of the Jewish Organization, London 1934, pp. 12–13.

٢ ـ Ibid. p. 6.

٣ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : العسكرية الصهيونية ، المجلد الثاني ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٦٣ ، نقلاً عن المؤتمر الصهيوني السادس والعشرين، ١٩٦٤ .

٤ ـ المرجع نفسه ، ص ٦٣ .

٥ ـ من هؤلاء اليهود على سبيل المثال الكولونيل البريطاني الصهيوني « البرت جولد سميث » الذي كان يتحرق شوقاً لغزو فلسطين بالقوة المسلحة . وكان أول من طالب في العام ١٨٨٣ بإنشاء « منظمة شبه عسكرية تعمل على ضمان أمن المستعمرات » . وهناك اليهودي الألماني «بول فريدمان » الذي خرج بمشروع استعماري في نهاية القرن التاسع عشر بهدف احتلال «أرض مدين » ـ الساحل الشرقي لخليج العقبة وشماله ـ بالقوة العسكرية ، باعتبارها منطقة قليلة السكان يمكن تثبيت قدميه فيها واتخاذها نقطة وثوب إلى فلسطين . فقام بتجهيز جيش صغير من اليهود المتحمسين وجمع له الأسلحة والمعدات ودربه عسكرياً في غاليسيا والمجر ، ثم أبحر به إلى « أرض مدين » العام ١٨٩٣ . ولكن ما إن وصل إلى هناك حتى واجهته كثير من المشاكل والأزمات وأدت مشروعه وهو في مهده .

٦ ـ الكتاب المقدس ، سفر التثنية ، دار الكتاب المقدس ، القاهرة ١٩٧٠ .

٧ ـ بروتوكولات حكماء صهيون : من أشهر وأخطر المطبوعات المعادية لليهودية ، نشرها موظف روسي في العام ١٩٠٥ . وتضم دروساً يدعي الناشر أنها ألقيت على التلامذة اليهود في باريس تقطر سماً وحقداً على الأغيار . وتضع الخطط للتغلب عليهم والسيطرة على العالم ، بالأساليب غير الأخلاقية ، كالرشوة والفساد والعنف والإرهاب والنفاق . وقد أثبتت تحقيقات عدة أن البروتوكولات مزورة . وبالنظر إلى سمعتها السيئة ، فقد استفاد

الصهيونيون من ذلك بإرجاع أي نقد ضدهم إلى الوقوع في حبائل البروتوكولات ، حتى أصبح كل استشهاد بها في الغرب دليلاً على معاداة السامية . ولقد لوحظ أن تصرفات الصهيونية وإسرائيل جاءت مصداقاً لما أوردته البروتوكولات من أفكار وتوقعات .

٨ـ مجلة الدفاع العربي ، العدد ٧ ، إبريل / نيسان ١٩٩٦ ، بيروت ، ص٢٢ .

٩ـ صحيفة هآرتس ، ١٤/٩/١٩٩٣ .

١٠ـ صحيفة دافار ، ١١/٨/١٩٩٤ .

١١ـ إبراهيم البحراوي : الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية ، دار الزهراء ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٢٤-٢٦ .

١٢ـ السيد يسين (مجموعة باحثين) : الصهيونية والعنصرية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧ ، ص٩٣ .

١٣ـ المرجع نفسه ، ص٩٤ .

١٤ـ المرجع نفسه ، ص٩٥ .

١٥ـ عبد الوهاب محمد المسيري : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

١٦ـ وجيه أبو ذكري : الإسرائيليون الأوائل جيراننا الجدد ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٢١ .

١٧ـ المرجع نفسه ، ص٢٢ .

١٨ـ المرجع نفسه ، ص٢٢-٢٣ .

١٩ـ Jonathan N. Tubb and Rupere L. Chapman : Archaeology and The Bible, British Museum, London 1990.

٢٠ـ Peter James : Centuries of Darkness, Pimleo, London 1990.

٢١ـ محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الأول ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص٦٧ .



الفصل الرابع

إرهــــاب الدولـــــة

مارست إسرائيل إرهاب الدولة ، فكراً ووسائل وخططاً تنفيذية ، حتى بلغت ذروة لم تعرفها دول أخرى مارست ذلك النوع من الإرهاب في الماضي والحاضر . ففي معالجتها لمشكلة التفجيرات الانتحارية التي وقعت في تل أبيب وعسقلان والقدس في الأسبوع الأخير من شباط / فبراير ١٩٩٦ ، رفعت إسرائيل حدة إرهابها وممارساتها الإرهابية في محاصرة الشعب الفلسطيني كله ، وعزل كيانه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي تدمير المنازل ، والاعتقال والتعذيب والطرد ، وممارسة الاغتيال .

لقد كان إقدام إسرائيل على اغتيال يحيى عياش ، أحد قادة منظمة « حماس » الفلسطينية ، بداية تصعيد دورة العنف ، فضلاً عن أن هذه العملية كرست بعمق رمزاً قوياً في التربة الوطنية الفلسطينية . ويشهد على ذلك تلك المظاهرات الضخمة التي صاحبت تشييع جنازة يحيى عياش والتي ساهم فيها مواطنون فلسطينيون ينتمون إلى معظم الفصائل الفلسطينية بما فيها منظمة « فتح » التي ينتمي غالبية أعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية إليها .

والواقع أن الشعب الفلسطيني هو الذي خلق مناخاً مواتياً لمسيرة السلام . ولكن مسلسل الاغتيالات الذي استأنفته إسرائيل أقنع الكثير من المواطنين الفلسطينيين بإصرار إسرائيل على تبني نفس الأساليب التي سبقت توقيع وتطبيق اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) . واكتشف الفلسطينيون أنفسهم أنهم قد تسامحوا مع الإسرائيليين ، في حين أن هؤلاء الأخيرين لا يمتلكون هذه القدرة . وطوال العقدين الأخيرين دفع الإسرائيليون ، بالانتخاب الديمقراطي ، باثنين من رؤساء وزرائهم كانوا أعضاء جد بارزين وفاعلين في منظمات إرهابية (مناحم بيغن وإسحق شامير) وساهم كلاهما في تدبير مذابح وعمليات إرهابية كثيرة ضد الفلسطينيين . وطبق كلاهما سياسات في الأراضي المحتلة تنتهك أعراف وقوانين الاحتلال . وفي هذا السياق تعامل الفلسطينيون ـ أو على الأقل قيادتهم ـ برحابة صدر مع رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين ، الذي ارتكب جرائم حرب وتهجير

وقتل جماعي عند احتلال اللد والرملة في العام ١٩٤٨ وكسّر عظام الفتيان الفلسطينيين في الثمانينيات . وفي مقابل ذلك لم يبد أي من هؤلاء القدرة على الاعتذار على ما اقترفوه من جرائم قبل وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية ، بل كانوا دائماً مستعدين للانتقام والدخول مجدداً في دوائر العنف والإرهاب والإصرار المستميت على تأكيد قوة الذراع الإسرائيلية الطويلة في لبنان وتونس والعراق ، فضلاً عن الأراضي الفلسطينية المحتلة . ورغم أن الخبرة الإسرائيلية ذاتها تنطق باستحالة القضاء على العمليات الانتحارية بوسائل عسكرية ، فإن إسرائيل تواصل تطبيق استراتيجية العنف وإرهاب الدولة ، التي تعلم مسبقاً نتائجها ، بل وتمعن في تطبيق العقوبات الجماعية المحظورة وفقاً للقانون الدولي كحصار الضفة الغربية وغزة ومعاقبة الشعب الفلسطيني بكامله .

وبالرغم من أن عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١) على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين اختزلا بمبدأ « الأرض مقابل السلام » ، لا تزال إسرائيل تتعامل مع عملية السلام ، في مختلف مساراتها ، من منطلق « العنصرية » و « التفوق » و« ميزان القوى » الذي تملك إسرائيل الكفة الأقوى فيه عسكرياً وسلاحياً ونووياً . إن جميع هذه العناصر تجعل « إرهاب الدولة » هو الفكر والاسلوب المسيطران على النظام الحاكم وعلى الرأي العام في إسرائيل .

فبعد مرور سنوات عدة على الانخراط في التسوية انطلاقاً من اتفاق أوسلو ، وبرغم تحقيق بعض الخطوات المهمة في هذا المجال ، لا تزال إسرائيل ترفض الانسحاب الشامل والكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة . أما الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية معظم أيام السنة (٢٤٧ يوماً خلال ١٥ شهراً) ، فقد أصبح أمراً جد عادي لكثرة ما يتكرر اللجوء إليه عند وقوع أية حوادث أمنية ، أو اختلاف في وجهات النظر حول قضية من القضايا المطروحة . ونظراً إلى الأضرار الفادحة التي يحدثها هذا الحصار (حوالي ستة ملايين دولار يومياً) فإن المساعدات المالية التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من بعض الدول الأجنبية ، وهي محدودة أصلاً ، لا يبقى لها أي أثر يذكر . كما أن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المعاقبة يكتشفون في كل مرة أن إسرائيل لم تغيِّر سلوكها معهم وأنها ما زالت تتخذ قراراتها المتعلقة بهم بروح انتقامية بالغة الايذاء ، وبالأساليب الإرهابية وحدها .

إن أسلوب العقاب ، الفردي والجماعي ، الذي تستخدمه إسرائيل بصورة مستمرة ، وعندما يحلو لها ذلك ، يعكس بصورة جادة الفكر الصهيوني ، وجوهره الإرهابي الأصيل . لقد لعب العنف والإرهاب الدور الرئيسي في مخطط العمل الصهيوني العام .

وقد انطلق ذلك المخطط أساساً نحو غاية محددة يراد تحقيقها بواسطة أساليب محددة وباستخدامات بعينها ، وهي إقامة « دولة اليهود » في فلسطين وما جاورها من الأراضي العربية . وقد اختارت الصهيونية لتحقق غايتها أسلوباً ذا اتجاهين يتحركان تحركاً متوازياً ومنسقاً ، أحدهما خارجي وهو «العمل السياسي» والآخر داخلي وهو « الاستعمار الاستيطاني »[1] ، الذي يتضمن تنظيم الهجرة إلى فلسطين ، والاستيلاء على الأرض ، وإنشاء المدن والمستعمرات والمؤسسات . وهنا كان حتمياً استخدام أسلوب العنف والإرهاب بأقصى ما فيهما من وحشية ولا إنسانية .

لقد أصبح الإرهاب في الحركة الصهيونية من الركائز الأساسية التي تشكل مسيرة هذه الحركة ، باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق غاية الصهيونية ، التي لا يمكن أن تتحقق إلا ضد إرادة شعب مقيم فوق أرضه وفي المنطقة التي تمثل حلبة الأطماع الصهيونية .

إن هذا التركيز على الارهاب لم يأت عرضاً ، ولم تخلقه ظروف معينة ، بل على العكس من ذلك ، كان ضرورة صهيونية حتمية سواء في الجانب المادي الخاص باغتصاب الأرض ، أم في الجانب المعنوي الخاص بإحياء الشخصية اليهودية وخلق اليهودي العنيف القادر على أخذ ما يريد بقوته الذاتية .

وإذا كانت الصهيونية قد أولت القوة والإرهاب عناية كبيرة منذ بداية الوجود الصهيوني في فلسطين ، بل حينما كانت الصهيونية مجرد فكرة تراود بعض زعمائها ، فذلك لأن طبيعة تكوين الحركة الصهيونية قد ألزمتها بأن تعهد إلى القوة والإرهاب بأدوار أساسية ذات أهمية خاصة ، وأن تعتمد على هذا النوع من العمل اعتماداً مصيرياً وحاسماً .

لقد كانت صيغة العمل التي فرضتها طبيعة المخطط الصهيونية ، تعتمد على ضرورة انتزاع الأرض من أصحابها بشتى الوسائل ، وليس ثمة شك في أن وسيلة القوة والإرهاب تمثل قمة هذه الوسائل وأكثرها فاعلية وواقعية . والدليل على ذلك أن الصندوق القومي اليهودي لم يتمكن ، خلال ما يقرب من نصف قرن من إنشائه حتى العام ١٩٤٧ ، من الحصول على أكثر من ٩ ,٣٪ فحسب من مساحة الأراضي الفلسطينية في شكل أملاك يهودية ، في حين أن القوة والإرهاب والمنظمات الإرهابية قد استولت في خلال عشرة أشهر (من نيسان / إبريل ١٩٤٨ حتى كانون الثاني / يناير ١٩٤٩) ، على ٦ ,٧٦٪ من الأراضي الفلسطينية . وهذا يبين الدور الكبير الذي قامت به المنظمات الإرهابية الصهيونية في اغتصاب أراضي فلسطين وطرد أهلها وأصحابها . وكان من المحتم أن

يستمر الإرهاب قائماً بعد ذلك كضرورة لاستمرار السعي إلى تحقيق أهداف الصهيونية ، وحماية دولة إسرائيل كقاعدة لانطلاق العمل الصهيوني نحو غاياته النهائية .

لقد قامت دولة إسرائيل بالقوة والإرهاب ، لذا كان الحفاظ على الدولة لابد أن يعتمد أساساً على « إرهاب الدولة » ، ذلك لأن ما تم الاستيلاء عليه بالقوة معرض دائماً لفعل مضاد مماثل هو أن يفقد بالقوة كذلك . لذلك كله سوف يبقى دور العنف والإرهاب في مخطط العمل الصهيوني دوراً حيوياً بارزاً ، وستستمر القوة وسيلة أساسية في يد الصهيونية ، كما كانت قبل قيام الدولة وبعد قيامها ، وستظل ضرورة حتمية في مراحل التوسع والاحتلال بحكم طبيعة الغاية الصهيونية التي لم تصل بعد إلى منتهاها .

وليست الاعتداءات المتكررة والكثيرة التي تشنها إسرائيل على الدول العربية المجاورة حديثة العهد في سياسة « إرهاب الدولة » التي انتهجها قادة إسرائيل في تعاملهم مع العرب ، بل إنها قديمة ، وتكاد تعود جذورها إلى نحو ٦٠ سنة خلت . فأسس هذه السياسة كانت قد أرسيت خلال الخمسة عشر عاماً التي سبقت قيام إسرائيل ، وعلى وجه التحديد منذ نشوب الثورة العربية في فلسطين خلال الأعوام ١٩٣٦ـ١٩٣٩ . وبعد قيام إسرائيل ، وبخاصة خلال النصف الأول من الخمسينيات، أي حتى العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) اتخذت هذه السياسة طابعاً جديداً تمثل في شن الحملات الانتقامية الإرهابية الواسعة على الدول العربية المجاورة . غير أن إرهاب الدولة تطور بعد ذلك ليدخل في مرحلتين متمايزتين : أولاهما بدء عملية السلام بين مصر وإسرائيل (المعاهدة ١٩٧٩) . وقد شهدت هذه المرحلة غزو لبنان حتى احتلال بيروت أول عاصمة عربية تقع تحت الاحتلال . والمرحلة الثانية بدء عملية السلام في إثر مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١) . وقد شهدت هذه المرحلة حرب « عناقيد الغضب » ضد لبنان (إبريل / نيسان ١٩٩٦) . وهاتان الحربان ، وما وقع بينهما من اعتداءات ، وبخاصة ضد الشعب الفلسطيني وضد لبنان ، تندرج جميعها في فئة ممارسات « إرهاب الدولة» .

وكانت محاولات عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وديارهم قد تكررت في الخمسينيات ، من الحدود الأردنية والمصرية والسورية واللبنانية . فتذرعت إسرائيل بما أسمته « عمليات التسلل » ، لتنظم سياسة أمنية ترتكز على مبدأين : إعداد القوة العسكرية الرادعة ، واستخدام هذه القوة لإرهاب اللاجئين الفلسطينيين والدول التي تأويهم .

كان موشي دايان ، رئيس الأركان الإسرائيلي في منتصف الخمسينيات ، من كبار

مؤيدي سياسة العمليات الانتقامية الإرهابية ومخططيها . ففي محاضرة له في تموز / يوليو ١٩٥٥ ، اعتبر دايان أن مشاكل الأمن القائمة ليست ظاهرة عابرة ، وربما استمرت سنين طويلة . لهذا فإن الأسلوب الأفضل ، في نظره ، لتوفير الأمن على الحدود هو اتباع سياسة العمل الانتقامي الإرهابي . ويبرر دايان هذه السياسة بقوله : « إننا قادرون على تحديد ثمن غال لدمائنا ، لا تستطيع تحمله أية قرية عربية أو جيش عربي أو حتى حكومات عربية »[٢] . ويضيف دايان : « إن القوات الإسرائيلية لا تستطيع ملاحقة المتسللين إلى ما وراء الحدود . . . إلا أن الجيش الأردني قادر على محاربتهم ، إذا أيقن أن سرقة بقرة في رامات هالوفيش (مستوطنة إسرائيلية على الحدود مع الأردن) تلحق الضرر بقلقيلية ، وقتل يهودي في روحامه يشكل خطراً على سكان غزة . . . أما الدافع الذي سيدفع الحكومات والقوات العربية للقيام بذلك ـ والسكان العرب كي يدركوا ذلك ـ فيجب أن يكون ملموساً ، وحقيقياً وأكيداً ، ويتمثل في العمليات الانتقامية والخوف منها . وبدون هذه العمليات سيسوء الوضع على الحدود ، أكثر فأكثر ، ويصل إلى حد الفوضى الحقيقية . إن عمليات انتقامية شديدة تنفذ من حين إلى آخر ، يمكنها أن تردع عمليات الشغب التي تسود مناطق الحدود »[٣] .

إن من يقرأ هذه الأقوال ، يعتقد أن أمن إسرائيل كان ، فعلاً ، في خطر يستوجب عمليات انتقامية واسعة ، كتلك التي نفذت خلال الخمسينيات . إلا أن الأمر لم يكن كذلك ، حيث ظهر أن هذه العمليات لم تكن تهدف فقط إلى تحقيق الأمن على الحدود ، وإنما كانت تأكيداً وترسيخاً لذراع الدولة القوية الضاربة ، أي لإرهاب الدولة .

ثمة ناحية هامة تجذب النظر في هذا الموضوع ، هي أن الإرهاب الذي استخدمته إسرائيل كدولة ، والذي بلغ حداً جديداً في التطور والتنوع ، كان يهدف ايضاً ، إلى جانب ما كان يهدف إليه ، إلى إضعاف الضغط السياسي من طرف بعض الدول الكبرى ، لتغيير الوضع الراهن ، سواء من حيث المطالبة بتعديل الحدود التي رسمتها نتائج حرب ١٩٤٨ ، والعودة إلى حدود قرار التقسيم ، أو من حيث حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عبر تطبيق قرار الأمم المتحدة القاضي بالعودة أو التعويض على من لا يرغب في العودة (قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨) . وقد ساهمت العمليات الإرهابية الانتقامية التي شنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين والدول العربية المجاورة في طيّ مبادرات سياسية كانت مبعث قلق لدى إسرائيل[٤] .

« لقد جرّب الجيش في مطالع الخمسينيات قدراته في عمليات انتقامية إرهابية وفشل . ومرة تلو الأخرى ، أضيفت أسماء قرى ومواقع عربية جديدة إلى قائمة العار التي حاول

الجيش الإسرائيلي أن يتناساها : الفشل في تل المطلة في الشمال ، وفي وادي فوكيت ، وفي بيت سيرا ، وبيت آفا ، وبيت جالا ، وايدنه . وفي أكثر من مرة تاهت الوحدات في الطرق وفشلت في عمليات الاستكشاف الليلي » [٥] . لذلك ارتأت القيادة الإسرائيلية إنشاء وحدات خاصة ومختارة لمواجهة حرب الاستنزاف اليومية ، « بحيث تصبح نموذجاً يحتذي به الجيش الإسرائيلي كله » [٦] . وعلى هذا الأساس أنشئت «الوحدة ١٠١» بقيادة اريئيل شارون في آب / أغسطس ١٩٥٣ ، بقرار من رئيس شعبة العمليات في ذلك الحين موشي دايان ، الذي تسلم رئاسة الأركان في كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها .

كانت الوحدة ١٠١ عصابة محترفة من الإرهابيين ، وبمثابة جيش خاص لشارون ، الذي أصبح فيما بعد أبرز قادة إسرائيل العسكريين المتميزين بالإرهاب وتطرفهم العسكري والسياسي ، انطلاقاً من عدائهم الشديد للعرب . وبحسب الرواية في كتاب المظليين ، لم يكن أفراد هذه الوحدة يصنفون وفق رتبهم العسكرية « وإنما وفق كفاءاتهم وتجربتهم القتالية . . . وكانوا يتدربون باستمرار على تنفيذ هجمات مفاجئة ضد قوى عربية ، وعلى نصب الكمائن وأساليب التغطية وكيفية الرد فى حال اكتشافهم ، أو تعرضهم لهجوم من قبل وحدة نظامية » [٧] . وباختصار فقد تخرج من هذا المعسكر مجموعات محترفة للإرهاب والإجرام ، مهمتها تنفيذ عمليات إرهابية انتقامية ضد مراكز مدنية وتجمعات سكانية في الأساس ، في الدول العربية المجاورة ، بهدف قتل أكبر عدد من العرب . والجدير بالذكر أنه بعد مرور أربعة أشهر على الإعلان عن قيام الوحدة ١٠١ ، جرى توحيدها مع كتيبة المظليين في الجيش الإسرائيلي في مطلع العام ١٩٥٤ . وتم ذلك بمبادرة من دايان ، على أساس توسيع حجم الوحدة ١٠١ ، وإغنائها بمزيد من الأسلحة ومن محترفي القتل والإرهاب . ووافق شارون على ضم وحدته إلى المظليين بعد تعيينه قائداً لهم .

لقد كانت أساليب الأعمال الإجرامية التي اتبعتها الوحدة ١٠١ في عملياتها الإرهابية الانتقامية ضد العرب ، الأساس الذي بلور عليه الجيش الإسرائيلي منذ بداية تطوره ، النهج القتالي الإرهابي ، كما تجسد في حروب إسرائيل المتكررة ضد العرب ، وبخاصة ضد الفلسطينيين . فعمليات القصف الشديد بأحدث الأسلحة المتوفرة من البر والبحر والجو ، ضد مخيمات الفلسطينيين في جنوبي لبنان خلال حرب ١٩٨٢ ، التي أدت إلى تدميرها بشكل كامل تقريباً ، وقتل وتشريد عشرات الألوف من سكانها ، ثم القصف

المتواصل على بيروت مع فرض الحصار التمويني الشديد على سكانها المدنيين ، ليست من الأمور الغريبة بالنسبة إلى جيش نشأ منذ تأسيسه في مدرسة شارون الإرهابية ، وبخاصة أن شارون هذا ، كان وزير الدفاع ، وصاحب الأمر والنهي في تخطيط النشاط العسكري وتوجيهه . ولقد تكررت فظائع ووحشية حرب ١٩٨٢ في حرب ربيع ١٩٩٦ ضد لبنان ، ولكن بشكل أكبر وأوسع وأشد وحشية وبربرية .

حواشي الفصل الرابع

١ ـ هناك مراجع كثيرة عن الاستعمار الاستيطاني ، من أبرزها :

- فايز صايغ : الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٥ .

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام : العسكرية الصهيونية ، مجلدان ، القاهرة ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ .

- وليم فهمي : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢ ـ حنه شاهين : « سياسة اليد الطويلة » مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٣٦ـ١٣٧ ، مارس ـ إبريل ١٩٨٣ ، ص ٥٥ ، نقلاً من كتاب بالعبرية : مئير هارتسيون : فصول مذكرات ، تل أبيب ١٩٦٩ .

٣ ـ المرجع نفسه ، نقلاً من كتاب بالعبرية : موشي شاريت : يوميات شخصية ، تل أبيب ١٩٧٨ .

٤ ـ صحيفة هآرتس ، ١٢/ ٧/ ١٩٧١ .

٥ ـ حنه شاهين ، مرجع سابق ، ص٥٧ .

٦ ـ المرجع نفسه ، نقلاً من كتاب بالعبرية : زوري ميلشتاين : بالدم والنار يهودا ، تل أبيب ١٩٦٩ .

٧ ـ المرجع نفسه ، نقلاً من كتاب بالعبرية : ميخائيل بار - زوهار : كتاب المظليين ، تل أبيب ١٩٦٩ .

الفصل الخامس

أطوار الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي

كان لابد للإرهاب الصهيوني من أن يستند إلى عقيدة يؤمن بها ، وينطلق منها . وقد وفرت المنظمات الصهيونية واليهودية والإسرائيلية ، السياسية والدينية والاجتماعية والعسكرية ، تلك العقيدة ، مع الأخذ بالاعتبار الأسس المختلفة التي بنيت عليها تلك المنظمات ، والتي تباينت في فكرها وأساليب عملها ، ولكنها كانت مجمعة على هدف واحد ، هو إقامة « دولة إسرائيل » في فلسطين ، كمرحلة أولى لتأسيس الدولة على «أرض إسرائيل » من نهر النيل إلى نهر الفرات ، وذلك بمختلف الوسائل العسكرية الإرهابية والسياسية والدبلوماسية والمالية ، بحيث لا يجوز استبعاد أية وسيلة ممكنة ، دون النظر قط إلى أخلاقية الوسيلة وشرعيتها .

وبالرغم من تواصل الإرهاب منذ أول استيطان صهيوني في فلسطين حتى اليوم ، وبالرغم من اختلاف الوسائل والأساليب والقوى والمنظمات طوال أكثر من مئة عام من العمل الإرهابي الصهيوني ، فقد يكون من المناسب ـ ومن أجل تسهيل البحث ومنهجية الدراسة ـ التمييز بين ثلاثة أطوار مر بها الإرهاب الصهيوني ، متعاملاً مع المتغيرات والتطورات الدولية والإقليمية والخاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ولكنه كان دائماً إرهاباً ذا هدف ثابت ، مقسم إلى مراحل حسب ما يتحقق منه ، ووفق القدرات والإمكانات المتوفرة ، والظروف والعوامل الملائمة .

وعلى هذا فإن الإرهاب الصهيوني مر بالأطوار الآتية :

- الطور الأول : منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى قيام دولة إسرائيل (١٨٨٠ ـ ١٩٤٨) .
- الطور الثاني : منذ تأسيس الدولة حتى حرب ١٩٦٧ (١٩٤٨ـ١٩٦٧) .
- الطور الثالث : بدأ منذ التوسع الاحتلالي في حرب ١٩٦٧ ، ولا يزال هذا الطور مستمراً حين إعداد هذا الكتاب .

إن مرجعية أدبيات ووثائق مختلف المنظمات الإرهابية الصهيونية والإسرائيلية ، في الأطوار الثلاثة كلها ، تكشف عن المنطلقات العقائدية التي تشكل بمجموعها ـ كما بينا في الفصول السابقة ـ « فلسفة الإرهاب الصهيوني » التي مازالت تؤلف الأرضية للعقيدة الصهيونية التي لم تتغير ، والتي تجسدها إسرائيل فكراً وسلوكاً وعملاً .

أولاً ـ الطور الأول (١٨٨٠ـ١٩٤٨)

التمهيد لتأسيس الدولة

تميز هذا الطور بكثرة المنظمات الصهيونية الارهابية ، التي هدفت إلى التموضع ، بالقوة والعنف والإرهاب ، في فلسطين ، على شكل مستعمرات استيطانية تشكل قلاعاً حصينة ، وتترابط فيما بينها بشبكات دفاعية هجومية ، تتوسع شيئاً فشيئاً حتى تحوز الأرض الكافية واللازمة لتأسيس الدولة في مرحلتها الأولى ، التي تتوصل فيها إلى ترسيخ كيانها والحصول على الاعتراف القانوني الدولي بها . وقد استمر هذا الطور من العام ١٨٨٠ ، حين بدأ أول غزو احتلالي استعماري بطريق الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين ، وانتهى يوم قامت دولة إسرائيل في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ .

يقول ييغال آلون ، من قادة البالماخ ، في كتابه « تكوين الجيش الإسرائيلي » [1] : «منذ العام ١٨٨٠ ، عندما كانت البلاد لاتزال تحت الحكم العثماني ، ولم يكن عدد السكان يزيد على بضع عشرات من الألوف (يحدّد آلون عدد اليهود حينذاك في فلسطين كلها بأنه ٢٤,٠٠٠) ، ابتدأ تشكيل خلايا سرّية للدفاع . . . ولم تكن لهذه التنظيمات صفة سياسية ، ولكن ترتب عليها بصورة غير مباشرة نتائج سياسية . وهكذا تشكلت منذ بداية هذا العصر نوى متعددة مُختلفة لمنظمات عسكرية يهودية سرّية ذات اتجاهات سياسية ، وأهمها فرق الهاشومير التي تعتبر المنظمة التي سبقت الهاغاناة . وقد أخذت هذه الفرق تفكر في هذه المرحلة في أن يكون دفاعها عن اليهود على مستوى وطني قومي واسع . وكانت مستعدة دوماً للدفاع عن أية مستعمرات يهودية مهما كانت بعيدة أو نائية » .

ومما أدى إلى تقوية الهاغاناة في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٠ تدفق المهاجرين اليهود من عدة بلاد ، وخاصة من أوروبا الشرقية . ولم تكن هذه التقوية في العدد فحسب بل في النوع أيضاً ، لأن أغلبية المهاجرين الجدد كانوا من الشباب ، وكلهم صهيوني متحمس للقتل والتدمير . والكثير منهم اكتسبوا خبرة بالتنظيمات شبه العسكرية والسرية عندما كانوا يدافعون عن الأحياء اليهودية في شرقي أوروبا أثناء تعرضها للهجوم .

ولعل من المناسب التوقف لاستخلاص بعض النتائج المترتبة على الطور الأول حتى قيام الدولة ، لتقييم بعض مظاهر الإرهاب الصهيوني :

١ ـ تعود نشأة الحركات الإرهابية الصهيونية إلى ولادة الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا . وقد بدأت هذه الحركات الإرهابية تعمل بكل تأكيد في مطلع هذا القرن في أوروبا الشرقية لتجعل مجيء اليهود إلى فلسطين ، أو على حد تعبيرهم « عودتهم لأرضهم » ، غزوة عسكرية استيطانية . كما تعود قواعد الإرهاب وإطارات تشكيلاته إلى ما قبل وعد بلفور وإلى ما قبل الانتداب البريطاني على فلسطين بعدة عقود .

٢ ـ كانت المستعمرات اليهودية منذ تأسيسها قلاعاً عسكرية . وهي ، وإن كانت دفاعية في مرحلتها الأولى ، مجهزة لتصبح قلاعاً للهجوم والتوسع .

٣ ـ الدمج الكامل في الاستيطان الصهيوني بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية ، تغذي الواحدة الأخرى باستمرار ، وكلما قضت الحاجة بذلك . بل إن المؤسسة العسكرية الإرهابية هي القاعدة الكبرى التي تغذت ومازالت تتغذى منها المؤسسة المدنية .

٤ ـ إن بدء جمع الأسلحة بشكل واسع وكثيف والتدرب عليها يعود لأواخر الحرب العالمية الأولى .

٥ ـ إن المؤسسة الجاسوسية الصهيونية ، وهي جزء لا يتجزأ من الإرهاب الصهيوني وقسم منه ، رافقت المؤسسة العسكرية الصهيونية الإرهابية منذ الحرب العالمية الأولى مرافقة الظل للأصل .

٦ ـ كان للفرقة اليهودية التي حاربت في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى الأثر الأقوى في تكوين العسكرية الصهيونية التي قام عليها الإرهاب الصهيوني ، وفي ازدواجية الولاء عند كل صهيوني . فالجنود والمتطوعون الأميركيون والبريطانيون اليهود منذ ذلك الحين أحسوا بواجب الخدمة العسكرية في صفوف المستعمرين اليهود في فلسطين وإنشاء المستعمرات اليهودية بالقوة والإرهاب .

٧ ـ تظهر العرقية ويبدو الاستعلاء العنصري منذ بداية الحركة الصهيونية . فالأحاديث عن الإرهاب الصهيوني في جميع المصادر التي اعتمدناها تشير كلها إلى العرب كـ « بدو » و « رجال عصابات » و « لصوص » و « قتلة » . وهذا يضع اليهود الصهيونيين على مستوى أعلى من العرب في نظر أنفسهم ، ولا يتركون ثمة مجالاً لشك القارئ في أنهم من طينة أعلى .

لقد تجرّد الصهيونيون اليهود ، والإسرائيليون فيما بعد ، من كل الضوابط الأخلاقية العادية التي يأخذ بها جميع الناس ، وحللوا لأنفسهم ارتكاب أية جرائم وحشية بربرية . ومنها جرائم الاغتيال ، وكل ذلك من أجل « الدولة » . لقد ضم كتاب « تاريخ الهاغاناة » لبن زيون دينور لوائح طويلة بأسماء الزعماء العرب الذين قررت قيادة الهاغاناة اغتيالهم منذ العام ١٩٤٥ في حال عدم قيام إسرائيل . ومن أعضاء هذه القيادة من أصبحوا وزراء ورؤساء حكومات في دولة إسرائيل ، فيما بعد.[٢]

لقد تحدثت مصادر حكومية ودولية أجنبية كثيرة ، عن الإرهاب الصهيوني . ونكتفي - من قبيل المثل - بالإشارة إلى كتاب العلاقات الخارجية للحكومة الأميركية (من المنشورات الرسمية لوزارة الخارجية الأميركية) الذي يتضمن الوثائق السرية الرسمية الأميركية . ففي المجلدين الرابع والثامن ما يثبت أن الحكومة الأميركية كانت على علم ، منذ العام ١٩٤٣ ، بأن الوكالة اليهودية والمنظمة الإرهابية الهاغاناة التابعة لها والمنظمات الإرهابية الأخرى كانت لها خطط موضوعة لطرد الأكثرية العربية من فلسطين ، والسيطرة سيطرة كاملة عليها وعلى مقدرات الشرق الأوسط الاقتصادية .

ومن يود تقصّي حقيقة الإرهاب الإسرائيلي الرسمي ، ومعرفة جرائم إرهاب إسرائيل الدولة والمنظمات التي شكلتها الجاسوسية الإسرائيلية بعد العام ١٩٤٨ ، فبوسعه الرجوع إلى كتاب الكاتب الإسرائيلي بار زوهار « المنتقمون » ، ففيه عرض لما قامت به بعض المنظمات الإرهابية الصهيونية في ألمانيا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، كتسميم الخبز والماء في بعض المدن الألمانية ، واصطياد العلماء الألمان وملاحقتهم وقتل أعداد كبيرة منهم ، واغتيال قادة ورجال المقاومة الفلسطينية[٣] .

ثانياً - الطور الثاني (١٩٤٨-١٩٦٧)
مرحلة الدولة وإرهابها

تولت المنظمات الصهيونية الإرهابية توفير الظروف والعوامل والأسباب اللازمة والكافية لإنشاء دولة إسرائيل في فلسطين ، أي في جزء من « أرض إسرائيل » أو «إسرائيل الكبرى » التي تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات .

وبعد أن أدت المنظمات الصهيونية الإرهابية دورها في إقامة الدولة ، كان ينتظر أن تتخلى الدولة الجديدة ، شيئاً فشيئاً ، عن الإرهاب ، فكراً وعقيدة وسلوكاً وممارسة . ولكن هذا التوقع كان غير طبيعي وغير منطقي ، إذ بدت أربع ظواهر متلازمة في آن واحد :

١ ـ تأليف جيش الدفاع الإسرائيلي من المنظمات الصهيونية الإرهابية ذاتها (الهاغاناة، البالماخ ، الارغون ، شتيرن ، الخ . . .) .

٢ ـ تولي ضباط هذه المنظمات المناصب القيادية والسياسية سواء في الجيش أو في الحكومة وأجهزة الدولة .

٣ ـ احتفاظ جيش الدولة الجديدة بالعقيدة الإرهابية .

٤ ـ مواصلة الدولة الأعمال الإرهابية ، وقيامها بما يسمى « إرهاب الدولة » .

ثالثاً ـ الطور الثالث (١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠)

مرحلة التوسع الاحتلالي

حينما اتسعت رقعة الاحتلال الإسرائيلي في إثر حرب حزيران / يونية ١٩٦٧ ، حتى شملت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان ، نشأ وضع جديد تطلب :

ـ أن تنشأ منظمات إرهابية وممارسات إرهابية مختلفة عن المنظمات والممارسات التي نشأت وعملت في مرحلة التمهيد لاقامة الدولة .

ـ ان تمارس الدولة أساليب جديدة في ممارستها « إرهاب الدولة » .

وهكذا تشارك وتعاون هذان النوعان الرئيسيان من الإرهاب ، في الطور الثالث ، وهما : إرهاب المنظمات الصهيونية / الإسرائيلية ، وإرهاب الدولة .

وفي هذا الطور ، احتل الاستعمار الاستيطاني والمستوطنون موقعاً متميزاً في نظام الحكم في إسرائيل ، من حيث الاهتمام والرعاية والدعم المستمر لهم ، باعتبارهم حلم الصهيونية التوسعي في إقامة « إسرائيل الكبرى » . وتبعاً لهذا فمستوطنو المناطق المحتلة يتغذون بدوافع أيديولوجية طاغية ، تتمثل بتبني معظمهم ما يسمى « عقيدة إسرائيل الكاملة » وتطبيقها عملياً عبر وقائع استيطانية في هذه المناطق .

كرست الحكومة الإسرائيلية جهوداً كبيرة لدعم الاستيطان وتعبئة هؤلاء المستوطنين ضد العرب من خلال سلسلة الشعارات التي بثتها عبر أجهزتها الإعلامية والبرامج التربوية ومواصلة عدوانها وإرهابها ضد العرب . وقد ترافق ذلك مع نشاط كبير للأوساط المتطرفة ، برز من خلال البرامج السياسية ، التي اعتمدت على المقولات التوراتية الصهيونية ، التي تغذي نزعة التطرف والإرهاب والعدوان . وانتشرت الأفكار الدينية التوراتية ونشطت أحزابها وزادت دائرة نفوذها وسط التجمع الاستيطاني .

يقول البروفيسور آفي ياعر ، عميد كلية العلوم السياسية في جامعة تل أبيب ، إن مركز التطرف والعنف السياسي موجود في الأصل في اليمين المتصلب الذي يقوم بعمليات متطرفة للغاية ، وإن خطورة العنف تصل إلى القمة في حال التقاء التطرف اليميني والتطرف الديني [٤] . وركز الدكتور اهود شبرنتسك ، المحاضر في العلوم السياسية في الجامعة العبرية ، والذي أجرى دراسة حول التطرف والعنف السياسي في اسرائيل، على أن العنف السياسي لازم دائماً وأبداً للمجتمع الإسرائيلي [٥] .

وتبعاً لهذا التزايد الكبير للتطرف بين أوساط المستوطنين ، تعزز الإرهاب وتنامت التنظيمات الارهابية الجديدة ، والتي تعد بمثابة امتداد واستمرار للحركات الإرهابية السابقة . وقد تغذت هذه التنظيمات الإرهابية الجديدة من المصادر التالية :

١ ـ الايديولوجيا الصهيونية العنصرية .

٢ ـ حركات اليمين المتطرف وبقايا منظماتها التي واصلت نشاطها بعد العام ١٩٤٨ .

٣ ـ تنظيمات اليمين المتطرف الوافدة .

٤ ـ الأحزاب والحركات الدينية المتطرفة ، التي شكلت تياراً واسعاً زاوج بين التطرف اليميني والتطرف الديني . وهو تطرف يقوده هوس العداء للعرب وهستيريا الاستيطان في ما يسمى « أرض إسرائيل الكاملة » .

وتعتبر مرحلة الاستيطان منذ العام ١٩٦٧ بشكل عام « بمثابة حاضنة ايديولوجية لإرهاب المستوطنين » ، حيث يتغذى الإرهاب من المستعمرات الجديدة التي أقامها المستوطنون ونوعية هؤلاء المستوطنين الذين وطنوا فيها . كما أن هناك تواصلاً أيديولوجياً وخطوطاً أيديولوجية قومية ودينية بين الحركات والتنظيمات الإرهابية الحالية والسابقة [٦] . وهكذا شكل مستوطنو الأراضي المحتلة حلقة أخرى من حلقات الإرهاب الصهيوني ، فساروا على خطى أسلافهم ، وأسسوا تنظيماتهام على نمطهم أيضاً . وكانت مصادر تمويلهم ودعمهم مماثلة للمصادر السابقة التي تمولت منها التنظيمات القديمة .

تنوعت الأعمال الإرهابية والممارسات الاعتدائية التي قامت بها المنظمات الإرهابية الصهيونية في الطور الثالث ، كماً ونوعاً ، زماناً ومكاناً . فقد اشتملت على القتل المقصود والمخطط له مسبقاً ، والاعتداء على العرب والتحرش بهم في أي مكان كانوا ، إضافة إلى عمليات التخريب للمساجد والباصات والسيارات ، والمنازل والأمكنة الهامة في البلاد ، وإلى استخدام شتى أنواع التعذيب الجسدي والضرب المبرح والتجويع والاختطاف ، وارتكاب المذابح المخططة بدقة ، مروراً بعمليات حرق المنازل ،

والمزروعات وإتلافها عن طريق استخدام المواد السامة وقتل المواشي وتحطيم واجهات المحلات التجارية ودور السينما .

لقد تصاعدت هذه الممارسات الاعتدائية والإرهابية إثر انطلاق انتفاضة الشعب الفلسطيني في أواخر العام ١٩٨٧ ، وانخفضت من نواح معينة بسبب فضح أمر الجهات التي تحركها وتقف وراءها ، واستخدام أعضاء هذه الحركات الإرهابية السرية أسلوب إطلاق الرصاص لتنفيذ عمليات قتل للمواطنين العرب . ثم تصاعدت هذه الاعتداءات على إثر توقيع اتفاق المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية ، في صورة تظاهرات مرفقة بعمليات قتل وتخريب ، وإضرار بالممتلكات .

كتب يورام ليفي لصحيفة دافار يقول « على إثر توقيع اتفاق المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية ازدادت تظاهرات المستوطنين وعمليات انتهاكهم للنظام ، وإلحاق الضرر بممتلكات العرب ، بل تطورت لأعمال إرهابية مخططة لقتل أكبر عدد من العرب » (٧) .
ويوضح يورام ليفي « إن عمليات المستوطنين ضد الحكومة والاتفاق جرت على صعيدين اثنين هما » (٨) :

١ ـ القيام باحتجاجات شعبية تجلت بالتظاهرات والاضطرابات .

٢ ـ القيام بعمليات تخريبية ضد السكان العرب المقيمين في المناطق المجاورة لهؤلاء المستوطنين المتطرفين مثل الإضرار بالممتلكات العربية كتحطيم النوافذ وأجهزة التسخين الشمسية ، وإلحاق الضرر بالسيارات وإحراقها وتكسيرها وحرق الأراضي الزراعية . كذلك جرت أعمال انتقامية بقصد قتل العرب ، استخدم فيها المستوطنون الأسلحة النارية .

وأكد الكاتب دان كسليف في مقالة بعنوان « المجرمون والأقل إجراماً » في صحيفة هآرتس أنه « لا داعي لوجود حركة سرية بين صفوف المستوطنين . . . في الوقت الذي يسمح المستوطنون لأنفسهم بالخروج إلى شوارع الخليل أثناء فرض الطوق العسكري ويستغلون الحماية التي يؤمنها جيش الدفاع الإسرائيلي من أجل القيام بأعمال الشغب في الأسواق العربية . من هو بحاجة إلى حركة سرية مادام المستوطنون يقفون وسط الشارع ويطلقون النار على العرب على مشهد من الجنود الذين يتخبطون حيرة ماذا يفعلون ؟ أيعتقلون المستوطن أم يقومون بإطلاق النار معه ؟ لا داعي لهذه الحركة السرية لأن المستوطنين يسيطرون علناً على الضفة ولا داعي لأعمال منظمة هاشومير كميليشيا محلية تابعة للمستوطنين مادام هؤلاء يفعلون أكثر مما تفعله هذه الميليشيات»(٩) .

هذا ويتوزع الإرهاب في مختلف المناطق المحتلة ويزداد في الضفة الغربية ، وخصوصاً

في مستعمرة كريات أربع قرب الخليل ، حيث تدل البيانات أن ١٤٦ عملاً إرهابياً صدر عن مستوطني هذه المستعمرة [١٠] ، إضافة إلى العمليات التي صدرت عن مستعمرتي الون موريه واريئيل اللتين يشار إلى أنهما كانتا معقل إرهابيين ومتطرفين .

لقد كان الهدف الأساسي من إرهاب المستوطنين هو طرد العرب وترحيلهم من أراضيهم فاستخدموا لهذا الهدف كل إمكانياتهم بدءاً من الحقد العنصري العدواني وانتهاء باستخدام السلاح في تنفيذ عملياتهم الإرهابية . ومما يجدر ذكره هنا أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد أعلنت حق المستوطن بحيازة الأسلحة التي وزعها عليهم الجيش والشرطة الاسرائيلية « من أجل الدفاع عن النفس » أي « ضد العرب الفلسطينيين » ، وهو ما ساعد المستوطنين على استخدام هذه الأسلحة أثناء قيامهم بعمليات الإرهاب ضد العرب . وعمد الإرهابيون من سكان المستعمرات إلى عمليات سرقة منسقة ، وهو ما أكدته صحيفة القدس المقدسية في أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ عندما قالت « المتطرفون يسرقون أسلحة عسكرية من مخزن كريات أربع ويستخدمونها لقتل العرب »[١١] .

وأكدت صحيفة هارتس في افتتاحيتها « التفريق بين اليمين والإرهاب » في الشهر ذاته أن إجراءات الحكومة الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي أخيرا لاقت معارضة شديدة واصطدمت بحلف خطر من المستوطنين ، وهم يعبرون عن احتجاج مشروع مع مجموعات متهمة بالإرهاب [١٢] . وقال شلومو درور في مقالة بعنوان « من الأفضل أن نقتل من أجل أرضنا » في صحيفة حدشوت : « آمل ألا نضطر إلى محاربة يهود إذا لم يكن هناك خيار آخر . فسنقاوم مثلما تعلمنا وبكل الوسائل . وإذا طبق الحكم الذاتي فسوف نوجد هناك لمقاومة كل عربي يحمل سلاحاً . وإذا انسحبت إسرائيل من الجولان فسوف نبقى نحارب السوريين هناك ولن نسمح لهم بالدخول إليها [١٣] . وصرح الحاخام عيروالبا الأب الروحي للتنظيم السري في كريات أربع ، قائلاً «طالما لم يتم حسم الحرب فمن الواجب قتل كل أجنبي ، وحتى النساء والأطفال »[١٤] .

ونعرض فيما يلي بعض العمليات الإرهابية ـ كنماذج ـ التي قامت بها هذه الحركات السرية الإرهابية :

١ ـ نفذت منظمة « إرهاب ضد الإرهاب » ، أول عملية لها العام ١٩٧٥ ، عندما أحرقت باصاً تابعاً لشركة الباصات العربية في وادي الجوز بمدينة القدس . كما نفذت هذه المنظمة الإرهابية عملية تحطيم وتخريب عندما حطمت واجهة سينما الزهراء في القدس العربية في شباط / فبراير ١٩٨٢ وكتبت على الجدران شعارات تقول : «إرهاب ضد الإرهاب » و « الموت لراجمي الحجارة »[١٥] . وكانت هذه المنظمة

مسئولة ايضاً عن وضع العبوات الناسفة في المساجد في منطقة الخليل صباح يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٣ [١٦] .

٢ ـ هناك عمليات إرهابية أخرى قامت بها حركة « كاخ » وكان منها عمليات كثيرة نفذتها لجنة الأمن على الطرقات . وتحدثت عنها صحيفة « يديعوت أحرونوت » تفصيلاً [١٧] . وقام أعضاء كاخ بعدة عمليات إجرامية منها محاولة الاستيلاء على المسجد الأقصى ، ومحاولة تفجير قبة الصخرة ، والرمي الطائش قرب قبة الصخرة ، والاعتداء على باص عربي في القدس وسلسلة القنابل المفخخة في القدس العربية ، وإحراق السيارات في حي أبو الطور [١٨] . وقامت ايضاً بعدة عمليات قتل متعمدة نفذها أعضاؤها في سوق الجزارين في المدينة القديمة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ ذهب ضحيتها اثنان من العرب ، وأصيب سبعة آخرون [١٩] .

٣ ـ قام أعضاء منظمة « الحشمونائيم » الإرهابية ، بأهم عملية للمنظمة ، وهي محاولة تفجير قبة الصخرة في تموز / يوليو ١٩٨٢ . لكن هذه المحاولة أخفقت بسبب اكتشاف الشرطة الإسرائيلية للشحنات الناسفة قبل انفجارها [٢٠] .

٤ ـ نفذت مجموعة « موكيد ياهف » الإرهابية تظاهرة أطلق عناصرها خلالها النار بكل الاتجاهات ، وقامت بإسقاط واجهة خضار وفواكه وانتشرت في أرجاء الطريق ، وأوقفت السيارات العابرة وقامت بتخريب وتحطيم أنوارها . وصور هذه الحادثة صدفة طاقم تليفزيوني من وكالة الأنباء البريطانية « فيزنيوز » [٢١] .

٥ ـ اضافة إلى هذه الأعمال الإرهابية ، قامت حركة « حيرب دافيد » بقتل ثلاثة أشخاص عرب ، وهم قرويون من قرية ترقومية العربية . كما قامت هذه المنظمة بقتل شخص فلسطيني دون أن يكون هناك سبب قط [٢٢] .

٦ ـ وتأتي المذبحة في الحرم الإبراهيمي في مقدمة أعمال الإرهاب التي قام بها المستوطنون . وقد نفذها الإرهابي اليهودي باروخ غولد شتاين (من سكان كريات أربع ، التابعة لمدينة الخليل) وهو عضو كبير في حركة كاخ . وقد تحدثنا عن هذه المذبحة في مكان آخر من الكتاب .

٧ ـ لم تقتصر العمليات الإرهابية على تنفيذها ضد العرب وإنما طالت أيضاً بعض اليهود الذين يتخذون مواقف معتدلة إزاء الفلسطينيين ويرفضون سياسة القمع ضدهم . وكمثل على ذلك نفذت حركة السيكريكيم عدة عمليات إرهابية بحق يهود ، كان منها إحراق منزل الدكتورة مينا تسيمح بسبب الاستطلاع الذي أجرته حول حجم التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية . وأعلنت الحركة للصحافة عبر متحدث باسمها أنها لن تتردد بتنفيذ القتل إذا كان الإحراق ليس ناجعاً . ولم تنج الممثلة ساري تسورئيل من

الاعتداء والتهديد من جانب هذه المنظمة لكتابتها قصيدة احتجاج على عمليات الجيش الإسرائيلي ضد الفتيان العرب الفلسطينيين . وطال التهديد والوعيد البروفيسور يورام بن بورات ، عميد الجامعة العبرية ، لأنه سمح لفيصل الحسيني بالقاء محاضرة في الجامعة ، والبروفيسور غراشون شكيد ، رئيس قسم الاداب في الجامعة العبرية ، بسبب تعاطفه مع بعض طروحات منظمة التحرير الفلسطينية(٢٣) .

٨ ـ اتسع هذا الموقف ليشمل مناهضة السياسة الإسرائيلية بخصوص عملية السلام . فقد عثر في مستعمرة كريات أربع على منشورات تهدد بقتل رئيس الحكومة إسحاق رابين . وقد وردت هذه المنشورات تحت اسم منظمة سيف داوود ، «حيرف دافيد» . وتتهم المنشورات رابين بالخيانة والاستبداد ، وتدعو إلى الثورة ضد الحكومة (٢٤) .

أثبت الواقع أن المزاعم الاسرائيلية بمحاربة الإرهاب الصهيوني في الأراضي المحتلة تفقد المصداقية . فمن ناحية أولى قدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كل الدعم والتعاطف والتعتيم للعمليات الإرهابية التي ارتكبها مستوطنو المناطق المحتلة . وردت هذه العمليات إلى الظروف المحيطة بالمستوطنين هناك ، على أنها « دفاع عن النفس » . وقد سمح هذا الشعار للمستوطنين بحيازة السلاح ، وحفزهم من ناحية أخرى على استخدامه ضد العرب في كل الحالات وخصوصاً من قبل أولئك الذين يضمرون إرهاب العرب وتهجيرهم من أرضهم . نشرت هعولام هزيه في مقالة بعنوان « تغطية على الارهاب » جاء فيها أن حكومة إسرائيل تحاول أن تكون رئيسة للمعسكر العالمي الذي يحارب الإرهاب ، وتشكك المقالة بصدق الحكومة عندما يكون الأمر متعلقاً بالإرهاب المنظم من قبل يهود في إسرائيل نفسها وفي المناطق المحتلة (٢٥) .

كتب ميخال سيلغ في صحيفة دافار تحت عنوان « مشاغبون دون أية قيود » على لسان دادي تسوكر (عضو كنيست / ميرتس) قوله : « إن النتائج المستخلصة لعينة من الحوادث التي قام بها مستوطنون ضد الفلسطينيين وردود فعل الشرطة الإسرائيلية تجاهها ، تشير إلى صمت سلطات القانون إزاء المستوطنين » . وأضاف تسوكر « إن الشرطة الإسرائيلية أبدت تهاوناً متعمداً في التحقيق بالشبهات ضد المستوطنين الذين عملوا على الإضرار بالفلسطينيين في الأزاضي المحتلة » ، ويرى أنه من غير الممكن تجاهل أن الحديث عن إهمال هذا الموضوع يأتي في أسفل جدول أفضليات شرطة إسرائيل (٢٦) .

وقال تسفي بارئيل في صحيفة هارتس إن جهاز الأمن الإسرائيلي يكتفي بالاعتقال الإداري ولا يتخذ إجراءات رادعة ضد المستوطنين المتطرفين . وقال « توصل رؤساء أجهزة الأمن العام إلى نتيجة مفادها أنه لا مناص من اعتبار كاخ وكهانا حي منظمتين خارجتين عن القانون لمنعهما من اتباع وسائل عنيفة ضد الفلسطينيين . وتبعث سخافة

هذه المزاعم على الغضب ويبدو نسبها إلى جهاز الأمن العام مثيراً للضحك ، فلم يسبق أن منعت منظمة إرهابية من القيام بنشاطاتها وأعمالها بالإعلان عن عدم شرعيتها . . . لماذا رغم كل المعلومات المتوفرة لديها لم تقم الحكومة بعمل عقابي ضد أعضاء المنظمات الإرهابية اليهودية . » (٢٧) وتحدثت صحيفة هارتس في تقرير اخباري تقول : « ان هناك تساهلاً من قبل الدولة الإسرائيلية ضد المواطنين الاسرائيليين المتطرفين » . وفي تقرير إخباري لصحيفة معاريف كتب يوسي ليفي يقول « كشف عنصر أمني كبير تفاصيل التحقيق مع المعتقلين الإسرائيلين المتطرفين مدعياً أنه لا تتوفر لدى محققي جهاز الأمن العام شهادات كافية كي يقدموا مذكرات اتهام ضد أفراد الحركة السرية اليهودية . وحتى لو قدمت المذكرات فالأمل بإدانة هؤلاء أمل ضعيف نسبياً » (٢٨) .

ويتضح مما سبق ان هناك تضليلاً واضحاً من قبل أجهزة الأمن حول سيطرتها على الموقف واعتقال المستوطنين الإرهابيين . ودعمت بعض الصحف الإسرائيلية هذا الادعاء فأكد بعضها وجود اعتقالات بين صفوف المستوطنين الإرهابيين كصحيفة معاريف التي ذكرت في تقرير إخباري لها في أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ أنه ألقي القبض على جزء من المعتقلين في اللحظة الأخيرة وهم في طريقهم لقتل العرب في قضاء الخليل (٢٩) . وأكدت الصحيفة نفسها في تقرير إخباري آخر في الشهر ذاته أنه بلغ عدد المعتقلين ثمانية أشخاص وتشير مادة الاتهام إلى أن قسماً منهم حاول قتل بعض العرب (٣٠) .

إن جملة الملاحقات والتحقيقات والمحاكمات التي قامت بها الشرطة الإسرائيلية وجهاز الأمن العام ليست أكثر من مسرحية أبطالها المستوطنون ، وأعضاء الحركات الإرهابية والمسئولون الإسرائيليون . فهذه التحقيقات قليلة جداً إزاء ما يحدث من أعمال تخريب وقتل بحق الفلسطينيين ، حتى إن شهادة المواطنين العرب وشكاواهم لا تؤخذ بعين الاعتبار . وكما يذكر ميخال سيلغ في صحيفة دافار مثلاً : تقدم ٤٠ فلسطينياً من المناطق المحتلة بشكاوي إلى عضو الكنيست دادي تسوكر حول أعمال المستوطنين التي اشتكى منها الفلسطينيون . وهي إصابات ناجمة عن إطلاق نار وقتل، وإلحاق الضرر بالممتلكات . ومن أصل ٤٠ شكوى هناك ١٦ ملفاً تم اغلاقها بذريعة ان المجرم مجهول ، و ١٠ ملفات أخرى تم إغلاقها بحجة عدم توفر دلائل ، وثلاثة حوادث لا تزال قيد التحقيق ، وأربعة ملفات لم تنجح الشرطة في العثور على آثار الجرائم ، وفي حالتين قام المستشار القانوني العسكري لمنطقة يهودا والسامرة والنيابة العامة للدولة منذ منتصف ١٩٩٠ بدراسة ملفين ، وفي خمسة حوادث تم تقديم المتهمين إلى المحاكمة (٣١) .

وحول كيفية تنفيذ الأحكام التي تصدر عن المحاكم بحق هؤلاء المستوطنين الإرهابيين - وهي أحكام جد قليلة - يلاحظ أن المعتقلين يقضون فترات قليلة في السجون الإسرائيلية ،

ومن ثم يتم الإفراج عنهم بعد مدة ويعاودون ممارسة نشاطهم الخطير . من ناحية أخرى كانت هناك قرارات عفو كثيرة تصدر ، وهي بمثابة امتيازات من نوع ما يحظى بها هؤلاء الإرهابيون . ففي شهر آذار / مارس ١٩٨٧ قرر رئيس الدولة حاييم هرتسوغ تخفيف عقوبة السجن المؤبد بحق المجرمين الثلاثة الذين أدينوا بثلاث جرائم هي : الاعتداء الدموي على الكلية الإسلامية في مدينة الخليل في تموز / يوليو ١٩٨٣ الذي راح ضحيته ثلاثة قتلى وأكثر من ثلاثين جريحاً ، ووضع العبوات الناسفة في الباصات العائدة للعرب ، والتهديد بنسف المسجد الأقصى . وفي شهر أيار / مايو ١٩٨٨ قرر الرئيس نفسه تخفيف العقوبة إلى ١٥ سنة فقط ، ثم خفضها بعد ذلك إلى عشر سنوات في حزيران / يونية ١٩٨٩ (٣٢) . هذا هو التكريم الذي يحظى به هؤلاء الإرهابيون والمجرمون لقاء جرائمهم وإرهابهم . إذ يقضون فترات سجن مخفضة تقل كثيراً عن آخرين نسبت إليهم اتهامات بسيطة جراء قيامهم بأعمال ضد اليهود (٣٣) .

من الثابت أن القيادة السياسية الإسرائيلية لم تستخدم الوسائل المحددة في القانون ضد كل شخص يوصم بالعنصرية وقتل العرب . إن أقوال التحريض ضد العنصرية تشيع بشكل علني في وسائل الإعلام ودون أي رد قانوني . إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت باليد الأولى وبالأمر الواقع تفتح الضوء الأخضر لعمل المستوطنين الإرهابي ، وباليد الثانية تحاول الظهور بمظهر الجهة الحريصة على معاقبة الإرهابيين .

وإلى جانب ذلك ، يلقى مستوطنو الأراضي المحتلة وأعمالهم الإرهابية دعماً رسمياً وسياسياً مدنياً وعسكرياً يتواصل داخل أوساط واسعة من الرأي العام الإسرائيلي . وتتزايد اتجاهات المنظمات الإرهابية تطرفاً نحو الفاشية يوماً بعد يوم ، وتساهم في ذلك وسائل الإعلام الإسرائيلية عبر تشكيل اتجاهات في الرأي العام والتأثير فيه . وتتنوع صور الدعم والتأييد اللذين تحظى بهما النشاطات الإرهابية والإجرامية التي ينفذها المستوطنون بدءاً من الدعم الإعلامي لها ومروراً بالتعتيم على هذه العمليات الإرهابية وانتهاء بتسويغها بأنها دفاع عن النفس هدفه الأساسي هو حماية وحفظ الأمن الذاتي لذلك المستوطن . لقد دافعت كل من صحف هارتس ومعاريف وعل همشمار عن التعتيم على التهم الموجهة ضد إرهاب المستوطنين . ونلمس ذلك في مقالات كثيرة مبثوثة في هذه الصحف الرئيسية في إسرائيل . لقد وضعت تعليقات الصحف الإسرائيلية الحركات الإرهابية الصهيونية ومظاهر المقاومة الفلسطينية في الإطار نفسه . وبذلك جرى توزيع المسئولية بين الطرفين . فقد حاولت الأوساط الرسمية والسياسية إظهار الأعمال الإرهابية للمستوطنين على أنها رد فعل على تلك المظاهر . فقد امتنع رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحاق رابين وبشكل واضح عن وصف نشاط التنظيم الإرهابي في كريات أربع بأنه تنظيم سري بل وصف العلاقة معهم على أنها تعارف (٣٤) .

وفي الشارع الصهيوني. لاقى هؤلاء الإرهابيون دعماً أكبر . وقد تجلى ذلك في الاستطلاعات المتتالية حول نسبة تأييد هؤلاء المستوطنين . ففي العام ١٩٨٩ أجرى معهد يوري لاستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي استطلاعاً لصالح صحيفة هارتس تبين فيه أن ٤٤,٣٪ برروا استخدام العنف ضد العرب ، و٧٪ قالوا : « إن هذا يتوقف على الظروف، وعلى خطورة الضرر » أي أنهم أيدوا ذلك مع بعض التحفظات . وهذا يعني أن ٥١,٣٪ أيدوا المستوطنين مقابل ٤٤,٦٪ لم يبرروا هذا العنف (٣٥) .

وفي العام ١٩٩٠ اتضح من استطلاع أجراه البروفيسور زئيف ن. سيرا أن التأييد لحركة كاخ الإرهابية قد ازداد ، وقال ٣٩٪ من الشبيبة : إنهم يتضامنون مع هذه الحركة . وكانت نسبة التأييد للأفكار الكاهانية المتطرفة عالية . وأيد ٦٦٪ تشجيع العرب من سكان المناطق المحتلة على الهجرة من البلاد (٣٦) . وفي السنوات اللاحقة جرت عدة استطلاعات في الاتجاه ذاته ، فمثلاً أجرى الدكتور فوفر اميرتيش والدكتور رؤفين غال استطلاعاً للمواقف حيال العرب في المدارس الثانوية الإسرائيلية ، وعادت الوقائع تظهر أن ٥٨٪ من الشباب الديني و ٣٥٪ من الشباب العلماني يكرهون العرب . وحول السؤال : بأية درجة تحمل مشاعر الانتقام حيال العرب ؟ أجاب ٧٦٪ من الشباب الديني أنهم يحملون مشاعر الانتقام بدرجة كبيرة إلى كبيرة جداً . أما الشبان العلمانيون فلم يتخلفوا عنهم كثيراً حيث قدم حوالي ٦١٪ منهم إجابة مماثلة (٣٧) .

كذلك أجرى البروفيسور كلمان بنيامين استطلاعاً للمواقف السياسية والاجتماعية في أوساط الشبيبة في مدينة القدس في الفترة نفسها ، وردّ ٨٠٪ بالإيجاب: نعم لمغادرة الغالبية من العرب أرض إسرائيل . ووافق ٦١٪ على القول « إنه يمكن تسويغ الأعمال الانتقامية من جانب المواطنين اليهود رداً على أعمال العنف من جانب العرب» . ووافق ٧٩٪ على القول : إنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على ولاء عرب إسرائيل للدولة منذ الانتفاضة (٣٨) . وفي استطلاع أشرفت عليه مينا تسيمح نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت استخلص فيه النتيجة التالية : إن ٥١٪ من الشبيبة يؤيدون طرد كل العرب من مناطق « يهودا والسامرة » . وأجرى رئيس لجنة التعليم في الكنيست الإسرائيلي بورغ في العام ١٩٩٤ استطلاعاً وافق فيه حوالي ٢٨٪ وبدرجات مختلفة على ممارسة ضغط على العرب في مجالات أرض إسرائيل لكي يغادروا البلاد وأيد ٤٠٪ الرد العنيف من جانب اليهود حيال العرب (٣٩) .

وهكذا يتضح مما سبق أن الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون في الأراضي المحتلة إرهاب تدعمه وتغذيه وتحكمه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، ويؤيده ويناصره المجتمع الإسرائيلي .

حواشي الفصل الخامس

١ـ Allon, Yigal : The Making of Israel's Army, Vallentine, London 1969.

٢ـ الموسوعة الفلسطينية ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق ١٩٨٤ ، المجلد الأول، ص١٨٨ .

٣ـ Bar–Zohar, Michael : The Avengers, The Drama of the Daring Jews who are Avenging the Six Million Dead, New York 1967.

٤ـ صحيفة هآرتس ، ١٢/ ٤/ ١٩٩٠ .

٥ـ صحيفة عل همشمار ، ١٤/ ٩/ ١٩٩٤ .

٦ـ مجلة هعولام هزيه ، ٤/ ١/ ١٩٨٤ .

٧ـ دافار ، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٣ .

٨ـ المرجع نفسه .

٩ـ هآرتس ، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٣ .

١٠ـ مجلة الأرض ، مؤسسة الأرض ، العدد ٥ ، آيار / مايو ١٩٩٠ ، ص٤٤ .

١١ـ صحيفة القدس نقلاً من صحيفة يديعوت أحرونوت ، ١٩/ ٩/ ١٩٩٤ .

١٢ـ هآرتس ، ١٤/ ٩/ ١٩٩٤ .

١٣ـ صحيفة حدشوت ، ١٨/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٤ـ صحيفة معاريف ، ٣٠/ ٩/ ١٩٩٤ .

١٥ـ مجلة الأرض ، العدد ١٨ ، يوليو / تموز ١٩٨٤ ، ص ٢٣ .

١٦ـ صحيفة هآرتس ، ١/ ١/ ١٩٨٤ .

١٧ـ صحيفة يديعوت أحرونوت ، ٤/ ٣/ ١٩٩٤ .

١٨ـ مجلة الأرض ، العدد ١٨ ، يوليو / تموز ١٩٨٤ ، ص٢١ .

١٩ـ صحيفة يديعوت احرونوت ، ٤/٣/١٩٩٤ .

٢٠ـ مجلة الأرض ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٢١ـ صحيفة هآرتس ، ١٥/١٠/١٩٩١ .

٢٢ـ صحيفة يديعوت احرونوت ، ١٢/٩/١٩٩٤ .

٢٣ـ صحيفة هاتسوفيه ، ٢٩/٦/١٩٩٠ .

٢٤ـ صحيفة معاريف ، ٢/٩/١٩٩٤ .

٢٥ـ مجلة هعولام هزيه ، ٢٩/١٢/١٩٨٧ .

٢٦ـ صحيفة دافار ، ٢٢/١٢/١٩٩٣ .

٢٧ـ صحيفة هآرتس ، ٢/٣/١٩٩٤ .

٢٨ـ صحيفة معاريف ، ١٢/٩/١٩٩٤ .

٢٩ـ صحيفة معاريف ، ١٤/٩/١٩٩٤ .

٣٠ـ صحيفة معاريف ، ١٢/٩/١٩٩٤ .

٣١ـ صحيفة دافار ، ٢٣/١٢/١٩٩٣ .

٣٢ـ عل همشمار ، ٤/١١/١٩٨٩ .

٣٣ـ مجلة الأرض ، العدد ٥ ، آيار/ مايو ١٩٩٠ .

٣٤ـ صحيفة يديعوت احرونوت ، ١٢/٩/١٩٩٤ .

٣٥ـ صحيفة هآرتس ، ٢٧/٦/١٩٨٩ .

٣٦ـ صحيفة دافار ، ٤/٣/١٩٩٤ .

٣٧ـ المرجع نفسه .

٣٨ـ المرجع نفسه .

٣٩ـ صحيفة يديعوت احرونوت ، ١٤/٩/١٩٩٤ .



الفصل السادس

المنظمات الصهيونية / الإسرائيلية الإرهابية

بينت الفصول السابقة فلسفة الإرهاب الصهيوني ، وأطواره الثلاثة التي مر بها ، ومنها الطور الحالي الذي يعيشه الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي . ويبحث هذا الفصل من الكتاب في المنظمات الصهيونية / الإسرائيلية . وتاريخ هذه المنظمات يزيد على مئة عام ، ويصعب التنبؤ بانتهائه ، بل يمكن الاستنتاج ان عمره قد يطول بدون تحديد . يضاف إلى ذلك أن هذه المنظمات ، نظراً إلى عراقتها في الإرهاب وعمرها المديد ، كثيرة ومتنوعة . ويستغرق البحث التفصيلي فيها موسوعة خاصة بها ، ولا سيما إذا كان البحث سيتطرق إلى فصائل تلك المنظمات وتنوعاتها وتفرعاتها ومدارسها وتياراتها الكثيرة المتباينة ، وعقائدها وسلوكاتها وممارساتها . لهذا آثرنا أن نكتفي بمعالم موجزة وعامة عن أهم وأشهر المنظمات التي أسست للإرهاب الصهيوني ، أو جعلته عقيدة ، أو مارست أعماله ، من أجل بلوغ الهدف الأول المنشود ، وهو :

أ - إقامة دولة إسرائيل غزواً واغتصاباً وإرهاباً .

ب - واقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من وطنه قتلاً وابادة وطرداً وتهجيراً .

جـ - وتوسيع حدود الدولة إلى أقصى ما تسمح به ظروف وعوامل كل مرحلة من المراحل الزمنية .

د - ثم الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ، لتصبح إسرائيل الدولة القائدة والرائدة فيها والمهيمنة عليها ، سياسة وقوة واقتصاداً ، بعد أن تُغير هوية المنطقة العربية وكيانها القومي .

وهذا الهدف المنشود ، المؤلف من أهداف مجزأة وخطط متدرجة ، لم يكن ممكناً أن تحقق إسرائيل بعض أجزائه ، ولن يمكنها أن تواصل تنفيذ بقية أجزائه في إطار مشروعها الصهيوني ، لو لم يكن الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية قد دعمت المشروع الصهيوني وحمته وردفته بالوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية . وإذا

كانت إنكلترا قد تولت هذه المهمة في بادئ الأمر ، ثم شاركتها فرنسا بعض تلك المهمة ، فترة من الزمن ، فإن الولايات المتحدة الأميركية قد أخذت على عاتقها منذ النصف الثاني من الأربعينيات ـ ولا تزال ـ كامل مهمة التولي والدعم والتأييد والحماية للمشروع الصهيوني وأداته إسرائيل . ان المرء حين يستعرض معالم حياة المنظمات الصهيونية / الإسرائيلية الإرهابية ، يلمس حيناً ، ويستشف حيناً آخر مدى واتساع ذلك التولي والدعم والتأييد والحماية .

وقد يكون في قولة مجلة نكودا ، الناطقة باسم المستوطنين الصهيونيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان أوضح تعبير عن إرهابية المنظمات الصهيونية / الإسرائيلية : « نحن نفضل تشتيت العرب في أرض إسرائيل ، وجعلهم يعانون المتاعب في الأملاك والأرواح . فعلى العرب أن يشعروا بأن الأرض تهتز تحت أقدامهم »(١) .

١ـ المنظمة الصهيونية العالمية

المنظمة الصهيونية العالمية (٢) هي أم المنظمات الصهيونية . أسسها ثيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) . ولأنها أم المنظمات الصهيونية ، فقد تميزت بكونها تياراً عريضاً يؤكد أن الخلاص القومي لليهود لا يمكن تحقيقه عبر عملية متقطعة لإقامة المستعمرات في فلسطين فحسب ، وإنما لابد من عمل سياسي مبرمج متكامل محمي على الصعيد العالمي .

وعلى هذا دعا هرتزل إلى المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال (بازل) السويسرية في ٢٩/٨/١٨٩٧ . وأسفر المؤتمر عن تحقيق أمرين رئيسيين هما :

١ ـ وضع البرنامج الصهيوني الذي عرف ببرنامج بال (بازل) .

٢ ـ إقامة المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الموضوع الذي نص على : « أن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام » .

ولإنجاز الهدف الصهيوني الرئيسي ووضعه موضع التنفيذ الفعلي كان لابد من جعل المنظمة الصهيونية العالمية منظمة فاعلة . وقد تم للصهيونيين ذلك عبر حرصهم على جعل المنظمة مؤسسة لها أجهزتها المتكاملة وقياداتها وفروعها في دول ومدن كثيرة .

وبالفعل نمت المنظمة الصهيونية على نحو سريع . فما كاد المؤتمر الصهيوني السادس ينعقد في العام ١٩٠٣ حتى بلغ عدد الأعضاء المشاركين فيه ٦٠٠ عضو ، وازداد عدد الجمعيات الصهيونية إلى ١,٥٧٢ جمعية متوزعة على بلاد مختلفة . كما نجحت المنظمة

في تأسيس « الصندوق القومي اليهودي ـ الكيرين كايميت » في العام ١٩٠١ بهدف استملاك الأراضي في فلسطين لتكون « ملكاً للشعب اليهودي لا يمكن التفريط به » . كما نجحت المنظمة في نهاية العام نفسه في إنشاء بنك صهيوني عرف باسم « صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار » الذي تفرّعت عنه بنوك أخرى هدفها جميعاً تمويل النشاطات والمشاريع الصهيونية .

وفي الوقت ذاته حرص هرتزل ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، على تكثيف جهوده الدبلوماسية للحصول على « براءة » تستطيع المنظمة بموجبها ضمان أي كيان صهيوني يقام في فلسطين . وعلى الرغم من أن محادثات هرتزل مع دول كثيرة فشلت في تأمين « البراءة » المطلوبة ، نجحت جهوده في جعل « المسألة اليهودية » قضية عالمية ، تماماً مثلما نجحت في حصوله على نوع من الاعتراف الضمني بالمنظمة الصهيونية العالمية .

تميزت الفترة التي تبدأ بغياب هرتزل (١٩٠٤) وتنتهي باندلاع الحرب العالمية الأولى بالتطورات التالية :

١ ـ ازدياد نفوذ « الصهيونيين العمليين » الساعين إلى التركيز على الاستعمار الاستيطاني في فلسطين .

٢ ـ ازدياد النشاط الصهيوني في فلسطين عبر الأجهزة المختلفة لإرساء قواعد « الوطن القومي اليهودي » . وقد أدّت الجهود والمشاريع الصهيونية إلى هجرة ٤٠ ألف يهودي إلى فلسطين في الفترة الممتدة بين ١٩٠٤ و١٩١٤ ، في حين لم يتجاوز عددهم في الفترة الأطول بين ١٨٨٢ و١٩٠٤ خمسة وعشرين ألفاً .

تركت الحرب العالمية الأولى آثاراً بعيدة المدى في المنظمة الصهيونية العالمية . وقد برز نجم حاييم وايزمن في لندن كزعيم « الأمر الواقع » للحركة الصهيونية . وأما الأهداف السياسية للحركة الصهيونية فقد تحدّدت يومذاك في أربعة هي :

أ ـ ضرورة انتصار الحلفاء .

ب ـ إقامة انتداب بريطاني في فلسطين .

ج ـ تسهيل ذلك الانتداب دخول مليون يهودي ، إلى فلسطين .

د ـ انتهاء الانتداب بعد أن يكون اليهود قد سيطروا على مقدرات فلسطين .

وما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهي بانتصار الحلفاء في ١١/١١/١٩١٨ ، حتى نشطت القيادة الصهيونية من أجل وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني شرط أن يتضمن صك الانتداب جميع الوعود المعطاة لليهود في تصريح بلفور . وقد كان لهم ذلك

مع المصادقة النهائية على قيام الانتداب البريطاني في فلسطين في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٢ بقرار من عصبة الأمم . وقد نص صك الانتداب على قيام « وكالة يهودية على أسس مناسبة لتكون هيئة عامة تقدم النصح وتتعاون مع حكومة فلسطين (البريطانية) في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي يمكن أن تؤثر في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين » .

ضعضع نشوب الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩ أوضاع المنظمة الصهيونية . ولكنها نجحت مع ذلك في تنفيذ برامجها بصورة فعالة . فقد نجحت ، بفضل الدعم والتشجيع البريطاني والأمريكي ، في زيادة عدد اليهود في فلسطين من ٨٠ ألفاً (أي ما يعادل ١١,١٪ من مجموع السكان) في العام ١٩٢٢ إلى ٦٥٠ ألفاً (أي ما يعادل ٣٣,٣٪ من مجموع السكان) في العام ١٩٤٨ . وبعد أن أدركت المنظمة الثقل المتزايد للولايات المتحدة على الصعيد الدولي نتيجة للحرب ودورها فيها ، نقلت مركز ثقلها من لندن إلى واشنطن . وعقدت مؤتمراً استثنائياً لها في بلتيمور في ٨/ ٥/ ١٩٤٢ صدر عنه برنامج بلتيمور الصهيوني الشهير . وقد تأكدت بنود هذا البرنامج بعد ذلك في المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (٩/ ١٢/ ١٩٤٦) ، وهو المؤتمر الصهيوني الأخير قبل قيام إسرائيل .

انعقد المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون في إسرائيل (١٩٦٨) ، وصدر عنه «برنامج أورشليم » الذي تحدث عن أهداف الصهيونية لا عن مهامها فحسب . وقد نص ذلك البرنامج على أن : « أهداف الصهيونية هي وحدة الشعب اليهودي ، ومركزية أرض إسرائيل ، وجمع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي عن طريق الهجرة من كل البقاع ، وتقوية دولة إسرائيل القائمة على مُثُل الأنبياء في العدالة والسلام والمحافظة على أصالة الشعب اليهودي بتنمية التعليم اليهودي واللغة العبرية وبث القيم الروحية والثقافة اليهودية» . ولعل أبرز وأهم ما انتهى إليه هذا المؤتمر ، هو قراره بتأسيس « حركة الهجرة ، لإنجاز هجرة اليهود إلى الوطن التاريخي » .

٢ـ هاشومير

منظمة تعني بالعبرية « الحارس » . وقد شكلت هذه المنظمة اللبنة الأساسية للهاغاناة فيما بعد ، وأمدّتها بالعناصر المدربة على استخدام السلاح . وكان الحرس اليهودي أسس في العام ١٩٠٩ ، من قبل مجموعة من المهاجرين إلى فلسطين .

عنيت هاشومير [٣] منذ تأسيسها بأعمال الحراسة ، ثم تحولت إلى قوة محاربة منظمة ،

مهمتها بادئ الأمر الدفاع عن المستعمرات الصهيونية في الجليل ثم عن هذه المستعمرات في مختلف أنحاء فلسطين . كما أنها أقامت ، إضافة إلى ذلك ، بعض المستعمرات .

تعرضت هاشومير إبان الحرب العالمية الأولى للمطاردة من قبل الأتراك ، ولا سيما بعد اعتقال ليسانسكي أحد أعضاء مجموعة التجسس الصهيونية « نيلي » وكشفه أسرار تنظيم الهاشومير ، الأمر الذي أدى إلى اعتقال ١٢ من أعضائها .

أثناء الانتداب البريطاني واصلت هاشومير القيام بمهامها الإرهابية ضد العرب . وفي بداية العشرينيات ، وحين أصبحت الحاجة ماسة إلى تأسيس قوة صهيونية محاربة كبيرة وموحدة ، قررت الهاشومير حل نفسها وإعلان تأسيس الهاغاناة ، إلاّ أن عدداً من أعضائها المتطرفين رفضوا الانضمام إلى الهاغاناة وأسسوا مجموعة إرهابية مستقلة صغيرة أطلقوا عليها اسم « كتائب العمل » وظلوا كذلك حتى ثورة ١٩٢٩ وأحداثها الدامية ، فانضموا إلى الهاغاناة .

٣ـ كتيبة البغالة الصهيونية

يعود الفضل في تشكيل هذه الكتيبة في العام ١٩١٥ إلى شخصيتين يهوديتين صهيونيتين : فلاديمير جابوتنسكي الذي صادف وجوده في مصر كمراسل لصحيفة روسية لتغطية الأحداث في الشرق الأوسط ، ويوسف ترومبلدور ، ضابط روسي سابق . وقد عرضا على القائد البريطاني في مصر فكرة تشكيل كتيبة يهودية تعمل في إطار القوات البريطانية . وهكذا تألفت الكتيبة من حوالي ٥٠٠ رجل ، و ٧٠٠ بغل ، و ٢٠ حصاناً (٤) . وتعتبر هذه الكتيبة إحدى النوى الأساسية في التنظيمات الصهيونية الإرهابية . وقد صدر قرار من الحكومة البريطانية بحلها في العام ١٩١٦ . وقد تركت شخصيتا جابوتنسكي وترومبلدور بصمات عميقة في الجانب العسكري الإرهابي من الحركة الصهيونية .

٤ـ الفيلق اليهودي

لم ييأس جابوتنسكي في إثر حل كتيبة البغالة الصهيونية ، وإنما تابع دعوته لتشكيل قوة عسكرية يهودية يأتي بها عبر آسيا لاحتلال فلسطين . وقد نجحت جهوده حين صدر قرار من الحكومة البريطانية بتشكيل « الفيلق اليهودي » في آب / أغسطس ١٩١٧ في اطار الجيش البريطاني (٥) .

٥ ـ كتائب حملة البنادق الملكية

إضافة إلى الفيلق اليهودي تم تشكيل كتيبة أخرى في فلسطين حملت اسم « الكتيبة ٤٠ حملة البنادق الملكية » . وقد بلغ عدد المتطوعين اليهود الصهيونيين في هذه الكتائب عند نهاية الحرب العالمية الأولى حوالي خمسة آلاف جندي، وهو ما يوازي سدس جيش الاحتلال البريطاني في العام ١٩١٩[٦] .

٦ـ اللواء اليهودي

تنظيم عسكري يهودي صرف ، اشترك في الحرب العالمية الثانية في إطار الجيش البريطاني . وقد تشكل عملياً في العام ١٩٣٩ حينما رأى زعماء التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين فرصة لتحقيق أهدافهم في فلسطين عن طريق مساعدة الحلفاء، وذلك بتشكيل قوة عسكرية يتم تدريبها وتسليحها من قبل الحكومة البريطانية ، تمهيداً لاستخدامها لأغراض الصهيونية في فلسطين بعد أن تنتهي الحرب العالمية الثانية .

تألف اللواء[٧] من تجمع ١٥ سرية يهودية خاصة . وصدر قرار الحكومة البريطانية بتأسيس اللواء في العام ١٩٤٤ . قاتل اللواء في إطار الجيش الثامن البريطاني في إيطاليا . وبعد أن ثبت للحكومة البريطانية أن اللواء اليهودي ينشط في مجال تنظيم هجرة اليهود من ألمانيا والنمسا وغيرهما من الدول الأوروبية إلى فلسطين ، ويمارس أنشطة معارضة لسياسة الانتداب البريطاني ، صدر قرار حله في صيف ١٩٤٦ . وقد أسرع رجاله إلى الانضمام إلى التنظيمات العسكرية الإرهابية الصهيونية القائمة يومذاك في فلسطين .

٧ـ الهاغاناة

هي المنظمة العسكرية الإرهابية الصهيونية الأم . تأسست في العام ١٩٢١ في القدس بإشراف الهستدروت (نقابة العمال العبريين) . وقادت الهاغاناة الصراع المسلح الارهابي لانشاء دولة إسرائيل منذ العام ١٩٢١ حتى ١٩٤٨ ، حين شكلت مع غيرها من المنظمات العسكرية الإرهابية الصهيونية المماثلة « جيش الدفاع الإسرائيلي» .

وفي العام ١٩٢٤ صدر دستور الهاغاناة الذي عرفها بأنها « منظمة عسكرية سرية » تستهدف الحفاظ على التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، وأنها « مفتوحة لكل عبري وعبرية يبلغان من العمر سبعة عشر عاماً وما فوق » .

تشكلت الهاغاناة في بادئ الأمر تحت اسم « فرقة الدفاع والعمل » ، ثم أسقطت كلمة

العمل فيما بعد . ويلاحظ هنا الارتباط العضوي بين المؤسسات الصهيونية الاستيطانية العسكرية والزراعية التي تهدف إلى احتلال الأرض بالقوة المسلحة والطرد والإرهاب، كما تهدف إلى العمل والحراسة .

عرفت الهاغاناة ـ وكانت التنظيم الصهيوني العسكري الوحيد عند إنشائها ـ أول انشقاق في صفوفها (١٩٣١) إذ انفصل عنها جناح كوّن تنظيماً مستقلاً سمي « هاغاناة ـ ب » . ولكنه عاد واتحد بالمنظمة ثانية (١٩٣٦) . غير أن بعض العناصر رفضت العودة وكوّنت مع حركة بيتار تنظيماً جديداً حمل الاسم « الإرغون » وتميّز بتنفيذ عمليات إجرامية إرهابية كبيرة ضد الشعب الفلسطيني . وعلى الرغم من أن الهاغاناة كانت تصدر في بعض الأحيان بيانات تستنكر فيها عمليات الإرغون فإن تصريحات زعيم هذا التنظيم مناحيم بيغن وكتاباته أكدت بكل وضوح وجود تنسيق عسكري بين المنظمتين وفقاً لخطة اقتسام الأدوار والمهام [٨] .

في البداية كانت كل مستعمرة صهيونية وكل حي صهيوني مسئولين عن دفاعهما الذاتي بإدارة القيادة المركزية للهاغاناة . وبعد أحداث ثورة ١٩٢٩ أعادت الهاغاناة تنظيم نفسها على أساس التوسع بالاحتلال والعدوان والارهاب ، وبدأت تجمع السلاح وتكدسه وتصنع بعض أنواعه .

تعاونت الهاغاناة تعاوناً كبيراً ومنظماً مع سلطات الانتداب البريطاني على مواجهة ثورة الشعب الفلسطيني التي قامت ضد الصهيونيين والاستعمار البريطاني (١٩٣٦) فكلفت السلطة المنتدبة الضابط البريطاني النقيب أورد وينغيت تشكيل سرايا ليلية من الصهيونيين سميت « سرايا النار » للقضاء على الثورة الفلسطينية ، وسمحت للهاغاناة بتشكيل قوة من الشرطة عرفت باسم « نوطريم » وقوامها ٢٢ ألف مسلح زوّدوا بالبنادق والرشيشات .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ساعدت سلطات الانتداب الهاغاناة على إنشاء البالماخ (١٩٤١) القوة الضاربة للهاغاناة بقيادة ييغال آلون . وقد تشكلت في بادئ الأمر من ثلاث كتائب .

وشكلت الهاغاناة ضمن إطار الشبيبة فرقاً للفتيان والفتيات ممن تراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة فاستخدمتها للحراسة والتدريب الأولي وتأدية بعض المهام التي تتناسب مع إمكاناتها .

أرسلت الهاغاناة أثناء الحرب العالمية الثانية عدداً كبيراً من أفرادها إلى البلدان الأوروبية التي كانت واقعة تحت احتلال القوات النازية لدعم حركات المقاومة اليهودية وتهجير اليهود إلى فلسطين وشراء الأسلحة .

حينما قرب موعد إعلان قيام إسرائيل في منتصف شهر آيار / مايو ١٩٤٨ ، كانت الهاغاناة قد بلغت حداً من التنظيم والتسليح والإعداد سمح لها بأن تتحول إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي» . وهذا ما فعله بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع آنذاك . فقد أصدر فور إعلان قيام إسرائيل قراراً حل بموجبه الإطار التنظيمي للهاغاناة وغيرها من المنظمات العسكرية الإرهابية الصهيونية وحولها إلى « جيش الدفاع الإسرائيلي » .

أدت الهاغاناة دوراً رئيساً في احتلال فلسطين واستعمارها وإنشاء دولة إسرائيل . وقام عدد من ضباطها بشغل مناصب قيادية في إسرائيل في مختلف الميادين . وكان حجمها قد بلغ في العام ١٩٤٦ حوالي ٦٠ ألف جندي ، و ٧٠٠ ضابط [٩] .

٨ـ البالماخ

البالماخ كلمة منحوتة من لفظتين عبريتين معناهما « جند العاصفة » . والبالماخ تنظيم عسكري إرهابي أنشئ في العام ١٩٤١ . وتخصص أفراده بأعمال القتل والنسف والتخريب والهجوم الصاعق . وشكلت وحدات البالماخ قوة الهاغاناة الضاربة ، نظراً إلى قدرتها على تنفيذ المهام الهجومية العدوانية البحتة وسواها من أعمال القتل والتدمير ، ولتمتع أفرادها بدرجة كبيرة من التثقيف السياسي الذي يركز على مبادئ الصهيونية وأهدافها [١٠] .

أفضل مصدر عن البالماخ هو كتاب « سفر البالماخ » [١١] الذي نشر بالعبرية في مجلدين في تل أبيب (١٩٥٣) . وفيه أن الإرهابي إسحق سادة هو الذي أسس البالماخ ، ثم تولى قيادتها . وقد غدت البالماخ الوحدة العسكرية المحترفة الأولى ، لها أيديولوجيتها السياسية الإرهابية إلى جانب نظامها الدقيق وهدفها العسكري الشامل ، وهو الإشراف على الوضع العسكري في فلسطين بكاملها من أجل تحقيق أهداف الصهيونية . وكانت تمثل في الحركة الصهيونية الاتجاه التوسعي العسكري الإرهابي الذي يجب تحقيقه على أكبر مستوى ممكن دون الاكتفاء بمجرد الدفاع عن المستعمرات . وقد تطورت البالماخ وتشعّبت بين العام ١٩٤١ و ١٩٤٨ حتى أصبحت لها تنظماتها العسكرية في كامل أنحاء فلسطين .

وفي حرب ١٩٤٨ كانت فرق البالماخ تقاتل في الجبهة الجنوبية ، وهي التي احتلت النقب . ومن الأدوار الرئيسية التي قامت بها طرد الأكثرية العربية من فلسطين عن طريق المذابح التي ارتكبها الإرهابيون الصهيونيون ضد العرب ، كمذبحة دير ياسين التي شاركت البالماخ في التخطيط لها وتنفيذها مع الإرغون وشتيرن .

يتخلل مجلدي سفر البالماخ إشارات متعددة إلى العرب بوصفهم « العدو » . ومما تجدر ملاحظته فيهما أيضاً وجود عشرات الخرائط عن جولات للبالماخ « أثناء قيام أفرادها بالواجب » في مختلف أنحاء فلسطين والمناطق المعدة للاحتلال . وقد تضمن المجلد الأول خطة وضعتها البالماخ العام ١٩٤١ من أجل احتلال دمشق عسكرياً بالاشتراك مع قوات الحلفاء .

ومن إرهابيي البالماخ الذين اشتهروا وأصبحوا رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي موشي دايان (١٩٥٣ـ١٩٥٧) ، وإسحق رابين (١٩٦٣ـ١٩٦٧) ، وحاييم بارليف (١٩٦٨ـ ١٩٧١) . وقد عرف الجيش الإسرائيلي ٤٥ لواء كانوا من إرهابيي البالماخ السابقين ، ومنهم من أصبحوا وزراء ورؤساء حكومات .

٩ ـ بيتار

منظمة صهيونية استيطانية إرهابية . تشكلت [١٢] في بادئ الأمر في بولونيا العام ١٩٢٣ . وعملت على إعداد أعضائها للحياة في فلسطين بتدريبهم على العمل الزراعي وتعليمهم العبرية والتدريب العسكري وعلى تلقينهم أيديولوجية واضحة التأثر بالأيديولوجيات الفاشية التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك . وكانت المنظمة تلقن أعضاءها أن أمام اليهودي بديلين لا ثالث لهما : « الغزو ، أو الموت » ، وأن كل الدول التي لها رسالة قد قامت على السيف ، وعلى السيف وحده ، وتدين بيتار عقائدياً بأفكار جابوتنسكي زعيم الصهيونية التنقيحية . ولم يقتصر نشاط بيتار على بولونيا وإنما امتد إلى الكثير من الدول وخاصة فلسطين . غير أن القاعدة الأساسية للتنظيم وهيئته العليا ظلتا حتى الحرب العالمية الثانية خارج فلسطين ، ثم انتقلتا إلى إسرائيل .

ولقد نشبت في الثلاثينيات نزاعات بين جابوتنسكي وزعماء المنظمة الصهيونية العالمية انتهت بانفصاله وانفصال بيتار معه وإنشائهم المنظمة الصهيونية الجديدة . وفي بيتار تشكلت الكوادر الأساسية لمنظمة الارغون الإرهابية .

١٠ ـ عصبة الأشداء

تشكلت هذه العصبة في صيف العام ١٩٣٢ منشقة عن الحركة الصهيونية التصحيحية [١٣] . وقد ألفها مجموعة من المثقفين . ونشطت هذه الجماعة في استقطاب العناصر الأكثر تطرفاً في الحركة التصحيحية ، وإقامة خلايا لها في أماكن متعددة من فلسطين . وكانت تدعو صراحة إلى إقامة دولة اليهود والتصدي ، بالحديد والنار ، لمن

يقف في وجه هذا الهدف . وكان من أهم نشاطاتها أن تصدت لمنع الإحصاء السكاني العام في فلسطين العام ١٩٣١ خشية ظهور اليهود كأقلية في فلسطين ، كما نشطت في تهريب اليهود والأسلحة إلى فلسطين .

١١ ـ الإرغون

منظمة صهيونية إرهابية [١٤] ، اسمها « ارغون تسفائي لئومي بارتس يسرائيل » أي «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل » ، وتختصر بحروف اسمها الأولى بكلمة «ايتسل » . وشعارها يد تمسك ببندقية مكتوب تحتها « هكذا فقط » . وقد تأسست في العام ١٩٣١ منشقة عن الهاغاناه واحتجاجاً عليها ، حين اتهمت الارغون الهاغاناة بالاعتدال في حربها وإرهابها ضد العرب ، وبأن عليها أن تلتزم منذ البداية بخطة للهجوم ، دون التراجع قيد أنملة عن أهداف الصهيونية الكبرى .

ويعتبر جابوتنسكي الأب الفكري لهذه المنظمة الإرهابية . وقد وضع كتاباً عن الفرقة اليهودية صوّر فيه اليهود غزاة أوروبيين ، عليهم أن يحتلوا فلسطين بالقوة ويطهروها لكي تتسع رقعة أوروبا حتى نهر الفرات .

والمصدر الأساسي لدراسة هذه المنظمة كتاب زعيمها مناحيم بيغن ، وعنوانه « الثورة : قصة الارغون » [١٥] . يقول بيغن في تقديم كتابه : « كتبت هذا الكتاب أيضاً لغير اليهود ، خشية ألا يكون قد ثبت لديهم ، أو خوفاً من أن يكونوا قد نسوا ، أنه من الدماء والنار والدموع والرماد قد خلق صنف جديد من البشر لم يعرفه العالم لأكثر من ألف وثمانمائة سنة ، وهو اليهودي المحارب » .

والكتاب ينبض بالحقد في كل صفحة من صفحاته . ولا يحاول بيغن إخفاء ذلك بأي شكل ، بل يعلنه في المقدمة ويعترف بأن الحقد هو من الدوافع الأولى التي استوحى منها فلسفته ومنطقه . يقول : « قال ديكارت ، أنا أفكر فأنا إذن موجود . وأقول أنا أحارب فأنا إذن موجود » .

لقد ارتكز الإرهاب الصهيوني ـ في فكر زعيم الارغون ـ إلى مقدمة تستنتج منها مواقفه وخلاصتها : ما من وجود « شرعي » للعرب . وما هو « شرعي » للأكثرية العربية هو مجرد « لا شرعية » . لذلك يقول بيغن إن الإرغون أخذت على عاتقها ، بالاشتراك مع حزب جابوتنسكي الصهيوني التصحيحي ، ومع منظمة بيتار في أوروبا الشرقية ، أن تأتي بآلاف المهاجرين اليهود « غير الشرعيين » إلى البلاد ، رغم معارضة بريطانيا والعرب للهجرة اليهودية غير الشرعية . و « الثورة » التي اختارها بيغن عنواناً لكتابه وأسلوب

عمل لحركته هي التي تجعل اللا شرعية شرعية . ولكنها ليست سوى تسمية أخرى للإرهاب الدموي الذي تميزت به حركته . وليس ضرورياً أن يكون الإرهاب إرهاباً صهيونياً ضد العرب وحدهم ، فقد كان في بعض الأحيان إرهاباً يهودياً صهيونياً ضد اليهود . ولقد تحدث بيغن في كتابه عن حرب منظمته ضد الوقوف في وجه الهجرة اليهودية إلى فلسطين : « إن الباخرة باتريا التي وصلت إلى حيفا تقل مهاجرين يهوداً لم تبحر قط . فالإرهابيون اليهود (وقد استعمل هذه اللفظة بالذات) وضعوا قنبلة في الباخرة ليحولوا دون إقلاعها . وقد انفجرت القنبلة فقتل وغرق أكثر من مائتي يهودي » . فقتل اليهود على يد اليهود كان إذن « شرعياً » ومباحاً ، لأن السلطات البريطانية كانت قد منعت الباخرة باتريا من إفراغ حمولتها من المهاجرين .

أما عن إرهاب الإرغون ضد العرب فيقول بيغن : « لقد نجحنا في المراحل الأولى من الثورة أن نحقق هدفاً استراتيجياً هاماً . لقد نجحنا في تعطيل العامل العربي الموضعي » . وهكذا اتجهت الارغون إلى إرهاب العرب بقتلهم واغتيالهم وطردهم من بيوتهم وأراضيهم . ويكفي أن نشير إلى مذبحة دير ياسين التي وقعت في ١٠/ ٤/ ١٩٤٨ والتي ارتبط اسمها باسم بيغن ومنظمته .

خصص بيغن الفصل التاسع والعشرين من كتابه لـ « غزوة يافا » . وهذا الفصل برمّته يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من وثائق الأمم المتحدة ومحاضرها عن الإرهاب ، لأنه يظهر بشكل قاطع تصميم الصهيونيين على « تطهير » فلسطين من جميع السكان العرب ، بما في ذلك المناطق العربية التي أعطيت للعرب بموجب التقسيم . ويكشف بيغن عن تعاون جميع المنظمات الإرهابية فيما بينها لتحقيق هذا الهدف ، رغم أن الوكالة اليهودية الناطقة باسم يهود فلسطين حينذاك كانت تعلن عكس ذلك . لقد تم التصويت على التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ ، ولم تدخل الجيوش العربية فلسطين إلا في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ . وكانت الأشهُر الواقعة بين هذين التاريخين حاسمة ، وهي الأشهر التي انْصبّ الجهد العسكري الإرهابي والسياسي الصهيوني خلالها على ثلاثة أهداف معاً : تعطيل التقسيم عملياً من جهة ، والدعاية من جهة أخرى بأن اليهود قبلوا التقسيم وأن العرب رفضوه ، واحتلال أكبر جزء من فلسطين وطرد أكبر عدد من العرب منها .

يقول بيغن : « في اجتماع لقادة الإرغون اشترك فيه قسم التخطيط آخر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ ، حددنا أربعة أهداف استراتيجية : القدس ، يافا ، سهل اللد ـ الرملة ، المثلث » ، والمقصود بالمثلث ، مجموعة الأراضي التي تضم المدن العربية الثلاث نابلس ، وطولكرم ، وجنين . ومعظم هذه الأهداف لم تكن داخلة في حدود الدولة اليهودية التي

رسمها مشروع التقسيم . ثم يتابع بيغن فيقول : « حين قررنا إستراتيجية الغزو لم تكن لدينا الأسلحة الكافية . وكان لابد من الحصول على الأسلحة ، ولا سيما أن الهجمات الأولى على يافا أثبتت صعوبة احتلال هذه المدينة المقاومة » . وهكذا أخذ إرهابيو الإرغون ينصبون الكمائن ، ويقومون بعمليات الغزو والسطو للحصول على الأسلحة[١٦] .

كانت التعليمات الدائمة التي لقنت لأفراد الارغون تنص على ما يلي : [١٧] قتل أي فلسطيني ، مهما كان عمره أو جنسه ، سواء كان طفلاً أو شيخاً أو امرأة أو شاباً ، اضرب واهرب ، اضرب بقوة وقسوة ، إلقاء القنابل في التجمعات العربية التي يرتادها العرب ، والفرار فوراً ، وضع عبوات ناسفة في أسواق الخضار بالمدن الكبرى كيافا وحيفا والقدس، نصب الكمائن للسيارات العربية ، الكبيرة والصغيرة وقتل من فيها .

١٢ـ شتيرن

منظمة صهيونية إرهابية . اسمها الرسمي « لحمي حيروت إسرائيل » أي « المحاربون من أجل حرية إسرائيل ». وتسمى اختصاراً « ليحي ». ولكنها عرفت أكثر باسم مؤسسها « إبراهام شتيرن »[١٨] .

وشتيرن زمرة انشقت العام ١٩٤٠ عن الارغون . ويرجع سبب الانشقاق إلى معارضة ليحي سياسة مهادنة سلطات الانتداب التي انتهجتها الإرغون استجابة لتوصيات جابوتنسكي قبل وفاته في العام ١٩٤٠ .

وتتلخص سياسة شتيرن في الدعوة إلى إنشاء جيش يهودي مستقل ، وتأليف لجنة وطنية تكون أشبه بحكومة مؤقتة خلال الحرب ، وتبنّي خطة للهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين ، وإعلان هدف الصهيونية وهو إقامة دولة يهودية على ضفتي الأردن بقوة السلاح .

لقى إبراهام شتيرن مصرعه في شباط / فبراير ١٩٤٢ بعد أن تعقبته القوات البريطانية وتمكنت منه . فاغتال عملاء شتيرن في القاهرة في ٦/ ١١/ ١٩٤٤ اللورد موين الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط بحجة الثأر لشتيرن .

وقد نفذت ليحي بالتعاون مع المنظمات الصهيونية الأخرى عمليات إرهاب وقتل وتخريب واسعة ضد العرب . ومن بين هذه العمليات جريمة نسف سرايا يافا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ .

في آيار / مايو ١٩٤٨ انضمت قوات شتيرن إلى جيش الدفاع الإسرائيلي . ولكن جناحها العامل في القدس ظل متمرداً وأطلق على نفسه اسم « جبهة الوطن » . وهو الذي قام بالتنسيق مع المنظمات الصهيونية الأخرى باغتيال الكونت برنادوت في ١٧/ ٩/ ١٩٤٨ . وقد دفع هذا الحادث الذي أثار حفيظة العالم كله الحكومة الإسرائيلية إلى ملاحقة أعضاء منظمة شتيرن واعتقال بعض قادتهم . وحكم على اثنين منهم بالسجن ٨ سنوات و ٥ سنوات ، ولكن سرعان ما أطلق سراحهما بعفو خاص . وفاز أحدهما ، وهو نتان فريدمان في انتخابات الكنيست الأولى عن قائمة المحاربين .

اعترفت الحكومة الإسرائيلية فيما بعد بأن الخدمة العسكرية في صفوف شتيرن خدمة خاضعة للتقاعد فصرفت لجميع الذين خدموا فيها رواتب التقاعد المستحقة لهم ومنحت بعضهم وسام محاربي الدولة .

إن أفضل تعريف بمنظمة شتيرن عناوين كتب ثلاثة ، كتب اثنين منها عضوان في المنظمة . وهذه الكتب هي : ١- مذكرات قاتل : اعترافات من عصابة شتيرن ، لافنر ، وهو اسم مستعار ، ٢- امرأة من اتباع العنف : مذكرات فتاة إرهابية ١٩٤٣-١٩٤٨ لغيئولا كوهين ، وكانت عضواً في الكنيست . ٣- الفعل العظيم للصحفي الأميركي جيرالد فرانك ، وهو يتحدث عن اغتيال اللورد موين الوزير البريطاني في القاهرة من قبل شابّين يهوديّين شُنقا بعد ذلك .

وتأتي عمليات شتيرن في السطو على المصارف ، وقتل الأفراد ، ونسف المنازل ، وقتل الحراس ، وغير ذلك ، نماذج وأدلة على ممارسة العنف والإرهاب بمختلف أنواعهما .

وبالرغم من إنكار بن غوريون وشاريت المتكرر في العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ لأي صلة لهما وللهاغاناة بجرائم منظمة شتيرن وإرهاب الإرغون ، كتبت المصادر الأساسية عن منظمة شتيرن عكس ذلك . فقد أكّدت الإرهابية غيئولا كوهين أن التعاون كان وثيقاً ومنسقاً ، حتى إن الهاغاناه والبالماخ والإرغون وشتيرن كانوا يضربون معاً ، وفي آن واحد . وهكذا ولدت قوة صهيونية محاربة واحدة عرفت باسم « الجبهة المقاتلة » . ففي ليلة ٢١/ ١٠/ ١٩٤٦ استطاعت هذه المنظمات كلها أن تشترك ، على قدم المساواة ، في سلسلة هجمات إرهابية من عكا شمالاً إلى غزة جنوباً ، ومن الشاطئ غرباً إلى هضاب القدس شرقاً . وقد عاد بن غوريون الذي كان قد شجب جرائم منظمة شتيرن ، فعبر ، بعد بضعة أشهر من قيام دولة إسرائيل ، عن احترامه « للذين نذروا نفوسهم كالرجلين اللذين شنقا في القاهرة لأنهما قتلا اللورد موين . وأما إبراهام شتيرن فهو أحد أرفع الرجال الذين عرفهم عصرنا » .

وقد وصفت الحكومة البريطانية منظمة شتيرن في وثيقة رسمية عنوانها « بيان حول العنف » ، أصدرتها في ٢٤/ ٧/ ١٩٤٦ برقم ٦٨٧٣ ، وصفتها بأنها انشقت عن الإرغون عندما قررت الإرغون إيقاف عملياتها العام ١٩٣٩ . ويقدر رجال شتيرن بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فرد متعصبين خطرين لا يتورعون عن أية جريمة . وقد تعاونوا المدة مع جماعة الإرغون لأن كلتا المنظمتين تؤمن بالإرهاب الذي لا حدود له . وأكد هذا بيان بريطاني رسمي يقول :

« ١) إن الهاغاناة وقوتها الضاربة البالماخ ـ وكلتاهما تحت القيادة السياسية لأعضاء بارزين في الوكالة اليهودية ـ تقومان دائماً بأعمال تخريب وعنف خطط لها بعناية فائقة ، تحت ستار حركة المقاومة اليهودية .

« ٢) إن منظمة الإرغون تسفاي لئومي وعصابة شتيرن قد عملتا منذ الخريف الماضي (١٩٤٥) بالتعاون التام مع قيادة الهاغاناة في تنفيذ بعض العمليات المشتركة .

« ٣) إن محطة الإذاعة المسماة « صوت إسرائيل » التي تدّعي أنها « صوت حركة المقاومة » ، وتعمل بتوجيه كامل من الوكالة اليهودية ، كانت تدعم هذه المنظمات » .

١٣ـ الوحدة ١٠١

تشكل هذه الوحدة في إطار الجيش الإسرائيلي تجسيداً حياً لارهاب الدولة . فقد أنيط بها أن تتولى الضربات الإرهابية العدوانية المفاجئة ذات الطابع المعين ، كالقتل الجماعي ، والإرهاب والتدمير الجماعي . وتم تشكيل هذه الوحدة في العام ١٩٥٣ بقيادة أريئيل شارون . وخلفت بمهامها وأسلوب عملها وعقيدتها المنظمات الصهيونية الارهابية التي كانت قائمة قبل إنشاء إسرائيل ، كمثل الهاغاناة والبالماخ والارغون وشتيرن .

كان أعضاء هذه الوحدة لا يرتدون زياً عسكرياً ولا يحملون رتباً ، ولا يتلقون تدريباً عسكرياً تقليدياً ، وإنما كانوا يتدربون على غارات الحدود وأعمال القتل والإرهاب . وقد ظل أمر الوحدة سراً غير معروف إلا لأفراد قلائل من النخبة الحاكمة في إسرائيل . وقد قاد شارون وحدته هذه في أول عملية إرهابية رسمية سرية في يوم ١٤ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٣ ، فاتجه إلى قرية قبية العربية ودكها على من فيها ، فسقطت ٤١ داراً للسكنى وقتل ٦٩ شخصاً نصفهم من النساء والأطفال . وقد أنكر بن غوريون رئيس الوزراء آنئذ علمه بالعملية ، وأكد أن جميع وحدات الجيش الإسرائيلي كانت في ثكناتها حين العملية. ولكن كتاب « المظليون » الإسرائيلي الصادر في العام ١٩٦٩ تحدث متباهياً عن هذه المذبحة الناجحة .

ونظراً إلى الكفاءة التي تمتعت بها هذه الوحدة والعمليات الإرهابية التي قامت بها، وبخاصة المذابح الجماعية التي اشتهرت بها، فقد تم تطويرها لتصبح لواء مظليين بإمرة القائد نفسه، اريئيل شارون .

١٤ـ غوش إيمونيم

على الرغم من تنوع المؤسسات والأحزاب السياسية والشخصيات وجماعات المتطوعين والمعاهد التي تكوّن في إسرائيل ما يطلق عليه اسم «الأصولية اليهودية» فإن التعبير الأوضح والأقوى عن هذه الأصولية في المجتمع الإسرائيلي يتركّز في غوش إيمونيم . وهي منظمة تنطوي على خليط من العناصر، وتضم أكثر من ٢٠,٠٠٠ داعية . أما شعارها فهو «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب توراة إسرائيل» . وتعتبر هذه المنظمة أنجح حركة غير برلمانية نشأت في إسرائيل منذ تأسيس الدولة في العام ١٩٤٨ .

لقد آلى أعضاء غوش ايمونيم على أنفسهم أن ينفقوا حيواتهم من أجل ضمان ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إلى دولة إسرائيل بصورة نهائية . وهذا يشتمل، في نظر هؤلاء الدعاة، على بسط السيادة اليهودية على أرض إسرائيل الكاملة، وفق ما جاء وصفها في التوراة، والاستعاضة عن أشكال الحكم الليبرالية الديمقراطية الغربية النمط بأشكال «يهودية أصيلة»، وإعادة بناء الهيكل في القدس تنفيذاً للخلاص المشيحاني الذي قضاه الله، وإنْ جاء هذا التنفيذ بعد تأخير طويل .

إن لبّ غوش إيمونيم هو في المستعمرات الثلاثمئة والعشرين ونيّف التي اقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان منذ العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٩٤ . إلا أن الروافد التي تستمد الحركة مدها منها هي أوسع من ذلك كثيراً . فهي تضم حركة الشبيبة الدينية (أبناء عكيفا)، وشبكة من المعاهد الميدانية شبه العسكرية (يشيفوت هسدر)، والنظام التربوي الديني، والكثير من أبناء الطبقة الوسطى الإسرائيلية من ذوي الالتزام السياسي الشديد بالصيغ التوسعية للصهيونية . وعلى الرغم من كون غوش إيمونيم غير حزبية بصورة رسمية فإنها تحظى في ساحة السياسة الداخلية بتأييد فاعل من قبل وزراء بارزين عدّة في مختلف الحكومات . وثمة أعضاء كثيرون في الكنيست معروفون بأنهم من قادة غوش إيمونيم . وقد تشكّل في ربيع ١٩٨٥ تحالف برلماني، عرف باسم اللوبي، لممارسة الضغوط في مصلحة أهداف غوش إيمونيم الاستيطانية، وضم أعضاء من خمسة أحزاب سياسية مختلفة . اشتمل هذا التحالف على ٣٨ عضواً، أي أنه صار يمثل ٣٢٪ من مجموع أعضاء الكنيست . ويعمل اللوبي، بدعم ثابت من خمسين من الوزراء وأعضاء الكنيست (١٩) .

ولم يكن لغوش إيمونيم نفسها أية قائمة بأسماء الأعضاء ولا أية زعامة منتخبة قط . ومع ذلك فإن لها شبكة تنظيمية تمتد عبر « الخط الأخضر » ، خط الهدنة للعام ١٩٤٩ الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ . كما أن لها منظمتها الاستيطانية الخاصة القائمة بذاتها والمسماة « أمناء ـ العهد » . وتنتظم مستعمراتها ضمن رابطة المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . وللحركة هيئة إدارية شبه رسمية ، وموارد إدارية واقتصادية . وتتدخل تدخلاً مباشراً في تنفيذ سياسة الدولة في الأراضي المحتلة . وقد تفرع من الحركة عدد من الجماعات والمؤسسات المتداخلة والمتخصصة بأهداف خاصة ، منها : الدعاية ، واستملاك الأراضي ، والتوظيفات الاقتصادية ، والبناء ، واستقبال المهاجرين ، والاتصالات السياسية ، والأمن ، والبحوث ، والنشر ، والتنمية الفنية [٢٠] .

والمتتبع لبرامج وأفكار ومواقف ومنطلقات حركة غوش ايمونيم يمكن أن يلحظ أن تلك الحركة تستوحي تلك الأفكار من ثنايا سطور التلمود . فهي تؤمن مثلاً أن لابد من إحياء مملكة إسرائيل وإمبراطورية إسرائيل الواسعة الأرجاء تحقيقاً لوعد إلهي ، وإن خلق مملكة إسرائيل بحدودها التوراتية هو مهمة تصل إلى مرتبة التقديس .

وبالطبع ، فإن الدعاوي التاريخية والحديث عن أرض المعاد وشعب الله المختار تشكلان المحرك الرئيسي لاندفاع ونشاط تلك الحركة ، وعلى الأخص على صعيد الاستيطان . يقول الحاخام كوك الأب الروحي للحركة في برنامجه السياسي : « إن كل هذه البلاد هي ملك لنا ، وهي غير قابلة للتسليم والتنازل عنها للآخرين . إن هذه الأمور يجب أن تكون واضحة وحاسمة إلى الأبد . ولا توجد هنا أية مناطق عربية ولا أراض عربية ، وإنما هي أراض إسرائيلية ملك الآباء والأجداد ، وستبقي كذلك إلى الأبد . وإن هذه البلاد بأسرها ، وبكامل حدودها التوراتية ملك لشعب إسرائيل . » ويؤكد الحاخام كوك على ضرورة استخدام القوة لتحقيق التطلعات التوسعية حين يقول : « نحن نحكم بقوة مشروعة وبطولة مشروعة تتجسد في جيش الدفاع الإسرائيلي » .

وتعد حركة غوش ايمونيم التنظيم الوحيد في إسرائيل ، الذي لا يعرف عدد أعضائه بدقة . وأعضاؤه لا يحملون بطاقات عضوية ، لأن الحركة ذات هيكل تنظيمي غامض ، ومن دون مؤسسات قيادية منظمة واضحة ، ومن دون انتخابات أو برنامج أو لائحة . كما أن طابع السرية يطغى على اجتماعات قيادة الكتلة . ففي كل أسبوع تجتمع قيادة العمليات الخاصة بغوش ايمونيم في بيوت خاصة ، وتبحث بسرية في القضايا الأمنية ، ولا ينشر شيء عن نتائجها أو عن سيرها .

وقد قامت حركة غوش ايمونيم أساساً من أجل العمل على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وتثبيته ، حيث ترى هذه الجماعة أن الصهيونية تعني ، وعلى الأخص في هذه المرحلة ، الاستيطان . ولهذا قامت الحركة بعدة إجراءات ، فهي تعترض على السياسة الاستيطانية للحكومات الإسرائيلية من حيث بطؤها ، وترفض فكرة وجود أغيار في أرض إسرائيل ، وترفض أيضاً الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وتعمل على زيادة الهجرة إلى الأراضي المحتلة ، وخلق أكثرية يهودية ساحقة في إسرائيل ١٩٤٨ ، والتغلب على المشكلة الديمغرافية في الأراضي العربية المحتلة بإفراغها من سكانها العرب .

وكانت حركة غوش ايمونيم بدأت تصعد نشاطاتها الإرهابية ضد العرب منذ العام ١٩٨٠ . ففي مطلع العام المذكور شنت تلك الحركة سلسلة من الهجمات ضد السكان العرب العزل ، أسفرت عن مصرع عشرة أشخاص ، ومن بينهم طفلة في سن الرابعة ، وامرأة وثلاث فتيات . وتذكر المصادر الصهيونية [٢١] أن الحركة شنت ، منذ العام ١٩٨٠ حتى مطلع العام ١٩٨٤ ، حوالي ١٥٠ عملية . وقد اتخذت تلك الهجمات الإرهابية عدة أشكال ، منها :

١ ـ مهاجمة العرب في أماكن سكناهم ، أو على الطرقات وإطلاق النار عليهم بهدف القتل .

٢ ـ الاعتداء على المدارس العربية والمساجد ، وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة .

٣ ـ اختطاف الشبان العرب ، ثم قتلهم بعد ذلك .

٤ ـ زرع العبوات الناسفة في الأماكن العامة والساحات الرئيسية والمساجد والمدارس والكنائس .

٥ ـ تدمير مئات السيارات المملوكة للعرب وإضرام النار بالمباني في حلحول ومخيم الدهيشة ورام الله ونابلس .

ثمة دور خطير تؤديه هذه الحركة الصهيونية المؤسسة على الايديولوجية العنصرية الصهيونية في نطاق المشروع الصهيوني ، الذي يستهدف القضاء على الوجود العربي في المناطق العربية سكاناً وأرضاً ، وبخاصة أنها تضم للحركة أكثر من ٢٥ ألف عضو من الشبان المدربين على حمل السلاح والمستعدين لأن يكونوا رهن إشارتها في الضفة الغربية وحدها . أما في إسرائيل ١٩٤٨ فللحركة مجموعات كبيرة من الأعضاء الذين يرفدون وجودها في المناطق العربية بالزخم البشري والدعمين المادي والمعنوي .

وتقيّم غوش ايمونيم نفسها على أنها تمثل القلّة التي تصنع اليوم تاريخ اليهود . ومن هذا المنظور يعدّ دور هذه الجماعة مشابهاً لدور الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

واتساقاً مع هذه النظرة ، تقرن غوش ايمونيم ، من حيث نفوذها كقلّة شديدة النشاط متمسكة بالقيم الريادية للصهيونية ، بحركة الكيبوتس في حقبة ما قبل الدولة . وهذه المقابلة لا تخلو من القيمة . ذلك أن حركة الكيبوتس لم تكن ، في ذروتها العام ١٩٤٧ ، تضم أكثر من ٧٪ من المستوطنين اليهود . ومع ذلك فإن حركة الكيبوتس وأعضاء الكيبوتسات والقيادة الصهيونية الاشتراكية المرتبطة بالكيبوتسات قدمت للتجمع الصهيوني في فلسطين أبرز نماذج الالتزام الصهيوني بالغزو والاحتلال والاستيطان بالقوة والإرهاب . وفي الخمسينيات والستينيات فقدت حركة الكيبوتس الكثير من اندفاعها . حتى إذا حل صيف ١٩٦٧ ، بدأت غوش ايمونيم ، بمستوطنيها الرواد في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، وقادتها من الحاخامين ، تقدم أبرز ما يشبه تلك النماذج في الاحتلال واغتصاب الأرض وطرد السكان العرب . ويذهب المنظرون إلى أن غوش ايمونيم أسهمت في تشكيل المناقبية السياسية والايديولوجية ـ لجيل كامل من الإسرائيليين ، فتح عينيه على الدنيا ليرى مكاسب حرب ١٩٦٧ « ملكاً» له .

تؤيد هذا الرأي نتائج استطلاع أجري في ربيع ١٩٨٧ . فقد طلبت مجلة حداشوت العبرية الاسبوعية إلى ٢٢ شخصية إسرائيلية بارزة ، موزعين على أطراف الطيف السياسي كله ، تسمية « شخصية الجيل » الذي خلّف أبعد الأثر في المجتمع الإسرائيلي خلال الأعوام العشرين الماضية . وقد تقاسم الصدارة في هذا الاستطلاع كل من مناحيم بيغن والحاخام موشيه ليفنغر . وليفنغر هذا هو الذي أقام المستعمرة الصهيونية الأولى في الخليل العام ١٩٦٨ . وقد عدّته غوش إيمونيم مرشدها الايديولوجي العام [٢٢] .

ان أهم النتائج التي نجمت عن تأثير غوش إيمونيم هي إقامة مستعمرات صهيونية في مناطق حساسة كثيفة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . ويبدو واضحاً أن دور غوش إيمونيم المركزي في تنفيذ سياسة ضم الأراضي ، وصورتها الريادية في الاحتلال والاغتصاب ، وأفكارها الصهيونية ، قد عملت على نقل المنظور الأصولي إلى شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي ، المتديّنة منها وغير المتديّنة . واستطلاعات الرأي ، في إسرائيل تظهر أمرين يستحقان الاهتمام : الأول ، تؤيد هذه الاستطلاعات الاتجاه القائل بأنه لا يجوز اعتبار الحركة التي تمثلها غوش ايمونيم مجرد جماعة هامشية في المجتمع والسياسة الإسرائيليين . والأمر الثاني هو أن عدد الإسرائيليين المستعدين لاعتبار « حركة السلام الآن » خارجة على القانون أكبر بكثير من عدد الذين يميلون إلى اعتبار

غوش إيمونيم حركة غير شرعية [٢٣] . وأخطر من هذا أن بعض العقائد والمواقف والبرامج السياسية الأصولية الميَّالة إلى التطرف والإرهاب في أهدافها (كتدمير المقدسات الإسلامية في القدس ، أو إعادة بناء الهيكل قبل مجيء المسيح ، أو تشكيل جماعات إرهابية يهودية لضرب السكان العرب) ، بات يتبناه نحو ٢٠٪ من يهود إسرائيل . وثمة نحو ٣٠٪ ـ ٣٥٪ من يهود إسرائيل أضحوا ميَّالين الآن إلى الارتباط بسياسات ومعتقدات وثيقة الصلة بهذا ، كمثل الموافقة على إجراءات إخضاع العرب وطردهم ، والموافقة على الهجمات ضد رؤساء البلديات العرب ، ومعارضة أي تجميد لإقامة مستعمرات جديدة [٢٤] . وفي استطلاع أجري في نيسان / إبريل ١٩٨٧ ، أشار ٦٢٪ من الاسرائيليين إلى أنهم « ضد إخلاء المستعمرات في يهودا والسامرة مقايضة بمعاهدة سلام » . لكن الأهم من هذا هو أن نحو ٤٥٪ ـ ٥٠٪ عبّروا عن تأييد أهم مطاليب غوش إيمونيم بأن تظل الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الحكم الإسرائيلي الدائم وغير المشروط . ويبدو هذا التأييد للمطالب الإقليمية القصوى ثابتاً جداً ، وقد أكدته جملة من استطلاعات الرأي في الأعوام الأخيرة الماضية . وهو يشكل زيادة تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ على مستوى تأييد المطالبة بضم الأراضي المحتلة بصورة دائمة ، والذي كان سائداً في أواسط السبعينيات [٢٥] .

إن أكثر الجهود تنظيماً لتدمير المسجد الأقصى وقبة الصخرة هي بلا شك ما قامت به جماعة من دعاة غوش إيمونيم المستوطنين في الضفة الغربية . وقد أعدت هذه العملية إعداداً منهجياً وطوّرت بعناية بين العامين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . واشترك فيها ضابط في الجيش ذو خبرة متقدمة بالمتفجرات ، كما سرقت من مخازن الجيش الإسرائيلي كمية كبيرة من الذخائر كافية لتنفيذ العملية . وقد أُجهضت الخطة بعد إخفاق الجماعة في الحصول على موافقة صريحة من حاخامي غوش إيمونيم القياديين .

أما تفاصيل الخطة فقد كشفت ، في ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٨٤ ، بعد اعتقال ٢٥ عنصراً نشيطاً من دعاة غوش إيمونيم ، المستوطنين في الضفة الغربية في معظمهم . فقد اتهموا بوضع عبوات ناسفة تحت خمس حافلات عربية . غير أن الشرطة قد احبطت المحاولة في اللحظة الأخيرة . وفي أثناء استجواب المتهمين ومحاكمتهم ثبتت مسئوليتهم عن الاعتداءات على رؤساء البلديات العرب والكلية الإسلامية . كما اتهم نفر من هذه الجماعة وأدين بتدبير خطة ١٩٧٨-١٩٨٢ لتدمير المسجد الأقصى وقبة الصخرة .

وأبرز دلالة في شبكة الإرهابيين هذه هو أن جميعهم كانوا أعضاء في غوش إيمونيم ، ومنهم ضباط احتياط في الجيش . وكان من منظمي الشبكة ومنظّريها البارزين يهودا عتسيون ، الذي بدأ يقضي ، في العام ١٩٨٢ ، عقوبة سجن مدتها سبعة أعوام على دوره في الاعتداء على رؤساء البلديات العرب وفي مؤامرة نسف المسجد

الأقصى [٢٦] . وفي أثناء محاكمته قال عتسيون إنه قد خُصَّ « بشرف قطع سيقان بعض القتلة » .

١٥ ـ حركة أرض إسرائيل الكاملة

ظهرت « حركة أرض إسرائيل الكاملة » بعد حرب ١٩٦٧ وتنامي الغطرسة والأوهام العنصرية الإسرائيلية . أسسها الجنرال المتقاعد إبراهام يوفه واسرائيل ألداد أحد القادة السابقين لمنظمة شتيرن الإرهابية . وقد حظيت هذه الحركة بتأييد فئات واسعة من الإسرائيليين ، وضمت في صفوفها شخصيات قيادية من مختلف الأحزاب .

أصدرت الحركة أول بيان لها في ٢٦/ ١١/ ١٩٦٧ رداً على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، قالت فيه ان تحرير إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧ هو استرداد لها رغم استمرار اقتطاع شرقي الأردن منها . ودعا البيان الإسرائيليين إلى الرد على القرار ٢٤٢ بالاستيطان في كل أنحاء المناطق المحتلة .

١٦ـ حركة كاخ

حركة يمينية إرهابية مثلت في الكنيست الإسرائيلي . تستمد مواقفها من مفهوم ديني - وترى العرب بشكل عام ، وعرب فلسطين بشكل خاص ، مجموعة قومية متعصبة ، منحطة في نظر الدين ويجب اضطهادهم وطردهم . وتتحدث الحركة بشكل علني عن معالجة شؤون عرب المناطق المحتلة بطريقة العنف [٢٧] . ومعظم أعضائها من الشبيبة والطلاب . وقد استمرت هذه الحركة في عملها ، على الرغم من حظر نشاطها واعتبارها خارجة عن القانون .

ويؤكد الواقع الميداني أن المصادر المالية لحركة كاخ لم تجف قط . وقد جمعت بين العمل العلني ، والعمل السري [٢٨] . وتركز نشاط أعضائها في مدينة القدس . إن البنية التنظيمية لحركة كاخ بنية سرية حيث تتربع في قمة الهرم هيئة سياسية ، ترتبط بها هيئة عسكرية ، وهيئات مالية وايديولوجية وتعليمية . ويعمل تحت مظلة الحركة جهاز عسكري جد فعال اسمه « لجنة الأمن على الطرقات » .

مؤسس الحركة مثير كهانا ، وهو إرهابي متعصب . ولد في الولايات المتحدة ، حيث أسس في بروكلين (نيويورك) رابطة الدفاع اليهودية . وفي إثر التحقيق الذي قامت به الشرطة الفدرالية الأميركية غادر الولايات المتحدة في العام ١٩٧١ إلى إسرائيل ، حيث

أنشأ حركة أخرى سمّاها كاخ . قبض عليه في العام ١٩٨٠ وأودع الاعتقال الإداري ستة أشهر بسبب الاشتراك في خطة لتدمير المقدسات الإسلامية في المسجد الأقصى في القدس . وهو وراء نشاطات مجموعة أو مجموعات مجهولة عرفت باسم ت ن ت (الإرهاب ضد الإرهاب) وتبنّى هو أعمالها ، ومنها سلسلة طويلة من الاعتداءات وأعمال القتل والإرهاب ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية ، والمبشرين المسيحيين في القدس، وبعض الإسرائيليين الحمائميي النزعة . وقد جاهر بمديحه للإرهاب والاعتداءات العنيفة على العرب ، كما قاد أتباعه مراراً إلى وسط القرى العربية وهدد سكانها بمغادرة البلد .

ولم يكن اختيار مئير كهانا لعضوية الكنيست (١٩٨٤) قد تم لاعتبارات سياسية وحاجة الخريطة السياسية الصهيونية إلى حركة جديدة تتبوأ لها موقعاً فوق تلك الخريطة ، وإنما اختير لكي يترجم الأفكار والمنطلقات الإرهابية والعنصرية التي يحمل رايتها حتى قبل أن تطأ قدماه أرض فلسطين . فمنذ وصوله إلى فلسطين في مطلع السبعينيات مع رهط من أنصاره من يهود الولايات المتحدة ، وهو يقوم بنشاطات موجهة ضد العرب وساعية إلى القضاء على وجودهم . وقد تمثلت تلك النشاطات الإرهابية فيما يلي :

١ ـ توجيه تهديدات إلى العرب الذين يعيشون في فلسطين ١٩٤٨ بضرورة الرحيل ، واختيار مناف لهم في الدول العربية وأقطار ما وراء البحار .

٢ ـ المساهمة بدور نشيط في مجال الاستيطان ، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وضم جهود الحركة إلى جهود الحركات الأخرى مثل غوش إيمونيم وغيرها . وبناء على ذلك انتقل أعضاء حركة كاخ ، منذ الأيام الأولى لوصولهم إلى فلسطين ، إلى كريات أربع بالخليل ، وإلى منطقة رام الله ليشاركوا في إنشاء المستعمرات وتأهيلها .

٣ ـ تدبير سلسلة من حوادث الاعتداء على الأماكن العامة العربية بما فيها الاعتداء على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الأخرى عند المسيحيين والمسلمين بدواعي إعادة بناء الهيكل وحائط المبكى .

٤ ـ تنظيم خلايا سرية مسلحة مهمتها مهاجمة العرب وقتلهم وخطفهم لإرهابهم سعياً وراء تهجيرهم وتفريغ المناطق العربية من سكانها العرب .

وقد قامت عناصر الحركة تساندها عناصر إرهابية أخرى بعدد من النشاطات الإرهابية دخلت منعطفاً خطيراً بعد فوز مئير كهانا بعضوية الكنيست . وبدأت ممارسات الحركة تتخذ طابعاً علنياً ومنظماً ، كمثل المظاهرات والمسيرات التي نظمتها لاقتحام بلدتي رام الفحم والطيبة وبلدات الجليل من أجل إقناع العرب بالرحيل طواعية ، وإلا أعملت الحركة فيهم يد القتل والإبادة .

وطبقاً لما ذكرته صحيفة عل همشمار فإن حركة كاخ تحتفظ بعدة آلاف من عناصرها النشطة والفاعلة في الضفة الغربية للمساهمة في العملية الاستيطانية والمشاركة في النشاطات الإرهابية الموجهة ضد العرب (٢٩) .

١٧ ـ منظمة جبل الهيكل

المشهور في التوراة عن الهضبة الصغيرة ، الواقعة خلف الحائط الغربي من مدينة القدس القديمة ، أنها جبل موريا التوراتي الذي ضحّى النبي إبراهيم فيه بابنه اسحق ، على ما جاء في سفر التكوين . وهو الموقع ـ حسب ما يقول التاريخ اليهودي ـ الذي بني فيه هيكل سليمان . وقد بُنيت قبة الصخرة على الموقع . والمسجد الأقصى ، القائم على الهضبة أيضاً ، هو ثالث الحرمين في الإسلام ، بعد الحرمين الشريفين في مكة والمدينة .

ومنذ العام ١٩٦٧ ، سعت خمس جماعات متمايزة على الأقل ، تضم في مجموعها أكثر من ١٥٠٠ عضو ، لتغيير هذه الحال . وقد تراوحت أهدافها بين بناء محفل يهودي في الموقع وبين ممارسة السيادة اليهودية الكاملة وحظر دخول العرب والمسلمين إلى الموقع تمهيداً لإعادة بناء الهيكل في مكان المقدسات الإسلامية . وقد قامت هذه الجماعات ـ فضلاً عن جريمتي قتل وحرق في جبل الهيكل على أيدي أشخاص من أعضائها في العامين ١٩٦٩ و ١٩٨٢ ـ بعدد من المحاولات العدوانية العنيفة لتغيير الوضع القائم في موقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة .

في آيار/ مايو ١٩٨٠ تداركت الشرطة الإسرائيلية مؤامرة لنسف المسجد الأقصى ، إذ اكتشفت مخبأ كبيراً للمتفجرات في مدينة القدس القديمة . أما المتآمران فكانا اثنين من الجنود على صلة بحركتي كاخ وغوش إيمونيم . وفي ذلك الوقت ألقي القبض على مئير كهانا وأحد معاونيه ووضعا رهن الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر .

وفي آذار/ مارس ١٩٨٣ ، قُبض على بضع عشرات من اليهود المتدينين المتعصبين بعد ما سمع أحد الحراس المسلمين في القبة صوت معاول تحفر تحت الأرض . ويبدو أن الجماعة التي كانت مجهزة بالأسلحة والمجارف وخرائط الدهاليز والسراديب المؤدية إلى الموقع ، قد خططت للاستيلاء على جبل الهيكل وإقامة صلوات الجماعة فيه . وكان بين المشاركين جنود وطلاب يهود من القدس وكريات أربع . كما أن معظم من اعتقلوا ممن لهم ضلع في الخطة قد قبض عليهم في منزل الحاخام يسرائيل أريئيل ، من دعاة غوش إيمونيم البارزين والمعروفين بآرائهم المتطرفة . وكان حانان بورات وموشيه ليفنغر وأليعيزر فالدمان وغيرهم من قادة غوش إيمونيم على علم بالخطة والعملية ، إذ إنهم عبَّروا عن تأييدهم لأهداف تلك الجماعة .

وفي ليلة ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ اعترض أحد الحراس العرب جماعة من الدخلاء لم تحدّد هويتهم في جوار الحرم الشريف . وما إن وصلت تعزيزات الشرطة حتى كان الدخلاء قد ولّوا الأدبار ، إلا أن غاياتهم قد استبانت مما خلّفوه وراءهم : ٣٠ كيلو غرام من المتفجرات والصواعق وأجهزة التفجير و٢٢ قنبلة يدوية . كانت القنابل قد أعدت بدراية فائقة توحي بمشاركة عدد من خبراء التدمير في الجيش (٣٠) .

١٨ ـ حركة موليدت

تمارس هذه الحركة نشاطاً علنياً ، ومن مبادئها المعلنة أنها تعرب عن تأييدها المكشوف لعملية ترحيل العرب سكان المناطق المحتلة . وتقترح أيضاً نقلهم إلى الطرف الآخر من نهر الأردن بطرق مختلفة نظراً إلى أنهم ـ حسب رأي الحركة ـ يشكلون خطراً كبيراً يهدد الوجود الأمني لليهود .

١٩ـ حركة هتحيا (النهضة)

هي من أكثر الحركات الفاشية تطرفاً وعنصرية في إسرائيل . وهي حركة سياسية يمينية ، من أهم مبادئها أنها تطالب وبكل تشدد بإقامة مستعمرات جديدة في وسط ما يسمى « يهودا والسامرة » ، والعمل على تخصيص إمكانات مالية كبيرة لهذا الغرض . ويتزعمها يوفال نئمان وغيئولا كوهين وحنان بورات . وتؤمن حركة هتحيا بايديولوجية معينة وهي لا تستطيع أن تقبل في صفوفها أعضاء لا يؤيدون فكرة «أرض إسرائيل الكاملة » .

٢٠ـ حركة كهانا حي

حركة إرهابية يمينية ، مماثلة لحركة كاخ . وليست هناك فروق أيديولوجية بين الحركتين باستثناء الخلافات الشخصية . ويقيم معظم أعضاء الحركة في منطقة شمالي الضفة مع زعيمهم بنيامين كهانا (نجل الحاخام كهانا) . وله سجل جنائي لقيامه بأعمال مخلة بالنظام وهجمات وأعمال تخريب ضد العرب وممتلكاتهم (٣١) . ويبرز في كهانا حي بصورة خاصة العدد الكبير للنشطاء القادمين من الولايات المتحدة الأميركية الذين حملوا معهم من نيويورك ايديولوجيا وأسلوب « رابطة الدفاع اليهودية» هناك . وتوجد لحركة كهانا حي فروع كبيرة وكثيرة في الولايات المتحدة ، حيث يتلقى رجالها هناك التدريب بصورة علنية من خلال الهدف المعلن في التوجه إلى إسرائيل من أجل تطبيق « النظام » . وهناك

أعضاء في هذه الحركة من المهاجرين الذين أتوا إلى اسرائيل من الاتحاد السوفييتي السابق ومن انكلترا وكندا .

في سؤال وجه إلى زعيم الحركة حول السبب الذي دفع الحركة إلى تشكيل جيش كهانا قال : « إننا نراقب الوضع السائد في المنطقة اليوم ، فالجيش الإسرائيلي لم يعد جيشاً ، والحكومة لا تسمح له بالعمل كجيش » (٣٢) . وقال إن الهدف من إنشاء هذا الجيش هو وقف الانسحاب من المناطق المحتلة (٣٣) . وقال أيضاً إن الأردن جزء لا يتجزأ من أرض إســـرائيل (٣٤) ، و « إننا مستعدون للانطلاق إلى هضبة الجولان من أجل مقاومة الانسحاب » (٣٥) .

٢١ـ مجلس المستعمرات

تأسس هذا المجلس في العام ١٩٨٠ . ويضم في عضويته مستوطنين من مختلف الاتجاهات الحزبية السياسية السائدة في أوساط المستوطنين في الضفة والقطاع . وهو عبارة عن هيئة غايتها حل الشؤون العملية وتشكيل مجموعة للضغط السياسي عند الحاجة . وأعلن المجلس عن أهم أهدافه في المؤتمر الذي عقده العام ١٩٨٤ بالتأكيد على : « العمل من أجل تطبيق السيادة الإسرائيلية على كل مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة ، ومن خلال الاعتراف العلني أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل الكاملة » . وتقدم الحكومة الإسرائيلية الدعم والمساندة للمجلس وفقاً لما يخدم هدفها في تقوية الاستيطان في المناطق وتجنيد الإمكانيات كافة لتحقيق ذلك(٣٦) .

٢٢ـ رابطة ييشا

هي حركة استيطانية أيديولوجية ، أقيمت العام ١٩٧٩ . وتنتشر في جميع المستعمرات بمعزل عن انتماءاتها السياسية والأيديولوجية . ومعظم أعضائها ومؤيديها يتماثلون تقريباً في الميول والتوجهات السياسية . أما نشاطاتها فتتنوع ، ومنها المواجهة مع الفلسطينيين . وتمارس الرابطة دوراً هاماً في نشر الاستيطان الصهيوني على أكبر مساحة ممكنة في الضفة والقطاع . كما تساهم في توفير المناخ الملائم للعمليات الإرهابية .

٢٣ـ حركة حي فاكيام

تأسست هذه الحركة في وقت متأخر . ومن زعمائها يهودا عتسيون ، الذي كان عضواً

سابقاً في التنظيم السري اليهودي ، والذي وضع خطة لتفجير المسجد الأقصى في الثمانينيات . وسجله حافل بالنشاطات الإجرامية التي اشتملت على إلحاق الضرر برؤساء البلديات في الضفة ، والتخطيط لنسف المساجد في القدس ، واعتقل مرات عدة وأفرج عنه .

بدأت حركة حي فاكيام بالانتظام في مستعمرة بيت عاين في الضفة . وتستمد فكرها من كتابات المنظر اليميني المتطرف شبتاي بن دوف ، الذي كان عضواً في الحركة السرية اليهودية . أما عن مبادئها ، فأعضاؤها يعتقدون بثقافة إسرائيل ، التي تستند إلى ٤٠٠٠ سنة من التاريخ اليهودي . وتدعو إلى وضع وثيقة استقلال جديدة .

وترى الحركة بالنسبة إلى الاتفاق مع الفلسطينيين « هذا ليس سلاماً ، وإنما هو خطة لتدميرنا . لقد جاء في التوراة أن أرض إسرائيل تنتمي لشعب واحد ، وأن الحكومة والكنيست ، وحتى الشعب لا يستطيعون أن يقرروا تقسيم البلاد إلى شطرين» . وترى الحركة « انه من المحظر الامتثال للقوانين التي تخدم الانسحاب أو تطبيق السيادة الأجنبية للفلسطينيين » (٣٧) .

٢٤ـ حركة السيكريكيم

حركة إرهابية متطرفة جداً ، يقوم نشطاؤها بتنفيذ العمليات الإرهابية والإجرامية باحتراف كبير ولا يتركون أية آثار تدل عليهم (٣٨) . ولا يزال هناك تكتم كبير في الأوساط الحكومية التي نفت وجود هذه الحركة وعتمت على أمرها .

٢٥ـ حركة حيرب دافيد (سيف داود)

هذه الحركة غير معروفة بشكل دقيق ، لكنها تمارس نشاطاتها بسرية تامة . ولهذه المنظمة سجل إجرامي تمثل بعمليات قتل قام بها أعضاؤها ضد العرب الفلسطينيين . وأكدت بيانات عن هذه المنظمة إصرار أعضائها على الاستمرار في قتل العرب ، إضافة إلى أنها تضم بين أعضائها بعض ضباط الشرطة والجيش (٣٩) .

٢٦ـ حركة موكيد ياهف

مجموعة إرهابية ، يرتكب المنتظمون إليها أعمالاً إجرامية مغرقة في عنصريتها . وهذا ما ثبت بعد أن تم التقاط صور حول أعمال إرهابية قامت بها . ويتزعمها يهودا مائير ،

وهو عقيد سابق تم تجريده من الرتبة العسكرية بعد أن تمت إدانته أمام محكمة عسكرية ، بسبب إعطائه تعليمات عسكرية إجرامية وإرهابية تمثلت بتكسير أرجل وأيدي المعتقلين العرب القرويين في منطقة نابلس [٤٠] . وكانت مجموعة موكيد ياهف تمارس أعمالها ونشاطاتها تحت ستار مجموعات الحراسة ، فتقوم بأعمال الإجرام ، والقتل المتعمد والتخريب ضد أهداف عربية ، بهدف نشر الرعب والارتباك بين صفوف المواطنين الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل .

٢٧ـ منظمة ماعتس :

منظمة إرهابية تتسم بالغموض والسرية في تحركاتها ونشاطاتها . ويقود هذه الحركة يوسف عانو ، وهو زعيم لفرع منظمة « إرهاب ضد الإرهاب » في تل أبيب[٤١] . ظل أمر هذه الحركة مخفياً حتى اعتقال زعيمها . وتتميز ماعتس بكونها أقرب إلى العصابات الإجرامية منها إلى المنظمات السياسية . لكن هذا لا يعني انتفاء أي أثر للاتجاهات السياسية ، فثمة تأثر بايديولوجية حركة كاخ وزعيمها الحاخام كاهانا . وتضم المنظمة ضمن صفوفها ٢٣ مجرماً ، كشفت عنهم الشرطة الإسرائيلية [٤٢] .

٢٨ـ حركة تسفيا

بعد كشف الحركة السرية اليهودية في صيف العام ١٩٨٤ ، قام حاخام مستعمرة «اريئيل » بتشكيل مجموعة صغيرة أطلق عليها اسم تسفيا . ويقول كاتب إسرائيلي عن هذه المجموعة إنها المجموعة الوحيدة في المعسكر الديني القومي التي تقدم دعماً تاماً للحركة السرية اليهودية بعد الكشف عنها . وفي كراس عن حركة تسفيا نشر الحاخام اريئيل مقالة قال فيها « إن الوصية ـ إحدى الوصايا العشر ـ التي تقول : لا تقتل ، لا تنطبق على العرب بل على اليهود فقط » [٤٣] .

من آراء هذا الحاخام حول العرب قال : « سنمنح العرب الذين لا يرغبون في الانتقال حق ساكن مقيم ، لكنهم لن يحظوا بوظيفة إدارية أو أية وظيفة أخرى . بل من حقهم أن يكونوا رعاة أو تجاراً . وسيكونون مواطنين من الدرجة الثانية » وفي مناسبة أخرى قال «إن حدود إبراهام أبينا من البحر المتوسط حتى العراق ، وتشمل جزءاً من سورية ، والأردن ولبنان » [٤٤] .

٢٩ـ رابطة أمن التحرك على الطرقات

شكلها المستوطنون عام ١٩٧٩ ، وتقودها عناصر إرهابية ، معروفة بمواقفها العنصرية المعادية للعرب . وتغطي هذه الرابطة أعمال الإرهاب التي يقوم بها المستوطنون .

٣٠ـ حركة الحشمونائيم

هي إحدى المجموعات الإرهابية الفاشية المؤسسة حديثاً في إسرائيل . وهي متأثرة بحركة كاخ . وزعيمها ومؤسسها يوئيل لرنر . تتسم عملياتها بالعنف والإرهاب المدعومين بخبرة أعضائها العسكرية العالية . ومن أهم أهدافها السيطرة على بيت المقدس وطرد السكان العرب من القدس كلها ومن كل ما يدعونه أرض إسرائيل الكبرى [٤٥] .

٣١ـ حركة حيرف جدعون

هي منظمة إرهابية اعتمدت أسلوب المنشورات التي تدعو فيها الجمهور والجنود إلى الإضرار بالعرب الفلسطينيين . وجاء في أحد منشوراتها « الكل مدعو لرجم كل سيارة تحمل لوحة زرقاء (أي من المناطق المحتلة) ولطرد كل عربي يقيم في أحياء خاصة باليهود»[٤٦] .

٣٢ـ منظمة دوف (قمع الخونة)

هي منظمة إرهابية سرية ، اعتمدت أسلوب توزيع المنشورات ، التي تزخر بالعنصرية والإرهاب حتى ضد اليهود الذين ينتقدون الممارسات الإرهابية الصهيونية . وتدعو إلى تشديد القمع ضد العرب الفلسطينيين وإلحاق أشد الأذى بهم . وفعلاً نفذت الحركة عدة عمليات إرهابية ذهب ضحيتها فلسطينيون كثيرون [٤٧] .

٣٣ـ حركة غال (إنقاذ إسرائيل)

وهي حركة سرية بدأت تنشط منذ العام ١٩٧٧ . وتعتمد هذه الحركة في نشاطها الإرهابي ، منذ تأسيسها ، على عناصر من الجيش الإسرائيلي ، جنوداً وضباطاً ، ومن أهم العمليات التي قامت بها محاولة السيطرة على المسجد الأقصى وتدميره بدعوى تحرير حائط المبكى وأرض الهيكل . ويتزعم الحركة مدرس في إحدى المدارس الدينية اليهودية يدعى يوآل لينير . ويساعده فى إدارة الحركة أرمد عزران ، وهو ضابط في سلاح المدرعات .

٣٤ـ منظمة الإرهاب ضد الإرهاب (ت . ن . ت)

تضم هذه الحركة الإرهابية عناصر صهيونية معروفة بأنها من أرباب السوابق ، وعناصر عسكرية . وكانت ت . ن . ت . زعمت أنها تشكلت لمواجهة ما أسمته بالإرهاب العربي . وقد اتسمت عمليات هذه الحركة الإرهابية بالعنف والقسوة والإجرام . وكان من أبرز عملياتها مهاجمة بلدة البيرة في الضفة الغربية والاعتداء على البيوت وإحراق الممتلكات وإطلاق النار على السكان العرب . كما قامت بسلسلة من عمليات القتل كحادث الاعتداء على طلبة المدارس في الخليل وجامعة الخليل ، ومهاجمة وسائل النقل العربية .

حواشي الفصل السادس

* ـ مراجع هذا الفصل الخاص بالمنظمات الإرهابية :

ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ٤ مجلدات .

ـ عبد الوهاب محمد المسيري : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

ـ مجلة الأرض ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، عدة أعداد ، وخاصة العددين كانون الثاني / يناير و شباط / فبراير ١٩٩٥ .

ـ ارشيف الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة .

١ ـ مجلة نكودا ، ١٠/١١/١٩٩٥ .

٢ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٤ ، ص٣٢٨-٣٣٣ .

ـ المسيري : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ، مرجع سابق ، ص٣٧٣ - ٣٧٥ .

٣ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ .

٤ ـ عبد الحفيظ محارب : « نشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة » مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٥ ، ٨/ ١٩٨٠ ، ص٧٦ .

٥ ـ المرجع نفسه ، ص٧٦-٧٧ .

٦ ـ المسيري ، مرجع سابق ، ص٣٠٨-٣٠٩ .

٧ ـ محارب ، مرجع سابق ، ص٧٩ .

٨ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، ص٥١٥ .

٩ ـ المسيري ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .

١٠ ـ المسيري ، مرجع سابق ، ص٩٧ .

١١ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص١٨٩ .

١٢ ـ المسيري ، مرجع سابق ، ص١١٤ .

١٣ـ مجلة الأرض ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، شباط / فبراير ١٩٩٥ .

١٤ـ المسيري ، مرجع سابق ، ص٦٥ .

١٥ـ Begin, Menahim : The Revolt, Story of the Irgun, Henry schuman, New York 1951.

١٦ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ١ ، ص١٨٩ـ١٩٠ .

١٧ـ وجيه أبو ذكري : الإرهابيون الأوائل جيراننا الجدد ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٤٣ .

١٨ـ المسيري ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ١ ، ص١٨٩ـ ١٩٠ .

١٩ـ ايان لوستك : الأصولية اليهودية في إسرائيل ، ترجمة : حسين زينة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩١ ، ص١٦ .

٢٠ـ المرجع نفسه ، ص١٧ .

٢١ـ صحيفة عل همشمار ، ٦/ ١١/ ١٩٨٤ .

٢٢ـ مجلة حداشوت الأسبوعية ، ١٢/ ٥/ ١٩٨٧ .

٢٣ـ ايان لوستك ، مرجع سابق ، ص٢١ .

٢٤ـ المرجع نفسه ، ص٢٢ .

٢٥ـ المرجع نفسه ، ص٢٢ .

٢٦ـ المرجع نفسه ، ص ٨٢ .

٢٧ـ صحيفة عل همشمار ، ٩/ ١٠/ ١٩٨٨ .

٢٨ـ صحيفة يديعوت أحرونوت ، ١٢/ ٩/ ١٩٩٤ .

٢٩ـ صحيفة عل همشمار ، ٧/ ١١/ ١٩٨٤ .

٣٠ـ إيان لوستك ، مرجع سابق ، ص٨٠-٨١ .

٣١ـ صحيفة يديعوت أحرونوت ، ٤/ ٣/ ١٩٩٤ .

٣٢ـ صحيفة معاريف ، ٩/ ٧/ ١٩٩٣ .

٣٣ـ مجلة حداشوت الأسبوعية ، ١٨/ ٨/ ١٩٩٣ .

٣٤ـ صحيفة دافار ، ١٨/ ٩/ ١٩٩٤ .

٣٥ـ مجلة حداشوت ، ١٨/ ٨/ ١٩٩٣ .

٣٦ـ مجلة نكودا ، ٥/ ٦/ ١٩٨٦ .

٣٧ـ مجلة حداشوت ، ٢٣/ ٩/ ١٩٩٣ .

٣٨ـ صحيفة هاتسوفيه ، ٢٩/ ٦/ ١٩٩٠ .

٣٩ـ يديعوت أحرونوت ، ٩/ ٩/ ١٩٩٤ .

٤٠ـ هآرتس ، ١٥/ ١٠/ ١٩٩١ .

٤١ـ مجلة الأرض ، حزيران / يونية ١٩٨٤ ، ص ٢٢ .

٤٢ـ هآرتس ، ٥/ ٩/ ١٩٩٤ .

٤٣ـ يديعوت أحرونوت ، ١٨/ ٣/ ١٩٩٤ .

٤٤ـ المرجع نفسه .

٤٥ـ صحيفة يديعوت أحرونوت ، ١٨/ ٦/ ١٩٧٩ .

٤٦ـ صحيفة هعولام هزيه ، ١٨/ ١/ ١٩٨٤ .

٤٧ـ مجلة الأرض ، كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ ، ص٤١ .



الفصل السابع
في تكوين وسائل الإرهاب واستخدامها

حينما يستعرض الباحث تاريخ الحركة الصهيونية ووليدتها دولة إسرائيل ، يلاحظ أن الإرهاب ، بوسائله المختلفة والمتنوعة ، كان سبيل وأداة الحركة والدولة إلى أهدافهما . وكان يمكن للانسان أن يتصور أن إنجاز إقامة دولة إسرائيل وإمكان هجرة أي يهودي في العالم إليها بشكل حر ومطلق ، سيؤديان إلى طي سبيل الإرهاب واعتباره أداة مؤقتة استدعتها ظروف إقامة الدولة وعواملها ، كمثل : الغزو واغتصاب الأرض من سكانها بقتلهم وطردهم واضطهادهم .

لكن الدولة قامت في العام ١٩٤٨ ، وشرعت أبوابها لكل يهودي في العالم يرغب في الهجرة إليها ، ومنحته ، سلفاً ، الجنسية و « حق العودة » . ولكنها ـ أي الدولة ـ لم تكتف بما اغتصبته من أرض وما قتلت وطردت من سكانها الأصليين الشرعيين ، الشعب الفلسطيني ، وإنما واصلت اعتداءاتها على لاجئي هذا الشعب في الدول العربية المجاورة ، وعلى هذه الدول ذاتها . ثم احتلت أراضي جديدة بقوة السلاح ، وغزتها بالاستعمار الاستيطاني . وهي في ذلك كله توسلت بالإرهاب أداة إلى تحقيق أهدافها .

ومن استعراض تاريخ الإرهاب المتواصل والمستمر والمتصاعد في الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل ، يمكن للباحث أن يستنتج الملاحظات الأربع الآتية :

١ ـ كان الإرهاب دوماً هو الأداة الوحيدة ، ولم تكن هناك أية أداة أخرى استعملتها الصهيونية وإسرائيل في علاقتهما مع الشعب الفلسطيني والدول المجاورة .

٢ ـ شكلت الصهيونية وإسرائيل وحدة واحدة متكاملة في تبني الإرهاب أداة وحيدة . وفي حين كانت المنظمات الصهيونية منذ العام ١٨٨٢ حتى ١٩٤٨ تعمل بأمر قياداتها الخاصة تحت إشراف قيادة الحركة الصهيونية العالمية ، تضافرت هذه المنظمات في إطار الدولة الجديدة منذ آيار / مايو ١٩٤٨ تحت غطاء « جيش الدفاع الإسرائيلي » .

٣ ـ وهنا اتخذ الإرهاب شكلاً جديداً ، حين أصبح « إرهاب دولة » ، ولم يعد إرهاب

منظمات متنوعة ومتباينة في عنفها وحدّتها في القتل والإبادة . وقد ظل إرهاب الدولة يعمل مسيطراً على ساحة العلاقات العربية ـ الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧ .

٤ ـ في هذا العام (١٩٦٧) احتلت إسرائيل ما بقي من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) إضافة إلى الجولان وسيناء . وبدأ الاستعمار الاستيطاني يجدد نشاطه وحركته في هذه الأراضي المحتلة الجديدة . وقد استدعى ذلك ولادة منظمات صهيونية إرهابية جديدة ، تغزو الأرض الجديدة وتحتلها وتغتصبها وتستعمرها وتطرد سكانها ، كل ذلك بحماية سلطات الدولة وقواتها المسلحة . وفي هذه المرحلة التي بدأت في يونية / حزيران ١٩٦٧ ولا تزال مستمرة حتى حين إعداد هذا الكتاب ، نشأ إرهاب جديد مزدوج العنصر هو « إرهاب الدولة / الحركة الصهيونية الاستعمارية » .

ومما زاد من شراسة المستوطنين الإسرائيليين ووحشيتهم إنهم منحوا ، رجالاً ونساءً ، حق حمل « أسلحة شخصية » ، في حين كان حمل السلاح ، مهما كان نوعه ، محظوراً على جميع الفلسطينيين .

وفي مقالة نشرتها جريدة هآرتس [1] ، شرح مطول للصعوبات التي تواجهها الشرطة عند التحقيق في القضايا المتعلقة بالمستوطنين الذين يطلقون النار . وجاء في المقالة إن المستوطنين يرفضون أن تستجوبهم الشرطة ، وإن « الشرطة لا تجرؤ على استجواب اليهود المشتبه فيهم والقبض عليهم ، خوفاً من مواجهة عنيفة مع المستوطنين» . والصعوبة الأخرى أن لدى المستوطنين ورشاً لصنع أسلحة يمكن تمويهها بحيث لا يُكتشف إطلاقها للنار .

وقبل أن نستعرض في الفصل القادم وسائل الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ، نتحدث ، في هذا الفصل ، بإيجاز ، عن الظاهرات التي كمنت وراء استحداث تلك الوسائل واستخدامها ، وهي ظواهر ولّدت تلك الوسائل ، أو استدعت توليدها واستعمالها ، لتجسد مختلف أشكال الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي وأنواعه .

أولاً ـ ظاهرة إرهاب اليهود ليهاجروا إلى اسرائيل

وجدت الممارسات الصهيونيّة / الإسرائيلية الإرهابية ـ بعد أن ضمنت اتفاقيات رودس في كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ للدولة الجديدة وضعاً دولياً مكنها من دخول هيئة الأمم المتحدة ـ أحد مجالاتها لتطبيقها خارج الحدود الجديدة . وفي الوقت الذي كان يقيم فيه الجيش الإسرائيلي ستاراً من الحديد والموت بين اللاجئين ومنازلهم ، ويستمر في طرد السكان وتدمير القرى ، عمل بن غوريون على توحيد الإرهابيين في إطار مؤسسات

وطنية جديدة ، ولا سيما على صعيد الأجهزة العسكرية والأمنية . وقد أسس ، انطلاقاً من أدوات ما قبل الحرب ، بنية سياسية ـ عسكرية ـ بوليسية قوية ، سرية ومتحررة من أي رقابة برلمانية أو حكومية . تلك هي بداية « الموساد » للعمل الخارجي و « الشين بيت » أو «جهاز الأمن » للعمل الداخلي . وهذه المؤسسة المزدوجة لا تخضع لغير سلطة رئيس الوزراء . وهي تقوم بأعمالها عملياً بمعزل عن أي ضغط أو اعتبار قانوني ، وتقيم علاقات تعامل وتعاون مع المخابرات العسكرية التي تتبع وزارة الدفاع .

تتغلغل « المؤسسة » كما يسمونها ، وتهيمن ، على الأجهزة العسكرية والأمنية بمجموعها . إنها التعبير المركز عن فلسفة « بناء الدولة » في إسرائيل . وهي تدمج في بنية موحدة وتحت قيادة موحدة مؤسسات وصلاحيات الهاغانا والأرغون والبالماخ وشترن .

لقد عبرت إمكانيات هذا الجهاز الجديد عن نفسها في الخارج في العام ١٩٥٠ . والمقصود هنا جرائم قتل إرهابي خارج حدود إسرائيل . ونكتفي ـ من قبيل المثل فقط ـ بالإشارة إلى بعض ما فعلته المخابرات الإسرائيلية في العراق من إرهاب ليهود العراق لإرغامهم على الهجرة إلى إسرائيل .

ففي بغداد ، نفذت المخابرات الإسرائيلية في العامين ١٩٥٠ و ١٩٥١ أحداثاً إرهابية ، لم يكشف عنها إلا في وقت متأخر ، وبخاصة في مجلة هاعولام هازيه التي يديرها يوري افنيري [٢] ، إلى جانب مصادر أخرى [٣] .

وكانت الحركة الصهيونية ، قبل إنشاء إسرائيل ، أسست في العراق منظمة سرية ، كانت تقوم بنشاطاتها تحت الإسم الغامض « الحركة » . وقد نظم مبعوثون إسرائيليون بمساعدة أعضاء محليين شبكة سرية تؤمن نقل مَدٍّ متواصل من المهاجرين . وكانت هاتان الشبكتان المرتبطتان عملياً قبل إنشاء دولة إسرائيل ، بالوكالة اليهودية في فلسطين ، قد كدستا خبرة أكيدة في تنظيم الهجرة غير الشرعية . كما كانت توجد شبكات مماثلة في مصر والمغرب وفي كل الأقطار العربية التي فيها طوائف يهودية . وقد أصبح نقل هذه الطوائف إلى إسرائيل غداة إنشاء الدولة هدفاً كبيراً لقادة إسرائيل .

بدأ عملاء المخابرات الإسرائيلية في العراق يرتكبون الاعتداءات على اليهود بهدف إجبارهم على الهجرة ، التي كانت مقتصرة آنذاك على بضع مئات من اليافعين، والتي لم تكن قد مست ، بعد ، السواد الأعظم من طائفة متجذرة ومندمجة في المجتمع العراقي . ومع أن الحواجز الشرعية بوجه هجرة مئة ألف من يهود العراق قد رفعت تماماً ، فإنه لم ترتسم أية حركة جماهيرية باتجاه إسرائيل في صفوف طائفة لم تتصور أن لها مستقبلاً خارج إطار المكان الذي عاشت فيه دوماً .

في آخر يوم من أيام عيد الفصح العام ١٩٥٠ ، أطلقت عبوة متفجرة من سيارة على رواد مقهى « دار البدع » . وقد سرَّع الخوف ، الذي أحدثه الاعتداء ، الحركة ولكن لأجل قصير فقط . وفي نهاية المطاف لم يصل سوى ١٥٠ يهودياً إلى اللد عبر قبرص إثر تلك العملية التي لم تسفر عن وقوع ضحايا . وانفجرت إثر ذلك قنبلة ثانية ولكن في المركز الثقافي الأميركي . وقد انتشرت شائعة في صفوف الطائفة اليهودية أن اليهود هم المستهدفون وكان كثير منهم يترددون على مكتبة المركز . ولكن حتى هذا لم يدفع الخوف والهلع إلا نفراً صغيراً من اليهود إلى التخلي عن مواطنيتهم العراقية وعن بلادهم . وفي شهر آذار / مارس ١٩٥١ وهو الموعد الأقصى لتسجيل أسماء الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل ألقيت على الكنيس قنبلة قاتلة أحدثت حركة خوف حقيقية . لم يعد في هذه المرة مكان للشك في قلوب اليهود إذ أصبحوا مقتنعين أن منظمة ما معادية لليهود تتآمر عليهم . ومن الأفضل الرحيل عن العراق طالما أن هناك مجالاً لذلك . وقد أخذت صفوف طالبي الهجرة تتشكل من جديد . وفي آخر مساء قبل انتهاء الأجل المحدد لم يبق سوى خمسة آلاف يهودي عراقي لم يسجلوا أسماءهم للرحيل إلى إسرائيل .

بعد أكثر من ربع قرن على تلك الأحداث ، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في العام ١٩٧٧ مقالة جاء فيها أن موردخاي بن بورات ، رئيس جمعية اليهود المنحدرين من الأقطار العربية ، هو المنظم المباشر للاستفزازات الإرهابية المعادية لليهود في العراق في العامين ١٩٥٠-١٩٥١ . وكانت السلطات العراقية ألقت القبض عليه في بغداد ثم أفرجت عنه بكفالة (٤) .

ثانياً ـ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين

شكلت الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين أكبر عامل يكمن وراء وسائل الإرهاب التي استخدمتها الصهيونية وإسرائيل . ذلك أن التجمع السكاني الاستيطاني اليهودي في فلسطين هو بالأساس تجمع مهاجرين غزاة . وقد ظلت الهجرة في كل المراحل التي مرّ بها المشروع الصهيوني في فلسطين أهم ركائزه . ففي مرحلة ما قبل إقامة إسرائيل في ١٩٤٨ كانت مهمة الهجرة الصهيونية تأمين الأساس البشري لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وأصبحت بعد إقامة إسرائيل إكسير الحياة لها .

لذلك كله احتلت مسألة الهجرة مكاناً مركزياً في تفكير الهيئات الصهيونية ونشاطها . وقد استخدمت الحركة الصهيونية ومن يقفون وراءها منذ البداية كل أساليب التضليل والترغيب والضغط لحمل اليهود على الهجرة إلى فلسطين ، فروّجت لأكذوبة « أبدية

العداء للسامية » ، وحاربت أي اتجاه يدعو لاندماج اليهود بالمجتمعات التي يعيشون فيها . ووجدت في حركة اضطهاد اليهود عوناً لها على تحقيق برنامجها ، وتعاونت في ذلك مع الحركات العنصرية كلها ، بما فيها النازية .

قدر عدد اليهود في فلسطين في العام ١٨٨١ بحوالي ٢٥ ألف نسمة . وفي العام ١٨٨٢ بدأت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على أساس سياسي . ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها منذ ذلك الحين حتى العام ١٩٤٨ إلى الهجرات التالية :

أ ـ الهجرة الأولى (١٨٨٢ـ١٩٠٣) : وقد جاء فيها حوالي ٢٥ ألف يهودي معظمهم أسر محدودة الإمكانيات من رومانيا وروسيا .

ب ـ الهجرة الثانية (١٩٠٤ـ١٩١٨) : وقد حدثت بعد قيام المنظمة الصهيونية وإشرافها على الهجرة والاستيطان في فلسطين ، وبلغ عدد المهاجرين فيها نحو أربعين ألفاً جاء معظمهم من روسيا ورومانيا وكانوا أساساً من الشبان المفلّسين المغامرين الذين جندتهم الصهيونية والأجهزة الاستعمارية .

ج ـ الهجرة الثالثة (١٩١٩ـ١٩٢٣) : وقد بلغ عدد المهاجرين فيها حوالي ٣٥ ألف نسمة ، أي بمعدل ثمانية آلاف مهاجر سنوياً ، جاءوا في معظمهم من روسيا ورومانيا وبولونيا إضافة إلى أعداد صغيرة من لتوانيا وألمانيا والولايات المتحدة .

د ـ الهجرة الرابعة (١٩٢٤ـ١٩٣٢) : وقد جاء إلى فلسطين في هذه الموجة نحو ٨٩ ألف مهاجر يهودي ، معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى ، وأكثر من نصفهم من بولونيا .

هـ ـ الهجرة الخامسة (١٩٣٣ـ١٩٣٩) : وقد بلغ عدد المهاجرين الذين قدموا في هذه الهجرة إلى فلسطين نحو ٢١٥ ألفاً جاء معظمهم من أقطار وسط أوربا التي تأثرت بوصول النازية إلى الحكم في ألمانيا فهاجر منها وحدها خلال هذه الفترة نحو ٤٥ ألف مهاجر .

وظهر في هذه المرحلة أيضاً ما عرف باسم الهجرة غير الشرعية . فقد نجحت في الوصول إلى الشواطئ الفلسطينية بين تموز / يوليو ١٩٣٤ وبداية الحرب العالمية الثانية ٤٣ سفينة تحمل عشرات الألوف من المهاجرين غير الشرعيين .

و ـ الهجرة السادسة (١٩٣٩–١٩٤٨) : وهي الهجرة التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية حتى قيام إسرائيل . وقد استمرت بأشكالها المختلفة .

وهكذا دخل فلسطين بين العامين ١٩٤٠ و١٩٤٨ نحو ١٢٠ ألف مهاجر يهودي . ومع انتهاء فترة الانتداب البريطاني كان عدد اليهود قد وصل إلى ٦٢٥ ألف نسمة ، أو

ما يعادل ثلث سكان البلاد . وكانت الغالبية الساحقة من المهاجرين الذين دخلوا فلسطين في فترة الانتداب البريطاني من يهود شرقي أوربا .

ز ـ الهجرة بعد قيام الدولة : بعد قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ فتحت أبواب فلسطين المحتلة على مصاريعها أمام الهجرة الصهيونية ، فصدر العام ١٩٥٠ قانون العودة ومُنح كل يهودي بموجبه حق العودة إلى إسرائيل . وفي العام ١٩٥٢ صدر قانون الجنسية الذي يصبح بموجبه كل يهودي إسرائيلياً ، أي متمتعاً بجنسية الدولة ، بمجرد وصوله إلى إسرائيل .

واصلت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، تدفقها ، من مختلف البلدان التي توجد فيها جاليات يهودية ، وبخاصة من روسيا والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي السابق . وقد بلغ إحصاء سكان إسرائيل في العام ١٩٩٥ : ٥,٦٢٨,٠٠٠ نسمة ، منهم ٤,٦١٤,٩٦٠ يهودياً (٨٢٪) ، والباقي من الفلسطينيين العرب (١٤٪) وعددهم ١,٠١٤,٠٤٠ نسمة [٥] .

ثالثاً ـ اللاجئون والنازحون الفلسطينيون

تعرض الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ ، وبسلاح المنظمات الصهيونية الإرهابية ، وجيش دولة إسرائيل التي مارست إرهاب الدولة ، تعرض لعملية اقتلاع وطرد ونفي وإبادة من وطنه فلسطين . وخرج قسم من الشعب الفلسطيني خارج دياره ووطنه ، لتقوم في مكان وطنه دولة إسرائيل . ولجأ الفلسطينيون إلى القسم الآخر من فلسطين ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإلى الدول العربية ودول كثيرة في العالم . ومنذ ذلك الحين حمل هذا القسم من الشعب الفلسطيني اسم « اللاجئين الفلسطينيين» .

وفي حرب ١٩٦٧ ، حين احتلت إسرائيل الضفة والقطاع والجولان وسيناء ، هجّرت قوات الاحتلال قسماً آخر من الشعب الفلسطيني ، وحملوا اسم « النازحين» . ومنذ يونيه/ حزيران ١٩٦٧ حتى اليوم ، اقتلعت إسرائيل وطردت ونفت وشرّدت مئات الألوف من الفلسطينيين خارج ديارهم وممتلكاتهم وخارج وطنهم . وهكذا هجّرت الصهيونية واسرائيل ، بقوة السلاح والإرهاب ، على مدى نصف قرن من الزمان ، قرابة مليونين من الفلسطينيين ، أصبحوا لاجئين . وهؤلاء الذين أخرجوا ـ وهم مليونان ـ أصبحوا اليوم خمسة ملايين وأربعمئة ألف نسمة [٦] .

تولت الأمم المتحدة ، بمجلس الأمن والجمعية العامة ، معالجة شؤون اللاجئين والنازحين [٧] . فأصدرت القرار رقم ١٩٤ في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ (الجمعية العامة) الذي

ضمن حق العودة للاجئين والحق في التعويض . واستمرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكرر حق العودة وتؤكده في كل عام حتى اليوم .

وبعد حرب ١٩٦٧ ، وجدت الأمم المتحدة نفسها وجهاً لوجه أمام مشكلة «نازحين» ضخمة فاقت كل التوقعات وبلغت الأعداد فيها وفقاً للتقارير الرسمية مئات الألوف . وصحب ذلك كله أبشع صنوف التنكيل من قبل الجيش الإسرائيلي المحتل ، وفي طليعتها هدم القرى والمنازل والتوقيف الإداري بالمئات وتعذيب المساجين والأسرى . تلك كانت الخلفية الملحّة التي دعت مجلس الأمن إلى إصدار قراره رقم ٢٣٧ في ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ الذي دعا إلى رفع « الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع » . وطلب من إسرائيل الامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقيات جنيف (١٢/ ٨/ ١٩٤٩) ، ويشير القرار إلى مخالفات إسرائيل الصريحة لها وخرقها لموادها وأحكامها . وتوجه القرار إلى إسرائيل طالباً منها « تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية ، وتسهيل عودة أولئك الذين فرّوا من هذه المناطق منذ نشوب القتال » .

أصدرت الجمعية العامة في العام ١٩٦٧ مجموعة من القرارات ضمنت فيها « حق عودة السكان الذين فروا من مناطق القتال أو من المناطق التي احتلتها إسرائيل عودة فورية « غير مرتبطة بأي شرط » . ويشمل ذلك عودة اللاجئين القدامى إلى مخيماتهم . وهما الحقّان اللذان أكدتهما الجمعية العامة في كل قرار صوتت عليه بعد العام ١٩٦٧ . وتشمل الحقوق كذلك جميع الحقوق التي عدّدتها وأكدتها اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢/ ٨/ ١٩٤٩ ، لحماية المدنيين في حالة الحرب ، وإسرائيل طرف فيها .

تضمنت هذه القرارات من جهة أخرى تحديداً دقيقاً للجرائم التي ارتكبتها ومازالت ترتكبها إسرائيل ضد العرب في المناطق المحتلة . وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن (٢٣٧) وقرار الجمعية العامة في دورتها الطارئة (٢٢٥٢) للعام ١٩٦٧ بالتحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة تمّت الإجراءات التالية :

(١) في ٦/ ٧/ ١٩٦٧ عيّن الأمين العام نلسن غوران غاسينغ ممثلاً خاصاً له ليزور المناطق المحتلة ويقدم تقريراً عن الأوضاع فيها . وقد رفع غاسينغ تقريره في ٢/ ١٠/ ١٩٦٧ عن حال سكان المناطق الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ورفض إسرائيل عودة النازحين منها إليها .

(٢) نظر مجلس الأمن مرة ثانية في أوضاع المناطق المحتلة وممارسات إسرائيل ضد السكان العرب واتخذ القرار ٢٥٩ بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٦٨ ، الذي أعرب فيه عن قلقه

الشديد على سلامة وخير وأمن سكان الأراضي العربية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الناشئ عن حرب حزيران ١٩٦٧ .

(٣) شكلت الجمعية العامة (١٩٦٩) لجنة خاصة من ثلاث دول لزيارة المناطق المحتلة والتحقيق في ممارسات إسرائيل فيها . وقد رفضت إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة . ولكن اللجنة قامت بعملها بالرغم من مقاطعة إسرائيل لها ، وقدمت تقاريرها السنوية إلى الجمعية العامة التي شملت عدة موضوعات ومجالات أهمها :

أ ـ سياسة ضم الأراضي المحتلة والاستيطان فيها وإنشاء المستعمرات عليها ونقل سكان غرباء إليها .

ب ـ تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني والمعالم المادية والدينية للأراضي المحتلة .

ج ـ الحالة غير الطبيعية التي يعيش فيها السكان تحت الاحتلال العسكري وتحت السلاح .

د ـ آثار الاحتلال الذي طال أمده متمثلة في المظاهرات الجماهيرية ووقوع الحوادث ، واتخاذ التدابير القمعية ، وسوء المعاملة ، وظهور نمط من الاعتقالات والمحاكمات والإدانات الجماعية .

هـ ـ حالة المعتقلين لأسباب سياسية أو أمنية أو إدارية .

و ـ حالة السجون التي يحجز فيها المعتقلون .

ز ـ التعليم وما ناله من تدهور وتحريف .

ح ـ سياسات الانتقام .

ط ـ تدمير المنازل ومصادرة الممتلكات العربية ونزع ملكيتها .

ي ـ الاعتقال الجماعي ، والحجز الإداري ، والتعذيب .

ك ـ التعرض والإساءة والتعدي على الحريات والشعائر الدينية والحقوق والأعراف الخاصة بالأسرة .

ل ـ تدمير المدن والقرى والأحياء (مثل تدمير مدينة القنيطرة السورية بكاملها قبل الانسحاب منها) .

م ـ إجلاء سكان الأراضي المحتلة العرب وترحيلهم وطردهم وتشريدهم ونقلهم وإنكار حقهم في العودة .

ن ـ الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للأراضي المحتلة ولمواردها وسكانها .

س ـ إقامة مستعمرات اسرائيلية في المناطق العربية المحتلة .

ع ـ قتل المدنيين بدون سبب أو استفزاز .

(٤) شكلت لجنة حقوق الإنسان في آذار / مارس ١٩٦٩ نتيجة لدراستها قضايا حقوق الإنسان في المناطق المحتلة فريق عمل مؤلفاً من ست دول للتحقيق في انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان ، ولا سيما لاتفاقية جنيف الرابعة . ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق فقد قام بعمله وقدم تقارير سنوية تؤكد انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية . وأيدت لجنة حقوق الإنسان النتائج التي توصل إليها فريق العمل الخاص .

واستناداً إلى هذه التقارير ، وإضافة إلى التقارير السنوية التي يقدمها المفوض العام للأونروا للجمعية العامة وتتناول بالتفصيل ما حلّ بالنازحين من اضطهاد وتشريد وعذاب ، وما لحق بمئات الألوف من اللاجئين العرب القدامى في مخيماتهم التي هدم جيش إسرائيل بعضها وشرد مجدّداً سكانها ، وحوّل بعض المنشآت فيها كالمدارس والمستشفيات إلى ثكنات ، وإضافة إلى تقارير من الصليب الأحمر الدولي ولجنة العفو الدولية ، استناداً إلى ذلك كله أصدرت عدة هيئات ومجالس ولجان ومؤتمرات دولية قرارات كثيرة أكدت فيها انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان وأدانتها . كما أكدت سنة بعد سنة حقوق النازحين وسكان المناطق المحتلة ، ولا سيما الحقوق التي حددتها اتفاقيات جنيف . فقد أشارت لجنة حقوق الإنسان مثلاً في قرارها رقم ٥ للعام ١٩٧٠ ، الذي درست فيه انتهاكات اتفاقيات جنيف واعتبرتها جرائم حرب وإهانة موجهة للإنسانية . وعبرت اللجنة عن قلقها الشديد « من التقارير الحديثة عن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بعملية طرد جماعي للاجئين الفلسطينيين (ويبلغ عددهم ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ) من قطاع غزة المحتل » .

وعادت لجنة حقوق الإنسان فأصدرت بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٢ قراراً رقمه ٣ جاء فيه أن اللجنة « تعتبر المخالفات الخطرة التي ارتكبتها إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي العربية المحتلة جرائم حرب وإهانة للبشرية » .

والأدلّة على استهتار إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة أكثر من أن تحصى ، فمنها مثلاً أن العميد زئيفي المكلف إدارة شؤون قطاع غزة والضفة الغربية استعرض مع المراسلين العسكريين عشية انتهاء مهمته أوجه نشاطه في الأراضي المحتلة ، فذكر أنه تم في الضفة الغربية فقط منذ حرب ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ اعتقال ٧,٣٦١ شخصاً ، وقد جرت الاعتقالات الكبرى في العام ١٩٦٩ فتم اعتقال ١,٦٨٧ شخصاً .

وذكرت صحيفة دافار الإسرائيلية [٨] أن المرحلة الأولى من شق الطرق الأمنية في قطاع غزة قد انتهت ، وأنه قد هدم ١,٠١١ منزلاً تقطنها ٩٢٤ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٦,٥٠٣ نسمات .

وجاء في صحيفة هآرتس الإسرائيلية [٩] أن عدد المهاجرين من قطاع غزة وشمالي سيناء إلى الضفة الغربية وسائر الدول العربية حتى نهاية حزيران / يونية ١٩٧١ بلغ نحو ٧٠ ألفاً ، وأن الكثيرين من السكان يرغبون في الهجرة بسبب استمرار أعمال القتل والإرهاب في القطاع .

وليس أدل على استهتار إسرائيل باتفاقيات جنيف من أنها أصدرت أوامر عسكرية وإدارية لوقف العمل بهذه الاتفاقيات في المناطق المحتلة . وهكذا يتضح ، سواء من التشريعات الإسرائيلية أو من تصرفات سلطاتها وما صدر عنها من أوامر عسكرية أو إدارية صادق الكنيست عليها ، أن إسرائيل لا تقيم أي وزن لاتفاقيات جنيف أو لقرارات الأمم المتحدة أو لأية اتفاقيات دولية يأخذ بها المجتمع الدولي المتحضر .

ويقوم بناء المستعمرات في المناطق المحتلة مثلاً على انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان للنازحين ، ويعطي فكرة واضحة عما تصير إليه حقوق النازحين وحقوق العرب الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي . ففي أراضي وادي الأردن الخصبة الصالحة للزراعة ، استخدمت إسرائيل المبيدات الكيماوية لقتل المزروعات العربية . وعندما أخفق المزارعون العرب في الموسم التالي في إحياء الأرض صادرتها إسرائيل بحجة أن العرب لا يستغلونها . وقد كشف تقرير كونيغ عن خطة إسرائيلية لا تهدف لإهلاك الحرث فقط ، وإنما إهلاك النسل أيضاً . وصاحب التقرير إسرائيل كونيغ هذا (Israel Koenig) هو حاكم المنطقة الشمالية (الجليل) في إسرائيل ، كان قدم إلى رئيس الوزراء إسحاق رابين يوم ١/ ٣/ ١٩٧٦ تقريراً سرياً أتبعه بتقرير آخر بعد يوم الأرض (٣٠/ ٣/ ١٩٧٦) [١٠] ، حلل فيهما أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل (حدود ١٩٤٨) واقترح تغييرات في السياسة الإسرائيلية تجاههم واتخاذ تدابير أمنية واجتماعية وسياسية وعسكرية تزيد في قمعهم وفي ممارسة السياسة العنصرية ضدهم. واقترح على حكومته حلولاً استمدها من الفكر الصهيوني العنصري ، وتقوم على أساس اعتبار الأقلية العربية الإسرائيلية عنصراً أجنبياً يجب تحييده في الحياة العامة ونزع مقوماته وإلغاء شخصيته القومية ، لأنه يشكل ، حسب رأيه ، خطراً داخلياً في المجالات السكانية والاقتصادية والأمنية .

ومنذ الاستيلاء على الأراضي أخذت إسرائيل تستولي على ما تحتها من مياه بحفر الآبار الجوفية دون أن تسمح للعرب بحفر بئر واحدة جوفية منذ العام ١٩٦٧ .

وما فتئت الجمعية العامة للأمم المتحدة « تعرب عن قلقها الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي » وتدعو إسرائيل بصورة متكررة « إلى الكف فوراً عن اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تغيير الطبيعة القانونية للأراضي المحتلة ، أو تشكيلها الجغرافي ، أو تركيبها السكاني » (كمثل القرار رقم ٣٦/ ١٤٧ تاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٨١) .

أما حق النازحين بالعودة غير المشروطة إلى منازلهم وأراضيهم ، وهو الحق الذي صرح به وثبّته مجلس الأمن منذ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ بقراره ٢٣٧ والجمعية العامة بقرارها رقم ٢٢٥٢ (الدورة الخامسة الطارئة) في ٤/ ٧/ ١٩٦٧ ، فما زال موضوع التأكيد المتكرر في الجمعية العامة التي تدعو إسرائيل سنة بعد سنة ودورة بعد دورة إلى « اتخاذ خطوات فعّالة لإعادة النازحين إلى بيوتهم ومخيماتهم دون أي تأخير » ، وتعرب « عن قلقها وأسفها البالغين لاستمرار كارثة النازحين ، وتطلب من إسرائيل الكف عن جميع التدابير التي تعوّق عودة السكان النازحين ، بما في ذلك التدابير التي تؤثر في التكوين العمراني أو الديمغرافي للأراضي المحتلة » . كما أعارت الجمعية العامة منذ دورتها السادسة والعشرين (١٩٧١) انتباهاً خاصاً للترحيل القسري للاجئين من غزة، وهو أمر سبق أن استنكرته لجنة حقوق الإنسان بقرارها رقم ١٠ (دورة ٢٦) بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٧٠ ، ودعت إسرائيل إلى التوقف فوراً عن ترحيل المدنيين الفلسطينيين من قطاع غزة . واستنكرت الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٧٩٢ ج (الدورة ٢٦) بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٧١ هذا الإجراء ، ودعت إسرائيل إلى « التوقف فوراً عن تهديم ملاجئ اللاجئين ، وعن ترحيلهم عن أماكن سكناهم الحالية » وطلبت « اتخاذ خطوات فورية لإعادة اللاجئين المعنيين إلى الملاجئ التي رحلوا عنها ، وإلى تهيئة ملاجئ مناسبة لإقامتهم » . وتكررت مثل هذه الطلبات في دورات لاحقة .

وفي العام ١٩٧٤ تضمن تقرير اللجنة الخاصة بممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة فصلاً عن مدينة القنيطرة السورية وما ألحقته بها القوات الإسرائيلية من دمار . وقد لاحظت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٢٤٠ (الدورة ٢٩) بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٧٤ «اقتناع اللجنة الخاصة الراسخ بأن القوات الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية المحتلة كانت المسئولة عن تدمير القنيطرة تدميراً شاملاً ، وذلك خرق لاتفاقية جنيف الرابعة » .

وغني عن الذكر أن فئة النازحين التي تتشكل من لاجئين فلسطينيين قدامى طردوا من مخيماتهم وأصبحوا لاجئين للمرة الثانية أو الثالثة ، وفئة النازحين من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلت العام ١٩٦٧ إنما تنطبق عليهما الحقوق المقررة للاجئين إضافة إلى القرارات التي أكدت حقوق النازحين ، باعتبار اللاجئين القدامى من الذين شردوا للمرة الثانية أو الثالثة « لاجئين جدداً » تنطبق عليهم هذه القرارات .

وقد تمثل ذلك كله في آخر قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن النازحين وحقوقهم في الدورة الخمسين للعام ١٩٩٥ .

رابعاً ـ التمييز العنصري

تكشف الممارسات العملية لإسرائيل ، وبشكل سافر ، سياسة التمييز العنصري التي يتعرض لها السكان الأصليون للبلاد وهم عرب فلسطين ، وكذلك اليهود الشرقيون . وإذا كان الميثاق الدولي لإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري ، قد عرّف التمييز العنصري بأنه « أي تمييز أو حرمان أو تقييد أو أفضلية على أساس العنصر أو اللون أو السلالة أو الأصل العرقي أو القومي » ، فإن ممارسات إسرائيل تقدم الأدلة الدامغة على أن سياساتها العملية هي التمييز العنصري بذاته .

فمنذ العام ١٩٤٨ والسلطات في إسرائيل تصدر التشريعات التي تخدم الحركة الصهيونية وتدعم عملية الاستعمار الاستيطاني العنصرية في فلسطين . إن المضمون الحقيقي لعدد من التشريعات الإسرائيلية هو تأكيد التفوق العنصري للمستوطنين وممارسة الاضطهاد والتمييز ضد السكان الأصليين . ذكرت الصحفية الأمريكية فريدا أتلي في كتابها « العالم العربي » ما يلي : « تُصَوَّر إسرائيل في الولايات المتحدة عادة على أنها دولة ديمقراطية غربية الطراز . ومن الأمور المجهولة هنا بصورة عامة أن لإسرائيل قوانين تعسفية تقوم على التمييز العنصري وتشبه كل الشبه قوانين النازيين في ألمانيا . . . والواقع أنه لم يوجد حتى الآن ، دولة مبنية بصورة صريحة وتامة إلى هذه الدرجة على أسطورة العرقية ، كإسرائيل »(١١) .

١ ـ قانون العودة

في العام ١٩٥٠ صدر قانون العودة الذي نصت مادته الأولى على أنه « يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل » . إن هذا يعني أنه يحق لكل شخص يهودي ، مهما كانت جنسيته ، أن يهاجر إلى إسرائيل ، بغض النظر عن المكان والتاريخ اللذين ولد فيهما ، وأن يحصل حكماً وبقوة القانون على الجنسية الإسرائيلية ، في حين أن العرب الذين ولدوا في فلسطين واقتلعوا من مواطنهم بالقوة وشردوا ، يحرمون من حق العودة إلى أرض آبائهم وأجدادهم التي ولدوا فيها .

٢ـ قانون الجنسية

صدر قانون الجنسية في العام ١٩٥٢ ، فجاء منسجماً ومكملاً للمبادئ العنصرية الواردة في قانون العودة . وقد نص قانون الجنسية على أن الجنسية الإسرائيلية هي حق لكل مهاجر بموجب قانون العودة . وتمنح لكل من يحق له الهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة حتى قبل قدومه إلى إسرائيل . ولا تمنح الجنسية لسكان البلاد الأصليين إلا إذا توفرت في طالبها شروط محددة في مقدمتها إثبات الإقامة في إسرائيل خلال فترة زمنية معينة ، تتوافق مع تاريخ إعلان قيام إسرائيل إلى تاريخ صدور قانون الجنسية ، مع ضرورة الحصول على موافقة وزير الداخلية ، إضافة إلى شروط إدارية أخرى . وهكذا ، يتمكن أي يهودي في العالم بمجرد إعلان رغبته في الهجرة إلى إسرائيل – وفق أحكام قانون العودة ـ أن يحصل على الجنسية الإسرائيلية ، في حين تحول العقبات بين سكان البلاد الأصليين وبين حصولهم على الجنسية . إن هذا الوضع بحد ذاته يشكل تمييزاً عنصرياً بالغ الوضوح ، يتنافى مع ما جاء في المعاهدة الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري والتي نصت على أن «الدول الأعضاء تتعهد بأن تحرم وتزيل التمييز العنصري بجميع أشكاله وأن تضمن حق كل شخص ، بلا تمييز في العرق ، أو اللون ، أو الأصل القومي أو السلالي ، في المساواة أمام القانون ، وبشكل خاص التمتع بالحقوق التالية : . . (د) . . (٣) حق الجنسية . . . » .

يفسر بن غوريون هذا التمييز العنصري بقوله : « هذه ليست دولة يهودية فقط ، حيث أغلبية السكان من اليهود ، ولكنها دولة جميع اليهود ، حيثما وجدوا ، ولكل يهودي يرغب في المجيء إلى هنا . . . إن هذا الحق موروث لمجرد كونه يهودياً »[١٢]

٣ ـ قوانين الطوارئ والدفاع

خلال فترة الاستعمار البريطاني ، أصدرت سلطات الاحتلال عدداً من قوانين وأنظمة الطوارئ لمجابهة التحركات الشعبية الفلسطينية . وتخول هذه القوانين الحاكم العسكري صلاحيات واسعة جداً سواء بالنسبة إلى الأشخاص أو الممتلكات . ووفق هذه الأنظمة تتمكن السلطات العسكرية ، ودون إعلان الأسباب الداعية إلى ذلك ، من توقيف الأشخاص ، وإغلاق بعض المناطق ، ومصادرة الممتلكات ، ومنع التجول ، والإقامة الجبرية ، وتحديد حرية التنقل ، والطرد خارج البلاد ، والمنع من العودة إلى البلاد ، إضافة إلى القيود على حرية الاجتماع والصحافة . . . الخ .

وبالرغم من استنكار المستوطنين اليهود لهذه القوانين والأنظمة ، سرعان ما طبقتها

إسرائيل بحذافيرها بعد قيامها (١٩٤٨) ضد الشعب العربي في فلسطين ، متنكرة لأبسط حقوق السكان الأصليين ومتجاوزة صفة « النازية » التي سبق أن وصفت بها هذه القوانين . إن إسرائيل قد استخدمت أنظمة الطوارئ والدفاع لفرض أبشع القيود على العرب في فلسطين (١٣) .

٤ ـ قوانين الأراضي

منذ العام ١٩٤٨ وسلطات الاحتلال تمارس سياسة مصادرة الأراضي العربية تحت أشكال مختلفة وأسماء متعددة ، فتارة بتطبيق قوانين وأنظمة الدفاع والطوارئ ، وتارة باسم قانون استملاك الأراضي . يبقى الهدف في كل الحالات واحداً : تجريد السكان العرب من أراضيهم وجعلها في خدمة الاحتلال الإسرائيلي . ويسجل البروفيسور إسرائيل شاحاك واقعة مصادرة الأراضي العربية لمصلحة الحركة الصهيونية بقوله : « إن القانون ـ الاشتراكي ـ الإسرائيلي قائم من أجل نقل ملكية الأراضي لصالح مجموعة قوية هي : اليهود ، لا لصالح مواطني إسرائيل فقط بل لصالح اليهود في العالم أجمع . إنني أسمي ذلك عنصرية » (١٤) .

لم تتوقف سلطات الاحتلال أبداً عن مصادرة الأراضي العربية . وقد كانت إحدى محاولاتها بهذا الصدد في العام ١٩٧٦ ، حين قررت مصادرة آلاف الدونمات من منطقة الجليل . وقد جاء رد عرب فلسطين المحتلة على هذا الإجراء شديداً وحازماً ، جسدته الأحداث التي وقعت في يوم الأرض (٣٠/ ٣/ ١٩٧٦) .

لابد من الإشارة إلى أن قوانين إسرائيلية أخرى تأخذ مكانها في القائمة مع النماذج التي تعرضنا إليها . إن عودة إلى التشريعات المعمول بها في إسرائيل والأراضي تؤكد أن التشريع الإسرائيلي هو دائماً في خدمة هدفين اثنين معاً :

١ ـ تعزيز الاستعمار الاستيطاني العنصري .

٢ ـ ممارسة القمع والاضطهاد والتمييز ضد سكان البلاد الأصليين . إن هذا الواقع يقود إلى الإعلان أن السمة البارزة للتشريع في إسرائيل هي العنصرية والتمييز العنصري .

خامساً ـ الحكم العسكري والاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة

تحكم إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة بمجموعة الأوامر العسكرية التي يصدرها قادة المناطق . وتطبق في القدس والجولان المحتلين القانون الإسرائيلي .

وتعتبر الأوامر العسكرية الأساس القانوني للاحتلال . وهي تشمل مختلف جوانب الحياة في الأراضي المحتلة . ذلك بأن الحكم العسكري خُوِّل الصلاحية الكاملة في بيع الأملاك غير المنقولة وشرائها، واستخدام المياه وغيرها من الموارد الطبيعية ، وصلاحية احتلال الأراضي ، وإنشاء المصارف . وفوق هذا ، فإن الأوامر جعلت استيراد وتصدير المنتوجات الزراعية من الأراضي المحتلة وإليها ، من دون إذن عسكري ، عملاً مخالفاً للقانون . كما أن رخص السياقة ، وأذونات السفر ، ورخص ممارسة طائفة من المهن أصبحت تتطلب موافقة السلطات العسكرية . وفوق هذا كله ، وضع نظام للسيطرة على بطاقات الهوية والسيطرة على المجالس البلدية والمجالس القروية . وعليه ، فإن نظام الحكم العسكري هدف إلى منح إسرائيل السيطرة الكاملة على أوجه حياة الفلسطينيين كافة في الأراضي المحتلة ، حتى بلغ بأحد الأوامر العسكرية أن نص على أن « تجمّع عشرة أشخاص أو أكثر في مكان يُسمع فيه خطاب يبحث في موضوع سياسي أو يمكن تفسيره كموضوع سياسي أو من أجل البحث في مثل هذا الموضوع » ، يعاقب عليه بالسجن عشرة أعوام . وأباح أمر آخر إلقاء القبض على الشخص من دون مذكرة توقيف ، وتوقيفه مدة قد تصل إلى ثمانية عشر يوماً يمكن تجديدها من دون توجيه تهمة أو محاكمة .

وتسعى إسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، بضم أجزاء منهما إليها ، وبترسيخ وتعزيز المستعمرات الاستيطانية التي أقامتها فيهما . وقد بدأت إسرائيل خطتها الاستيطانية بإنشاء المستعمرات منذ أن احتلت الضفة والقطاع في حرب ١٩٦٧ . وهي تستثمر في عمليات الإنشاء والإعمار المعونات المالية والاقتصادية والفنية التي تتلقاها من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصناديق والمؤسسات الصهيونية واليهودية في بعض أنحاء العالم ، والمعونات التي تتلقاها من الدول التي تساندها في سياستها الاستعمارية العنصرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد تتابعت خطط الاستيطان بعد ذلك ، وتنوعت ونما الاستيطان وازداد معه عدد المستوطنين الإسرائيليين في المستعمرات التي كانت تتوالد وتكثر لتغطي جميع أنحاء الضفة والقطاع ، وبخاصة في المواقع الإستراتيجية التي حددتها خطط الاستعمار الاستيطاني .

سادساً ـ الانتفاضة الفلسطينية

منذ بدء الاحتلال ، تذرعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمقتضيات الأمن في محاولة لتبرير الاستيلاء على الأرض ، وبناء المستعمرات ، وقتل وطرد الفلسطينيين من

وطنهم وإحداث تغييرات في الهيكل القانوني ، ومعاملة الفلسطينيين بقسوة . وفي حين تفعل إسرائيل كل ذلك ، وتحتفظ لنفسها بالحق في أن تكون الحكم الوحيد في تقرير ما يدخل في نطاق الأمن والإجراءات المطلوبة لحمايته ، وهي تصر باستمرار ـ مثل كل محتل مستعمر عنصري ـ على أنها تمكنت من مراعاة أعلى المقاييس القانونية ، وحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

إن هذا التقييم الذي قبله أصدقاء إسرائيل مدة طويلة وكان موضع تحدّ ، وخصوصاً من منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن الشعب الفلسطيني وحقوقه وعلى منابر الأمم المتحدة ، لا يمكن أن يصمد في وجه عمليات الجيش الإسرائيلي للرد على الانتفاضة التي بدأت في الضفة الغربية وغزة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ . صحيح أن هذه ليست أول مرة تنشر فيها أخبار الاعتقالات الجماعية ، واستعمال الضرب والذخيرة الحية والقتل وتكسير العظام ، والمحاكمات الفورية ، ومنع التجول في مناطق واسعة وغيرها من العقوبات الجماعية ، بما فيها الإبعاد والتجويع ، التي استخدمت جميعاً في عمليات مواجهة الانتفاضة ، لكن الجديد هو توسع نطاق الاجراءات وزيادة تنوعها واستمرارها .

وإذ أخذ المسئولون الإسرائيليون يواجهون الكشف عن أمور لا يمكنهم إنكارها بصورة مقنعة (مثلاً نفيهم القاطع استخدام الغاز المسيل للدموع في الجوامع الذي نشرته نيويورك تايمز في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، إلى جانب الإشارة إلى البرنامج الوثائقي الذي يثبت ذلك والذي تم عرضه) ، فقد أخذوا يغيرون الادعاءات التي يستندون إليها لتبرير سلوك إسرائيل ؛ فبدلاً من التشديد على سلوكها الإنساني الخلقي ، أخذوا يتعللون بالضرورة لمواجهة « الإرهاب » الدولي والإرهاب المحلي . كذلك ، فإن الإشارة إلى النواحي القانونية أخذت تقل . وأخذت إسرائيل ترد على النقد الدولي للإجراءات القاسية ، التي اتخذتها لمواجهة الانتفاضة ، بتكرار الحديث عن « الضرورات الأمنية » و « الردع الفعال » (١٥) .

وهكذا ، أصبح الأمن المبرر النهائي لاستعمال الذخيرة الحية في مواجهة الحجارة ، والقتل والضرب وتكسير العظام ، وهدم البيوت والإبعاد ، والشرطة السرية المتغلغلة التي تستطيع ضرب الإرهابيين المزعومين حتى الموت ، والقسم كذباً في المحاكم . وإذا كانت هذه الوسائل التي استخدمتها سلطة الاحتلال لا يمكن إخفاؤها والتستر عليها . فثمة وسائل أخرى تعمل في الخفاء والعتمة . ويبرز في مقدمة تلك الوسائل جهاز «الشين بيت» . والشين بيت تنظيم سري مُعفى من المراقبة ، وفي حماية من عيون الناس ، وغير مسئول أمام القانون . فأوامر الاعتقال الإداري ، والإبعاد ، وهدم البيوت ، وختمها بالشمع الأحمر ، والقتل والإجراءات الأخرى ، تجري كلها بتوصيات من الشين بيت .

وفضلاً عن ذلك فإن جهاز الشين بيت هو الذي يقرر بالنسبة إلى طلبات الأذونات المختلفة ، لا الحاكم الإداري . وما يوضح التشعب الواسع لصلاحيات الشين بيت هو مجال الرخص التي لابد منها للسياقة ، وتأسيس الأعمال ، والحصول على الهاتف ونقله ، وعلى وثائق السفر ، وللاستيراد والتصدير ، وزراعة الحبوب ، والانضمام إلى نقابة مهنية ، والحصول على وظيفة في الحكومة ، ومزاولة بعض المهن كالمحاماة والمحاسبة والصيدلة وأعمال المساحة ، فهذه كلها تعتبر أموراً ذات مساس بالأمن .

تواصل إسرائيل استخدام الأوامر العسكرية الحالية لمعاقبة الأهالي ـ من دون محاكمة أو اتهام ـ بواسطة الأوامر الإدارية التي لا تخضع للمراجعة الشاملة من قبل المحاكم . فيمكن اتخاذ قرار بشأن أي استئناف يصل إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بناء على أدلة سرية لا يمكن الطعن بها . وقد اعترضت منظمات دولية كثيرة ، مراراً وبقوة ، على العقوبات الإدارية لأنها تنتهك مبادئ العرف والقانون الدولي .

هذه الإجراءات الخارجة على القانون ، التي تشمل القتل والاعتقال والإبعاد وهدم البيوت والختم بالشمع الأحمر والإقامة الجبرية في البيوت والمدن ، ازدادت ازدياداً ملحوظاً منذ آب / أغسطس ١٩٨٥ ، عندما أقرت الحكومة الإسرائيلية سياسة « القبضة الحديدية » .

ان أكثر العقوبات شيوعاً هي عقوبة الاعتقال الإداري الذي يعرف أيضاً بالاعتقال الوقائي ، أي السجن بلا تهمة ، ولا دليل ، ولا محاكمة ، مدة ستة أشهر قابلة للتجديد . وتصدر أوامر الاعتقال عن القائد العسكري اللوائي . وأهم من هذا أن وجوب موافقة المحكمة العسكرية على الأمر خلال ٩٦ ساعة ألغي « لتخفيف الأعباء عن جهاز المحاكم العسكرية » [١٦] . وإلغاء هذا القيد ـ الذي قصد به حفظ التوازن بين عدد الأوامر النافذة وعدد القضاة الموجودين ـ جعل من الممكن إصدار عدد غير محدود من الأوامر . وهكذا ارتفعت نسبة المعتقلين إدارياً لتبلغ عدة آلاف [١٧] .

في هذه الأثناء ، استمر هدم البيوت . كما استمر إبعاد الفلسطينيين من دون محاكمة ومن دون إشارة إلى السبب (وتقدم الأدلة سراً) . ويزيد عدد المبعدين منذ بداية الاحتلال على عدة آلاف شخص ، على الرغم من صدور قرار بالإجماع من مجلس الأمن في ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ يؤيد القرار ٦٠٧ الذي يدعو إسرائيل إلى عدم إبعاد الفلسطينيين ، ويعلن أن أحكام الإبعاد غير قانونية في نظر القانون الدولي .

ومنذ بداية الانتفاضة ، كثر إعلان منع التجول في الأراضي المحتلة . وإذ كانت السلطات تتوقع حدوث قلاقل في ٣٠ آذار / مارس ، وهو « يوم الأرض » الذي يحيي

الفلسطينيون فيه ذكرى احتجاجهم (١٩٧٦) على مصادرة الأراضي في الجليل وقتل ستة من الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل ، فإنها أغلقت الضفة الغربية وغزة ثلاثة أيام اعتباراً من ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٨ . وتلا ذلك إغلاق ٢٠ من المخيمات والقرى [١٨] .

وطوال الانتفاضة شهدت مدن وقرى الضفة والقطاع ، وخصوصاً في منطقة اللاجئين ، منعاً متقطعاً للتجول . ففي العاشر من شباط / فبراير ١٩٨٨ ، مثلاً ، فرض منع التجول على نابلس ، وقلقيلية ، وطولكرم ، وعنبتا ، وبيت عور التحتا ، وبيت أمر ، وبني نعيم ، أي على ٢٣٦,٠٠٠ شخص يؤلفون ٢٤٪ من سكان الضفة الغربية . وفي بعض المناطق ، استمر منع التجول ليلاً نهاراً ولفترات طويلة ، مع قطع الماء والكهرباء من وقت إلى آخر ، والاستيلاء على الطعام الذي ترسله وكالات الغوث أو القرى المجاورة وإتلافه . هذا ، علاوة على العديد من حوادث تخريب الممتلكات الذي يقوم به جنود الجيش الإسرائيلي خلال منع التجول .

ومع الانتفاضة ازداد بروز الجانب الاقتصادي للعقوبات الجماعية ، وغيرها من وسائل الانتقام . ففي ١٣ آذار / مارس ١٩٨٨ ، منعت شحنات البنزين إلى الضفة الغربية . وفي اليوم التالي ، أغلقت الأسواق الكبرى للخضروات والفواكه ، وفرضت قيود جديدة على أذونات التجارة والسفر ، ومنع السفر من غزة إلى الضفة الغربية ، وقطع اتصالهما الهاتفي بالعالم الخارجي . وانتقمت فرق الجيش الإسرائيلي بتخريب أشجار الكروم .

وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال ادعت قبل الانتفاضة قبولها للنقد وحرية الكلام والصحافة ، فإنها كانت أحياناً تلغي ذلك كله بعد إشعار قصير الأجل . فالصحف العربية التي تصدر في القدس أغلقت ، في معظمها ، عدة مرات .

وفي العام ١٩٨٨ أُغلقت جميع مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة - الخاصة والعامة ، بما فيها مدارس وكالة الغوث - إلى أجل غير مسمى ، وذلك بأمر مؤرخ في ٣ شباط / فبراير ١٩٨٨ . ولم يشمل الأمر الجامعات التي كانت قد أُغلقت . وعليه ، حُرِمَ من التعليم نحو ٤٠٠,٠٠٠ تلميذ - أي جميع طلبة الضفة والقطاع من صفوف الروضة حتى نهاية الجامعة . وفي ١٥ نيسان / إبريل ، أوقفت الحكومة جميع المعلمين عن العمل (بمنحهم إجازة إجبارية من غير مرتب) حتى ٨ آيار / مايو ١٩٨٨ ، وهذه « الإجازة » قابلة للتجديد .

وطوال عهد الاحتلال والجامعات الفلسطينية تتعرض للمداهمات وأعمال التفتيش من قبل الجيش ، والاستيلاء خلال ذلك على الكتب وغيرها . وفرضت الرقابة على الكتب

والدوريات ، كما فرضت القيود على البحث العلمي والسفر . وكان الطلاب والأساتذة يعتقلون بصورة تعسفية . ففي بير زيت وحدها اعتقل ٢٣٦ طالباً ومعلماً خلال العامين الدراسيين ١٩٨٥/ ٨٦ و ١٩٨٦/ ٨٧ ، وأخلي سبيل ١٠٪ منهم من دون اتهام بعد أن أمضوا ما مجموعه ١٧٠٩ أيام في أماكن الاعتقال .

ومنذ وقت طويل والجامعات تتعرض لا للإغلاق الرسمي وحده بل للإغلاق الفعلي، أي بإقامة الحواجز في وجه التلاميذ ومنعهم من الوصول إلى جامعاتهم . وشهدت الأعوام الأخيرة أسلوباً جديداً ، وهو « أمر الإغلاق الوقائي » الذي تصدره السلطات بسبب توقع حدوث اضطرابات . وفي العام الدراسي ١٩٨٦/ ٨٧ ، صدر ١٩ أمراً رسمياً من هذا النوع ضد خمس جامعات في الأراضي المحتلة . وإذا كانت هذه الجامعات تعاني ضائقات مالية في ذلك الحين ، فإن الأوامر شلت حركتها .

قبل أن تبدأ الانتفاضة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، كان هناك ٣٠٠٠ موقوف رهن التحقيق ، أو ينتظرون المحاكمة ، بسبب الانتساب إلى أحد الأحزاب السياسية ، أو رفع العلم الفلسطيني ، أو الاشتراك في التظاهرات . وكان كثيرون آخرون يخضعون للاعتقال الإداري . وكان بعض فلسطينيي الضفة والقطاع الذين لا يعرف عددهم بالضبط في السجون الإسرائيلية داخل حدود ١٩٤٨ .

وخلال العام الأول للانتفاضة، جرى توقيف ما لا يقل عن ١٢,٠٠٠ فلسطيني لأسباب « أمنية » . ويُحجز الكثيرون من الموقوفين في مراكز التوقيف الخاضعة مباشرة لسيطرة الجيش . وعندما أدت هذه السياسة التي رسمها رئيس الأركان الجنرال رفائيل إيتان إلى تدفق المحتجزين ، أوصى بإنشاء معتقل للمحتجزين « حتى لو لم تتوفر فيه شروط السجن العادي » . وفعلاً ، أنشيء سجن الفارعة . وفيما بعد انشئ معتقل آخر في جوار معسكر للجيش قرب طولكرم . ومنذ بدء الانتفاضة ، أُنشئت في الضفة والقطاع معتقلات كثيرة .

إن أساليب التعذيب الجسدي والتعذيب النفسي المستخدمة خلال التحقيق لا تزال مستمرة وعلى نطاق واسع في المعتقلات والسجون الإسرائيلية . وقد جمعت منظمات حقوق الإنسان أدلة على أنه كثيراً ما يُعلق المحتجزون خلال التحقيق من السقف لمدة عشر دقائق على الأقل ، ويضربون خلال ذلك . واستخدمت الصدمات الكهربائية خلال التحقيق . ومن أساليب التعذيب المألوفة الضرب حتى تكسير العظام : وكثيراً ما يتعرض المساجين للبرد أو السخونة لفترات طويلة . وقد نبهت لجنة العفو الدولية إلى بعض أساليب التعذيب هذه في تقاريرها السنوية . وكان من الصعب على الفلسطينيين الذين

عذبوا أن يثبتوا دعاواهم في المحكمة لجهلهم اسم المحقق وهويته . فالذي يقوم بالتعذيب هو عميل الشين بيت الذي ينتهي دوره فور « انهيار » المحتجز ، وعندها يقوم المسئول في الشرطة العسكرية بالحصول على « اعترافه » . وهكذا يستطيع هذا المسئول ، عندما يشهد في المحكمة ، أن يحلف أنه لم يعمد إلى الإكراه في الحصول على الاعتراف ، وأن السجين اعترف من تلقاء نفسه .

لم يسبق طوال فترة الاحتلال ، أن بلغ العنف والوحشية ما بلغاه خلال الانتفاضة . فبين ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ وحتى اليوم ، قتل المئات من الفلسطينيين ، على يد الجيش الإسرائيلي . معظمهم برصاص الجند ، وبعضهم بالضرب أو من الاختناق بالغاز المسيل للدموع . وتراوحت أعمار الضحايا بين الرابعة والرابعة والثمانين ، وبينهم نساء ، لكن الأغلبية كانت من الذكور المراهقين أو ممن هم في العقدين الثاني والثالث من أعمارهم . وأصيب آلاف آخرون من جراء الضرب بالعصي وكسر العظام ، وبخاصة بعد أن أعلن وزير الدفاع إسحاق رابين ، في ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، سياسة جديدة هي سياسة « القوة والجبروت والضرب» .

وبعد أيام ، حملت الصحف تقارير عن ضرب على نطاق واسع ، وعن دخول جنود الجيش الإسرائيلي البيوت وضرب جميع من فيها ، نساء ورجالاً . وتقول لجنة التحقيق المرسلة من قبل مجموعة « الأطباء لحقوق الإنسان » ـ ومركزها مدينة بوسطن في الولايات المتحدة ـ زارت الأراضي المحتلة في أوائل شباط / فبراير ١٩٨٨ ، إن الآلاف من العرب أصيبوا بكسور في العظام أو بأضرار أخرى على يد الجنود الإسرائيليين . وورد في التقرير الذى أعلنته في ٣٠ آذار / مارس ١٩٨٨ « ان اشعة إكس والسجلات الطبية تكشف عن نسق من الكسور المتعددة والجزئية التي توحي بانتهاج سياسة تهدف إلى التعطيل لا القتل ، وإيقاع أقصى الضرر من دون المجازفة في التسبب بالوفاة . . . وهو شكل مدروس هادف من الوحشية لا يميز بين الضحايا ، لكنه دقيق في اختيار نوع الأذى . » ولاحظت اللجنة أيضاً أن « ٣٠٪ من الإصابات بالرصاص التي شاهدناها بعد يوم واحد في المستشفيات ، قد أدت إلى تعطيل طويل أو دائم للأرجل ، بسبب شلل جزئي أو شلل نصفي أو شلل كلي . ومعظمهم لن يتمكن من المشي مرة أخرى . ولن يتمكن بعضهم من الخروج من المستشفي أو دار التمريض . »(١٩) وثمة تقارير كثيرة مماثلة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ولجنة العفو الدولية ، ولجنة المحامين الأميركيين لحقوق الإنسان ، وغيرها من المؤسسات والمنظمات الإنسانية (٢٠) .

إن استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين لم يبدأ عند حدوث الانتفاضة ؛ فبين ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ وأوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، جرح ١١٦ فلسطينياً من الضفة الغربية برصاص الجيش الإسرائيلي . ومات ١٨ منهم .

ثم إن الضرب وغيره من ضروب الوحشية ليست جديدة ، وكان آخر الأمثلة لها قبل الانتفاضة ما حدث في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ في مخيم بلاطة للاجئين قرب نابلس ، وفي ٢١ من الشهر ذاته في بلدة حلحول قرب الخليل . وفي التصاريح المشفوعة بالقسم التي قدمها ضحايا هذه الأعمال الوحشية ، وصف للضرب بعصا مدججة بالمسامير ، وغير ذلك من أنواع الضرب المبرح الذي أدى إلى كسر الأطراف . وفي إحدى الحالات ، بال جندي إسرائيلي في فم شاب في الثانية والعشرين من عمره . وتتراوح أعمار الضحايا بين اثني عشر وأربعة وعشرين عاماً . وعلى الرغم من أن أكثر من جندي شاركوا في هذه الحوادث ، وأن الضحايا أخذوا في مرحلة من المراحل إلى المقر العسكري ، فإنه لم يجر أي تحقيق مع الجنود بسبب ما قاموا به .

ويندر أن يحاكم الجنود على الأعمال الوحشية ضد الفلسطينيين ، وإذا حوكموا ، فإن ذلك يكون نتيجة تغطية إعلامية . وفي مثل هذه الحالات النادرة ، يجري التحقيق ، وتثبت الحادثة ، لكن توصف بأنها استثنائية ، ويجري التعبير عن الصدمة . من ذلك ما حدث للجنديين المتورطين في حادث ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٨ ، الذي نال تغطية إعلامية واسعة ، والذي دفنت فيه جرافة إسرائيلية أربعة فتيان فلسطينيين وهم أحياء . إذ ثبت أن الجنديين مذنبان لأنهما سلكا « سلوكاً مشيناً » ، فحكم على أحدهما بالسجن شهرين وعلى الآخر بالسجن شهرين ونصف الشهر ، وعلى كل منهما بالسجن مع وقف التنفيذ سبعة أشهر [(٢١)] . وفي قضية ثانية ، وفي إثر عرض فيلم لشركة كولومبيا الأميركية في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٨ ، يظهر فيه أربعة جنود وهم يركلون ويضربون فتيين فلسطينيين أيديهما موثوقة ، حكم قاضي محكمة عسكرية على اثنين من الجنود بالسجن ، أحدهما لمدة ٢١ يوماً والآخر لمدة عشرة أيام .

ومن الصعب الحصول على أدلة طبية على النشاط الإجرامي للجيش داخل السجون والمعتقلات . ولا يسمح بتشريح الجثث إلا في مستشفى أبو كبير الإسرائيلي ، ولا تصل النتائج الكاملة إلى الأسرة أو إلى محاميها . ولا يسمح بالاطلاع على التقارير الطبية . وغالباً ما تنسب الوفيات من الضرب إلى « أسباب غير معروفة » [(٢٢)] .

سابعاً ـ منظمة الأمم المتحدة كشاهد

يمكن القول إن منظمة الأمم المتحدة ، منذ إنشائها في العام ١٩٤٥ حتى اليوم ، وبمختلف أجهزتها وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن ، لم تنشغل بقضية بشكل مستمر ومكثف كما انشغلت بقضية فلسطين وما تفرع ونتج عنها من فروع ونتائج .

وخلال مسيرة الأعوام الخمسين من عمر الأمم المتحدة زخر أرشيف المنظمة الدولية بآلاف الوثائق من مختلف الأنواع : قرارات وتقارير ودراسات وبيانات ورسائل وردود وتوضيحات . كما شهدت المنظمة ولادة مؤسسات ووكالات ولجان اختصت بقضية فلسطين وتفرعاتها ونتائجها . ومن أبرز تلك اللجان « اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة » . وهي لجنة شكلتها الجمعية العامة في إثر حرب ١٩٦٧ . وأخذت تقدم في كل عام تقريراً مفصلاً إلى الجمعية العامة ، تصدر بناء عليه مجموعة من القرارات ، وجميعها تدين إسرائيل لاحتلالها الأراضي العربية و لانتهاكها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وسواها من المواثيق الدولية .

وتطفح تقارير اللجنة بممارسات إسرائيل الإرهابية . ولسنا نود أن نثقل مضمون الكتاب بشواهد محققة ومثبتة من تلك التقارير ، فهي مبذولة لمن يريد الاطلاع عليها . ولكننا نكتفي بالإشارة إلى ما ورد في فهرس تقرير اللجنة للعام ١٩٩٤ (الوثيقة رقم A/49/172 وتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٩٤) ، لإعطاء فكرة ـ كنموذج فقط ـ عن الموضوعات التي تعالجها هذه اللجنة وعن الممارسات الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل ومستوطنوها في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . وعلى مدى ١٠٤ صفحات قدمت اللجنة الوثائق والشواهد في الموضوعات التالية :

ألف ـ الحالة العامة :

١ ـ التطورات العامة والبيانات المتعلقة بالسياسات .

٢ ـ الحوادث الناجمة عن الاحتلال : (أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلهم جنود أو مدنيون إسرائيليون ، (ب) قائمة بأسماء فلسطينيين قتلوا نتيجة الاحتلال ، (ج) حوادث أخرى .

باء ـ إقامة العدل ، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة :

١ ـ السكان الفلسطينيون .

٢ ـ الإسرائيليون .

جيم ـ معاملة المدنيين :

١ ـ تطورات عامة : (أ) المضايقة والإيذاء البدني ، (ب) العقوبات الجماعية : ١ـ المنازل

أو الحجرات التي هدمت أو أغلقت ، ٢ـ فرض حظر التجول وعزل المناطق أو إغلاقها ، ٣ ـ الأشكال الأخرى للعقاب الجماعي ، (ج) عمليات الطرد ، (د) الحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية ، (هـ) تطورات أخرى .

٢ ـ تدابير تمس حريات أساسية معينة : (أ) حرية التنقل، (ب) حرية التعليم ، (ج) حرية الديانة ، (د) حرية التعبير .

٣ ـ معلومات حول أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين .

دال ـ معاملة المحتجزين :

١ ـ التدابير المتعلقة بإطلاق سراح المعتقلين .

٢ ـ معلومات أخرى بشأن المعتقلين .

هاء ـ الضم والاستيطان .

واو ـ معلومات تتعلق بالجولان العربي السوري المحتل .

ثامناً ـ وسائل الإرهاب
التي أدخلها الصهيونيون / الإسرائيليون أول مرة
في غزوهم فلسطين واعتدائهم على الشعب الفلسطيني
(وقائع منتقاة كنماذج لأول إدخال لوسائل الإرهاب)

الوسيلة	تاريخ أول استعمال	المكان	الطرف الذي استعملت ضده
اغتيال سياسي لأعضاء من الجالية نفسها	تموز / يوليو ١٩٣٣	تل أبيب	يهود
قنابل في المقاهي	١٧ آذار / مارس ١٩٣٧	يافا	فلسطينيون
قنابل على الحافلات	٢٠ آب / أغسطس – ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٣٧		فلسطينيون
قنابل في الأسواق	٦ تموز / يوليو ١٩٣٨	حيفا	فلسطينيون
نسف سفن مع ركابها	٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٠	حيفا	يهود
إلقاء قنابل على الدوائر المدنية الحكومية	١٢ شباط / فبراير ١٩٤٤	تل أبيب	بريطانيون ويهود وفلسطينيون
اغتيال سياسي (خارج فلسطين)	٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٤	القاهرة	بريطانيون
أخذ رهائن من العسكريين	١٨ حزيران / يونيو ١٩٤٦	تل أبيب	بريطانيون
نسف فنادق	٢٢ تموز / يوليو ١٩٤٦	القدس	بريطانيون ويهود وفلسطينيون
سطو مسلح على البنوك	١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٤٦	تل أبيب	بريطانيون ويهود وفلسطينيون
نسف سفارات أجنبية (خارج فلسطين)	١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦	روما	بريطانيون
لغم سيارات الإسعاف	٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦	بتاح تكفا	بريطانيون
ضرب رهائن بالسياط علناً	٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦	تل أبيب	بريطانيون
أخذ رهائن من المدنيين	٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٤٧	القدس	بريطانيون
نسف البنوك	٢٨ شباط / فبراير ١٩٤٧	حيفا	بريطانيون ويهود وفلسطينيون
رسائل ملغومة (خارج فلسطين)	حزيران / يونيو ١٩٤٧	لندن	بريطانيون
قتل الرهائن	١٢ حزيران / يونيو ١٩٤٧	منطقة تل أبيب	بريطانيون

الوسيلة	تاريخ أول استعمال	المكان	الطرف الذي استعملت ضده
نسف بيوت قروية بسكانها	١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧	منطقة صفد	فلسطينيون
ضرب احياء مدنية بقنابل المورتر	٢٠ شباط / فبراير ١٩٤٨	حيفا	فلسطينيون
نسف بنايات سكنية مع سكانها	٣ آذار / مارس ١٩٤٨	حيفا	فلسطينيون
حرب نفسية متعمدة لحمل المدنيين على الرحيل	شباط / فبراير –آيار / مايو ١٩٤٨	جميع أنحاء فلسطين	فلسطينيون
مذبحة نساء وأطفال متعمدة	٩ نيسان / ابريل ١٩٤٨	دير ياسين	فلسطينيون
نهب مدن	٢٥ نيسان / ابريل – ١٣ آيار / مايو ١٩٤٨	يافا	فلسطينيون
كتاب ملغوم (خارج فلسطين)	٣ أيار / مايو ١٩٤٨	إنكلترا	بريطانيون
اغتيال موظفي الأمم المتحدة	١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨	القدس	الأمم المتحدة (سويدي)
طرد جماعي لمواطني القرى	٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨	أقرت / الجليل	عرب إسرائيليون
مصادرة جماعية لممتلكات النازحين والغائبين	منذ ١٩٤٨	إسرائيل	فلسطينيون
إيجاد مصطنع لتوتر بين الجاليات اليهودية والمجتمعات التي تقيم فيها (خارج فلسطين)	منذ ١٩٤٨	البلاد العربية	يهود شرقيون
هدم قرى مواطنين بكاملها	٤ شباط / فبراير ١٩٤٩	عنان / الجليل (إسرائيل)	عرب إسرائيليون
طرد جماعي لمواطنين من البلاد	٤ شباط / فبراير ١٩٤٩	عنان / الجليل (إسرائيل)	عرب إسرائيليون
إطلاق الرشاشات على قبائل بدوية وعلى قطعانهم وطردهم جماعياً من البلاد	٢ أيلول / سبتمبر ١٩٥٠	العوجا – المنطقة المنزوعة السلاح	عرب إسرائيليون
قتل جماعي للمدنيين في غارات مشاة على القرى عبر الحدود	١١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢	بيت حالا	فلسطينيون
هجوم بالقنابل على مخيمات اللاجئين	٢٨ آب / أغسطس ١٩٥٣	قطاع غزة	فلسطينيون
نسف المدارس عمداً عبر الحدود	١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٣	قبية	فلسطينيون
نسف المصالح الغربية في البلاد العربية (خارج فلسطين)	١٩٥٤	مصر	قنصليتا الولايات المتحدة وبريطانيا ومصالحهما
قتل جماعي للمواطنين خلال منع التجول	٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٦	كفر قاسم (إسرائيل)	عرب إسرائيليون

الوسيلة	تاريخ أول استعمال	المكان	الطرف الذي استعملت ضده
قتل جماعي للمدنيين تحت الاحتلال	٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦	غزة	فلسطينيون
استعمال النابالم ضد المستشفيات	٦ حزيران / يونيو ١٩٦٧	القدس	فلسطينيون
الوحشية ضد أسرى الحرب العسكريين	٦ ـ ١٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧	سيناء	مصريون
قصف وإطلاق النار على أفواج اللاجئين	١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧	الضفة الغربية	فلسطينيون
طرد قادة محليين	منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧	الضفة الغربية	فلسطينيون
قصف جوي لمخيمات اللاجئين	١٥ شباط / فبراير ١٩٦٨	وادي الأردن	فلسطينيون
ضرب المدن بقنابل النابالم	٤ آب / أغسطس ١٩٦٨	السلط (الضفة الشرقية)	فلسطينيون وأردنيون
إتلاف المحاصيل الزراعية بمواد كيماوية كإجراء تأديبي	٢٨ نيسان / إبريل ١٩٧٢	عقربة (الضفة الغربية)	فلسطينيون
الاغتيال بطريقة لغم السيارات الخاصة	٨ تموز / يوليو ١٩٧٢	بيروت	فلسطينيون
احتجاز نساء وأطفال من أقرباء المشبوهين كرهائن في معسكرات الاعتقال		سيناء	فلسطينيون

حواشي الفصل السابع

١ ـ صحيفة هآرتس ، ٥/ ٤/ ١٩٨٢ .

٢ ـ مجلة هاعولام هازيه ، ٢٠/ ٤/ ١٩٦٦ و ١/ ٦/ ١٩٦٦ .

٣ ـ انظر تفصيل ذلك في : ايلان هالفي . إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة ، دار المنابر ، بيروت ١٩٨٥ ، ص٩١-٩٢ .

٤ ـ انظر تفصيل ذلك في : ايلان هالفي ، مرجع سابق ، ص٩٤-٩٨ .

٥ ـ The Military Balance, 1995-1996, The International Institute for Strategic Studies, Oxford University Press, London 1995, p. 136.

٦ ـ محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الأول ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص٢٥ .

٧ ـ الموسوعة الفلسطينية ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق ١٩٨٤ ، المجلد ٤ ، ص١ـ٨، وص ٤٢٧ـ٤٣١ .

٨ ـ صحيفة دافار ، ٦/ ٩/ ١٩٧١ .

٩ ـ صحيفة هآرتس ، ٢٩/ ٦/ ١٩٧١ .

١٠ـ نشرت مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٦٠ ، تشرين الأول / أكتوبر ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ النص الكامل للتقرير بقسميه الرئيسي والملحق ، نقلاً عن صحيفة عل همشمار ، ٧/ ٩/ ١٩٧٦ .

١١ـ نقلاً من كتاب : فرانتس شايدل : إسرائيل أمة مفتعلة ، ترجمة محمد جديد ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٦٩ ، ص٢٩١ .

١٢ـ نقلاً من : أنيس فوزي قاسم : قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٧٢ ، ص٣١ .

١٣ـ حبيب قهوجي : العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٧٢ ، ص١٣٥ .

١٤ـ صحيفة يديعوت أحرونوت ، ١٤/ ١١/ ١٩٧٥ .

١٥ـ Raja Shehadeh : Occupier's Law : Israel and the West Bank, Washington, D.C., Institute for Palestine Studies, revised edition, 1988, pp. 210–225.

١٦ـ صحيفة واشنطن بوست ، ٢٢/ ٣/ ١٩٨٨ .

١٧ـ أنظر صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٥/ ٤/ ١٩٨٨ ، وصحيفة واشنطن بوست ، ٣/ ٦/ ١٩٨٨ .

١٨ ـ صحيفة نيويورك تايمز ، ٢/ ٤/ ١٩٨٨ .

١٩ ـ صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٤/ ١/ ١٩٨٨ .

٢٠ ـ Physicians for Human Rights, The Casualities of Conflict : Medical Care and Human Rights in the West Bank and Gaza Strip (Boston : Physicians for Human Rights, March 30, 1987), pp. 11–17.

٢١ ـ صحيفة واشنطن بوست ، ١٨/ ٣/ ١٩٨٨ .

٢٢ ـ صحيفة واشنطن بوست ، ١٢/ ١١/ ١٩٨٧ .

الفصل الثامن

المذابح

كانت المذابح ـ ولا تزال ـ الوسيلة الرئيسية الأولى التي استخدمتها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل لإرهاب الشعب الفلسطيني ووضعه بين خيارين : إما مواجهة الموت قتلاً وإبادة ، أو مغادرة الأرض والوطن . وبين هذين الخيارين تعرض الشعب الفلسطيني لسلسلة متواصلة الحلقات من المذابح التي طالت أيضاً بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل ، وبخاصة لبنان . ونورد فيما يلي أبرز تلك المذابح وأهمها في تاريخ الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ، مرتبة حسب تاريخ حدوثها .

١ـ مذبحة قريتي بلد الشيخ وحواسة (١/ ١/ ١٩٤٨)

هاجم الصهيونيون قريتي بلد الشيخ وحوّاسة [1] الواقعتين إلى الجنوب الشرقي من حيفا ، قصد إشاعة الذعر وبث الخوف بين العرب من أجل تهجيرهم من قراهم . وقد بدأ الهجوم في الساعة الأولى من يوم ١/ ١/ ١٩٤٨ . وكان عدد المهاجمين يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ صهيوني . وقد قذف المهاجمون البيوت بالقنابل ، وقتلوا سكان القريتين بالرشاشات بعد أن حاصروا القريتين .

٢ـ مذبحة دير ياسين (٩ - ١٠/ ٤/ ١٩٤٨)

تقع قرية دير ياسين غربي القدس وعلى مقربة منها . وكان عدد سكانها أكثر من ٦٠٠ فلسطيني في العام ١٩٤٨ . وقد تعرضت لمذبحة [2] لعب الدور الأول فيها منظمتان صهيونيتان إرهابيتان ، الأولى الارغون تسفاي لئومي (المنظمة القومية العسكرية ـ اتسل) وكان يرأسها يومذاك مناحيم بيغن ، والثانية شتيرن (ليحي) . وقد لعبت الهاغاناة في المذبحة دوراً هاماً حاولت إخفاءه . ولما كان اسم هذه القرية العربية التي أبيد أهلها العرب ولم ينج منهم إلاّ أفراد قلائل قد أصبح رمزاً للإرهاب الصهيوني المرتبط بدوره ارتباطاً

عضوياً بالعقيدة الصهيونية ، ولما كانت لهذه المذبحة آثارها المباشرة والبعيدة في احتلال فلسطين وإقامة دولة إسرائيل ، وفي إخراج العرب منها بقوة السلاح والإرهاب فلابد من ربطها :

أ- بالعقيدة الصهيونية وما قامت عليه من عنصرية غذّت وبرّرت الأعمال الإرهابية التي ارتكبها الصهيونيون ، من قتل وذبح متعمدين للعرب .

ب- بالاستراتيجية العسكرية الصهيونية التي خُطّط لها سنوات قبل التقسيم ورمت إلى احتلال الأراضي العربية - سواء وقعت ضمن ما نص عليه قرار التقسيم أم لم تقع - وطرد أهلها وقتلهم وتشتيتهم واحتلال أوسع رقعة ممكنة من الأراضي العربية وإسكان المهاجرين الصهيونيين مكانهم . فجريمة الإبادة العنصرية التي كانت القدر المأسوي لسكان هذه القرية العربية حدث صهيوني مزدوج من حيث الايديولوجية التي قام عليها أو السبل الإجرامية التي سُلكت لوضع هذه الايديولوجيا موضع التنفيذ .

تقع مذبحة دير ياسين في إطار الخطة الإسرائيلية « دال » التي جاءت مكملة للخطط الثلاث « أ » و «ب» و «ج» . ووفقاً لهذه الخطة تقوم القوات الصهيونية بالانتقال من الدفاع إلى الهجوم للسيطرة على المناطق المخصصة للدولة اليهودية وللدفاع عن حدودها والاستيلاء على جميع المراكز والقلاع العسكرية التي يخليها البريطانيون واحتلال أية قرية أو مدينة عربية يشكّل احتلالها ضرورة عسكرية لتنفيذ « الخطة دال » ، وللدفاع عن المستعمرات اليهودية وسكانها الذين يقعون خارج حدود الدولة اليهودية . ويكشف بيغن في فصل عنوانه « غزوة يافا » من كتابه « الثورة » عما يلي : « كان هدفنا أن نسيطر أكثر فأكثر على الأرض . ففي نهاية كانون الثاني / يناير (١٩٤٨) في اجتماع لقادة الإرغون حدّدنا أربعة أهداف استراتيجية لكي نقوم باحتلالها : القدس ، يافا ، سهل اللد - الرملة ، المثلّث » . والمقصود بالمثلث : نابلس، طولكرم ، جنين . وبالعودة إلى مشروع التقسيم وخريطته يتضح أن منطقة القدس كان مقرراً أن تصبح منطقة دولية ، وأن يافا ، - وهي مدينة عربية بكاملها - أتبعت للدولة العربية وإن كانت محاطة بمنطقة يهودية ، وأن المثلث بكامله كان تابعاً للدولة العربية .

أما القسم المخصص لاحتلال القدس من « الخطة دال » فقد خصص له ١٥٠٠ مقاتل من البالماخ والهاغاناة . وأما احتلال دير ياسين فنيط أمره بمنظمتي الإرغون وشتيرن بمساعدة الهاغاناة .

وجه قائد الهاغاناة يوم ٧/ ٤/ ١٩٤٨ رسالة إلى قائدي الإرغون وشتيرن في منطقة القدس ، يقول فيها : « أعلم أنكما تخططان للهجوم على دير ياسين واحتلالها . وأودّ أن أشير إلى أن احتلال دير ياسين هو إحدى المراحل في خطتنا العامة » . وتهيأت قوة من المنظمتين الإرهابيتين الإرغون وشتيرن قوامها أكثر من ثلاثمائة مقاتل لاحتلال دير ياسين بعملية عسكرية اسمها « احدوت » متفرعة من عملية « ناخسون » الخاصة بالقدس ومنطقتها .

في الساعة الثانية من صباح ١٠/ ٤/ ١٩٤٨ أعطي الأمر بالهجوم على دير ياسين . وتحركت وحدات الإرغون إضافة إلى عناصر من منظمتي الهاغاناة والبالماخ لاكتساح دير ياسين من الشرق إلى الجنوب . وتبعتهم وحدة من شتيرن بسيارتين مصفحتين وضع عليهما مكبر للصوت . ويروي بيغن في حديثه عن المذبحة أن العرب دافعوا عن بيوتهم ونسائهم وأطفالهم بقوة فكان القتال يدور من منزل إلى منزل . وكلما احتل اليهود بيتاً فجّروه على من فيه بالمتفجرات (ت . ن . ت) التي أحضروها لهذا الغرض . وبعد تقدم بطيء في الظلام ، وقبيل ساعات الصباح الأولى بدأ احتلال القرية بكاملها وتدميرها على من فيها . ودخل إرهابيو شتيرن تتقدمهم سيارة مصفحة تحمل مكبراً للصوت وهدفهم أن يصلوا إلى قلب القرية . وكان المذياع يقول للعرب : « إنكم مهاجَمون بقوى أكبر منكم . إن المخرج الغربي لدير ياسين الذي يؤدي إلى عين كارم مفتوح أمامكم فاهربوا منه سريعاً وأنقذوا أرواحكم » .

لكن سكان القرية الذين صدقوا النداء وخرجوا من بيوتهم هاربين اصطيدوا برصاص الإرهابيين الصهيونيين . وأما الذين بقوا في بيوتهم ومعظمهم من النساء والأطفال والشيوخ فكان لابد من الإجهاز عليهم . فأخذ اليهود يلقون القنابل داخل البيوت فيدمرونها على من فيها . وعندما بدا أنّ تقدّم الإرهابيين الصهيونيين كان أبطأ مما توقعوا ، واستغرق الوصول إلى قلب القرية نحو ساعتين ، سار وراء فرق المتفجرات محاربو الإرغون وشتيرن يقتلون كل من يتحرك ، أو من كان داخل أي بيت ، وكل عربي ظل حيّاً في دير ياسين . واستمر تفجير المنازل وإطلاق الرصاص حتى قبل ظهر ١٠/ ٤/ ١٩٤٨ بعد أن تمّ احتلال القرية بكاملها . ثم جاءت وحدة من الهاغاناة فحفرت قبراً جماعياً دفنت فيه مئتين وخمسين جثة عربية أكثرهم من النساء والشيوخ والأطفال . وعلّق قائد وحدة الهاغاناة على ذلك بما يلي : « كان ذلك النهار يوم ربيع جميل رائع وكانت أشجار اللوز قد اكتمل تفتح زهرها . ولكن كانت تأتى من كل ناحية من القرية رائحة الموت

الكريهة ورائحة الدمار التي انتشرت في الشوارع ورائحة الجثث المتفسخة التي كنا ندفنها جماعياً في القبر » .

أما عن هذا القبر الجماعي وعدد العرب الذين دفنوا فيه فإن جاك دي رينيه رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي في فلسطين العام ١٩٤٨ قام بنفسه بزيارة دير ياسين وفحص القبر الجماعي وشاهد أكوام القتلى من العرب ووضع تقريراً عن ذلك ونشره . وقد بدأه بذكر ما تعرّض له من صعوبات جمة وعقبات كثيرة وضعتها الهاغاناة والوكالة اليهودية في طريقه لمنعه ومنع الصليب الأحمر الدولي من أداء مهمته .

انتشر خبر مذبحة دير ياسين لا في فلسطين فحسب وإنما في العالم أيضاً . فحاول قادة الهاغاناة العسكريون ، كما حاول بن غوريون نفسه والوكالة اليهودية التنصّل من هذه الجريمة . ولكن مناحم بيغن كان له موقف آخر من هذه المذبحة . فقد فاخر بها في كتابه «الثورة» وفضح رياء الوكالة اليهودية . فبعد أن تحدث عن معركة القدس وعدم تمكن القوات الصهيونية من احتلال القدس القديمة التي كان العرب يدافعون عنها ، قال : «قمنا ، قبل أن تسقط القدس القديمة ، بأعمال كثيرة جليلة . فقد استطاع رجالنا أن يخترقوا باب العمود وباب الخليل ويكبّدوا العدو العربي خسائر جسيمة . وهاجم رجالنا قرية شعفاط . وفي ٩ - ١٠ نيسان / إبريل قاموا أيضاً مع رجال شتيرن باحتلال دير ياسين . وأما تنصّل الهاغاناة وقائدها من عملية دير ياسين فقد جابهناه برسالته التي وجهها إلى قائدنا وقائد شتيرن في المعركة في ٧ نيسان / إبريل » . ويتابع بيغن قائلاً : « كان لهذه الحملة الصهيونية نتائج كبيرة غير متوقعة ، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي لا حدود له ، فأخذوا بالفرار للنجاة بأرواحهم . وسرعان ما تحول هذا الهرب الجماعي إلى اندفاع هائج جنوني لا يمكن كبحه أو السيطرة عليه . فمن أصل ٨٠٠,٠٠٠ عربي كانوا يعيشون على أرض إسرائيل الحالية لم يتبقّ سوى ١٦٥,٠٠٠ فقط . إن الأهمية الاقتصادية والسياسية لهذ التطور لا يمكن المبالغة فيها مهما قيل » .

٣ـ مذبحة ناصر الدين (١٣/ ٤/ ١٩٤٨)

دخلت قوة مسلحة من المنظمات الصهيونية ليلة ١٣-١٤/ ٤/ ١٩٤٨ قرية ناصر الدين[٣] قرب مدينة بحيرة طبرية . وكان أفراد القوة يرتدون اللباس العربي خداعاً . وما أن رحب بهم أهل القرية حتى فتح الصهيونيون النار على مضيفيهم ، وقتلوا أهل القرية إلا أربعين عربياً استطاعوا الفرار إلى قرية مجاورة . ولم يخرج الصهيونيون من القرية إلا بعد أن دمروا جميع مساكنها .

٤ـ مذبحة بيت داراس (٢١/ ٥/ ١٩٤٨)

تقع قرية بيت داراس شمالي شرقي مدينة غزة على مسافة ٤٦ كيلو متر منها . وكان عدد سكانها في العام ١٩٤٨ يبلغ حوالي ٣٠٠٠ نسمة .

تعرضت بيت داراس [٤] لهجمات مستمرة من المنظمات الصهيونية انتهت باحتلالها وطرد سكانها العرب وتدمير القرية ومحوها من الوجود . وكان آخر هجوم يوم ٢١/ ٥/ ١٩٤٨ حين حشد الصهيونيون أعداداً كبيرة من القوات عزّزوها بالمصفحات ، وهاجموا القرية من جهاتها الأربع بآن واحد .

وصلت هذه القوة عند الفجر وطوقت القرية لمنع وصول النجدات إليها . ثم بدأت تقصفها بنيران المدفعية والهاونات بغزارة كبيرة . شعر المناضلون العرب بحرج الموقف . وقرروا الصمود والدفاع عن منازلهم مهما كلف الأمر . لذلك طلبوا من النساء والأطفال والشيوخ مغادرة القرية بهدف تخفيف الخسائر بين العزل . وتحرك هؤلاء عبر الجانب الجنوبي من القرية ، ولم يكونوا على علم بأن القرية مطوقة من مختلف الجهات . وما أن بلغوا مشارف القرية الخارجية حتى تصدى لهم الصهيونيون بالنيران رغم كونهم نساء وأطفالاً وشيوخاً عزلاً ، فقتلوا عدداً كبيراً منهم في مذبحة لا تقل فظاعة عن مذبحة دير ياسين وسواها . ثم أحرقوا بيادر القرية وبعض منازلها ، ونسفوا بعضها الآخر .

٥ ـ مذبحة شرفات (٧/ ٢/ ١٩٥١)

هاجمت فصيلة من الجيش الإسرائيلي ، قبيل فجر يوم ٧/ ٢/ ١٩٥١ قرية شرفات[٥] من قرى الضفة الغربية ، ونسفوا عدة بيوت في القرية بالعبوات المتفجرة ، وقتلوا عشرة من سكانها ، منهم خمسة أطفال . كما جرحوا ثمانية أشخاص ، جميعهم من النساء والأطفال .

٦ـ مذبحة قرية فلمة (٢٩/ ١/ ١٩٥٣)

اعتدت القوات الإسرائيلية على قرية فلمة [٦] العربية في الضفة الغربية ، ليلة ٢٩/ ١/ ١٩٥٣ ، إذ هاجمت سرية معززة (١٢٠ ـ ١٣٠ جندياً) ، القرية بمدافع الهاون ، ودكت بعض بيوتها وقتلت تسعة من العرب وجرحت أكثر من عشرين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ـ مذبحة قِبْية (١٤ـ١٥/ ١٠/ ١٩٥٣)

صعّدت إسرائيل عملياتها العسكرية خلال السنوات التي أعقبت توقيع اتفاقيات الهدنة المشتركة بينها وبين الدول العربية المجاورة لها لتحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها فرض الصلح على هذه الدول وتفريغ القرى الأمامية الفلسطينية من سكّانها سواء بالإبادة أو بالنزوح خوفاً من الإبادة .

وقد شكّلت العمليات الإسرائيلية في اجتياز الحدود وارتكاب المذابح ضد المدنيين نسبة كبيرة من مئات عمليات الاعتداء والقتل والسرقة وإطلاق النار على المواطنين أو خطفهم ونسف المنازل أو لغمها وغير ذلك من الاعتداءات التي كان يقوم بها الجيش الإسرائيلي عبر الحدود الأردنية أو السورية أو اللبنانية أو المصرية .

وكانت مذبحة قبية [٧] إحدى المذابح البارزة التي خلّفت أصداء واسعة وآثاراً وردود فعل مختلفة على الساحتين الأردنية والعربية ، شأنها في ذلك شأن الأصداء والآثار التي خلّفتها فيما بعد مذبحة غزة ١٩٥٥ أو العدوان الإسرائيلي الواسع على السموع ١٩٦٦ .

تقع قرية قبية العربية على مسافة ٢٢ كيلو متر شمالي شرق مدينة القدس و ٤٤ كيلو متر غربي مدينة رام الله . وهي في الجانب العربي على بعد قرابة كيلو مترين من خط الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية . وكان عدد سكّانها يومذاك نحو ٢,٠٠٠ نسمة جميعهم من العرب .

تعرضت هذه القرية ليلة ١٤ـ١٥/ ١٠/ ١٩٥٣ لعدوان إسرائيلي نفذته وحدات من الجيش النظامي وفق خطة معدة مسبقاً واستخدمت فيه مختلف أنواع الأسلحة . ففي الساعة ٧,٣٠ من مساء يوم ١٤ تشرين الأول / اكتوبر تحركت قوة عسكرية إسرائيلية تقدر بنحو ٦٠٠ جندي نحو القرية وطوقتها وعزلتها عن سائر القرى العربية .

بدأ الهجوم بقصف مدفعي مركز وكثيف على مساكن القرية دون تمييز استمر حتى وصول القوة الرئيسية إلى تخوم القرية . في حين توجهت قوات أخرى إلى القرى العربية المجاورة لمشاغلتها ومنع تحرك أية نجدة نحو قبية . كما زرعت الألغام على مختلف الطرق بحيث عزلت القرية تماماً . وقد دخلتها قوات المشاة وهي تطلق النار في مختلف الاتجاهات ، فتصدى لها السكان ورجال الحرس الوطني رغم قلة عددهم وأسلحتهم ، وردوا على النيران بالمثل ، وظلوا يقاومون حتى نفدت ذخائرهم وقتل معظمهم .

وفي الوقت الذي كانت وحدات المشاة الإسرائيلية تهاجم السكان وتقتلهم كانت

وحدات المهندسين العسكريين الإسرائيليين تضع شحنات متفجرة حول بعض منازل القرية وتفجرها بسكانها تحت حماية المشاة الذين كانوا يطلقون النار على كل من يحاول الفرار من المنازل المعدة للتفجير . وقد استمرت هذه الأعمال حتى الساعة الرابعة من صباح ١٥/ ١٠/ ١٩٥٣ حين انسحبت القوات المهاجمة إلى نقاط انطلاقها .

نجم عن هذا العدوان تدمير ٥٦ منزلاً ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها بالماء . واستشهد ٦٧ من سكانها رجالاً وأطفالاً ونساءً وسقط عدد كبير من الجرحى . وأبيدت أسر كاملة ، منها أسرة عدد أفرادها ١٢ شخصاً .

أكد التقرير الذي قدمه الجنوال فان بينيكه كبير المراقبين الدوليين إلى اجتماع مجلس الأمن يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٣ أن الهجوم الإسرائيلي على قبية كان مبيتاً ، وأن قوات نظامية هي التي قامت به ، وأن لا صحة للمزاعم الإسرائيلية القائلة إن سكان مستعمرة طيرة يهودا هم الذين قاموا بهذا الهجوم . تقدم الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن طالباً بحث العدوان على قبية فاجتمع المجلس يوم ١٩/ ١١/ ١٩٥٣ ودعا الجنرال فان بينيكه لسماع تقريره الذي كان في مجمله لصالح العرب وإدانة كاملة لإسرائيل وإرهابها . لكن ذلك كله لم يدفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حازم ضد إسرائيل ، فاكتفى في قراره رقم ١٠١ وتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٥٣ بالقول إنه « يجد أن العمل الانتقامي على قبية الذي قامت به قوات إسرائيل المسلحة في ١٤ـ١٥ تشرين الأول ١٩٥٣ وجميع الأعمال المشابهة تشكل انتهاكاً لنصوص وقف إطلاق النار الصادر بقرار مجلس الأمن رقم ٥٤ (١٩٤٨) ، وتتناقض مع التزامات الطرفين بموجب اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والأردن وميثاق الأمم المتحدة » . وأعرب المجلس عن « أقوى إدانة لهذا العمل الذي لا يمكن إلا أن يخل بفرص التسوية السلمية التي على الطرفين السعي لها وفق الميثاق . ويدعو إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال في المستقبل » .

٨ ـ مذبحة نحالين (٢٨/ ٣/ ١٩٥٤)

تقع قرية نحالين [٨] قرب بيت لحم في الضفة الغربية . وقد قامت قوة من الجيش الإسرائيلي مؤلفة من ٣٠٠ جندي في منتصف ليلة ٢٨-٢٩/ ٣/ ١٩٥٤ ، باجتياز خط الهدنة ، وتوغلت في أرض الضفة مسافة ٤ كيلومترات ، حتى وصلت إلى قرية نحالين ، فألقت القنابل على السكان الآمنين ، وبثت الألغام في بيوت القرية ومسجدها . وقد استشهد ١١ عربياً وجرح ١٤ من السكان .

٩ـ مذبحة دير أيوب (٢/ ١١/ ١٩٥٤)

اختطف اثنا عشر جندياً إسرائيلياً ثلاثة أطفال عرب (طفل عمره ١٢ عاماً ، وطفلتان في العاشرة والثامنة) من قرية دير أيوب [٩] يوم ٢/ ١١/ ١٩٥٤ وساقوهم إلى بطن الوادي وأطلقوا عليهم النار وقتلوهم .

١٠ـ مذبحة غزة (٢٨/ ٢/ ١٩٥٥)

اجتازت عدة فصائل من الجيش الإسرائيلي مساء ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥ ، خط الهدنة ، وتوغلت داخل قطاع غزة [١٠] إلى مسافة تزيد على ثلاثة كيلو مترات . ثم تولت كل فصيلة المهمة المكلفة بها : نسف محطة سكة الحديد ، حماية الفصيلتين المهاجمتين ، بث الألغام . وقد استشهد في هذه المذبحة من المدنيين ٣٩ عربياً وجرح ٣٣ منهم .

١١ـ مذبحة خان يونس (١٩٥٥)

شن الإسرائيليون على مدينة خان يونس [١١] غارتين في العام ١٩٥٥ . وقعت الغارة الأولى فجر يوم ٣٠/ ٥ ، وكانت حصيلتها استشهاد عشرين عربياً وجرح عشرين آخرين . ووقعت الثانية مساء ٣١/ ٨/ ١٩٥٥ واستهدفت خان يونس وبلدة بني سهيلة . وقد استخدم الإسرائيليون في هذا الهجوم مختلف أنواع الأسلحة من مدفعية ودبابات ومجنزرات ووحدات مشاة وهندسة . وكانت حصيلة الغارة من المدنيين ٤٦ قتيلاً و ٥٠ جريحاً .

١٢ـ مذبحة قلقيلية (١٠/١٠/١٩٥٦)

نقم الصهيونيون على أهالي قلقيلية [١٢] لأنهم رفضوا قبل التقسيم رغم الإغراءات بيع أي شبر من أراضيهم إليهم ، وتصدوا لكل الأعمال العدوانية التي قام بها صهيونيو المستعمرات للاستيلاء بالقوة على أراضيهم وأراضي القرى المجاورة . كما رفضوا جميع محاولات التهجير وتصدوا لممارسات الطرد . ولم يكتم الإسرائيليون غضبهم من فشلهم في كسر شوكة سكان القرية ، حتى إن موشي دايان قال في اجتماع على الحدود إثر اشتباك في حزيران / يونية ١٩٥٣ : « سأحرث قلقيلية حرثاً » .

في مساء يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٥٦ ، هاجمت قوة من الجيش الإسرائيلي قلقيلية ـ وهي قرية في الضفة الغربية قريبة من خط الهدنة ـ . وتألفت القوة من كتيبة مشاة وكتيبة

مدرعات تساندهما كتيبتا مدفعية ميدان ونحو عشر طائرات مقاتلة ، فقطعت الأسلاك الهاتفية ولغمت بعض الطرق في الوقت الذي تحشّدت فيه قوة كبيرة في المستعمرات القريبة تحركت في الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه ، وهاجمت القرية من ثلاثة اتجاهات .

دخلت القوات الإسرائيلية وهي تطلق النار عشوائياً وتدمر المنازل ، في حين كانت الطائرات تقصف القرية ومركز الشرطة فيها . وكانت الحصيلة قتل سبعين من سكان القرية وجرح حوالي ستين شخصاً .

١٣ـ مذبحة كفر قاسم (٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦)

لا تختلف مذبحة كفر قاسم [١٣] من حيث الهدف عن غيرها من المذابح التي ارتكبها الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي . فالاعترافات التي دونتها محاضر محاكمات منفذي مذبحة كفر قاسم تشير إلى أن الهدف منها كان دفع عرب إسرائيل إلى مغادرة البلاد . فقد ورد على لسان الشاهد الضابط الإسرائيلي كول في المحاكمة قوله « كان أمر منع التجول خطيراً جداً ولا يحتمل التأويل . فبموجبه كان علينا أن نقتل كل حي من الرجال والنساء والأطفال إذا وجدوا خارج بيوتهم في ساعات منع التجول . وكان شعوري أن الحرب ستقع على حدود الأردن ، وأن هدف الأمر هو أن يهرب أبناء الأقليات هرباً جماعياً إلى ما وراء الحدود » .

عشية العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) عهدت قيادة الجيش الإسرائيلي إلى إحدى الكتائب مهمة المرابطة على الحدود الأردنية الإسرائيلية ، وأعطى قائدها سلطات كاملة من ضمنها فرض منع التجول ليلاً على القرى العربية الموجودة في منطقة عمل كتيبته ، وهي قرى : كفر قاسم ، وكفر برا ، وجلجولية ، والطيرة ، والطيبة ، وقلنسوة ، وبير السكة ، وإبتان .

في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ ، وهو اليوم الذي بدأ فيه العدوان الثلاثي على مصر ، استدعى قائد الكتيبة أحد ضباطه الرائد ملينكي وأبلغه المهمات الموكولة إلى وحدته والتعليمات المتعلقة بطريقة تنفيذها . واتفقا على أن يكون حظر التجول على القرى المشار إليها من الساعة الخامسة مساء إلى السادسة صباحاً . وطلب منه أن يكون منع التجول حازماً لا باعتقال المخالفين وإنما بإطلاق النار ، وإن الأفضل هو القتل بدلاً من تعقيدات

الاعتقالات. وحين سأل الضابط رئيسه عن مصير المواطن الذي يعود من عمله خارج القرية دون أن يعلم بأمر منع التجول قال قائد الكتيبة : « لا أريد عواطف». وأضاف بالعربية « الله يرحمه » .

أبلغ الرائد ملينكي في الساعة الرابعة والنصف ـ أي قبل بدء منع التجول بنصف ساعة فقط ـ مختار قرية كفر قاسم بقرار منع التجول ، وطلب منه إعلام أهالي القرية بذلك . فقال له المختار إن هناك ٤٠٠ من الأهالي في العمل خارج القرية ولن تكون مدة نصف الساعة الباقية كافية لإبلاغهم . فوعد الضابط أن يدع جميع العائدين من العمل « يمرون على مسئوليته ومسئولية الحكومة » .

وفي الساعة الخامسة تماماً بدأت المذبحة عند طرف القرية الغربي حيث رابطت قوة من الكتيبة على المدخل الرئيسي فسقط ٤٣ قتيلاً . وفي الطرف الشمالي للقرية سقط ثلاثة قتلى . وفي داخل القرية سقط قتيلان . وأما في القرى الأخرى فقد سقط قتيل في قرية الطيبة وهو صبي عمره ١١ عاماً .

وكان من بين الثلاثة والأربعين عربياً الذين قتلوا عند مدخل القرية الغربي سبعة من الأولاد والبنات وتسع من النساء إحداهن عمرها ٦٦ عاماً . وأما الثلاثة الذين سقطوا في الطرف الشمالي للقرية فكان من بينهم ولدان عمراهما ٩ و ١٥ عاماً . وفي وسط القرية سقط قتيلان من بينهما طفل عمره ٨ سنوات .

وهكذا لم يتوقف إطلاق النار إلا بعد أن أصيب تقريباً كل بيت في كفر قاسم التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز الألفي نسمة في ذلك الحين .

حاولت حكومة بن غوريون التكتم على المجزرة وإخفاء وقائعها عن اليهود خاصة . إلا أن المعلومات التي بدأت تتسرب عن بشاعة ما حدث ـ بهدف دفع عرب المثلث إلى الرحيل ـ اضطرت الحكومة إلى إصدار بيان حول الحادث في ١١/١١/١٩٥٦ ، وعينت لجنة تحقيق أحالت قائد وحدة حرس الحدود وعدداً من مرءوسيه الذين نفذوا أمراً غير قانوني إلى المحكمة العسكرية .

استمرت محاكمة المجرمين الذين نفذوا المذبحة أو أصدروا الأوامر للقيام بها قرابة العامين . وفي ١٦/١٠/١٩٥٨ صدرت الأحكام التالية بحقهم : حكم على الرائد شموئيل ملينكي بالسجن ١٧ عاماً ، وعلى غبرائييل دهان وشالوم عوفر بالسجن ١٥ عاماً بتهمة الاشتراك في قتل ٤٣ عربياً . وأما الجنود الآخرون فحكموا بالسجن لمدة ٨ سنوات بتهمة قتل ٢٢ عربياً .

إلا أن العقوبات لم تبق كما هي ، فقد قررت محكمة الاستئناف تخفيفها فأصبحت ١٤ عاماً للمينكي و١٠ أعوام لدهان و٩ لعوفر . ثم جاء دور رئيس الأركان فخفض الأحكام عند مصادقته عليها إلى ١٠ أعوام للمينكي و٨ لعوفر و٤ سنوات لسائر القتلة . ثم جاء دور رئيس الدولة الذي خفض الأحكام إلى ٥ أعوام لكل من ملينكي وعوفر ودهان . وأخيراً جاء دور لجنة إطلاق سراح المسجونين فساهمت بنصيبها وأمرت بتخفيض الثلث من مدة سجن كل واحد من المحكوم عليهم . وهكذا أطلق سراح آخر واحد منهم في مطلع العام ١٩٦٠ ، أي بعد مرور ثلاثة أعوام ونصف على المذبحة .

أما العقيد قائد الكتيبة الذي كان صاحب الأمر الأول في هذه المذبحة فقد قُدِّم إلى المحاكمة في مطلع العام ١٩٥٩ وكانت عقوبته التوبيخ ودفع غرامة مقدارها قرش إسرائيلي واحد .

١٤ـ مذبحة مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر (١٩٧٠)

فيما كانت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل تحصر نيرانها في حدود المواقع العسكرية في جبهتي القتال ، تجاوزت إسرائيل هذه الحدود يوم أن أغارت طائراتها القاذفة (١٢/ ٢/ ١٩٧٠) على مصنع أبي زعبل المدني ، وهو مصنع تملكه الشركة الأهلية المصرية للصناعات المعدنية . وفيما كان حوالي ١٣٠٠ عامل يعملون في الصباح ، انقضت عليهم القذائف من الجو ، فقتلت ٧٠ عاملاً وأصابت ٦٩ آخرين ، وحرقت المصنع [(١٤)] .

وبعد حوالي الشهرين (١٨/ ٤/ ١٩٧٠) ، أغارت الطائرات الإسرائيلية على مدرسة ابتدائية في قرية بحر البقر ، من قرى محافظة الشرقية بمصر ، وقتلت ٤٥ طفلاً وجرحت ٣٦ ، إضافة إلى مقتل مدني وجرح عشرة كانوا على مقربة من المدرسة . وقد علق الجنرال موشي دايان على هذه المذبحة بقوله « إن هؤلاء الصغار الذين ماتوا نتيجة الغارة الإسرائيلية لابد أنهم كانوا داخل مؤسسة عسكرية مصرية » [(١٥)] .

١٥ـ مذبحة صبرا وشاتيلا (١٦ـ١٨/ ٩/ ١٩٨٢)

غزت القوات الإسرائيلية لبنان يوم ٦ حزيران / يونية ١٩٨٢ [(١٦)] ، بعملية حربية شاملة متكاملة . ووصلت طلائعها إلى العاصمة بيروت ، حيث توقفت على مشارفها . وفي هذه المرحلة من الحرب ، تم الاتفاق على خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت ،

بدءاً من ٢١ آب / أغسطس ١٩٨٢ فيما دخلت طليعة القوات متعددة الجنسيات إلى بيروت في اليوم ذاته . وكان من المتفق عليه أن تبقى هذه القوات لمدة شهر قابل للتمديد ، وأن تعمل باشراف الحكومة اللبنانية ، وأن يترك أمر انسحابها لاتفاق مع الحكومة اللبنانية ، وباستشارة قيادة منظمة التحرير والاتفاق معها .

بدأت القوات متعددة الجنسيات تجرد القوى الوطنية والمخيمات الفلسطينية من أسلحتها الخفيفة والثقيلة ، ثم عملت على نزع حقول الألغام وإبطال فعل العبوات المتفجرة . وباتت المخيمات محرومة من المقاومة ، ومجردة من أسلحتها . باعتبار أن قوات الجيش اللبناني والقوات متعددة الجنسيات هي المسئولة عن ضمان أمن المخيمات وتأمين حمايتها . وما أن انتهت القوات متعددة الجنسيات من تنفيذ هذه المهمة ، حتى بدأت القوات الأميركية بالانسحاب بدءاً من ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من وصولها . وكان ذلك ايذاناً بتسارع الأحداث ، فقد أخذت القوات الإيطالية والفرنسية بالانسحاب من بيروت في أعقاب انسحاب القوات الأميركية . وبات الموقف في قبضة قوات الغزو الإسرائيلية .

كان الصراع السياسي على الساحة اللبنانية قد أخذ منحاه الخاص به . ففي يوم ٢٣ آب/ اغسطس ١٩٨٢ تم انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية . وكان من المقرر أن يبدأ يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ تنفيذ الخطة الأمنية في بيروت الشرقية ، وتوحيد شطريها ، وذلك بنشر قوى الأمن الداخلي على نحو ما كان قد حدث في بيروت الغربية قبل عشرة أيام . وفي هذا اليوم بالذات حدث اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل في بيت الكتائب ، وذلك أثناء اجتماع الجميل بقادة حزب الكتائب ومسئوليه .

استولت القوات الإسرائيلية على أجزاء واسعة من المدينة ، من بينها مخيم صبرا للاجئين حيث وقعت اشتباكات محدودة . وشعر المراقبون بمخاوف من أن يقدم الاسرائيليون على ارتكاب مذابح بحق ما لا يقل عن مائة ألف لاجئ يقيمون في مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا التي أصبحت جميعها محاصرة تماماً منذ مساء يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر مساء يوم اغتيال الرئيس بشير الجميل .

حاصرت القوات الإسرائيلية مخيمي صبرا وشاتيلا من ثلاثة اتجاهات . وبذلك توفرت الظروف الكافية لتنفيذ خطة المذبحة في مخيمي صبرا وشاتيلا ، تلك المذبحة التي نفذتها قوات الكتائب بالاتفاق مع قيادة القوات الإسرائيلية وبإشرافها وحمايتها .

دخلت القوات اللبنانية (وهي الجناح العسكري للكتائب اللبنانية) إلى مخيمي صبرا وشاتيلا في الساعة ١٨ من يوم ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وغادرتهما في حوالي الساعة ٨ من يوم ١٨ أيلول / سبتمبر . وخلال الساعات الثماني والثلاثين ، أعملت قوات الكتائب سلاحها وحقدها في اللاجئين الفلسطينيين العزل المقيمين في المخيمين ، وقتلت المئات منهم ، ولم تترك امرأة أو شيخاً أو طفلاً أو مريضاً أو معاقاً شاهدته في المخيمين إلا قتلته . ولم ينج من الموت إلا من استطاع الهرب من المذبحة ، وهم قلة .

خططت قيادة الكتائب وإسرائيل معاً للمذبحة ، وتعاونتا في التنفيذ ، فأخذت الكتائب على عاتقها عملية دخول المخيمين وقتل من فيهما ، وتولت القوات الإسرائيلية إعداد الظروف والعوامل اللازمة لتنفيذ الخطة ، كما تولت الإشراف على العملية ، وحماية قوات الكتائب طوال مدة العملية وتغطية انسحابها ، وتوفير الإضاءة للمخيمين في الليل . وتقديم وسائل الاتصال ومراكز القيادة والتوجيه ، وغير ذلك من التسهيلات والمساعدات .

في ليلة ١٤ـ١٥/ ٩/ ١٩٨٢ طار رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان إلى بيروت ، والتقى قائد الجبهة الشمالية الجنرال أمير درووردي وقائد الفرقة الجنرال اموس يارون . ثم توجه الجميع إلى المركز الرئيسي لحزب الكتائب ، حيث أمر ايتان قيادة الكتائب بإعلان التعبئة العامة لجميع قواتها ، وحظر التجول في المناطق التي تسيطر عليها كافة ، استعداداً لعملية اجتياح مخيمي صبرا وشاتيلا . وطلب من ضابط الاتصال الكتائبي بأن يلتحق بالمركز الأمامي لقيادة الفرقة الإسرائيلية ، وأن يكون تحت إمرة الجنرال يارون . وفي خلال الاجتماع أبلغ ايتان قياديي الكتائب بأن القوات الإسرائيلية ستطوق مخيمي صبرا وشاتيلا . أما القتال في المخيمين ذاتهما فيقع على عاتق القوات اللبنانية . كما أبلغهم ايتان أيضاً أن وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون موافق على هذه الخطة . وبعد أن انتهى الاجتماع ذهب ايتان إلى مركز القيادة المتقدم ، الذي يقع على سطح مبنى مؤلف من خمسة طوابق ، يبعد نحو مائتي متر جنوبي غربي مخيم شاتيلا . ويمكن للواقف على سطح المبنى أن يشاهد بسهولة ما يجري في مخيمي صبرا وشاتيلا .

يقع مخيم شاتيلا على أرض مربعة تقريباً طول ضلعها ٥٠٠ متر . أما مخيم صبرا فطوله ٣٠٠ متر ، وعرضه ٢٠٠ متر . ويبلغ عدد السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية (برج البراجنة ، الفاكهاني ، صبرا ، شاتيلا) حوالي ٨٥ ألف نسمة .

أدى الغزو الإسرائيلي إلى هجرة معظم هؤلاء السكان . وعندما توقف القتال بدأت

حركة العودة إلى المخيمات . وكان يوجد في مخيم صبرا في أواسط أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ حوالي ٥٦ ألف نسمة .

وفي صباح يوم ١٥/ ٩/ ١٩٨٢ وصل شارون إلى مركز القيادة المتقدم ، حيث التقى رئيس الأركان الذي أبلغه ما اتفق عليه مع قادة الكتائب ، وبخاصة خطة دخول القوات اللبنانية إلى المخيمين . وقد كرر شارون موافقته على ذلك ، واتصل برئيس الوزراء مناحيم بيغن ليطلعه على الموقف في بيروت والعمليات المنتظرة . بعد ذلك ، انتقل شارون إلى المركز الرئيسي لحزب الكتائب ، حيث اتفق الجانبان ، شارون وقادة الكتائب ، على تنفيذ الخطة حسب التفصيلات التي تم وضعها مع ايتان .

وقبل أن تأزف ساعة تنفيذ الخطة ، التقى قادة القوات اللبنانية ، حوالي قبل ظهر ١٦/ ٩/ ١٩٨٢ الجنرالين دروري ويارون في أحد مقرات القيادات العسكرية الإسرائيلية . واتفق الجانبان على أن تدخل مجموعة من القوات اللبنانية ، مؤلفة من ١٥٠ مقاتلاً ، إلى المخيمين من الجنوب إلى الشمال ، ومن الغرب إلى الشرق . وقدم يارون إلى قادة القوات اللبنانية آخر المعلومات عن الوضع داخل المخيمين .

أقام يارون عدة مراكز مراقبة على سطح مركز القيادة المتقدم وعلى سطح مبنى آخر قريب . وتم تخصيص ضابط اتصال كتائبي لكل مركز مراقبة . وكان ضباط الاتصال هؤلاء مرتبطين بمسئول كتائبي أقام مركز قيادته في المركز الرئيسي للمراقبة .

كانت التعليمات الأخيرة التى تلقاها دروري من شارون تشير إلى أن قيادة جميع العمليات المشتركة بين القوات الإسرائيلية والقوات اللبنانية يجب أن تكون منوطة ، حصراً ، بالقيادة الإسرائيلية ، وأن القوات اللبنانية هي المكلفة بالدخول إلى المخيمين ضمن إطار المساعدات والتسهيلات والحماية التي يتوجب على القوات الإسرائيلية أن توفرها وتقدمها إلى القوات اللبنانية .

دخلت القوات اللبنانية إلى المخيمين في الساعة ١٨ من يوم ١٦/ ٩/ ١٩٨٢ مستعينة بالإضاءة التي قدمتها ، في بادئ الأمر ، الطائرات ومدافع الهاون التي أطلقت بصورة متتالية ، قنابل الإضاءة . ثم توقفت الطائرات عن تزويد العملية بالإضاءة ، واقتصر الأمر على مدافع الهاون . وكان الجنرال دروري ، خلال مرحلة اجتياح المخيمين ، يراقب العملية من سطح مركز القيادة المتقدم .

وفي أثناء تنفيذ العملية ، حيث كانت القوات اللبنانية تبيد اللاجئين الفلسطينيين في

المخيمين ، بكل ما في الوحشية والبربرية والحقد من معان ، تلقى ضابط الاتصال الكتائبي مخابرة لاسلكية من أحد قادة القوات اللبنانية في المخيمين ، يقول له فيها إنه أمسك بخمسة وأربعين شخصاً ، ويسأل ماذا يفعل بهم . فأجابه ضابط الاتصال «أعمل بمشيئة الله » . وتلقى أيضاً المسئول الكتائبي مخابرة ثانية من قائد آخر ، يخبره فيها أن لديه خمسين امرأة وطفلاً ، فماذا يفعل بهم . فأجابه المسئول « إنها المرة الأخيرة التي تسألني فيها سؤالاً كهذا . إنك تعلم تماماً ماذا عليك أن تفعل » .

ومن بين الوقائع التي تثبت وحشية المجرمين القتلة وبربريتهم وحقدهم ، هجومهم على مستشفى غزة في مخيم صبرا . فقد اجتاحوه في الساعة الخامسة من صباح ١٨/ ٩/ ١٩٨٢ ، واقتادوا جميع من فيه من أطباء وممرضات وعاملين ومرضى إلى خارجه ، ثم قتلوهم جميعاً باستثناء من ليسوا فلسطينيين منهم . أما المرضى الذين لم يستطيعوا المشي فقد قتلهم الغزاة وهم في أسرتهم (١٧) .

لقد أثارت جريمة إسرائيل في صبرا وشاتيلا غضب العالم كله ، مروراً بإسرائيل ذاتها . وارتفعت صرخات الاستنكار على ما حدث في لبنان من قبل زعماء العالم وقادته ، واجتاحت التظاهرات الاحتجاجية عواصم العالم ومدنه . ملايين البشر هزت ضمائرهم الجريمة المروعة ، فانطلقوا يعبرون عن شجبهم لأساليب إسرائيل البربرية . ولم يجد أنصار إسرائيل وإرهابها وسيلة لمجابهة الغضبة العالمية ، سوى التظاهر بالصراخ والعويل على الضحايا . غير أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة واسرائيل من الوقوف ضد قرار الإدانة الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٨٢ ، وهو القرار الذي جاء تأكيداً لقراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ للعام ١٩٨٢ ، اللذين طالبا إسرائيل بالانسحاب فوراً من لبنان ، وأكدا مجددا المبدأ الأساسي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . وكان من النتائج المباشرة للمذبحة أن عادت القوات متعددة الجنسيات إلى بيروت يوم ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وأخذت على عاتقها حماية الأمن فيها .

هذا وقد أدلى وزير الدفاع الإسرائيلي اريئيل شارون بخطاب ألقاه في الكنيست يوم ٢٢/ ٩/ ١٩٨٢ ، تضمن تقريراً حول ما جرى في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت نشرت موجزه صحيفة معاريف (١٨) ، في محاولة لتبرئة نفسه وتبرئة حكومته ودولته من الجريمة .

كانت حصيلة المذبحة ٣٢٩٧ قتيلاً معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ ، منهم

١٠٩٧ قتيلاً في مستشفى غزة ، و ٤٠٠ قتيل في مستشفى عكا ، و ١٨٠٠ قتيل في بيوت وأزقة مخيمي صبرا وشاتيلا (١٩) .

إنها مذبحة خططت لها القيادة العسكرية الإسرائيلية ، ووفرت لها الحماية والوسائل اللازمة ، وأشرفت على تنفيذها ، وأوكلت إلى أعوانها في الكتائب (القوات اللبنانية) التنفيذ . إنه إرهاب الدولة في أرقى أشكاله وأرفع أنواعه وأعظم مستوياته في الوحشية والبربرية .

١٦ـ مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥/ ٢/ ١٩٩٤)

قام الصهيوني باروخ غولدشتاين ، من أعضاء منظمة كاخ الصهيونية الإرهابية ، ومن مستعمرة كريات أربع ، بالهجوم على الحرم الإبراهيمي (٢٠) في مدينة الخليل ، حينما كان المسجد غاصاً بالمصلين ، وذلك يوم الجمعة ٢٥/ ٢/ ١٩٩٤ ، وأطلق النار من رشيشة ، وقتل ٦٠ شخصاً وجرح العشرات من المصلين . وقال بعض الشهود إن غولدشتاين كان يقود عدداً من المستوطنين ، وإن أفراداً من الجيش الإسرائيلي شاركوا في المذبحة ، وفتحوا النار بدون تمييز على المصلين ، مما رفع عدد الضحايا . وهذا يثبت ويؤكد أن المذبحة كان مخططاً لها من عدة جهات ، بما فيها جهة سلطات الاحتلال ، ولم تكن عملاً فردياً قام به شخص مهووس أو غير مسئول أو مختل في قواه العقلية ، في حين تواترت المعلومات والشهود على أن غولدشتاين كان رجلاً عاقلاً ومتزناً ، ويحمل رتبة نقيب احتياطي في الجيش الإسرائيلي ، وكان رشح نفسه لرئاسة المجلس البلدي لمستعمرة كريات أربع . ولكنه ، ككل صهيوني ، مؤمن بالعقيدة الصهيونية ، وبخاصة احتقار الأغيار واضطهادهم وقتلهم ، واحتلال فلسطين وما حولها لإقامة دولة إسرائيل على أرض إسرائيل ، والتخلص من الشعب الفلسطيني بإبادته وطرده .

لقد كانت جميع هذه العوامل في أساس التكوين الفكري والتكوين النفسي لغولدشتاين والجهات التي اشتركت معه في التخطيط للمذبحة ، وبخاصة الحركات الصهيونية في الضفة الغربية ، مثل مجلس المستعمرات ، وحركة موليديت ، وحركة تسوميت ، ومنظمة كاخ ، ومنظمة غوش ايمونيم ، وسواها من الحركات الصهيونية الإرهابية .

وحينما وقعت المذبحة ، قامت المظاهرات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع

غزة. وتصدى للمتظاهرين المستوطنون المسلحون ، وقتلوا واحداً وعشرين فلسطينياً[٢١] وجرحوا أكثر من خمسمائة .

وفي مقابل ذلك ، اعتبر الرأي العام الإسرائيلي ، من خلال عدة مظاهر ، كأجهزة الإعلام والصحف والرسائل والتصريحات والاستفتاءات وسبر الرأي ، اعتبر الرأي العام الإسرائيلي ما قام به غولد شتاين عملاً بطولياً يستحق فاعله التقدير والتبجيل .

أما الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين فقد اتخذت مجموعة من الإجراءات ، هي :

- الاعتقال الإداري لأربعة من أعضاء منظمة كاخ .
- نزع سلاح تسعة من المستوطنين من أعضاء كاخ .
- تشكيل لجنة تحقيق برئاسة رئيس المحكمة العليا .
- اعتبار منظمة كاخ وحركة كهانا حي منظمتين غير شرعيتين وصدور قرار بحلهما .

١٧ـ مذبحة لبنان (١١ـ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦)

قامت إسرائيل طوال ستة عشر يوماً ، من ١١/ ٤/ ١٩٩٦ حتى فجر يوم ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦ حين أوقفت إطلاق النار ، بعدوان مفتوح على لبنان [٢٢] ، اتخذ شكل المذبحة ، وحوى جميع صفاتها . فقد اشتركت الطائرات القاذفة والمروحيات والمدافع الثقيلة بعيدة المدى ومدافع الدبابات والمدفعية البحرية بصب نيرانها بشكل متواصل وكثيف على مئات المدن والقرى والمزارع اللبنانية بدءاً من الجنوب حتى العاصمة بيروت وطريق بيروت ـ دمشق ، بقصد القتل والتدمير لكل مظاهر الحياة وأشكالها .

أطلقت القوات الإسرائيلية طوال مدة العدوان ٣٢ ألف قذيفة ، وقامت طائراتها بحوالي ١٥٠٠ طلعة جوية . وكانت الطائرات تقصف جنوبي لبنان بطلعات تخرج من الجنوب ، أي من شمالي إسرائيل ، في حين كان القصف الموجه إلى الشريط الساحلي اللبناني حتى بيروت تقوم به طائرات تحلق فوق البحر .

في يوم ١٨/ ٤/ ١٩٩٦ أطلقت المدفعية الثقيلة ومدفعية الدبابات مئات القنابل على ثلاثة عنابر في معسكر الوحدة الفيجية (قرب قرية قانا) العاملة في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وكان في تلك العنابر ما يزيد على ٨٠٠ لبناني هربوا من قراهم

ومزارعهم في الجنوب التي تعرضت للقصف الإسرائيلي ، ولجئوا إلى حماية قوات الأمم المتحدة . وخلال ثوان قليلة أصبح مقر الوحدة الفيجية مستنقعاً من الدماء والأطراف والرؤوس والأحشاء المتناثرة والأجسام المحترقة . وكانت الحصيلة ١٠٦ قتلى وحوالي ١٤٠ جريحاً ، معظمهم من النساء والأطفال .

وفي اليوم نفسه قتلت المدفعية في بلدة النبطية ١١ لبنانياً وجرحت ثمانية جلهم من النساء والأطفال .

وفي يوم ١٦/ ٤/ ١٩٩٦ قتلت قنبلة اسرائيلية في بلدة المنصوري أربعة أطفال وامرأتين كانوا جميعهم في سيارة إسعاف . ووصفت إحدى الصحف الإسرائيلية تلك السيارة بأنها « سيارة إرهاب » .

وقد أثبتت صحيفة اندبيندنت البريطانية [٢٣] أن قتل المدنيين اللبنانيين العزل اللاجئين إلى مقر وحدة الأمم المتحدة في قانا كان مقصوداً بذاته وبتصميم ولم يكن أبداً عشوائياً أو خطأ غير مقصود . ومن الأدلة التي قدمتها الصحيفة وجود طائرة استطلاع وتصوير ونقل معلومات ـ وهي طائرة بدون طيار ـ فوق مقر الوحدة قبل بدء القصف وطوال مدة القصف . وهو ما يؤكد أن القيادة الإسرائيلية كانت تعرف معرفة دقيقة صفة الموقع كمقر للأمم المتحدة ، وما فيه من لاجئين لبنانيين . وقادت القصف ووجهته حسب ما كانت أجهزة الطائرة تكشف وتعطي القيادة المعلومات الآنية عن مرمى القذائف وآثارها .

هذه الحقائق أثبتها الأمين العام للأمم المتحدة حين نشر تقرير [٢٤] مستشاره العسكري الجنرال فرانكلين فان كاين ، عقب قيامه بالتحقيق في مذبحة قانا وزيارته موقع المذبحة والمعلومات التي استقاها من السلطات اللبنانية والسلطات الاسرائيلية وقيادة الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) ، إلى جانب شهود عيان ووثائق مختلفة .

جاء في التقرير أن المدفعية الإسرائيلية بدأت بقصف مجمع مقر الكتيبة الفيجية بعد ظهر يوم ١٨/ ٤/ ١٩٩٦ ، في حين كان « ما يربو على ٨٠٠ لبناني قد لجأوا إلى داخل المجمع » . ويستدل من التقرير الوقائع والحقائق التالية :

١ ـ أكدت السلطات الإسرائيلية « أنه لم تكن هناك طائرات أو طائرات هليوكبتر أو طائرات موجهة من بعد تابعة لإسرائيل في الجو فوق قانا قبل القصف أو خلاله أوبعده». في حين انتهى المستشار العسكري للأمم المتحدة من تحقيقه إلى النتيجة التالية «على النقيض من الانكارات (الإسرائيلية) المتكررة ، كانت توجد طائرتا هليكوبتر

إسرائيليتان وطائرة موجهة من بُعد في منطقة قانا عند القصف » . ويواصل الجنرال فان كاين تقريره فيقول : « وقد سُجل وجود طائرة هليكوبتر واحدة وطائرة موجهة عن بعد على شريط فيديو صور الجزء الأخير من القصف » . وقام بتصوير الفيديو جندي من قوة الأمم المتحدة (يونيفيل) .

٢ ـ حددت قيادة المدفعية الإسرائيلية منطقة هدف لقنابلها ، تبعد ٣٥٠ متراً جنوبي شرقي مجمع الأمم المتحدة ، وأخبرت الجنرال فان كاين أن القنابل سقطت فيه . ويقول الجنرال في تقريره « على الرغم من القيام بتفتيش جوي وأرضي كبير ، لم يُعثر على آثار لسقوط قذائف في منطقة الهدف الذي حددته القوات الإسرائيلية » . وثبت للجنرال أنه « أثناء عملية القصف كان هناك تغيير ملموس في تركيز النيران من موقع مدفعية الهاون إلى مجمع الأمم المتحدة » .

٣ ـ « ان توزيع سقوط القذائف يجعل من غير المحتمل حدوث استخدام عشوائي للقذائف» و « إن من غير المحتمل أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية و/ أو إجرائية جسيمة » . وقد جاء هذا الاستنتاج رداً على ما تقوله قيادة الجيش الإسرائيلي « إن الحادثة قد نجمت عن سلسلة من أخطاء العمليات وجوانب القصور التقنية ، التي اقترنت بالصدفة » .

٤ ـ كانت الحكومة والقيادة العسكرية الإسرائيليتان تدركان أن مقر الكتيبة الفيجية يؤوي أكثر من ٨٠٠ مدني لبناني أعزل عند قصفه .

٥ ـ كذب القادة العسكريون الإسرائيليون عندما قالوا إن القصف وقع خطأ ، وسعوا إلى تضليل موفد الأمم المتحدة .

لقد انفلت إرهاب الدولة في مذبحة لبنان ، فطال القصف البشر (أكثر من ٢٥٠ قتيلاً) والعمران والمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية والمرافق الكهربائية ومحطات المياه والمدارس والمعابد وشبكات الصرف الصحي والطرق ، حتى بلغ به الأمر أن قطع شرايين المواصلات والجسور عن المدن الساحلية وقرى الجنوب قصد محاصرتها وتجويع سكانها . ولم تكن سيارات الإسعاف ، ومنها سيارات قوات الطوارئ الدولية ، والصليب الأحمر الدولي ، بقادرة على أن تقوم بواجبها الإنساني لأن القصف كان يطالها ويمنعها من التحرك .

وفي إثر هذا العدوان والمذابح التي ارتكبتها إسرائيل الدولة ، هجر نصف مليون لبناني مساكنهم ومزارعهم ولجئوا إلى الشمال ، هرباً من القصف الكثيف المتواصل .

سمّت إسرائيل عدوانها هذا « عملية عناقيد الغضب » . وكانت سبقتها بعملية أخرى أصغر وأضيق نطاقاً سمتها « تصفية الحساب » في شهر يوليو / تموز ١٩٩٣ ، حين قتلت

غاراتها الجوية ومدفعيتها عشرات المواطنين ودفعت بالألوف إلى الهجرة نحو الشمال.

لقد هان شأن « إرهاب الدولة » عند إسرائيل ، وسهل عليها استعماله حتى من أجل أغراض انتخابية . فقد وظّفت الأحزاب الإسرائيلية « عناقيد الغضب » للمعركة الانتخابية للكنيست (٢٩/ ٥/ ١٩٩٦) . فزعيم حزب العمل رئيس الوزراء شيمون بيريز قال « إن الرأي العام الإسرائيلي سيحكم على حزب العمل في الانتخابات من خلال الطريقة التي يعالج بها « الحزب » الأزمة اللبنانية » [٢٥] . ولم يتخلف خصمه زعيم تجمع الليكود عن اغتنام الفرصة ذاتها للغرض الانتخابي ذاته .

حواشي الفصل الثامن

١ ـ اعتداءات إسرائيل قبل هجوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ على مصر ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص١٨٨ .

٢ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٢ ، ص٤٣٢ـ٤٣٥ .

٣ ـ اعتداءات إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٤ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المحلد ١ ، ص٤٤٨ـ٤٤٩ .

٥ ـ اعتداءات إسرائيل ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

٦ ـ المرجع نفسه ، ص٥٨ .

٧ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٣ ، ص ٥٠٢ـ٥٠٤ .

٨ـ اعتداءات إسرائيل ، مرجع سابق ، ص٧٣ .

٩ ـ المرجع نفسه ، ص٩٣ .

١٠ـ المرجع نفسه ، ص٩٩ .

١١ـ المرجع نفسه ، ص١١٧ .

١٢ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٣ ، ص٥٩٠ـ٥٩١ .

١٣ـ المرجع نفسه ، المجلد ٣ ، ص٦٥٢ـ٦٥٤ .

١٤ـ حسين الطنطاوي : الصهيونية والعنف ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص٢٦ .

ـ وجيه أبو ذكري : الإرهابيون الأوائل جيراننا الجدد ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص١٩٤ـ١٩٥ .

١٥ـ حسين الطنطاوي ، المرجع نفسه ، ص٢٦ .

ـ وجيه أبو ذكري ، المرجع نفسه ، ص١٩٢ .

١٦ـ المرجع الرئيسي عن مذبحة صبرا وشاتيلا : هيثم الكيلاني (مع مجموعة من الباحثين بإشراف العماد مصطفى طلاس) : الغزو الإسرائيلي للبنان ، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر ، دمشق ١٩٨٣ ، ص٣١٨-٣٣١ .

١٧ـ في كتاب : ايلان هالفي : إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة ، ترجمة : فارس غريب ، دار المنابر ، بيروت ١٩٨٥ ، وصف مفصل للمذبحة ، ص٢٩ـ٣٣ .

١٨ـ صحيفة معاريف ، ٢٣/ ٩/ ١٩٨٢ .

١٩ـ مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٢ ، ٢٥/ ٩/ ١٩٨٢ ، ص٣٠ـ٣١ .

٢٠ـ المرجع : تقرير أعده حلمي عبد الكريم الزغبي ، من أرشيف الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة .

٢١ـ وثيقة الأمم المتحدة رقم A/49/72 وتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٩٤ ، ص١٥ .

٢٢ـ المراجع : صحيفة الحياة اللندنية ، وصحيفة الأهرام القاهرية ، من ١١/ ٤/ ١٩٩٦ إلى ١٦/٥/١٩٩٦ .

٢٣ـ صحيفة اندبيندنت البريطانية ، ٦/ ٥/ ١٩٩٦ .

٢٤ـ نص التقرير في صحيفة الحياة ، ٩/ ٥/ ١٩٩٦ . والتقرير مؤرخ في ١/ ٥/ ١٩٩٦ وقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن يوم ٧/ ٥/ ١٩٩٦ ، وما بين قوسين « » مقتطفات من نص التقرير .

٢٥ـ صحيفة الحياة ، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦ .

الفصل التاسع
القتـــــــل

شكل قتل الإنسان الفلسطيني إحدى الوسائل لإرهاب الشعب الفلسطيني وإجباره على مغادرة أرضه ووطنه . وقد تنوعت أسباب القتل ودوافعه عند المنظمات الصهيونية ودولة إسرائيل ، ولكنها بقيت دائماً تغطية للهدف الرئيسي ، وهو اقتلاع ذلك الشعب من جذوره ودياره ، ولو تطلب الأمر إبادة الفلسطينيين حتى لا يعود لاسم فلسطين ومن ينتسب إليها ذكر أو وجود .

ولعل ظاهرة الاعتداءات الإسرائيلية على المخيمات التي كانت تأوي اللاجئين والنازحين الفلسطينيين أحد الأدلة على تصميم الصهيونية وإسرائيل على تحقيق الهدف الذي أشرنا إليه .

وكان الشعب الفلسطيني ، في إثر النكبات التي حلت به ، موزعاً إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول يشتمل على الفلسطينيين الذين مازالوا يعيشون في إسرائيل بحدود ١٩٤٨ ، والقسم الثاني يشتمل على الفلسطينيين الذين وقعوا تحت الاحتلال الإسرائيلي في إثر حرب ١٩٦٧ ، والقسم الثالث يضم الفلسطينيين الذين هجّرتهم سلطات الاحتلال خارج فلسطين . وقد استقر قسم كبير من هؤلاء الذين أطلق عليهم تعبير « اللاجئين الفلسطينيين» في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين ، أي في لبنان وسورية والأردن . وأقاموا في مخيمات وتجمعات سكنية مؤقتة ، قريبين من وطنهم .

عملت إسرائيل على القضاء على هذا القسم من الشعب الفلسطيني ، لأن تجمّعه في هذه المخيمات على حدود فلسطين يقضّ مضاجعها ، إضافة إلى أنها تسعى إلى إلغاء الهوية الفلسطينية ، وإلى تذويب الفلسطينيين في المجتمعات الخارجية التي يعيشون فيها ، بحيث تمتصهم تلك المجتمعات ، كأفراد ، ويرتبطون بها وبمصالحهم الشخصية فيها .

شكلت الهجمات المستمرة والمتتالية التي شنتها إسرائيل على هذه المخيمات عملاً

استراتيجياً له صفة الديمومة ، وليس مجرد غارات أو أعمال انتقامية تهدف إلى الحصول على نتائج عسكرية محدودة في غرضها ومرماها .

ثم إن إرهاب مخيمات اللاجئين الفلسطينيين [1] هو ، في الوقت ذاته ، عدوان على أراضي الدولة العربية المضيفة وعلى سيادتها ، وإرهاب لأهلها ، ودفع لهم لكي يطلبوا من حكومتهم نقل المخيم ، أو تصفيته .

هدفت إسرائيل من مهاجمة المخيمات إلى وضع سكان هذه المخيمات في جو من التعب النفساني المستمر ، ورمت إلى إضعاف الالتحام بين سكان المخيمات ومنظمات المقاومة الفلسطينية ، إضافة إلى إخماد الأمل في نفوس اللاجئين في العودة إلى ديارهم .

نوّعت إسرائيل غاراتها الإرهابية على المخيمات بحسب الأغراض المتوخاة من الغارة ، وبحسب موقع المخيم وتكوينه وأهميته . فمن أنواعها :

(١) الغارة البرية : التي تترجح أهميتها بين الغارة البسيطة والعمليات الحربية التي تشترك فيها مختلف الأسلحة كالغارة على موقع الكرامة الأردني القريب من الحدود . وتمارس إسرائيل هذا الأسلوب في العدوان عندما يكون المخيم قريباً من الحدود . لذلك كثرت قبل حرب ١٩٦٧ ، غارات إسرائيل على مخيمات ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة .

(٢) الغارة الجوية : التي قد تتحول إلى معارك جوية كبيرة عندما يكون المخيم في بلد عربي يملك دفاعاً جوياً قوياً كمصر وسورية .

(٣) الغارة بالجنود المحمولين بالحوامات (الهليكوبتر) : وقد نفذتها إسرائيل ضد المخيمات في لبنان والأردن .

(٤) الغارة البحرية : التي تمارسها إسرائيل ضد مخيمات اللاجئين القريبة من الساحل في لبنان .

إن الغارة الإسرائيلية على مخيم فلسطيني هي عمل عسكري إرهابي يدخل في الإطار الاستراتيجي للخطط العسكرية العدوانية الإسرائيلية ، لذلك يطبق في تنفيذها جميع القواعد المناسبة المعروفة في الفنون العسكرية ، وذلك في إطار العقيدة الصهيونية في غزوها للأرض العربية .

وهكذا نجد إسرائيل في هجومها على مخيمات اللاجئين ، ذات الأكواخ الهشة التي لا

تكاد تقاوم قنبلة يدوية ، تلقي بأطنان القنابل المتفجرة وقنابل النابالم والقنابل الفوسفورية شديدة الحرق والقنابل العنقودية . وعندما تحتل مخيماً تقتل جميع من فيه ، رجالاً ونساء ، شيوخاً وأطفالاً .

ولعل الغارة الإسرائيلية على مخيمي البدّاوي ونهر البارد ، قرب مدينة طرابلس شمالي لبنان ، تعتبر أنموذجاً للاستراتيجية الهجومية الإسرائيلية الإرهابية حيال مخيمات اللاجئين . ففي ليلة ٢٠ـ٢١/ ٢/ ١٩٧٣ هاجمت قوات إسرائيلية ، بحرية ومظلية ، هذين المخيمين . واشتركت في العملية خمس حوامات ، وأربعة زوارق طوربيد ، وعدة زوارق مطاطية للإنزال البحري ، ومجموعة من المظليين والكومندوس . وسبق العملية استطلاع جوي قامت به حوامة فوق المخيمين في الساعة السادسة من مساء ٢٠/ ٢/ ١٩٧٣ ، لاستطلاع بقع هبوط الحوامات ونقاط الإنزال البحري .

دامت المعارك في المخيمين نحو ثلاث ساعات . وكانت حصيلتها سقوط ٣١ قتيلاً من سكان المخيمين ، إضافة إلى عشرات الجرحى ، وتدمير مستودعات الأغذية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ، وتدمير مستوصف ومدرسة ابتدائية ومشغل للخياطة .

وكان الأطفال الفلسطينيون هدفاً للإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي . وتاريخ هذا الإرهاب زاخر بوقائع قتل الأطفال . ونكتفي بالإشارة إلى نماذج قليلة [٢] :

١ ـ بينما كان أطفال قرية وادي فوكين في الضفة الغربية يوم ١١/ ٩/ ١٩٥٤ يلهون ، أطلق جنود إسرائيليون وابلاً من الرصاص عليهم ، فقتلوا خمسة منهم . وقد قدم الأردن تقريراً عن الحادث إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ ـ في صباح يوم ٢/ ١١/ ١٩٥٤ ، كان ثلاثة أطفال يجمعون الحطب ، وأعمارهم ١٢ ، ١٠ ، ٨ سنوات ، بالقرب من قرية دير أيوب ، في الضفة الغربية . أطلق جنود إسرائيليون النار عليهم ، فجرحوا صبياً استطاع أن يهرب ليخبر أهل القرية الذين وقفوا على خط الهدنة ، ليشاهدوا اثني عشر جندياً يسوقون الطفلين الآخرين إلى مكان حيث أطلقوا النار عليهما فقتلوهما . ثم مات الطفل الثالث في اليوم التالي متأثراً بجراحه .

وهذه نماذج لقتل الإنسان الفلسطيني ، كانت تقوم به قوات الدولة الإسرائيلية [٣] :

١ ـ في صباح ١٣/ ١/ ١٩٥٢ ، بينما كان رجل وابنه يحرثان أرضهما في منطقة دير

كريمان اللاتيني داخل الأراضي الأردنية بحوالي ٢٠٠ متر ، تقدم نحوهما أربعة جنود من الجيش الإسرائيلي ، واستاقوهما بأفواه البنادق إلى بيت خال من بيوت قرية الولجة العربية المهجورة على بعد كيلو مترين داخل إسرائيل . ثم سمع صوت إطلاق نار خرج على إثره الجنود من البيت . وسمح بعد ذلك لزوجتي القتيلين وأقاربهما بأخذ جثتيهما دون أن يحظوا بتفسير لهذا القتل .

٢ ـ في مساء ٤/ ٣/ ١٩٥٥ تسللت دورية إسرائيلية مسلحة بالبنادق والحراب والخناجر والرشاشات إلى مسافة حوالي ٢٠ كيلو متر في الضفة الغربية جنوبي شرقي مدينة الخليل . وآغارت على مجموعة صغيرة من مضارب البدو ، وخطفت ستة من رجالهم ، واستاقتهم إلى داخل إسرائيل . وأثناء السير مزقت الدورية أجسام أربعة منهم بالخناجر والحراب ، فلما نزفت دماؤهم ولم يبق فيهم رمق يمكنهم من الاستمرار وتهالكوا صرعى ، أطلقوا الرصاص على الخامس منهم فصرعوه . أما السادس فقد أطلقوا سراحه وطلبوا منه أن يرجع ويخبر قومه بما رأى .

٣ ـ في ظهر يوم ٥/ ٤/ ١٩٥٦ قصفت المدفعية الإسرائيلية قصفاً عشوائياً وسط مدينة غزة الآهلة بالسكان الأصليين واللاجئين ، وكذلك قرى دير البلح وعبسان وخزاعة . ولم توقف إطلاق النار إلا في المساء . وكانت الخسائر الناتجة عن هذا الاعتداء من المدنيين ٦٠ قتيلاً ، منهم ٢٧ سيدة و ٢٩ رجلاً و ٤ أطفال ، و ٩٣ جريحاً منهم ٣٢ سيدة و ٥٣ رجلاً و ٨ أطفال .

٤ ـ وفي إحصاء أوردته صحيفتا هآرتس وجيروزاليم بوست ، أن الجنود الإسرائيليين قتلوا في العام ١٩٩١ : ٩٧ فلسطينياً ، وفي العام ١٩٩٢ : ١٢١ فلسطينياً ، وفي العام ١٩٩٣ : ١٦٥ فلسطينياً (٤) .

٥ ـ وفي يوم واحد ، هو يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٩٢ ، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على ثمانية فلسطينيين في خان يونس فقتلوهم . وفي اليوم التالي قتلوا ستة آخرين في البلدة نفسها ، وجرحوا العشرات (٥) .

٦ ـ وتعتبر المحاكمة التي جرت خلال شتاء ١٩٨٣ ، من الحالات النادرة التي تجري فيها محاسبة أفراد من الجيش الإسرائيلي على أعمالهم الإرهابية في الضفة الغربية . ولا تخلو خلفية القضية من الأهمية ، ذلك أن القضية لم يكن لها قط أن تثار لولا أن أصحاب الدعوى هم جنود في الجيش الإسرائيلي . وخلاصة الأمر أن ثلاثة إسرائيليين كانوا يقومون بخدمتهم كجنود احتياط في الضفة الغربية . تقدموا بشكوى

جوهرها اعتقادهم أن ما شاهدوه ، من اعتداءات ووحشية أفراد القوات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين ، يشكل خطراً على طبيعة الجيش الإسرائيلي ذاته . فبعد أن أدوا خدمتهم قابلوا الجنرال أوري أور ، قائد المنطقة الوسطى ، لاطلاعه على الوقائع التي شهدوها . وعندما شعروا بأن شكواهم أهملت ، دعوا إلى مؤتمر صحفي ، في ١٠ آيار / مايو ١٩٨٢ ، وجهوا فيه علناً اتهاماتهم إلى الجنود الإسرائيليين بالاعتداء والوحشية في فترة بين آذار / مارس ونيسان / إبريل ١٩٨٢ ، عندما طردت « الإدارة المدنية » رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة ، « وقتلت القوات الإسرائيلية عشرة فلسطينيين ، وجرحت تسعين آخرين ، في أسوأ اضطرابات شهدتها المنطقة خلال أعوام »[٦] . وفي إثر ذلك المؤتمر بدأ الجيش بالتحقيق ، فوجد أن هناك « ما يبرر بعض» الاتهامات . وفي ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، أعلن ناطق باسم الجيش أنه ستجري محاكمة المتهمين أمام المحكمة العسكرية بتهم الاعتداء الوحشي ، واستخدام السلاح بصورة غير قانونية ، والسلوك الفاضح ، وخرق النظام[٧] .

وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجدت المحكمة أن أحد الجنود ـ وهو برتبة عريف ـ مذنب ، فحكمت عليه بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ[٨] . وفي السابع من الشهر ذاته حوكم سبعة جنود ، وضابط برتبة رائد وثلاثة برتبة عريف ، في محكمة يافا العسكرية . واستمرت المحاكمة حتى شباط / فبراير ١٩٨٣ ، وشهد فيها عدد من الشخصيات ، بينهم قائد المنطقة الوسطى الجنرال أوري أور ، ورئيس الأركان رفائيل إيتان . وأصدرت المحكمة قرارها في ١٧ شباط / فبراير ١٩٨٣ . فبرأت ثلاثة بينهم الرائد دافيد موفاز ، نائب الحاكم العسكري في الخليل ، لعدم كفاية الأدلة . وحكمت على الأربعة الباقين بالسجن مدداً تراوحت بين شهرين وستة أشهر .

٧ ـ ويستسهل المستوطنون الشبان في الضفة الغربية وقطاع غزة إطلاق النار عشوائياً أو لإشباع غريزتهم الصهيونية في القتل ، لأنهم في الأصل إما جنود نظاميون أو جنود احتياطيون في الجيش الإسرائيلي . ولأنهم من الطبقة التي قالت عنها صحيفة هآرتس[٩] « لقد انشئت في البلد (الضفة والقطاع) طبقتان من الأهالي : يهود يحظون برعاية القانون الإسرائيلي ، وعرب يخضعون للحاكم العسكري » فإن استعدادهم لإطلاق النار على العرب لقتلهم وارهابهم متوفر دائماً . وهذه أمثلة عابرة، نوردها كنماذج فقط :

أ ـ كانت أسرة الجعبري في قرية قرب مستعمرة كريات أربع في منزلها ، حينما أطلق

ثمانية مسلحين من رجال المستعمرة النار على منزل الجعبري ، إرهاباً ، فقتلوا ابنة صاحب المنزل وعمرها خمس سنوات . وكانوا ينشدون بصوت عال بالعبرية « اتركوا هذه الأرض فهي أرض إسرائيل . سوف نذبحكم » [١٠] .

ب ـ وفعلاً قتل المستوطنون الارهابيون فلسطينيين كثيرين ، سجلت حوادثهم وأسماؤهم في كتب وتقارير وصحف كثيرة . ونكتفي بما روته صحيفة دافار [١١]، عن قتل المستوطنين صبياً من قرية بني نعيم . ولم توجه التهمة لأحد .

ج ـ وقتل المستوطنون صبياً آخر من قرية سنجل ، إذ توجه الصبي يوم ١٥/ ٣/ ١٩٨٢ إلى المدرسة ، ولكنه لم يعد إلى أسرته . وبعد خمسة أيام وجدت جثته ملقاة قرب طريق نابلس ـ رام الله . وبعد أن نشرت بعض الصحف النبأ ، احتل الجنود القرية وفرضوا عليها منع التجول ، إرهاباً لسكانها حتى لا يثيروا الحادثة مرة أخرى .

د ـ وفي ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٢ ، قتل المستوطنون طالباً من مخيم بلاطة قرب نابلس ، وكان عائداً من مدرسته . ثم قتلوا صبية في الرابعة عشرة من عمرها ، وكانت عائدة من دكان بقال ومعها بعض الطعام لأسرتها [١٢] .

٨ ـ بدأت إسرائيل بشن نوع جديد [١٣] من حروب الإبادة ضد الشعب العربي الفلسطيني بشكل خاص والجنس العربي بشكل عام ، وفق حرب لا تعتمد على مسرح عمليات محدد ، ولا تقتصر على الخطوط الأمامية . وهي حرب لا تستهدف عرب ١٩٤٨ فقط ، الذين يشكلون ما تبقى من عرب فلسطين في حدود إسرائيل ١٩٤٨ ، وإنما أيضاً سائر الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويتلخص الأمر هنا في معلومات دقيقة عن لجوء إسرائيل إلى استخدام مبيدات حشرية ومستحضرات طبية بيطرية وأدوية زراعية كسلاح لقتل العرب وإبادة الجنس العربي أدت حتى الآن إلى سقوط المئات من الضحايا في صفوف عرب ١٩٤٨ وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم افترست ضحايا آخرين في دول عربية صُدّرت إليها هذه المبيدات بشكل مباشر أو غير مباشر .

هذه الحقيقة أماط اللثام عنها عدد من الأطباء العرب بمدينة الناصرة ومنهم الدكاترة سهيل السروجي وخالد العلي ونعيم عودة وطارق إبراهيم . فقد اكتشف هؤلاء الأطباء العرب أن عدة شركات إسرائيلية منتجة للمبيدات والمستحضرات والمواد السامة تقوم بانتاج مبيدات ذات درجة عالية من السُّمية وتفتك بصحة الإنسان عند تناوله فواكه أو خضروات رشت بهذه المبيدات أو عند تناوله لحم دواجن أو حيوانات

حقنت بهذه المستحضرات البيطرية . ومن بين هذه الشركات شركة « الكرميل » لإنتاج المواد الكيماوية من مبيدات حشرية ومستحضرات بيطرية ، وشوكة « الدا » التجارية التي تنتج وتصدر المستحضرات الطبية والمبيدات والبذور ، وشركة «كور» وشركة « كيميكاليم » فى حيفا وشركة الأسمدة والمواد الكيمياوية .

لقد توصل هؤلاء الأطباء إلى هذه الحقيقة بعد ملاحظتهم ارتفاع عدد المصابين بالسرطان بين سكان قرى الجليل المستخدمة لهذه المواد وبشكل أثار أعمق الاهتمام . وأشار تقرير بهذا الخصوص أعده الأطباء ووجهوه إلى وزير الصحة الإسرائيلي الدكتور موشى نسيه ، وأحيط بالتكتم ، إلى إصابة أكثر من خمسة آلاف شخص بمجموعة من الأمراض الخبيثة كالسرطان والفشل الكلوى نتيجة لتناولهم مواد غذائية استخدمت فيها المبيدات الحشرية والمستحضرات البيطرية والمواد الكيماوية الزراعية الأخرى التي تعمل على زيادة حجم الثمار والنضوج السريع .

وأورد التقرير أن قرية ديوريه التي تقع في الطرف الشرقي من مرج ابن عامر ظهر فيها ارتفاع ملحوظ في نسبة الإصابة بالأمراض الخبيثة من بين الشباب الذين لا تزيد أعمارهم على ٣٠ ـ ٣٥ سنة ، وكذلك في أعمار الأطفال . كما ظهرت هذه الإصابات في قرى عين ماهل وطرعات وعيلوط والرنية ودير الأسد وكفر كنا وسولم والناعورة وكذلك في قرى المثلث والطيرة وباقة الغربية .

وقد منعت السلطات الإسرائيلية تسرب تفاصيل كاملة عما احتواه تقرير الأطباء العرب بدعوى أن التحقيق جار وأنه لا داعي للتسرع في استخلاص النتائج .

وقد أمكن معرفة أن التقرير أثبت ـ من خلال تحليلات مختبرية ومعملية ـ احتواء المنتجات الزراعية والحيوانية على نسب مرتفعة من المبيدات الحشرية والمواد الكيماوية والمستحضرات البيطرية ، وأنه اقتصر تسويق تلك المنتجات على المناطق العربية وأنها كانت هي السبب الحاسم في ارتفاع هذه الإصابات بالأمراض الخبيثة وبنسبة لا مثيل لها في أي بقاع العالم .

وعلى الرغم من التعتيم الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على وسائل الإعلام لمنعها من الخوض في تفاصيل هذه الحرب التي تشن ضد العرب ، تواترت معلومات عن نقل ساحة هذه الحرب إلى الضفة الغربية وغزة وإلى دول عربية أخرى . وخلاصتها أن إسرائيل سوقت كميات كبيرة من المبيدات الحشرية والمستحضرات

البيطرية والأدوية الكيماوية المستخدمة في الزراعة والمحظورة الاستخدام إلى الضفة الغربية وغزة من أجل استخدامها في هذه المناطق ، وباعت كميات كبيرة إلى تجار في الضفة لتصديرها إلى الأردن وإلى الدول العربية الأخرى . وتشمل المبيعات مجموعة من المستحضرات البيطرية التي تستخدم للقضاء على الطفيليات في أجسام الحيوانات والتي تترسب في الخلايا الدهنية لفترات طويلة ، مما يعرض مستهلك اللحوم أو المنتجات الحيوانية لخطر الإصابة بالأمراض الخبيثة .

يقول الخبير الزراعي فؤاد خضر ، وهو من الناصرة إنه على الرغم من التحذيرات الموجهة إلى وزارتى الزراعة والصحة الإسرائيليتين، وإلى رؤساء البلديات والقوى العربية من مغبة تسويق هذه المواد ذات المخاطر الصحية الناجمة عنها ، فإنه من الملاحظ أن هناك خطة معدة مرسومة للإضرار بصحة العرب إلى حد القتل والإبادة . وقال أيضاً إن الأجهزة الإسرائيلية تتعامل مع فئة من التجار المروجين لهذه المواد وتمنحهم نسبة أرباح مرتفعة مقابل توزيع وترويج هذه المواد في الضفة والقطاع ، وتسويقها إلى الدول العربية .

وكانت إسرائيل قد استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وبخاصة ضد الانتفاضة الشعبية التي بدأت في أواخر العام ١٩٨٧ . فقد طورت إسرائيل واستخدمت مواد كيماوية فعالة ذات تأثير خطير على الصحة ، وتؤدي إلى الإجهاد ، إضافة إلى تأثيرات أخرى ضارة .

وقد اتجهت كل الجهود الإسرائيلية لإنتاج وتطوير أدوات وأسلحة ، حرب الإبادة ، وسخرت طاقاتها العلمية وعبأت مصانعها ومختبراتها . ففي العام ١٩٨٨ طورت أنواعاً من الغازات تطلق من مديات بعيدة ، وهي قنابل يتدفق الغاز منها بحيث لا يمكن الإمساك بها ، وتحتوي هذه القنابل على غاز CS و +CN بكمية ٥٠٠ غرام من الغاز ، وقنابل غاز IMI من إنتاج مؤسسة التصنيع العسكري الإسرائيلية وتزن ٣٢٠ غراماً ، وقنابل الصدمة التي تستخدم من مسافات قصيرة .

وقد أدى استخدام هذه الغازات على نطاق واسع ضد المدنيين في مدن وقرى الضفة الغربية وغزة إلى سقوط آلاف الضحايا ، وترك آثاراً صحية مباشرة ومنها ظاهرة الإجهاض ، والإصابة بأمراض ضيق التنفس والصدر بسبب تعرض المصابين للضغط على القفص الصدري ، وكذلك الالتهابات بالجلد . كذلك تؤثر على الأعضاء التناسلية وتسبب الصداع الشديد والمستمر . هذا إضافة إلى أمراض التهاب الرئة المصحوبة بارتفاع درجة الحرارة والنزيف .

إن هذا النوع من حرب الإبادة الذي تشنه إسرائيل ضد العرب دونما حاجة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية يتلاءم مع طبيعتي الفكر والإرهاب الصهيونيين ، وبخاصة في مرحلة عدم استخدام الأسلحة النارية ، تلك المرحلة التي تفتح الطريق أمام هذا السلاح الهادىء ، الذي لا ينطلق منه دوي أو تفجير ، ومع ذلك فإن وقعه وتأثيره أشد خطورة وأسوأ فتكاً بصحة الإنسان العربي .

٩ ـ وكانت المنظمات الصهيونية الإرهابية عمدت في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨ إلى تسميم الآبار في بعض القرى العربية ، مثل : نورس ، وكوكب الهوا ، وسيرين، ولوبية ، ومدينة الناصرة . وفي قرية نورس وحدها ، قامت قوة من الهاغانة يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٤٨ بتسميم بئر القرية ، مما أدى إلى وفاة عشرة أشخاص وإصابة العشرات من سكان القرية بأمراض وعاهات مزمنة (١٤) .

١٠ ـ وفي حرب ١٩٥٦ استخدمت كتيبة المظليين بقيادة رفائيل ايتان ـ الذي أصبح رئيساً للأركان العامة فيما بعد ـ وبأمر منه أسلحة كيماوية على نطاق محدود لقتل عشرات من الجنود المصريين الذين يتحصنون في ممر متلا (١٥) .

١١ ـ وفي حرب ١٩٦٧ استخدمت القوات الإسرائيلية أسلحة كيماوية ضد القوات المصرية في مواقع على طريق رفح ـ العريش في سيناء ، لإرغام الجنود المصريين على مغادرة مواقعهم (١٦) .

١٢ ـ وانتهاكاً لاتفاقيات جنيف الأربعة ، وبخاصة الاتفاقية الخاصة بأسرى الحرب ، وانسجاماً مع عقيدتها العنصرية وأساليبها الوحشية ، قتلت القوات الإسرائيلية مجموعات من أسرى القوات المسلحة المصرية ، وذلك في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ . وكان التلفزيون الإسرائيلي نشر يوم ٢١/ ٧/ ١٩٩٥ وثيقة عسكرية رسمية ، تتضمن معلومات عن قيام كتيبة المظليين ٨٩٠ ، في أثناء العدوان الثلاثي (١٩٥٦) ، بقيادة الجنرال رافائيل ايتان ، بقتل خمسة وثلاثين أسير حرب مصري .

اعترف أحد القادة المتقاعدين الإسرائيليين ، وهو إرييه بيرو ، في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٥ بالمشاركة في مذبحة قتل فيها ٤٩ أسيراً مصرياً أثناء حرب ١٩٥٦ . وفي الوقت نفسه ، كشف المؤرخ الإسرائيلي إرييه إسحاقي ، عن أن القوات الإسرائيلية قتلت قرابة ألف أسير مصري خلال حرب ١٩٦٧ بعد أن ألقوا سلاحهم . وأشار إلى ارتكاب ما يقرب من ٦ مذابح في ممر متلا وخان يونس (١٧) .

زار نائب وزير الخارجية الإسرائيلي القاهرة يوم ١١/٩/ ١٩٩٥ ، ليؤكد استعداد إسرائيل لتقديم التعويضات المناسبة لعائلات أسرى الحرب المصريين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ . وقد شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة أوكلت إليها دراسة هذا الأمر .

١٣ـ كانت الإبادة الفكرية والإبادة الحياتية هدف العملية التي قام بها عملاء الإرهاب الصهيوني يوم ٥/ ٢/ ١٩٨٣ للقضاء على مركز الأبحاث (١٨) التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة اللبنانية ، بيروت . وكان هذا المركز من أنشط المؤسسات الثقافية العلمية الفلسطينية ، وأكثرها إنتاجاً ودفاعاً ، بطرائق علمية بحثية أكاديمية ، عن حقوق الشعب الفلسطيني .

ففي ذلك اليوم انفجرت عند مدخل المركز سيارة ملغومة بثلاثين كيلو غرام من مادة الهيكسوجين المدمرة الحارقة ، والتي تعادل قوة تدميرها ربع طن من مادة الـ ت . ن . ت . وكان الهدف إعدام المركز كمؤسسة ، مبنى وموجودات وأشخاصاً .

وقد خطط لعملية التفجير على أساس أن ينهار المبنى على من فيه ويحترق احتراقاً كاملاً ، فلا ينجو أحد . وإذا كان الإعدام الكامل لم يتم ، فلأن منفذي العملية فشلوا في إدخال السيارة الملغومة إلى مرآب المبنى .

ومع ذلك ، فالخسارة كانت فادحة . فقد أتى التدمير على نسبة كبيرة من موجودات المركز ، وأدى إلى مقتل ثمانية من العاملين فيه وإلى مقتل ستة عشر شخصاً من العابرين في الشارع لحظة وقوع الانفجار ، إضافة إلى إصابة أكثر من مئة شخص بحروق وجروج .

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها المركز لعمليات الإرهاب الإسرائيلي . فقد كان المركز مستهدفاً منذ نشأته وبروز دوره كمؤسسة علمية فكرية ثقافية ، تزود العاملين في حقل القضية الفلسطينية والمعنيين بمسائل الصراع العربي الإسرائيلي بالدراسات والوثائق التي تعينهم على معالجة مسائل هذا الصراع بمنهج علمي ينطلق من الحقائق والوثائق .

وقد جرت محاولة ، قبل تفجير ٥/ ٢/ ١٩٨٣ ، لإعدام المركز في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ، إبان الاجتياح الإسرائيلي لبيروت الغربية ، حيث احتلت قوة عسكرية إسرائيلية مقر المركز وقامت بنهب موجوداته ، فيما كانت الأيدي الإرهابية

تغتال ، في الوقت نفسه ، ألوف المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت .

١٤ـ أصدرت « رابطة الأطباء الإسرائيليين - الفلسطينيين من أجل حقوق الإنسان[١٩] تقريراً جاء فيه أن معدل وفيات الرضع في الأراضي المحتلة يتراوح بين أربعة وخمسة أمثال معدله في إسرائيل . وكشفت النتائج أيضاً عن أن سيارة إسعاف واحدة تخدم ٥,٠٠٠ نسمة في إسرائيل و ١٦,٠٠٠ نسمة في قطاع غزة . ومتوسط عمر المرأة في الأراضي المحتلة ٦٢ سنة ، أطول من متوسط عمر الرجل الذي يبلغ ٦٠ سنة . أما المتوسط العمري في إسرائيل فهو أكثر ارتفاعاً إذ يصل إلى ٧٤,٦ سنة للرجل مقابل ٧٨,١ سنة للمرأة .

بيان إجمالي إحصائي [٢٠]

بوقائع الإبادة والقتل الجماعي التي حدثت منذ

نيسان/ إبريل ١٩٤٨ حتى ١٠/ ١٠/ ١٩٥٦

مكان الحادث	تاريخه	القتلى	الجرحى
دير ياسين	٩/ ٤/ ١٩٤٨	٢٥٠	
ناصر الدين	١٤/ ٤/ ١٩٤٨	أبيد سكان القرية ولم يبق الصهيونيون إلا على أربعين شخصاً	
الكرمل	١٨/ ٤/ ١٩٤٨	٨	
الكرمل	٢٠/ ٤/ ١٩٤٨	١٤	
القبو	١/ ٥/ ١٩٤٨	٣٠	
بيت داراس	٣/ ٥/ ١٩٤٨	أبيد جميع من كان بالقرية	
بيت الخوري	٥/ ٥/ ١٩٤٨	أبيد السكان إلا بعض الشيوخ	
الزيتون	٦/ ٥/ ١٩٤٨	أبيد جميع من كان بالقرية في مسجدها ونسف بهم	
وادي عربة	٣١/ ٥/ ١٩٥٠	٣٠	-
شرفات	٧/ ٢/ ١٩٥١	١٠	٨
فلمه	٩/ ٢/ ١٩٥١	٣	-
الخليل	٢/ ٤/ ١٩٥١	٢	-
خربة النجار	١١/ ٧/ ١٩٥١	١	٢
غور الصافي	٢٥/ ٩/ ١٩٥١	٢	-
بيت لحم	٦/ ١/ ١٩٥٢	٦	٣
كريمان	١٣/ ١/ ١٩٥٢	٢	-
فلمه	٢٩/ ١/ ١٩٥٣	١	٧
قبية	١٤/ ١٠/ ١٩٥٣	٤٢	١٥
نحالين	٢٨/ ٣/ ١٩٥٤	١١	١٩
غزة	١٤/ ٨/ ١٩٥٤	١	-

مكان الحادث	تاريخه	القتلى	الجرحى
بيت لقيا	١/٩/١٩٥٤	٥	٥
وادي فوكين	١١/٩/١٩٥٤	-	٢
دير أيوب	٢/١١/١٩٥٤	٢	١
غزة	٢٨/٢/١٩٥٥	٣٩	٣٣
مخيم البدو	٤/٣/١٩٥٥	٥	-
خان يونس	٣١/٥/١٩٥٥	٢٢	٢٠
نقطة للحرس الوطنى	١٧/٦/١٩٥٥	١	-
خان يونس	٣١/٨/١٩٥٥	٤٦	٥٠
جسر بنات يعقوب	٢٢/١٠/١٩٥٥	٣	-
الكونتيلة	٢٨/١٠/١٩٥٥	١٢	١١
الصبحة	٢/١١/١٩٥٥	٥٠	١
طبرية	١١/١٢/١٩٥٥	٥٦ وفقد ٣٢	٨
برطعة	١٢/٣/١٩٥٦	١	٣
غزة	٥/٤/١٩٥٦	٦٠	٥٣
بردلا	٢/٨/١٩٥٦	٢	-
رفح	١٦/٨/١٩٥٦	٦	٠
أم الريحان	٢١/٨/١٩٥٦	-	١
اذنا	١٠/٩/١٩٥٦	-	١
الرهوة	١٢/٩/١٩٥٦	١٩	-
غرندل	١٣/٩/١٩٥٦	١٠ وفقد ٤	٤
حوسان	٢٥/٩/١٩٥٦	٣١	-
قلقيلية	١٠/١٠/١٩٥٦	٢٥	١٣

بيان إجمالي إحصائي
بالفلسطينيين الذين قتلهم جنود أو مدنيون إسرائيليون
بين العامين ١٩٩٠ و ١٩٩٥
(من وثائق الأمم المتحدة)

السنة	عدد القتلى	المـدة الزمنية			رقم وتاريخ وثيقة الأمم المتحدة
		من	إلى	الفترة	
١٩٩٠	١٣٠	١٩٩٠/٤/١	١٩٩٠/٨/٣٠	٥ أشهر	A/45/576 ١٩٩٠/١٠/١٩
١٩٩١	١٢٣	١٩٩١/٤/١	١٩٩١/٨/٣٠	٥ أشهر	A/46/522 ١٩٩١/١٠/١٨
١٩٩٢	٢٧٧	١٩٩٢/٢/١	١٩٩٢/٨/٣٠	٦ أشهر	A/47/509 ١٩٩٢/١٠/٢١
١٩٩٣	١٠٢	١٩٩٣/٤/١	١٩٩٣/٨/٣٠	٥ أشهر	A/48/557 ١٩٩٣/١١/١
١٩٩٤	٢١٥	١٩٩٤/١٢/١	١٩٩٤/٨/٣٠	٩ أشهر	A/49/511 ١٩٩٤/١٠/١٨
١٩٩٥	٤٤	١٩٩٤/٩/١	١٩٩٤/١٢/٣٠	٤ أشهر	A/50/170 ١٩٩٥/٥/٢

حواشي الفصل التاسع

١ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٣ ، ص٣٧٨ـ٣٨١ .

٢ ـ اعتداءات إسرائيل قبل هجوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ على مصر ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص٩٣-٩٥ .

٣ ـ المرجع السابق ، ص٥٧ ، ١٠٢ ، ١٦٢ .

٤ ـ صحيفتا هآرتس وجيروزاليم بوست ، ١٠/ ١٢/ ١٩٩٣ .

٥ ـ وثيقة الأمم المتحدة رقم A/48/278 وتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٩٣ ، ص٤٥ .

٦ ـ صحيفة جيروزاليم بوست ، ١٥/ ١٠/ ١٩٨٢ .

٧ ـ المرجع نفسه .

٨ ـ صحيفة جيروزاليم بوست ، ١٢/ ١١/ ١٩٨٢ .

٩ ـ صحيفة هآرتس ، ٥/ ٤/ ١٩٨٢ .

١٠ ـــــ Raja Shehadeh, Ibid, p. 181.

١١ ـ صحيفة دافار ، ٩/ ٤/ ١٩٨٢ .

١٢ ـ صحيفة دافار ، ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٢ .

١٣ ـ المرجع : تقرير أعدته الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة .

١٤ ـ مجلة ماسنين ، ١٤/ ٦/ ١٩٦٨ .

١٥ ـ قسم التاريخ العسكري ، وزارة الدفاع الإسرائيلية ، ١٩٩٠ .

١٦ ـ المرجع نفسه .

١٧ـ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص٢٢٠ .

١٨ـ مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٣٦ـ١٣٧ ، مارس / آذار ـ إبريل / نيسان ١٩٨٣ ، ص٧ـ٩ .

١٩ـ صحيفة جيروزاليم بوست ، ٢٢/١٢/١٩٩٣ .

٢٠ـ من كتاب : اعتداءات إسرائيل قبل هجوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ على مصر ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦٥ .

الفصل العاشر

الاغتيـــــال

كان الاغتيال أحد أهم وسائل الصهيونية وإسرائيل في القضاء على المعارضين والمزعجين والأعداء . وسجل الاغتيال الصهيوني / الإسرائيلي غني بالوقائع ، وبخاصة أن معظم الاغتيالات حدثت خارج إسرائيل . ونورد فيما يلي أمثلة نماذج منتقاة من ذلك السجل ، مرتبة حسب تاريخ وقوعها (١) .

١ ـ عينت الأمم المتحدة وسيطاً دولياً هو « الكونت فولك برنادوت » من السويد ، في العام ١٩٤٨ ليبذل مساعيه لدى « السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبل في فلسطين » وذلك حسب نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦ وتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ .

بدأ برنادوت بتنفيذ المهمة المكلف بها . ثم أعد اقتراحاته في وثيقة عرفت باسم «مشروع برنادوت » ، وبعث به إلى الأمين العام للأمم المتحدة . ونظراً إلى أن إسرائيل رفضت المشروع ، وحتى لا يرى المشروع النور ، ومن أجل ردع أي وسيط قد تكلفه الأمم المتحدة إعادة النظر في قرار التقسيم ، أقدمت منظمة شتيرن الصهيونية على اغتيال الكونت برنادوت ومعه مراقب الأمم المتحدة العقيد الفرنسي « أندريه سيو » جهاراً في أحد شوارع القدس يوم ١٧/ ٩/ ١٩٤٨ .

٢ ـ درست الدكتورة سميرة موسى (٢) ، وهي مصرية ، الذرة في انكلترا ، وأعدت رسالتها عن « امتصاص المواد المشعة » . وفي العام ١٩٥١ قدمت إليها جامعة أوكردج بولاية تينسي الأميركية منحة دراسية لدراسة استخدام المواد المشعة في العلاج . وسمحت لها بزيارة المعامل الذرية .

ويوم ١٥/ ٨/ ١٩٥٢ ، وكانت في طريقها بسيارتها لزيارة مفاعل ذري في سان فرنسيسكو ، ومعها مرشد من إدارة المفاعل ، وفي طريق مرتفع ، قفز المرشد من

السيارة ، لتصطدم السيارة بسيارة نقل كبيرة ، وترمي بها في واد لقيت فيه حتفها . في حين هرب المرشد واختفت سيارة النقل .

٣ ـ اغتالت الموساد العقيد مصطفى حافظ ، وهو ضابط مصري في قطاع غزة حينما كان القطاع بإشراف الإدارة المصرية . وقد جرى الاغتيال بطرد انفجر بين يدي مصطفى حافظ في مكتبه بمدينة خان يونس ، وذلك يوم ١٣/ ٧/ ١٩٥٦ . وكانت الإذاعة الإسرائيلية ، قبل ذلك ، أنذرته باختطاف أبنائه (٣) .

٤ ـ وبالوسيلة نفسها ، أي بطرد بريدي على شكل كتاب ، اغتالت الموساد العقيد صلاح مصطفى ، الملحق العسكري بالسفارة المصرية في عمان ، وذلك يوم ١٤/ ٧/ ١٩٥٦(٤) .

٥ ـ كانت مصر تعاقدت مع بعض العلماء الألمان للعمل في مصر كخبراء للصواريخ . وكان يرأس مجموعتهم العالم فولفجانج ميلز . وقد تابعت الموساد الإسرائيلية ، سواء في ألمانيا أو في مصر ، تحركات هؤلاء العلماء . وزرعت في مصر أحد أعضائها ، واسمه لونز وزوجته ، وهما من مدينة مانهايم الألمانية . وقد استطاع هذا متابعة أنشطة العلماء الألمان وتزويد تل أبيب بالمعلومات عنهم .

بدأت محاولات اغتيال هؤلاء العلماء في يونيو / حزيران ١٩٦٤ ، حينما فتحت سكرتيرة ميلز طرداً فانفجر ، وأدى إلى فقدان إحدى عينيها وتشويه وجهها .

أقامت السلطات المصرية المختصة رقابة على البريد الوارد من الخارج ، وبخاصة البريد الموجه إلى العلماء الألمان . وقد حدث أن انفجرت عدة رسائل وطرود في مكاتب البريد المصري . وحينما فشلت طريقة الطرود القادمة من الخارج ، بدأ العميل الموسادي لونز وزوجته يرسلان الرسائل والطرود من الداخل .

وليس هناك من معلومات دقيقة عن عدد العلماء الألمان الذين قتلوا أو أصيبوا بتلك الرسائل والطرود التي أرسلها لونز وزوجته من الداخل ولكن صحيفة «ميتاغ» الألمانية نشرت يوم ١٣/ ١/ ١٩٦٥ بأنه تأكد أن علماء الموساد هم الذين أرسلوا الشحنات البريدية الناسفة إلى العلماء الألمان العاملين في مصر ، وأن التحقيقات الألمانية أثبتت «أن الطرود الإسرائيلية قد قتلت وجرحت الكثير من العلماء الألمان في صيف ١٩٦٤».

ألقت السلطات المصرية القبض على العميل الموسادي لونز ، وقدمته إلى القضاء

الذي حكم بسجنه ٢٥ عاماً ، وبسجن زوجته ثلاثة أعوام . وقد أفرج عنهما في العام ١٩٦٧ في اتفاقية بين مصر وإسرائيل لتبادل الأسرى (٥) .

٦ ـ وائل زعيتر مناضل فلسطيني ، استطاع أن يمدّ جسوراً مع المنظمات اليسارية في إيطاليا، لشرح حقائق قضية الشعب الفلسطيني . ونظراً إلى نشاطه الدبلوماسي البارز، قررت أجهزة المخابرات الصهيونية اغتياله . وقد أطلق عليه النار شخصان مجهولان يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٢ في روما ، فقتلاه .

٧ ـ محمود الهمشري مناضل فلسطيني ، عين ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس . وأقام علاقات دبلوماسية جيدة مع مختلف الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية ، مما أثار غضب الأجهزة الصهيونية . فوضع له بعض عملائها قنبلة موقوتة في بيته بباريس يوم ٨/ ١٢/ ١٩٧٢ انفجرت وقتلته. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية أن يدفن في قريته الفلسطينية أم خالد، فدفن في باريس .

٨ ـ باسل قبيسي : مناضل عربي عراقي . عمل أستاذاً في جامعة كالغاري بكندا (١٩٦٩) . كان مؤيداً للثورة الفلسطينية ، وعمل مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . لهذا اغتاله عملاء الموساد الإسرائيلي في أحد شوارع باريس يوم ٦/ ٤/ ١٩٧٣ .

٩ ـ أباحت الصهيونية لنفسها استخدام جميع الوسائل لتحقيق أهدافها والقضاء على أعدائها . ومن هذا القبيل قامت قوة من الجيش الإسرائيلي ليلة ١٠/ ٤/ ١٩٧٣ بالنزول في الشاطئ اللبناني وقصدت منازل ثلاثة من القياديين الفلسطينيين ، وهم كمال عدوان ، ومحمد يوسف النجار، وكمال ناصر، واغتالتهم في دورهم .

١٠ ـ كانت جامعة القاهرة أوفدت إلى براغ الدكتور نبيل القليني ليحوز شهادة الدكتوراه في الذرة . ولم تنقض أيام على نواله الشهادة ، وفيما كان يستعد للعودة إلى وطنه ، اختفى القليني يوم ٢٧/ ١/ ١٩٧٥ ولم يعد إلى منزله في براغ منذ ذلك اليوم (٦) .

١١ ـ أسهم الدكتور يحيى المشدّ ، وهو مصري ، في تأسيس مفاعل ذري لأغراض سلمية أقامته الحكومة العراقية . والدكتور المشد متخصص في بناء المفاعلات النووية . وقد حاولت الولايات المتحدة إغراءه للعمل فيها ، ولكن فضل العمل في الإطار العربي .

وفي إحدى سفراته إلى فرنسا لإجراء مباحثات مع مجلس إدارة لجنة الطاقة الذرية الفرنسية وجد قتيلاً في غرفته بالفندق يوم ١٤/٦/ ١٩٨٠ (٧) .

١٢ ـ نعيم خضر مناضل فلسطيني ، درس في بلجيكا ونال شهادة الدكتوراه في القانون

الدولي من جامعة لوفانا . ثم عين ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في بروكسيل ، وعمل بصفته هذه ممثلاً للمنظمة أيضاً لدى السوق الأوروبية المشتركة والبرلمان الأوروبي . ونظراً إلى نشاطيه العلمي والدبلوماسي ، اغتالته المخابرات الصهيونية يوم ١/ ٦/ ١٩٨١ في بروكسيل .

١٣ـ ماجد أبو شرار كاتب ومناضل فلسطيني . كان يشارك في مؤتمر عالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عقد في روما ، حينما اغتالته المخابرات الصهيونية يوم ٩/ ١٠/ ١٩٨١ بقنبلة وضعت تحت سريره في أحد فنادق روما .

١٤ـ نبيل أحمد فليفل شاب فلسطيني [٨] ، عكف على دراسة الطبيعة النووية وبرز فيها . ورفض أن يغادر مخيم « الأمصري » بالأرض المحتلة . وقد اغتاله إرهابيو الموساد دون أي سبب ظاهر سوى اهتمامه بالذرة . وعثر على جثته يوم ٢٨/ ٤/ ١٩٨٤ .

١٥ـ وفي يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٨٦ اغتال عملاء الموساد منذر أبو غزالة المناضل الفلسطيني . وكان قد وصل إلى أثينا واستأجر سيارة . وفي اليوم الثاني لوصوله انفجرت قنبلة وضعت في سيارته فقتل في الحال [٩] .

١٦ـ الدكتور إسماعيل راجي الفاروقي فلسطيني الأصل ، تخرج من الجامعة الأميركية ببيروت ، ثم رحل إلى الولايات المتحدة ، ونال شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة انديانا ، ودرّس فيها . وتزوج من الدكتورة لويس لمياء الفاروقي المتخصصة في الموسيقى والفنون الإسلامية .

وكان للدكتور الفاروقي نشاط ملحوظ في مجال العلوم والدراسات الإسلامية . وهو مؤلف لخمسة وعشرين كتاباً أكثرها عن الديانات الثلاث : الإسلام واليهودية والمسيحية . وكان مرشحاً من قبل الولايات المتحدة ليكون أحد أعضاء وفد المفاوضات الفلسطيني لمؤتمر جنيف للسلام .

وفي يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٨٦ اقتحم بيته إرهابيون من الموساد الإسرائيلي وقتلوه وزوجته [١٠] .

١٧ـ وفيما يلي قائمة منتقاة بالاغتيالات التي نفذتها إسرائيل بواسطة الموساد [١١] :

أ ـ حسين على أحمد أبو الخير : ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص ، اغتيل في قبرص في ٢٥/ ١/ ١٩٧٣ .

ب ـ محمود أبو دية : مواطن جزائري وكان ممثلاً ومدير مسرح في باريس وكان متعاطفاً مع منظمة التحرير الفلسطينية ، اغتيل في باريس يوم ٢٨/ ٦/ ١٩٧٣ .

ج ـ أحمد بوشيكي : مواطن مغربي ، اغتيل بالخطأ اعتقاداً بأنه علي حسن سلامة في أوسلو (النرويج) يوم ٢١/ ٧/ ١٩٧٣ .

د ـ محمود ولد صالح : أحد القادة الفلسطينيين ، اغتيل في باريس في ٢/ ٢/ ١٩٧٧ .

هـ ـ سعيد حمامي : ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن ، اغتيل في لندن في ٤/ ٢/ ١٩٧٨ .

و ـ عز الدين القلق : مناضل فلسطيني ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا ، اغتيل في مكتبه في باريس يوم ٣/ ٨/ ١٩٧٨ .

ز ـ علي ناصر ياسين : ممثل منظمة التحرير في الكويت ، اغتيل في الكويت العام ١٩٧٩ .

ح ـ إبراهيم عبد العزيز : أحد قادة فتح ، اغتيل في قبرص في ١٥/ ١٢/ ١٩٧٩ .

ط ـ سمير طوقان : عضو مكتب المنظمة في قبرص ، اغتيل في قبرص في ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٩ .

ي ـ علي حسن سلامة : عضو المجلس الثوري لحركة فتح وقائد قوات الـ ١٧ ورئيس جهاز أمن الرئاسة ، اغتيل بحادث تفجير سيارته في بيروت العام ١٩٧٩ .

ك ـ يوسف مبارك : صاحب المكتبة العربية في باريس ، اغتيل في ١٨/ ٢/ ١٩٨٠ .

ل ـ الدكتور عبد الوهاب الكيالي : عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس الوطني الفلسطيني ، اغتيل في بيروت في ٧/ ١٢/ ١٩٨١ .

م ـ محمد طه : من حركة فتح ، اغتيل في ألمانيا العام ١٩٨٢ .

ن ـ فضل سعد عناني : نائب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس ، اغتيل في باريس في ٢٣/ ٧/ ١٩٨٢ .

س ـ سعد صايل : عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، اغتيل في البقاع اللبناني في ٢٧/ ٩/ ١٩٨٢ .

ع ـ عصام السرطاوي : عضو المجلس الوطني الفلسطيني ، ممثل منظمة التحرير

الفلسطينية في الاشتراكية الدولية ، اغتيل في لشبونة عاصمة البرتغال في ١٠/ ٤/ ١٩٨٣ .

ف ـ مأمون مريش الصغير : من أعضاء فتح ، اغتيل في أثينا في ٢٠/ ٨/ ١٩٨٣ .

ص ـ جميل عبد القادر عبد الرب : مدير شركة الملاحة البحرية في اليونان ، اغتيل في أثينا في ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٣ .

ق ـ حنا مقبل : الأمين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين العرب ، اغتيل في العاصمة القبرصية في ١٣/ ٥/ ١٩٨٤ .

١٨ـ وتاريخ الصهيونية وإسرائيل زاخر بالاغتيالات التي قام بها الصهيونيون لقادة من اليهود أنفسهم . ونذكر ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ اغتيال « يعقوب دي هان Yacob Di Haan » أحد أبرز زعماء الصهيونية المتطرفين ، في العام ١٩٢٤ ، ومقتل « حاييم أرلوسوروف Haim Arlosoroff » الرجل الثاني في الوكالة اليهودية ، في العام ١٩٢٢ ، ومقتل « إسرائيل كاستنر Israel Kastner » العام ١٩٥٧ ، ومقتل « اميل غرونزفايغ Emile Grunzveig » في العام ١٩٨٢ ، وهو مناضل من أجل السلام .

١٩ـ ومن الاغتيالات الحديثة ، اغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين يوم ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ ، من قبل متطرف صهيوني اسرائيلي اسمه ييغال عامير ، الذي حكم عليه القضاء بالسجن مدى الحياة .

وكانت الحكومة الإسرائيلية شكلت لجنة برئاسة رئيس المحكمة العليا لكي تلقي الضوء على واقعة الاغتيال . وقد تحدثت صحيفة كوريري دي لاسيرا الإيطالية (١٢) عن تقرير اللجنة فقالت « هناك محاولات لفهم كيف أمكن وقوع هذا الحادث ، ومن هم المسئولون عن وقوعه . إن اللجنة تشير بإصبع الاتهام إلى ثلاثة من أعلى قادة الشين بيت ، وعلى رأسهم مدير هذا الجهاز كارمي جيلون ، الذي استقال عقب الحادث ، ورجل المخابرات بي . إل (الذي لا يزال اسمه محظوراً) والذي كان يشغل وقت الحادث منصب قائد الوحدة المكلفة بحماية كبار الشخصيات بالدولة ، والذي استقال فور وقوع الحادث ، والمتهم الثالث هو إيه . إيه الذي كان يشغل بدوره منصب رئيس عمليات الحراسة ، والذي سيحرم على مدى أربعة أعوام من تولي أية مناصب قيادية .

« لم تسمح الرقابة العسكرية إلا بنشر ٢١٤ صفحة فقط ، من مجموع صفحات

الوثيقة (تقرير اللجنة) البالغ عددها ٣٢٨ صفحة . ومن المؤكد أن الصفحات المحظور نشرها ، والتي تصل إلى حوالي ١١٤ صفحة ، تتناول الموضوع الحساس للغاية ، والذي يتحدث عن وجود خفافيش تعمل في الظلام بداخل اليمين المتطرف . انهمك خبراء غامضون جداً في اللعبة المزدوجة حيث ينتهي التجسس ، ويبدأ التواطوء . ولكن ما هي علاقاتهم بييغال عامير ؟ إن هذا السؤال يدخل في إطار كل التساؤلات التي نشأت عقب اغتيال رابين ، والتي جاءت الردود عليها غير كاملة . وعلى أية حال فإن ضرراً بالغ الخطورة قد لحق بهيبة ومكانة أجهزة الأمن الإسرائيلية وعلى رأسها الشين بيت . إنها نكسة الشين بيت التي ضاهت لجنة شامجار بينها وبين تلك النكسات التي أعقبت الفشل العسكري في حرب العام ١٩٧٣ أو فضيحة المذابح الفلسطينية في لبنان منذ تسعة أعوام مضت . وفي مساء يوم استقالته عاد كارمي جيلون ليطلق صرخة ، تنذر بالخطر ، حيث قال : « لا ينبغي خداع النفس بالأوهام . فييغال عامير ليس حالة فريدة من نوعها . فيوجد مثله العديد من سفاكي الدماء ، يعيشون بيننا ، ويخدمون في صفوف الجيش ، وبعضهم يوجد أيضاً بداخل الجامعات ، وتقابلونهم أيضاً في المتاجر الكبرى ، وقد يعاودون تصويب نيران أسلحتهم » .

حواشي الفصل العاشر

١ ـ الوقائع التي لم يشر إلى مرجعها مستقاة من : الموسوعة الفلسطينية بمجلداتها الأربعة ، حسب الفبائيتها .

٢ ـ وجيه أبو ذكرى : مرجع سابق ، ص١٧١ـ١٧٣ .

٣ـ المرجع نفسه ، ص١٥٤ .

٤ ـ المرجع نفسه ، ص١٥٦ .

٥ ـ المرجع نفسه ، ص١٦٥ـ١٧٦ .

٦ ـ المرجع نفسه ، ص ١٧١ .

٧ ـ المرجع نفسه ، ص١٦٩ .

٨ـ المرجع نفسه ، ص١٤٧ .

٩ ـ المرجع نفسه ، ص١٤٨ .

١٠ـ المرجع نفسه ، ص١٤٤ـ١٤٦ .

١١ـ المرجع نفسه ، ص١٥٢ـ١٥٣ .

١٢ـ صحيفة كوربيري دي لاسيرا الإيطالية ، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٦ .

الفصل الحادي عشر

الإبعاد والطرد والترحيل

تم التخطيط لصهينة فلسطين وتهويد الأرض منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال العام ١٨٩٧ ، وجعل من الأهداف الصهيونية « العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة » . وفي العام ١٩٠١ نشطت الحركة الصهيونية في مجال شراء الأراضي في فلسطين ، وتهجير اليهود إليها .

عكف القادة في الحركة الصهيونية على وضع الخطط والسياسات [(١)] اللازمة للتخلص من السكان الشرعيين لفلسطين أيام الانتداب البريطاني . فقد كتب يوسف فايتس ـ الذي عمل مدة طويلة مديراً للصندوق القومي اليهودي كما عمل مستشاراً لرئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية ـ كتب في مذكراته الخاصة العام ١٩٤٠ : « بيننا وبين أنفسنا ، يجب أن يكون واضحاً أنه لا يوجد مكان في البلاد للشعبين معاً . . . فمع وجود العرب لن نتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل بأن نكون شعباً مستقلاً في هذه البلاد . إن الحل الوحيد هو أن تصبح أرض إسرائيل بدون عرب . . . ولا توجد طريقة أخرى لتحقيق ذلك غير نقل العرب من هنا إلى الدول المجاورة ، نقلهم جميعاً بحيث لا تبقى هنا قرية واحدة . ويجب أن يتم النقل إلى العراق وسورية ، بل إلى شرقي الأردن . ولهذا الغرض سوف تتوفر الأموال ، الكثير من الأموال . ومع هذا النقل فقط يمكن للبلاد أن تستوعب الملايين من إخوتنا . لا يوجد هناك بديل لذلك . . . وعلينا أن نقوم منذ الآن بدراسة البلدان المجاورة لكي نحدد قدرتها على استيعاب عرب أرض إسرائيل » . وعلى الرغم من اعتراف فايتس فإن عملية نقل السكان (أي طردهم بقوة السلاح) كانت خطة معدة سلفاً . لم ينجح تطبيق هذه الخطة تماماً ، فقد بقي بعد حرب ١٩٤٨ حوالي ١٥٦ ألف عربي لم تتمكن القوات الإسرائيلية من « نقلهم » ، وتمكنت هذه الأقلية العربية بفضل معدل تزايدها الطبيعي المرتفع من أن تصبح في العام ١٩٩٥ أكثر من مليون نسمة [(٢)] .

خططت الحركة الصهيونية ، تحت حماية حراب الاستعمار البريطاني ، لدعم وتنظيم الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، ولتهجير شعب فلسطين العربي .

كان هناك ٤٣,٠٠٠ من اليهود المستوطنين ، رجالاً ونساء ، يحملون السلاح كمتطوعين في جيوش الحلفاء العام ١٩٤٢ ، وهذه القوة العسكرية التي استفادت من تأهيل عسكري جيد وأشرفت عليها الهاغاناة سياسياً ساهمت بتهجير العرب من فلسطين، وحسمت المعركة معهم العام ١٩٤٨ .

ومن سياسات التهجير التي نفذتها الحركة الصهيونية منذ صدور وعد بلفور العام ١٩١٧ سياسة تملك الأراضي بأية وسيلة ، وهي السياسة التي جرى تنفيذها بمؤازرة الحكومة البريطانية التي دخلت إلى فلسطين العام ١٩١٨ لتنفيذ المشروع الصهيوني ، وتحقيق شعار « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » .

لقد كان اليهود يملكون ٢,٥٪ من أراضي فلسطين في العام ١٩١٨ ، ارتفعت إلى ٥,٦٪ في منتصف ١٩٤٨ . ولقد كانت الصهيونية تريد الأرض الفلسطينية نفسها كمرحلة أساسية تتبعها مرحلة تهجير السكان العرب الأصليين .

اتجهت الأطماع الصهيونية إلى الريف الفلسطيني لامتلاك الأراضي الزراعية فيه بشكل مخطط وهادف ، وبذلك حرم الفلاحون والعمال الزراعيون من أخصب أراضيهم ، وأغلقت أمامهم مجالات العمل والاستخدام ، وهم الذين كانوا يشكلون ٧١٪ من مجموع السكان العرب في العام ١٩٢٩ .

اعتمدت المؤسسات الصهيونية سياسة تهجير اقتصادية واجتماعية تتماشى مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الزراعي ومجتمعه الريفي من خلال مجموعة قوانين عنصرية حوّلت الفلاحين وصغار المستأجرين إلى طبقة مسحوقة ، وحرمتهم من أراضيهم ، ومن حق العمل فيها ، ودفعت بهم إلى الهجرة إلى المدن سعياً وراء العمل في أسوأ الشروط . لقد قدر عدد سكان الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح من مهاجري الريف العرب في يافا والقدس وحيفا بـ ١٢١ ألف نسمة .

كانت هزيمة الشعب الفلسطيني تكمن في إخراج الفلسطينيين من مواقعهم وطردهم من أراضيهم . وقد استطاع الصهيونيون تحقيق ذلك عندما قاموا باحتلال المناطق التي انسحبت منها القوات البريطانية بصورة متلاحقة قبل حلول موعد انتهاء الانتداب في ١٩٤٨/٥/١٥ . وتمكنوا من طرد الشعب الفلسطيني وإقامة حالة واقعية في فلسطين

باستخدام العنف والإرهاب وتنفيذ المخططات الإرهابية للوصول إلى الأهداف الصهيونية.

وقد وصف ييغال آلون القائد العسكري لمنظمة البالماخ، الوسائل التي تبناها الصهيونيون لتحقيق أهدافهم من خلال العمليات الإرهابية بقوله: «لم يبق أمامنا سوى خمسة أيام فقط قبل ذلك اليوم الذي ينذر بالتهديد، وهو يوم الخامس عشر من آيار / مايو. لقد رأينا أن هناك حاجة لتطهير الجليل الداخلي من السكان العرب لنقيم منطقة إقليمية يهودية في كل أنحاء الجليل الأعلى. لقد أضعفت المعارك الطويلة قواتنا، وأمامنا تكمن واجبات كبيرة هي.. إجبار عشرات الآلاف من العرب العنيدين الذين بقوا في الجليل على الهرب... لقد حاولنا استخدام تكتيك اعتمد على الأثر الذي خلفه سقوط صفد وهزيمة العرب في المنطقة التي تم تطهيرها بواسطة العملية (ماتاتيه). وقد أدى هذا التكتيك عمله بشكل معجز. لقد قمت بجمع المخاتير اليهود الذين لهم اتصالات مع العرب وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب بأن تعزيزات يهودية ضخمة قد وصلت إلى الجليل، وأن اليهود سيقومون بإضرام النار في جميع قرى الحولة، ويجب أن يقترح هؤلاء على العرب بصفتهم أصدقاء لهم، أن يهربوا قبل أن يفوت الوقت. لقد انتشرت الشائعة في جميع مناطق الحولة... وحققت هذه الخطة هدفها بالكامل».

بعد نكبة العام ١٩٤٨ والإعلان عن قيام إسرائيل تمكنت القوات الصهيونية من الاستيلاء على ٧٧,٤٪ من فلسطين بعد أن طردت وأجلت عنها سكانها العرب إلى ما وراء خطوط الهدنة، ما عدا أقلية لم تتجاوز آنئذ ١٥٦ ألف نسمة. وظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على الساحة الدولية. وذكر تقرير لبعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩ أن نحو «٧٢٦,٠٠٠ فلسطيني، وهم الذين طردوا عنوة من ديارهم في أثناء حرب ١٩٤٨، قد أصبحوا لاجئين لأن إسرائيل سدت عليهم سبل العودة إلى ديارهم».

إن قيام القوات الصهيونية بتدمير القرى العربية كان أحد العوامل الرئيسية لنشوء مشكلة اللاجئين. فقد عمدت إسرائيل إلى اتباع سياسة تدمير القرى العربية لتؤكد للفلسطينيين أن علاقاتهم بأوطانهم قد انتهت، وأن فلسطين لم تعد وطناً لهم، ولتكوين حقيقة ثابتة لدى الصهيونيين المقيمين في فلسطين بأن الفلسطينيين لن يعودوا إلى قراهم أبداً. ويذكر الدكتور إسرائيل شاحاك في مقدمة تقرير أعده: «إن الحقيقة حول القرى العربية التي كانت موجودة قبل العام ١٩٤٨، ضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة

إسرائيل تعدّ من أشد الأسرار صوناً في الحياة الإسرائيلية . فلا توجد نشرة أو كتاب أو كراس يتحدث عن عددها أو عن مواقعها . وهذا أمر مقصود ، وذلك من أجل أن تكون الأسطورة الرسمية المقبولة المتحدثة عن بلاد فارغة قابلة للتعليم في المدارس الإسرائيلية ، ولروايتها للزوار والسيّاح » . ويعرض الدكتور شاحاك في تقريره قائمة بأسماء ٣٨٥ قرية عربية قامت السلطات الإسرائيلية بهدمها وإزالة جميع معالمها من أصل ٤٧٥ قرية كانت موجودة قبل العام ١٩٤٨ .

لقد خُلقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، في الأصل ، عمداً . ففي العام ١٩٤٨ ، أُرغم ثلاثة أرباع مليون فلسطيني على الفرار ، وطُردوا من الأراضي التي احتلها الصهيونيون إما بالترهيب وإما بقوة السلاح ، وذلك بموجب فكرة الترحيل التي طالما نادت الصهيونية بها . إن الأحداث التي أدت إلى الهجرة الفلسطينية بدأت في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، عندما تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما فلسطينية عربية والأخرى يهودية ، وتشكل مدينتا القدس وبيت لحم منطقة دولية .

وما أن صدر هذا القرار ، حتى عادت الوكالة اليهودية لتناقش « المشكلة المزمنة » للسكان العرب في الدولة اليهودية المقترحة ، وذلك إكمالاً وإنجازاً لقرارها السابق خلال المناقشات بشأن الترحيل في حزيران / يونيو ١٩٣٨ الهادف إلى تحقيق تخفيض جذري في عدد العرب في الدولة اليهودية المقترحة . وقد برز إجماع يساند حرمان أكبر عدد ممكن من العرب من الجنسية الإسرائيلية ، وحملهم على اكتساب جنسية دولة عربية . وأوضح بن غوريون أنه في حال نشوب القتال ، فإن العرب الذين لهم صفة المقيم الأجنبي القانونية سيُعتبرون غير مخلصين للدولة بالاحتمال ، « ويمكن طردهم » من الدولة اليهودية . لكن إذا مُنحوا الجنسية الإسرائيلية « فلا يعود من الممكن سوى زجهم في السجن ، ومن الأفضل أن يُطردوا لا أن يُحبَسوا » (٣) .

وكان قرار التقسيم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ يعني أن الدولة اليهودية ستضم أقلية عربية كبيرة يصل حجمها إلى ٤٢٪ من تعداد السكان ، الأمر الذي كانت الحركة الصهيونية ترى فيه مشكلة عظمى (٥٢٠,٠٠٠ يهودي + ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني) .

قامت الهاغاناة بدور رئيسي في إطلاق حرب ١٩٤٨ . فمنذ أوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ كانت قيادتها تضغط لاعتماد استراتيجية هجمات عشوائية على السكان المدنيين العرب .

كتب بن غوريون في يومياته في تموز / يوليو ١٩٣٦ ، بعد إبحاره من يافا إلى لندن : «أرحّب بتدمير يافا ؛ ميناء ومدينة . فليحدث هذا الأمر ؛ إذ سيكون من الأفضل . إن هذه المدينة ، التي سَمنت من الهجرة اليهودية والاستيطان ، تستحق التدمير لأنها رفعت الفأس في وجه من بناَها وجعلها تزدهر . إذا ذهبت يافا إلى الجحيم فلن أحسب نفسي من الباكين عليها » (٤) . وكان بن غوريون يؤمن بأن سكان يافا وحيفا العرب هم تحت رحمة الهاغاناة ، وأن في الإمكان عزلهم وتجويعهم والضغط عليهم للخروج ، وذلك عن طريق تدمير مواصلاتهم وتجارتهم وسبل أرزاقهم (٥) . وعلاوة على ذلك ، أصدر بن غوريون في الفترة نفسها أوامر بأنه «خلال الهجوم ، علينا أن نتصرف بحزم وقساوة من دون أخذ أي شيء بعين الاعتبار» . وكانت أهداف هذه الضربات من قبل الهاغاناة ، إلى جانب التسبب بانهيار المعنويات وبالتفتيت والفوضى في المراكز المدينية ، إحداث صدمة ، وتدمير التوازن الاجتماعي العربي ، والتسبب بهجرة مذعورة .

وبينما كان عرب فلسطين غير مستعدين للحرب على الإطلاق ، وغير مسلحين في الغالب ، وفي وضع دفاعي ، شنت الهاغاناة والإرغون وشتيرن ضربات هجومية منسّقة ضد المدنيين العرب في المدن الرئيسية الثلاث ، حيفا والقدس ويافا ، وكذلك في الأرياف ، ونُفذت سلسلة من الغارات الليلية ، وعمليات التفجير العشوائية ، وتدمير المنازل ، والمجازر الهادفة إلى ترويع العرب وحملهم على الرحيل . (انظر نماذج من عمليات القتل والتدمير في نهاية الفصل) .

وإضافة إلى هذه الهجمات المتواصلة على السكان المدنيين العرب ، اقترح بن غوريون عدة وسائل مختلفة تهدف إلى تهجير العرب تهجيراً شاملاً . وقد استخدم بن غوريون وقادته العسكريون ومستشاروه تلك الوسائل . وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، حث ييغال آلون ، قائد البالماخ على استخدام تكتيك الحرب الاقتصادية : « إن العقاب الجماعي فقط هو الأمر الممكن . إن الدعوة إلى السلام قد تُفسّر بأنها علامة ضعف ، والدعوات إلى السلام يجب ألاّ تصدر إلا بعد أن نكون قد قمنا بتسديد ضربة قوية . ينبغي لنا أن نوجه الضربات إلى اقتصادهم » (٦) .

وفي القدس ، كانت استراتيجية الهاغاناه في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ تقضي بتدمير « الجزر والأحياء العربية » في القدس الغربية . وفسّر نائب قائد الهاغاناة في القدس تفجير فندق سميراميس في حي القطمون ليل ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ بأنه يتماشى مع هذه السياسة .

هناك أدلة واضحة على سياسة الهاغاناة في الترحيل والطرد معاً منذ الأسابيع الأولى من حرب ١٩٤٨ ، وذلك في الحملة الهادفة إلى إجلاء المجتمعات العربية شبه البدوية والريفية عن السهل الساحلي ، بين تل أبيب وحيفا . وكان إجلاء العرب عن هذه المنطقة قد وُضع واحدة من أهم الأولويات في مشاريع الترحيل في أواخر الثلاثينيات . وبين كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ونيسان / إبريل ١٩٤٨ ، كانت هجرة السكّان الريفيين العرب من السهل الساحلي نتيجة مباشرة لضربات وهجمات محددة وجّهتها الهاغاناة والإرغون . وهوجم الكثير من التجمعات السكنية . وكثيرون إما أُرهبوا عمداً لحملهم على الهرب وإما طُردوا بقوة السلاح . (٧) واستخدمت الهاغاناة تكتيكات الحرب النفسية لإرهاب بعض المجتمعات شبه البدوية وحملها على الجلاء . أما الآخرون ، فقد أُعطيت لهم نصائح « ودّية » بالجلاء ، أو أُمروا مباشرة وطُردوا .

ومع حلول منتصف نيسان / إبريل ١٩٤٨ ، أتمت الهاغاناة إخلاء منطقة السهل الساحلي جنوبي زخرون يعكوف من خلال إصدار سلسلة من أوامر الطرد إلى المجتمعات العربية الباقية .

وتعبر يوميات يوسف فايتس ، الذي كان يشارك مشاركة واسعة في أعمال ومشاريع لجان الترحيل (١٩٣٧-١٩٤٢) مصدراً لمعلومات جد هامة عن مراحل تنفيذ عمليات الطرد والغزو واغتصاب الأراضي العربية . فقد كتب فايتس في العام ١٩٤٠ إن «الخلاص» يكمن فقط في ترحيل جميع السكان العرب من البلد (٨) .

إن الحملة العسكرية التي كان على الهاغاناة أن تشنّها ضد عرب فلسطين قد وُضعت بصورة مفصلة من قبَل الهاغاناة في « الخطة - دال » التي خُطِّط لها أول مرة في العام ١٩٤٢ ، واعتمدتها قيادة الهاغاناة العليا في ١٠ آذار / مارس ١٩٤٨ . وكانت الخطة تقضي بالاستيلاء على النقاط الرئيسية في البلد وعلى الطرق قبل رحيل البريطانيين . أما الأسس السياسية - الاستراتيجية للخطة فكانت تقضي بتوسيع الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم ، وبـ « نسف » و « حرق » و « تدمير » القرى العربية ، و « طرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود إذا واجهت هجماتنا أية معارضة (مقاومة) » (٩) . وكانت الخطة تحوي أيضاً نصوصاً تفصيلية للاستيلاء على المدن العربية وطرد السكان من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات .

إن أشهراً عدة من الغارات والهجمات والقنابل والرشاشات والتدمير والقتل والمذابح قد نجحت جميعها في إخراج قسم كبير من الفلسطينيين من

وطنهم وديارهم ، وهو ما كان يعني في الواقع تنفيذ البنود المتعلقة بالترحيل والواردة في «الخطة – دال» .

وبموجب التقديرات التحليلية الصادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي ، ولدى حلول ١ حزيران / يونيو ١٩٤٨ ، أي عقب تنفيذ أهداف الخطة ، كان ٣٧٠,٠٠٠ فلسطيني قد غادروا تلك الأجزاء من البلد التي استولت القوات الصهيونية عليها . « فعلى الأقل ثمة ٥٥٪ من إجمالي الهجرة قد سببتها عمليات (الهاغاناة / جيش الدفاع الإسرائيلي) وبتأثير منها » . وكانت الهجمات التي شنتها الإرغون وشتيرن ، كمذبحة دير ياسين ، مسئولة عن ١٥٪ من الهجرة . أما الحرب النفسية ، والإجلاء الذي أمر الجيش به ، والخوف عامة ، فكانت كلها مسئولة عن ١٤٪ من الهجرة . وفي المجموع ، غادر ٨٤٪ بسبب الهجمات والأعمال الصهيونية المباشرة [١٠] . وهذا التحليل الصادر عن الاستخبارات الإسرائيلية ، والذي يبدو أنه صيغ بهدف إعطاء المشورة في شأن الوسائل المتبعة للتسبب بتهجير إضافي ، يعطي تقديراً لأقل من نصف عدد المهاجرين العرب ، لأن المزيد من العدد عينه سيجد نفسه مضطراً إلى الهجرة في الأشهر اللاحقة .

إن المذبحة الرهيبة ، الموثّقة على نطاق واسع ، والتي نُفّذت ضد سكان قرية دير ياسين قرب القدس في ٩ نيسان / إبريل ١٩٤٨ كانت نقطة تحول في تاريخ حرب ١٩٤٨ ، وأحد العوامل الأكثر حسماً في التسبب بهجرة جزء كبير من سكان فلسطين. فهجوم الإرغون ـ شتيرن المنسّق على هذه القرية ، والذي نُفّذ بالتعاون مع قائد الهاغاناة في القدس ، الذي زوّد المهاجمين بالذخيرة والتغطية المدفعية من إحدى سرايا البالماخ ، كان يرتبط بأهداف « الخطة ـ دال » . وباعترافهم هم ، كان مهاجمو الإرغون وشتيرن مصممين على ارتكاب مذبحة تهدف إلى « كسر معنويات العرب » ونشر جو من الذعر التام .

ثمة إجماع عام على أن مذبحة دير ياسين كانت تهدف ، وهو ما حدث فعلاً ، إلى إرهاب السكان الفلسطينيين ، وأنها ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في التسبب بالفرار المشوب بالذعر من حيفا ، ويافا ، وطبرية ، ومن قرى في جميع أرجاء البلد . وما لا يقل عن هذا أهمية أن هذه الحادثة تشابكت مع استراتيجية الهاغاناة فيما يتعلق بسياسة الترحيل . وبموجب هذه الاستراتيجية ، شُنّت في تلك الأيام عشرات الهجمات من قِبل قوات الهاغاناة والبالماخ ، وجرى تدمير البيوت بالديناميت على رؤوس العجائز والنساء والأطفال . ومن الأمثلة المفصلة لذلك ما أوردناه في النماذج من عمليات القتل والتدمير في نهاية هذا الفصل .

وقد ظهر إلى العيان في الأعوام الأخيرة الكثير من المواد التوثيقية الخاصة بالمذابح العديدة التى ارتكبتها القوات الصهيونية ، ومن بعدها الجيش الإسرائيلي ، في العام ١٩٤٨ . ومن هذه المذابح واحدة ليست معروفة مثل مذبحة دير ياسين ، لكنها لا تقل عنها وحشية ، حدثت في قرية الدوايمة في جنوب شرقي الخليل في ٢٩-٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ . وقد نُفّذت المذبحة على يد الكتيبة ٨٩ من الجيش الإسرائيلي قادها موشي دايان وذلك بعد سقوط القرية من دون قتال [١١] . فقد قتل في هذه المذبحة نحو ٨٠ ـ ١٠٠ عربي . وقُتل الأطفال بتكسير رؤوسهم بالعصي . ولم يكن ثمة من منزل بلا قتلى .

لم تكن مذبحة الدوايمة إلا واحدة من مذابح عديدة ارتكبها الجيش الإسرائيلي وسلفه المنظمات الصهيونية في الأسابيع والأشهر التي تلت حادثة دير ياسين . وتشمل الحوادث الأخرى مذابح كثيرة تحدثنا عنها في هذا الكتاب .

وإضافة إلى تلك المذابح ، هناك مذابح متفرقة كمثل ما جرى في قرية عيلبون ، في الجليل ، يوم ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨ ، حيث قتل ١٢ من شباب القرية[١٢] . وفي قرية صفصف ، في الجليل أيضاً ، رُبط ٥٢ رجلاً بالحبال وأُلقي بهم في بئر وأُطلقت عليهم النار فقُتل عشرة منهم . وتوسلت النساء طلباً للرحمة . وكان هناك ثلاث حالات اغتصاب . . . واغتُصبت فتاة عمرها ١٤ عاماً ، وقُتلت أربع أخريات . [١٣] وفي اللد ، في ١١-١٢ تموز / يوليو ١٩٤٨ ، قُتل رمياً بالرصاص عشرات من المدنيين غير المسلحين والمحتجزين في مسجد وكنيسة في البلدة . وقدر مصدر إسرائيلي رسمي عدد القتلى بـ ٢٥٠ قتيلاً ، وجُرح الكثيرون . لكن الأرجح أن عدد القتلى العرب قد تراوح بين ٢٥٠ قتيلاً و ٤٠٠ قتيل في المذبحة الكبرى التي اقترفها الجيش الإسرائيلي في اللد ، كما قتل ٣٥٠ آخرون في أثناء طرد سكان المدينة عقب ذلك وإرغامهم على مغادرتها مشياً على الأقدام[١٤] . وفي أيار / مايو ١٩٤٨ ، وقبل سقوط صفد ببضعة أيام ، اعتقل نحو ٣٧ شاباً من قرية عين الزيتون المجاورة ، بعد أن احتلتها الهاغاناة . وكان هؤلاء بين نحو ٧٠ معتقلاً عربياً ذبحهم جنود من كتيبة البالماخ الثالثة ، بأوامر من قادة الكتيبة . ولم يكن الدافع إلى ارتكاب هذه المذابح مجرد الثأر أو عطش إلى القتل فقط ، بل كان عقيدة ايديولوجية واستراتيجية سياسية نابعتين من فكرة الترحيل ، وتهدفان عن سابق تصميم إلى تقويض معنويات المدنيين وأمنهم والتسبب بهجرة جماعية .

أما الحوادث المتفرقة ، والتي تكوّن « مذابح صغيرة » ، غير مشهورة ، فكثيرة

ومتنوعة. منها ـ مثلاً ـ ما جرى يوم ١٢ آيار / مايو ١٩٤٨ ، حينما هوجمت قرية أم الشوف ، إلى الجنوب الشرقي من حيفا ، واحتلتها قوات الإرغون التي عمدت إلى قتل سبعة شبان من العرب المعتقلين . وقبل ذلك التاريخ ، في يوم ١ نيسان / إبريل ، وقرب ريشون لتسيون في منطقة اللد ، « دخل يهود مسلحون بستاناً للحمضيات يملكه يهود ، وكان يعمل فيه ١١ عربياً . وأطلق اليهود النار على العمّال ، واستطاع أحدهم الإفلات ، وأخبر الشرطة . وعندما وصلت الشرطة إلى مكان الحادث وجدت جثث عشرة من العرب ، أصيبوا كلهم بطلقات نارية في الرأس »[١٥] . وفي ١٨ من الشهر ذاته ، بلّغ سكان الكابري في الجليل الغربي الشرطة البريطانية أنهم رأوا اليهود يُخرجون عدداً من العرب من « سيارة يهودية مصفحة ويقتلونهم . فذهبت الشرطة إلى مكان الحدث ووجدت عربياً مصاباً بجروح بالغة وجثث تسعة آخرين أصيبوا بطلقات نارية وشوّهت أجسادهم »[١٦] .

وتظهر الأبحاث الحديثة بشأن هجرة الفلسطينيين أن هذه المذابح ارتكبتها قوات الهاغاناة وسواها من المنظمات الصهيونية والجيش الإسرائيلي . وكان الهدف منها جعل الفلسطينيين يغادرون بيوتهم وقراهم ومدنهم . وقد تصرف الصهيونيون والإسرائيليون بصورة وحشية تتماشى مع هذا الهدف . وإضافة إلى ذلك ، فإن هذه المذابح لم تكن حوادث فردية منعزلة ، ولم تكن أيضاً مجرد ظروف طارئة أو قاهرة أو تجاوزات محصورة في منطقة معينة من البلد . فمن أهم ما يلفت النظر في طبيعتها أنها كانت موزعة في شتى الأرجاء : في الجليل الغربي والشرقي والشمالي ، وفي اللد وسط فلسطين ، وفي جنوب غربي الخليل ، وفي القدس الغربية ، وأنها حدثت قرب المدن العربية الكبرى . ويبدو أن لهذه المجازر أنماطاً تتماشى مع تهجير العرب ومع حملات الطرد ، التي نفذها الجيش الإسرائيلي ، من هذه المناطق . وإضافة إلى ذلك، كان الفلسطينيون أقل رغبة في الجلاء عن مدنهم وقراهم في النصف الثاني من الحرب . لذا ، فإن المجازر المتعددة التي ارتكبت منذ حزيران / يونيو ١٩٤٨ فصاعدا كانت تهدف إلى التسبب بجلاء شامل .

وهذا ما سعت إليه الحكومة الإسرائيلية ، حين شكلت لجنة ثالثة للترحيل ، وتبنت مشروع « ترحيل قسري » . ولكن وقائع العام ١٩٤٨ أوضحت أنه لم يكن للحكومة الإسرائيلية ، ولا للجنة الترحيل التابعة لها ، أدنى حظ في تنفيذ ترحيل قسري مدبّر ومتفق عليه للفلسطينيين . لكن الأمر المهم هو أن سياسات الحكومة وسلوك الجيش في إجلاء السكان الفلسطينيين عن أماكن شتى كانت مُستلهمة من لجنة الترحيل ، ومسترشدة

بفكرة الترحيل وتاريخها الطويل . وقد تأثرت سياسة الطرد هذه ، إلى حد ما ، بواقع أن الكثيرين من المرحّلين لم يغادروا فلسطين بل سعوا للجوء إلى مناطق عربية أكثر أماناً في البلد . وما لا يقل عن هذا أهمية هو أن الكثيرين منهم بدءوا منذ منتصف الحرب يعودون إلى قراهم ومدنهم ، وهو ما سمته الحكومة الإسرائيلية «تسللاً» . وتبين أن قلة فقط من المرحّلين انتقلت إلى الدول المجاورة . وكان معظم هؤلاء من سكان المدن . أما الفلاحون ، فقد لبثوا على الخطوط الأمامية أملاً بالعودة .

وعند نهاية العام ١٩٤٨ ، لم يُسمح سوى لـ ١٣٠,٠٠٠ فلسطيني عربي بالبقاء داخل حدود دولة إسرائيل . فقد تم ترحيل وتهجير نحو ٧٥٠,٠٠٠ نسمة إما إلى الأجزاء المتبقية من فلسطين وإما إلى البلاد العربية المجاورة مباشرة ، أي الأردن وسورية ولبنان .

تعرضت الأقلية العربية المحاصرة في إسرائيل إلى الاضطهاد القومي والتمييز العنصري ، فمنذ إعلان قيام إسرائيل فرض على العرب الحكم العسكري الذي تنص قوانينه على حرمان الخاضعين له من كل حقوق المواطنة الأساسية . يقول البروفسور فوتيه : « إن إسرائيل ليست عنصرية فقط بل هي العنصرية ذاتها . ولما طلبت من إسرائيل شاحاك (الذي يعمل في الجامعة العبرية) تعريف إسرائيل بكلمات ثلاث فقط ، قال عنها هي « عنصرية ، إرهاب ، نازية » .

لقد كانت إسرائيل تفضل أن ترى فلسطين « نظيفة » كلياً من العرب ، كما قال بن غوريون مرة . ولكن بقاء عدد قليل منهم جعل إسرائيل تخطط لتحويل العرب إلى مجموعة بشرية مبعثرة وضائعة في أسفل المجتمع الإسرائيلي من جهة وذائبة ومستوعبة في الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى . إنها تريد أن يختفي العرب من أراضيها ، ولكن ليس عن طريق طردهم إلى خارج الدولة هذه المرة ، بل طردهم إلى داخلها ، أي تحويل الفلسطينيين إلى جيش الفقر في المدن الإسرائيلية وتسخيرهم لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ودفعهم للتخصص في الأعمال الشاقة وأعمال الخدمات . لقد قامت إسرائيل بعملية اقتلاع اجتماعي ، ونفي من الجذور ، وسحق شعب بأسره، لصالح غزاة أجانب .

وكان الصهيونيون قدروا أن إرهاب الفلسطينيين العرب وإخراجهم من ديارهم سينسيانهم حق العودة إليها ، أو أنهم سيتنازلون عن حقوقهم السياسية في بلادهم بذوبانهم في البلاد العربية المجاورة . فلما أظهر الفلسطينيون كل تمسك ببلادهم وحقوقهم ، وخاب تدبير الصهيونيين ، أراد الصهيونيون تضليل الرأي العام ، فافتروا على العرب الكذب ، وقالوا إن زعماءهم أمروهم بالخروج حتى يُخلوا الميدان للحرب بين

الجيوش العربية والإسرائيليين ، وزعموا أن العرب لم يُخْرَجُوا ولم يُكْرهوا على الخروج .

وأول ما يلاحظ على هذا الزعم أنه لم يصدر في وقت الحوادث بل بعدها بكثير ، إذ لم يذكره الوزراء الإسرائيليون ، لا تصريحاً ولا تلميحاً ، عندما كان وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت في خريف ١٩٤٨ يحثهم على وجوب رجوع العرب الذين أخرجوا من بيوتهم بسبب الحرب ، أي بتدبير المنظمات الإرهابية أولاً ، ثم بتدبير الجيش الإسرائيلي ثانياً .

وثاني ما يلاحظ أن الدعاية الإسرائيلية لم تسمّ زعيماً عربياً واحداً أصدر الأمر المزعوم، ولم تذكر في أي تاريخ كان صدوره ، ولا من أي محطة في فلسطين أو خارجها أذيع ، ولا في أي جريدة في فلسطين أو خارجها نشر .

وثالث ما يلاحظ أن أمراً كهذا لا يمكن أن يصدر دون أن تعلم به الصحف العبرية والصحف الأجنبية ، ومحطات الإذاعة الصهيونية السرية ومحطات الإذاعة الأجنبية . فلا ذكر للأمر المزعوم في الصحف العبرية ، ولا ذكر له في الصحف الأجنبية حتى تلك التي كانت ميالة إلى الصهيونيين . والواقع أن الصحف العبرية ومحطات الإذاعة الصهيونية ذكرت أوامر للزعماء العرب بالصمود لا بالخروج .

وحدث أن اهتم بالموضوع صحفي إرلندي اسمه إرسكين شلدرز ، إذ راجع سجلات هيئة الإذاعة البريطانية وسجلات وكالة الأنباء المركزية الأمريكية الخاصة بكل ما أذيع في اللغات العربية والعبرية والإنكليزية من فلسطين والبلاد المجاورة في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨ . وقد سجلت هذه الإذاعات يومياً في قبرص . وكانت النتيجة برهاناً آخر على اختلاق الأمر المزعوم .

ولقد كشف عن هذه الحقيقة مرة أخرى في العام ١٩٨٧ حينما تأكد أن خروج القسم الأكبر من الفلسطينيين من المناطق التي احتلتها الهاغاناة في فلسطين في مرحلة إقامة إسرائيل ، كان نتيجة مباشرة للعمليات الإرهابية التي نفذتها الهاغاناة ومنظمتا إرغون وشتيرن ، وليس نتيجة رغبات ونداءات الهيئة العربية العليا لفلسطين والحكومات العربية المجاورة ، وهي الدعوى التي تشبثت بها إسرائيل وأجهزة الإعلام الصهيونية لتفسير ظاهرة الهجرة الجماعية الفلسطينية من مناطق الاحتلال .

ولقد كشف عن هذه الحقيقة الكاتب الإسرائيلي بيني موريس (Benny Morris) في

كـتـــاب عنوانه : "The Origins of the Palestinian Refugees Problem, Cambridge University Press, 1987" نشر فيه وثيقة هي تقرير من مخابرات الجيش الإسرائيلي ، تاريخه ٣٠/ ٦/ ١٩٤٨ ، ويغطي المدّة من ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ إلى ١/ ٦/ ١٩٤٨ . وجاء فيه أنّه ، خلال المدة المذكورة ، غادر فلسطين ٢٣٩ ألف عربي من المناطق التي خضعت للدولة اليهودية في قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ، و١٥٢ ألف عربي من المناطق التي احتلتها القوات الإسرائيلية من أراضي الدولة الفلسطينية .

يثبت التقرير أن الهجرة العربية كانت ٥٥٪ منها بسبب العمليات الإرهابية التي قامت بها الهاغاناة ثم الجيش بعد قيام إسرائيل في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ ، في حين أن ١٥٪ من الهجرة كانت بسبب عمليات منظمتي إرغون وشتيرن ، وما تبقى من الهجرة (أي ٣٠٪) كان نتيجة الذعر من تلك العمليات .

ويثبت التقرير أيضاً أن الهجرة العربية كانت على عكس رغبات الهيئة العربية العليا وحكومات الدول العربية المجاورة ، وأن هذه الحكومات كافحت الهجرة « بالتهديد والترغيب وفرض العقوبات » .

وبعد أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان في حرب ١٩٦٧ ، أضافت إلى مأساة اللاجئين مأساة جديدة تمثلت في النازحين الذين تضرروا بوقائع الحرب ونتائجها ، وبخاصة عمليات الطرد والاقتلاع والتدمير التي اتبعتها القوات الغازية وسلطات الاحتلال . وابتدعت هذه القوات والسلطات وسائل جديدة ومتنوعة في عمليات النفي والإبعاد للفلسطينيين من وطنهم وديارهم في الضفة والقطاع . وتعتبر سياسة النفي والإبعاد هذه من أقسى الإجراءات القمعية التي مارستها سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين بهدف تفريغ الأراضي المحتلة منهم . وترتكز عمليات الإبعاد المذكورة إلى المادة ١١٢ من قوانين تعرف بأنظمة الدفاع (الطوارئ) للعام ١٩٤٥ . وهي تشريعات وتعليمات مختلفة أصدرتها سلطات الانتداب البريطاني أثناء حكمها لفلسطين ووضعت فيها حصيلة تجارب الاستعمار البريطاني خلال محاولاته قهر الشعور القومي للشعب الفلسطيني الذي أخذ يطالب بالحرية وحق تقرير المصير . والعجيب في الأمر أن الصهيونيين تظاهروا بمعارضة هذه التشريعات حين صدورها . بيد أن رجال القانون الصهيونيين عمدوا بعد قيام إسرائيل ، إلى تبنّي هذه القوانين التي سبق لهم أن نددوا بها وهاجموها وتناسوا كل ما قالوه فيها . وعلى العكس تماماً فقد اعتبروها جزءاً لا يتجزأ من تشريعات الدولة الإسرائيلية الجديدة بعد أن حذفوا

منها ما يتعلق باليهود ليبقى تنفيذ هذه القوانين ساري المفعول على العرب الذين عاشوا بعد قيام إسرائيل تحت حكم عسكري مباشر . وبعد حرب ١٩٦٧ جرى تطبيق هذه القوانين على الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وسيناء .

مارس الحكم العسكري الإسرائيلي تنفيذ هذه القوانين بحق سكان المناطق المحتلة بأقسى وأشد ما يمكن تصوره . وجرى فرض عقوبة الإبعاد السياسي بأساليب وحشية لا إنسانية وفقاً لمضمون المادة ١١٢ من القوانين المذكورة التي تنص على أن « لوزير الدفاع والحاكم العسكري حق طرد أي شخص من البلاد ، أو منعه من الدخول إليها ، إنْ وُجد خارجها » . وبمقتضى هذا النص قامت إسرائيل بتطبيق عقوبة الإبعاد السياسي بدون رقابة قضائية عسكرية أو مدنية لدى أي مرجع كان ، وبدون توفر دليل قانوني أو محاكمة ، بل بموجب قرارات تخضع لمشيئة وزير الدفاع أو الحاكم العسكري وتقديرهما ، وهي قرارات نهائية وقطعية رغم مجافاتها كل مبادئ القانون الدولي الإنساني العرفي والاتفاقي . وقد استمرت إسرائيل تطبّق سياسة النفي والإبعاد بدون تردد على الرغم من احتجاجات المنظمات والمجالس واللجان الدولية وإدانتها للسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .

ركزت السلطات الإسرائيلية في ممارستها المستمرة والواسعة لعقوبة الإبعاد السياسي على القادة والشخصيات المثقفة والبارزة التي لها القدرة على تحريك الجماهير لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي والتصدي للغزاة وللإجراءات التعسفية الإسرائيلية ، وعلى كل من توسمت فيهم القيادة من النقابيين ورؤساء البلديات وأعضاء الغرف التجارية ورؤساء الجمعيات والأطباء والمحامين والمدرسين ورجال الدين والطلبة والنشيطات في الحركة النسائية والكُتّاب والمفكرين . وليس معنى هذا أن إسرائيل كفّت عن مبدأ طرد جميع الفلسطينيين العرب من الأراضي المحتلة . ولكن تشبّث الفلسطينيين بالأرض ورفضهم النزوح حملا إسرائيل على التركيز على طرد القيادات الوطنية والشعبية والمهنية الفلسطينية لإفراغ المناطق المحتلة من قادتها المحليين .

يضاف إلى ذلك عمليات الإبعاد الجماعي التي نفّذتها سلطات الاحتلال في الأيام الأولى لاحتلالها الضفة والقطاع فكانت تقوم بجمع المواطنين في الأحياء والقرى والمخيمات وتختار من بينهم أعداداً كبيرة من الشبان فتعتقلهم وتقوم بإبعادهم . وقد رحّلت بهذه الطريقة عن قطاع غزة وحده أكثر من ٨,٠٠٠ مواطن في عملية واحدة ، بعد أسابيع قليلة من الاحتلال .

وكانت السلطات الإسرائيلية تقوم بتنفيذ عمليات الإبعاد بطريقة وحشية يتعرض المبعد معها للخطر إلى جانب الإساءات والمعاملة اللا إنسانية التي يلقاها أثناء عملية الإبعاد . فلقد قامت إسرائيل باستخدام جسر اللنبي وجسر دامية لإبعاد المواطنين خارج المناطق المحتلة من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ إلى شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٩ . وكان المبعد يساق حتى منتصف الجسر ثم يؤمر بمتابعة المسير إلى الجانب الأردني حيث تكون السلطات الأردنية مرغمة على قبوله . ومنذ تاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٩ توقفت الحكومة الأردنية عن السماح لأى مبعد بأن يعبر أحد الجسرين . فقامت إسرائيل بتغيير طريق الإبعاد إلى وادي عربة (صحراء عربة) الواقع بين البحر الميت وإيلات . ونظراً إلى انتشار القوات الأردنية على الحدود في هذه المنطقة لمنع التسلل توجّب على المبعدين أن يسيروا عدة أميال باتجاه حدود الأردن في الأراضي الوعرة قبل أن يكتشفهم أحد .

ونشير فيما يلي ـ من قبيل المثل ـ إلى إحصاءات إبعاد الشخصيات فقط ـ دون الابعاد الجماعي ـ من الضفة الغربية في سنوات محددة :

السنة :	العدد :
١٩٦٩	٢٢٣
١٩٧٠	٤٠٦
١٩٧١	٣٠٦
١٩٧٢	٩١

أما في قطاع غزة فقد اتخذت سياسة الإبعاد شكلاً آخر ، فكان جميع المبعدين من غزة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧١ من الشبان . وأصبح الإبعاد وسيلة لتخفيف شدة الازدحام في سجني غزة وعسقلان . وقد مكّنت المعتقلات الإضافية في صحراء سيناء الجيش الإسرائيلي من أن يوقف عائلات الشبان المطلوبين كرهائن في معسكر منعزل في مطلع العام ١٩٧١ . وبهذا الصدد يقول إسرائيل شاكاح : « إن معتقل أبو زنيمة المقام في وسط صحراء سيناء لعائلات الفدائيين الذين لم يعتقلوا ، وإنما اشتبه فيهم فقط ، ترسل إليه أسر الفدائيين بأطفالها ورضّعها . وإذا اعتقل هؤلاء الفدائيون أو قتلوا يفرج عن أسرهم . فالأطفال الذين كانوا يصلّون من أجل حريتهم يصلّون الآن من أجل موت آبائهم . وكلمة الأسرة اتخذت معنى واسعاً جداً . فهي لا تعني الأم والأب والأولاد فقط ، وإنما تعني أيضاً أبناء العم والخال والخالة والعمة ، أي جميع أفراد العائلة . وإن بعض الأسر التي نفيت إلى أبو زنيمة يبلغ عدد أفرادها ٢٠٠ شخص » .

وبصورة عامة لم يجر في قطاع غزة إبعاد قادة سياسيين كما حصل في الضفة الغربية ، فيما عدا تسعة من القادة فرضت بحقهم الإقامة الجبرية لمدة ثلاثة أشهر في مخيمات البدو في سيناء خلال العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠ . ولقد بلغ مجموع عدد المبعدين من قطاع غزة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٨ وفقاً للأرقام المستخلصة بدقة من السجلات الرسمية الأردنية ٣٨٣ مبعداً يشكلون نسبة ٣٣٪ من مجموع العدد الكلي للمبعدين البالغ ١٥١ ,١ مبعداً .

ومن أبرز عمليات الإبعاد ما قامت به إسرائيل يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ حين أبعدت ٤١٥ فلسطينياً[١٧] . وقبل أن يتم الإبعاد اعتقلت سلطات الاحتلال ما يزيد على ١٦٠٠ شخص . وقد نقل الجيش الإسرائيلي المحتجزين معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي إلى أرض في جنوبي لبنان تقع بين ما يسمى « حزام الأمن » وبقية الأراضي اللبنانية . وحينما قدم محامون عن المبعدين استئنافاً إلى المحكمة العليا في إسرائيل لكي تصدر أمراً مؤقتاً بوقف التنفيذ ، أصدرت المحكمة أمراً بذلك بحجة أن الإبعاد لم يكن قانونياً ، لأنه أنكر على المبعدين حقهم في محاكمة مشروعة . ولكن المحكمة عادت في اليوم التالي فألغت أمرها وقررت أن للقادة العسكريين سلطة الإبعاد الفوري ولفترة سنتين لأي شخص فلسطيني من الأراضي المحتلة دون أن يكون له الحق في الاستئناف ودون إنذار مسبق .

وهكذا أبعد ٤١٥ فلسطينياً ، منهم ١٦٣ من قطاع غزة و ٢٥٢ من الضفة الغربية . وأقيم لهم مخيم من الخيام بالقرب من مرج الزهور .

نماذج من عمليات القتل والتدمير
التي أدت إلى إخراج الفلسطينيين من وطنهم وديارهم ،
وهي نماذج منتقاة من العمليات التي وقعت بين
٢٠/٥/١٩٤٧ و ٣١/٣/١٩٤٨ ،

قامت بها المنظمات الصهيونية الإرهابية : هاغاناة ، ارغون ، شتيرن [(١٨)]

١ ـ فَجَّة : ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٧ ، دخلت قوة من الهاغاناة مقهى عربياً في قرية فجّة القريبة من بيتح تكفا ، وقتلت ثلاثة أشخاص وجرحت عشرة .

٢ ـ عرب السوارقة : ٢١ آيار / مايو ١٩٤٧ ، دخلت الهاغاناة مضرب بدو عرب السوارقة في منطقة فجة وقتلت عربياً .

٣ ـ عائلة أبو لَبَن : ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٧ ، دخلت قوة للهاغاناة بستان الحمضيات الذي يملكه رشيد أبو لبن ، وهو يقع بين يافا وبيتح تكفا . وقتلت احد عشر عربياً ، كان منهم جميع أفراد العائلة المؤلفة من سبعة أشخاص بينهم امرأة ، وبناتها الثلاث (أعمارهن ٧ ، ٨ ، ١٠) ، وابنها البالغ من العمر ثلاثة أعوام .

٤ ـ سوق حيفا : ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٤٧ ، هاجمت الهاغاناة سوق حيفا ودمرت عدة متاجر فيه بعبوات ناسفة .

٥ ـ عرب الشوبكي : ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، دخلت قوة من منظمة شتيرن متنكرة ببذلات عسكرية بريطانية مضرب عرب الشوبكي قرب مستوطنة رعنانا اليهودية ، وقتلت خمسة أشخاص .

٦ ـ الطيرة : ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، دخلت قوة من الإرغون ترتدي بذلات عسكرية بريطانية الطيرة ، وهي قرية عربية كبيرة قرب حيفا ، فقتلت ١٢ عربياً وجرحت ستة آخرين .

٧ ـ سينما ركس ، القدس : أضرمت الهاغاناة النار في سينما ركس ، كبرى دور السينما العربية في القدس ، في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ .

٨ ـ العباسية : ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، هاجمت الإرغون قرية العباسية ، وهي إلى الشرق من يافا . وكانت الحصيلة قتل سبعة من العرب وجرح ٣٤ .

٩ـ باب العمود ، القدس : ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، ألقت الإرغون قنابل على تجمعات عربية عند باب العمود في القدس ، فقتلت أربعة من المدنيين العرب ويهودياً واحداً ، وجرحت خمسة عشر عربياً آخر .

١٠ـ يافا : في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، هاجمت الإرغون مقهى عربياً في شارع الملك جورج في يافا فقتلت ستة من العرب . وفي فلسطين كلها قُتل في اليوم نفسه أكثر من ٢١ مدنياً من العرب من جراء هجمات صهيونية .

١١ـ أبو كبير ، يافا : ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، فجرت الهاغاناة منزلين عربيين .

١٢ـ كرتيا : ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، فجرت الهاغاناة بعض المنازل في هذه القرية العربية في جنوب البلد .

١٣ـ وادي رُشميا ، حيفا : ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، فجّرت الهاغاناة منزلاً عربياً .

١٤ـ مرآب الحافلات رقم ١ ، حيفا : تم تفجير وحرق عدد من الحافلات من قبل الهاغاناة في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ .

١٥ـ بلد الشيخ : ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، قتلت الهاغاناة عدداً من العرب في هذه القرية الواقعة جنوب شرقي حيفا .

١٦ـ الرملة : ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، فجّرت الهاغاناة وحرقت ١٥ حافلة وسيارة عربية ، وقتلت عربياً واحداً .

١٧ـ طريق بيسان ـ طبريا : ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، حُرقت حافلة عربية .

١٨ـ طريق الخليل ـ بيت لحم : هاجمت الهاغاناة حافلة عربية في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ .

١٩ـ تل الريش ، يافا : ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، فجّرت الهاغاناة منزلاً عربياً .

٢٠ـ طريق بيتح تكفا ـ رأس العين : ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، هاجمت الهاغاناة حافلة عربية ، وجرحت بعض الركاب .

٢١ـ الخصاص : ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، شنت البالماخ ، هجوماً على قرية الخصاص في الجليل الشرقي ، قرب صفد . وقتلت عشرة أشخاص ، منهم امرأة

وخمسة أطفال ، وجرحت خمسة أشخاص . وكتب أوري ميلشتاين ، وهو مؤرخ عسكري إسرائيلي ، في صحيفة « دافار » العبرية اليومية ، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ ، إن موشيه دايان ، الذي قاد القوات المهاجمة ، برر هذة الحادثة على أساس أنها تحدث « نتائج مرغوباً فيها » .

٢٢ـ قزازة : ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، هاجمت الهاغاناة قرية قزازة في الجنوب ، قرب بلدة رحوفوت اليهودية ، وقتل في الهجوم خمسة أطفال من العرب .

٢٣ـ باب العمود ، القدس : ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، قُتل أحد عشر مدنياً عربياً وإثنان من رجال الشرطة البريطانية وجُرح ٣٢ عربياً بفعل هجوم ثان بالقنابل شنته الإرغون على جمهور عربي في باب العمود في القدس .

٢٤ـ مصفاة النفط ، حيفا : في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، وفي الساعة العاشرة والدقيقة عشرين تقريباً ، رمت جماعة من الإرغون ، قنابل على مجموعة من نحو ١٠٠ عامل عربي كانوا واقفين أمام مدخل مصفاة النفط لتسجيل أسمائهم للعمل . وأدى الانفجار إلى مقتل ستة من العرب وجرح ٤٦ آخرين كان ٢٥ منهم في حالة الخطر .

٢٥ـ بلد الشيخ : ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ـ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، شنت الهاغاناة هجوماً على قرية بلد الشيخ ، فقتلت ١٤ مدنياً ، منهم عشرة من النساء والأطفال ، وجرحت ١٣ آخرين .

٢٦ـ حواصة : ليلة ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ - ١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، هاجمت الهاغاناة قرية حواصة المجاورة فقتلت ١٤ مدنياً وجرحت ١٣ آخرين .

٢٧ـ القدس : ١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، مرت جماعة من الإرغون في سيارة مصفحة وألقت قنبلة في شارع عربي مكتظ بالناس . وانفجرت القنبلة فقتلت ١٥ مدنياً عربياً وأصابت ٤٢ آخرين بجروح بالغة . وفي اليوم ذاته ، فجّرت الهاغاناه خمسة منازل عربية في القدس .

٢٨ـ بلدية يافا ومركز الإنعاش : ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، قاد أحد أعضاء شتيرن شاحنة محمّلة قنابل وقاد آخر سيارة جيب ، وكلاهما ، كالعادة ، بالزي العسكري البريطاني ، إلى نهاية زقاق بين بلدية يافا والمركز العربي للإنعاش والإغاثة ومصرف

باركليز . وما أن هرب الإثنان في سيارة الجيب ، حتى اهتزت المدينة بأسرها بفعل انفجار ضخم ، وتصدعت مبان بعيدة عن مكان الحادث . وقد دُمّر مبنى البلدية ومركز الإنعاش تدميراً تاماً ، وقتل ١٧ مدنياً عربياً وجرح ١٦ آخرون . وكان بين الضحايا الكثير من النساء والأطفال .

٢٩ـ فندق سميراميس ، القدس : ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، فجّرت الهاغاناه فندق سميراميس الواقع في ضَاحية القطمون في القدس ، فقُتل ١٢ مدنياً عربياً ونائب القنصل الإسباني ، وجرح اثنان من العرب . وكان بين القتلى أربع نساء وخمسة أطفال .

٣٠ـ باب يافا ، القدس : ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، ألقى خمسة من الإرغون ، يقودون سيارة مصفحة ، قنبلة وسط حشد من باعة الفواكه العرب والمتسوّقين . وقد قتل ثمانية من المدنيين العرب ، وجُرح ٣٩ آخرون مات منهم ستة متأثرين بجروحهم. وكان بين الضحايا نساء وأطفال .

٣١ ـ خربة عرب صُقرير : ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، قُتل خمسة من العرب وجرح خمسة آخرون في هجوم للهاغاناة على قرية عرب صقرير في الجنوب .

٣٢ ـ الشيخ بدر : ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، فجّرت الهاغاناة منزل مختار ضاحية الشيخ بدر في القدس الغربية . وجاء هجوم ثان بعد ذلك بيومين ليدمر ٢٠ منزلاً في هذه الضاحية . وإضافة إلى ذلك ، أصدرت الهاغاناه ، أوامر ترهيبية إلى السكان للرحيل . وفيما بعد ، بُني الكنيست الإسرائيلي على موقع الشيخ بدر .

٣٣ـ حيفا : ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، أدى انفجار ثلاث قنابل وضعتها الهاغاناة ، وفي كل منها نحو ٧٥ رطلاً من المتفجرات ، إلى تدمير ثلاثة منازل عربية في حيفا تدميراً كاملاً .

٣٤ ـ طمرة : ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، هاجمت الهاغاناة قرية طمرة في الجليل الغربي ، مستخدمة رشاشات برن وقنابل يدوية . وقُتل اثنان من القرية كما أصيب ثلاثة آخرون .

٣٥ ـ الصرفند : ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، مر ثلاثة في سيارة يهودية بمقهى عربي في الصرفند على طريق يافا ـ القدس ، وأطلقوا الرصاص على من فيه ، فقتلوا رجلاً وجرحوا ستة آخرين .

٣٦ـ مدرسة مكفيه يسرائيل : ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، اغتالت الإرغون أحد عشر عربياً كانوا في سيارة قرب مدرسة مكفيه يسرائيل إلى الجنوب الشرقي من يافا .

٣٧ـ أبو سويرح : ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، دمّرت الهاغاناة ١٧ منزلاً عربياً في أبو سويرح في جنوب البلد .

٣٨ـ طريق ترشيحا ـ الكابري : ١ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، أطلق اليهود النار على حافلة عربية من قرية ترشيحا ، وقتل اثنان من الركاب وجُرح السائق .

٣٩ـ يافا : ٢ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، فجرت الإرغون ودمّرت أربعة منازل في يافا .

٤٠ـ المجلس العربي في شرق حيفا : ٣ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، انفجرت سيارة فخختها الإرغون بشحنة قوية من المتفجرات في مكاتب المجلس العربي في شرق حيفا ، فأحرقت المبنى وقتلت أربعة مدنيين عرباً وجرحت ثلاثة آخرين من العرب .

٤١ـ طريق القدس ـ يافا : ٤ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، أطلق القناصة اليهود النار من حواجز على طريق يافا ـ القدس الرئيسية فقتلوا اثنين من العرب .

٤٢ـ الطيرة : ٥ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، أُطلقت النار من سيارة أجرة يهودية على شاحنة كانت متجهة من حيفا إلى قرية الطيرة ، فقتلت امرأة تبلغ من العمر ٣٤ عاماً كانت في الشاحنة .

٤٣ـ طريق غزة ـ بئر السبع : ٥ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، وُجد أربعة من المدنيين العرب قتلى وآخر مجروحاً على طريق غزة ـ بئر السبع . وقد أُطلقت النار عليهم من قافلة يهودية مسلحة للهاغاناة .

٤٤ـ رأس العين : ١٠ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، قُتل سبعة من العرب وجُرح سبعة آخرون على يد اليهود قرب رأس العين ، في شمال شرقي اللد .

٤٥ـ محطة حافلات الكرمل العربية رقم ٥ ، حيفا : ١٢ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، توجهت مجموعة من الهاغاناة ، إلى محطة حافلات الكرمل العربية ، وقتلت الحراس العرب وعددهم خمسة ، وأحرقت تسع حافلات .

٤٦ـ دحرجة براميل من المتفجرات في الأحياء العربية ، حيفا : ١٤ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، دحرجت الهاغاناه براميل كبيرة مملوءة متفجرات شديدة الانفجار . وقد تصّدعت في المنطقة أربع وأربعون بناية .

٤٧ـ قسطينة : ١٤ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، قتل أربعة من المدنيين العرب وأُصيب آخر بجروح بالغة من جراء انفجار لغم في قرية قسطينة في الجنوب .

٤٨ـ الرملة : ١٤ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، أحضر ستة أعضاء من الإرغون ، متفجرات دمرت متجراً ومنزلين ، وانتُشلت من الأنقاض جثث ثمانية من المدنيين العرب كان بينهم طفلة في الخامسة وطفل في الثالثة وفتى في الحادية عشرة .

٤٩ـ سعسع : ١٤ـ١٥ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، دخلت قوة كبيرة من البلماخ قرية سعسع العربية ، قضاء صفد على حدود لبنان ، ووضعت متفجرات شديدة في منازل عربية . وقد أُخرجت من الأنقاض جثتا رجل وامرأة ، وجثث تسعة أطفال كان بينها جثة طفلة في العاشرة وجثث خمسة صبيان راوحت أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة . وأُصيب تسعة آخرون بجروح .

٥٠ـ الرملة : ٢٠ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، حدث تفجير إرهابي آخر في الرملة ، على يد الإرغون ، أدى إلى قتل ستة من العرب وجرح واحد وثلاثين ، توفي ستة منهم فيما بعد بسبب جروحهم . وكان بين القتلى أربعة أطفال .

٥١ ـ يازور : ١٢ـ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، شُنّ هجوم يهودي ثان على قرية يازور ، وتم تفجير ثلاثة منازل . وفي ٢٠ شباط / فبراير شُن هجوم ثالث بمدافع الهاون فدُمّر مصنع عربي وقُتل واحد من العرب .

٥٢ ـ سوق حيفا : ٢٠ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، قصفت الهاغاناة الأحياء العربية وسط المدينة ، فقُتل ثلاثة من العرب وجُرح سبعة وثلاثون آخرون .

٥٣ ـ المغار : ٢٠ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، أطلق اليهود النار على شاحنة عربية في مكان قريب من قرية المغار في الجنوب ، وقُتل راكبا الشاحنة العربيان . وفيما بعد وجدت الشرطة البريطانية في بستان للحمضيات قريب من المكان خمسة قتلى من العرب وعربياً آخر مصاباً بجروح بالغة .

٥٤ ـ شرقي اللطرون : ٢٦ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، « أطلقت قافلة يهودية النار على عرب غير مسلحين كانوا في شاحنة شرقي اللطرون ، فقتل اثنان من العرب وجرح خمسة آخرون .

٥٥ ـ بيت دجن : ٢٦ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، هاجم اليهود قرية بيت دجن شرقي يافا ، فقتلوا أربعة من العرب وأصابوا ثلاثة آخرين بجروح بالغة . وتم تفجير مخزن للمحاصيل الزراعية وبضع مضخّات .

٥٦ ـ مرآب في حيفا : ٢٨ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، انفجرت سيارة مفخّخة وضعتها الهاغاناة في مرآب عربي في حيفا ، فأُصيب المرآب ومنزلان بأضرار فادحة ، وقُتل خمسة من المدنيين العرب وجرح أحد عشر آخرون .

٥٧ ـ قنّير : ٢ آذار / مارس ١٩٤٨ ، هاجمت جماعة كبيرة من اليهود قرية قنير العربية وفجّرت نصف منازلها .

٥٨ ـ بناية سلامة ، حيفا : ٣ آذار / مارس ١٩٤٨ ، اعترفت شتيرن بمسئوليتها عن هجوم كبير بالمتفجرات ، فقتلت ١٤ عربياً وجرحت ٢٦ آخرين .

٥٩ ـ الحسينية : آذار / مارس ١٩٤٨ ، هاجمت الكتيبة الثالثة من البالماخ قرية الحسينية مرتين ، وهي قرية في الجليل الأعلى قرب بحيرة الحولة . وفي الهجوم الأول ، في ١٢ آذار / مارس ، فجّرت البالماخ ١٢ـ١٥ منزلاً فقتلت ١٥ عربياً ، كان بينهم عشرة من النساء والأطفال ، وأُصيب عشرون آخرون ، بينهم امرأة ، إصابات بالغة ، وفُقد رجل وأربع نساء ، ولعلهم قُتلوا . وفي الهجوم الثاني ، في ١٦ـ١٧ آذار / مارس ، قُتل أكثر من ثلاثين من العرب . وقد هُجّر السكان ، الذين غادروا القرية ، إلى سورية .

٦٠ـ الغبية التحتا : ١٤ـ١٥ آذار / مارس ١٩٤٨ ، فجّرت الهاغاناة ١٤ منزلاً في قرية الغبية التحتا قرب حيفا .

٦١ـ مجزرة السُميرية : ١٩ آذار / مارس ١٩٤٨ ، أوقف حاجز يهودي سيارتين عربيتين قرب قرية السميرية القريبة من عكا . وأمرت مجموعة من اليهود ، قوامها نحو ٥٠ شخصاً ، الركاب بالترجل والوقوف في صف واحد ، وفتحت النار فقتلت تسعة أشخاص وجرحت ثلاثة آخرين .

٦٢ـ شارع العراق ، حيفا : ٧ آذار / مارس ١٩٤٨ ، قُتل خمسة مدنيين من العرب عندما ألقى اليهود قنبلة في شارع العراق . وتبع ذلك عملية إلقاء قنابل ثانية في ٢٢ آذار / مارس . دمرت بناية من أربعة طوابق وقتلت خمسة مدنيين وجرحت ٤١ آخرين . وكان لهذا الحادث أثر كبير في ترويع السكان المحليين .

٦٣ـ طريق مشمار هشارون – طولكرم : ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٨ ، أوقف اليهود سيارة عربية خاصة وأطلقوا النار عليها ، فقتلوا ثلاثة وجرحوا ثلاثة آخرين .

٦٤ـ المجدل : ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٨ ، أطلق اليهود النار على سيارة أجرة عربية قرب

بلدة المجدل في الجنوب ، فقُتل خمسة من العرب وجُرح اثنان آخران .

٦٥ـ حافلة عربية ، حيفا : ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٨ ، أوقفت سيارة يهودية كانت تعترض الطريق حافلة عربية تقل عمّالاً من الناصرة يعملون في مصفاة النفط ، في طريقهم إلى حيفا . وقذفت المجموعة اليهودية قنابل حارقة على الحافلة ، كما أطلقت النار عليها من الرشاشات ، فقُتل اثنان من الركاب وجُرح ١١ آخرون .

٦٦ـ مسئول القنصلية المصرية ، حيفا : ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٨ ، أُطلقت النار من الحي اليهودي فقُتل السكرتير الأول للقنصل المصري .

٦٧ـ عكا : ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٨ ، هاجم اليهود عمّالاً عرباً عائدين من عكا ، قرب جسر شل في خليج حيفا . فقُتل أربعة وجُرح ١٢ آخرون .

٦٨ـ قاقون : ٢٤ آذار / مارس ١٩٤٨ ، هاجم اليهود قرية قاقون في قضاء طولكرم فدمّروا عشرة منازل وقتلوا خمسة من العرب وجرحوا ثلاثة آخرين .

٦٩ـ المجيدل : ٢٨ آذار / مارس ١٩٤٨ ، نصب حاجز يهودي كميناً لشاحنة فيها عمّال عرب من قرية المجيدل غربي الناصرة كانوا في طريقهم إلى حيفا ، فقُتل اثنان منهم .

٧٠ـ قطار ركّاب القاهرة ـ حيفا : ٣١ آذار / مارس ١٩٤٨ ، فجّرت شتيرن قطار ركاب القاهرة ـ حيفا في أثناء مروره بين مستعمرتى بنيامينا وزخرون يعكوف في السهل الساحلي . وكان المصابون كافة من المدنيين العرب ، وقد قُتل أربعون راكباً وجُرح ستون آخرون .

حواشي الفصل الحادي عشر

١ ـ اعتمد الباحث في هذا الفصل على مرجعين رئيسين :

ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ١ ، ص٥٨٣ـ٥٨٦ ، و ص١١٢ ـ ١١٣ ، والمجلد ٤ ، ص٤٨٨ ـ٤٩٠ .

ـ نور الدين مصالحة : طرد الفلسطينيين ، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (١٨٨٢ـ١٩٤٨) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص١٣٩ـ٢٠١ .

٢ ـ The Military Balance 1995–1996, The International Institute For Strategic Studies, Oxford University Press, London 1995, p. 136.

٣ ـ « محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية » ، ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، مذكور في :

Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refuguee Problem, 1947–1949 (Cambridge : Cambridge University Press, 1987), p. 28

٤ ـ Shabtai Teveth, Ben–Gurion and the Palestinian Arabs (Oxford : Oxford University Press, 1985), pp. 174–175, 215.

٥ ـ رسالة بن غوريون إلى شرتوك بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، مذكورة في :

Simha Flapan, The Birth of Israel : Myths and Realities (London : Croom Helm, 1987), p. 91.

٦ ـ مصالحة ، مرجع سابق ، ص١٥٩ .

٧ ـ Morris, The Birth ... op.cit., pp. 52–54.

٨ ـ مصالحة ، مرجع سابق ، ص١٦٣ .

٩ ـ لمزيد من التفاصيل انظر :

Natanel Lorch, "Plan Dalet", in Walid Khalidı (ed.), From Haven to Conquest (Beirut : Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 755–760, 856–857.

١٠ـ Benny Morris, "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine : The Israel Defence Forces Inteligence Branch Analysis of June 1948", Middle Eastern Studies, Vol. 22, No. 1, January 1986, pp. 5–19.

١١ـ Nur–eldeen Masalha, "On Recent Hebrew and Israeli Sources for the Palestinian Exodus 1947–49." Journal of Palestine Studies, Vol. XVIII, No. 1, Autumn 1988, pp. 127–129.

١٢ـ Morris, The Bırth ... op.cit., p. 229.

١٣ـ Ibid., p. 230.

١٤ـ مصالحة ، مرجع سابق ، ص١٨٣ .

١٥ـ Morris, The Birth ... op.cit., pp. 117–118.

١٦ـ مصالحة ، مرجع سابق ، ص١٨٤ .

١٧ـ وثيقة الأمم المتحدة رقم A/48/278 وتاريخ ١٠/٨/ ١٩٩٣ ، ص١٠٥ـ١٠٦ .

١٨ـ نور الدين مصالحة : طرد الفلسطينيين ، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (١٨٨٢ـ١٩٤٨) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص١٤٣ـ١٥٨ .



الفصل الثاني عشر
السجن والاعتقال والتعذيب

ليس مغالاة أو تجنياً على الحقيقة وصف إسرائيل ، منذ قيامها ، بأنها كسجن كبير يتم في داخله اعتقال الشعب الفلسطيني والتنكيل به ومصادرة حقوقه الإنسانية . وحين امتد الاحتلال إلى بقية الوطن الفلسطيني (١٩٦٧) اتسعت رقعة هذا السجن وازدادت بشكل هائل أعداد الفلسطينيين الذين يساقون كل يوم إلى السجون والمعتقلات الإسرائيلية [١] . وليس هناك إحصاء دقيق يبيّن العدد السنوي للفلسطينيين الذين كانوا يساقون إلى السجون خلال السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ . ولكن المعدّل السنوي للمعتقلين الفلسطينيين خلال هذه الفترة لا يذكر بالنسبة إلى الرقم الذي وصلت إليه أعداد المعتقلين خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى اليوم .

ذهبت بعض الصحف الإسرائيلية [٢] إلى أن واحداً من كل أربعة أشخاص من سكان المناطق المحتلة دخل السجون الإسرائيلية . وقد تصل هذه النسبة خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى واحد من كل ثلاثة أشخاص . وذلك يعني أن أكثر من نصف مليون مواطن عربي زجّ بهم في السجون الإسرائيلية بين العامين ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠ .

أدّى تزايد أعداد المعتقلين الفلسطينيين تزايداً لا يتناسب مع قدرة السجون الإسرائيلية على الاستيعاب إلى حدوث تردٍّ خطير في أوضاع المعتقلين ، وإلى حشر أعداد كبيرة منهم في مساحات ضيّقة نصيب السجين منها في بعض الحالات أقلّ من متر مربع واحد . وامتدّ التدهور إلى الأوضاع الصحيّة والغذائية والنفسية للسجناء العرب .

إزاء هذا التردّي المذهل في أوضاع السجون الإسرائيلية وتزايد الضجة الإعلامية حول الظروف اللاإنسانية التي يحياها السجناء العرب واليهود اضطرّ وزير الداخلية والشرطة في إسرائيل في العام ١٩٧٩ إلى تشكيل لجنة حكومية أطلق عليها اسم « لجنة كينت » ، باسم رئيسها القاضي المتقاعد ماكس كينت ، أوكلت إليها مهمة التحقيق في أحوال السجون الإسرائيلية وتقديم اقتراحاتها لتحسين أوضاعها .

قامت اللجنة بعمل ميداني استغرق أكثر من عامين زارت خلالهما السجون وأجرت تحقيقات ومقابلات مع السجناء والسجّانين ، واطّلعت على كثير من الوثائق السرّية والقانونية وغيرها . ونشرت جريدة دافار الإسرائيلية (٣) النتائج المذهلة التي توصلت إليها هذه اللجنة والتوصيات التي تقدّمت بها ، ومن بينها مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإدخال تغييرات جذرية على السجون . وحذّرت اللجنة الحكومة الإسرائيلية من مغبّة التقاعس عن القيام بهذه الإصلاحات والتحسينات بحجّة غياب الموازنة اللازمة . وعرض تقرير اللجنة الذي جاء في ٢٧٠ صفحة صورة مخيفة لما يجري في السجون الإسرائيلية . ودعا إلى نزع المسئولية عن مصلحة السجون من وزارة الداخلية والشرطة . وأوصت اللجنة بربط مصلحة السجون بوزير الداخلية مباشرة إلى أن يُبَتّ في علاقة المصلحة بالوزارة .

١ ـ السجون الإسرائيلية بالأرقام : لا يعرف العدد الصحيح للسجون الإسرائيلية . إلاّ أنها تصل إلى ما يقارب ثلاثين سجناً تتوزع في أنحاء فلسطين المحتلة كلها (الجزء المحتل منذ ١٩٤٨ والضفة الغربية وقطاع غزة) . هذا عدا معسكرات الاعتقال الجماعية الدائمة أو المؤقتة التي تقيمها السلطات الإسرائيلية عند الحاجة ، وعدا مراكز الاعتقال السرّية التي ينقل إليها بعض المعتقلين وهم معصوبو الأعين ، وليس من المستطاع تحديد مواقعها .

ولابد من الإشارة إلى أن ستة سجون جديدة تم إنشاؤها بعد العام ١٩٨٢ وهي : تل جدود ، ويفتاح إل ، وكلنيت ، وأوشرت ، وشوروق ، وعزراد . و ٧٥٪ من غرف هذه السجون زنزانات انفرادية . وأما بقية الغرف فكل منها مخصصة لثلاثة معتقلين أو أكثر .

٢ ـ السجون في فلسطين المحتلة (١٩٤٨) : تشير معظم المصادر إلى أن في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨ ثمانية عشر سجناً بُني بعضها في عهد الانتداب البريطاني واستحدثت بعضها الآخر السلطات الإسرائيلية قبل حرب ١٩٦٧ وبعدها .

٣ ـ السجون في الضفة الغربية وقطاع غزة : في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٢ سجناً كانت تستعمل كلها قبل حزيران / يونية ١٩٦٧ سجوناً أو مراكز للتوقيف .

٤ ـ معسكرات الاعتقال : ما إن انتهت حرب ١٩٤٨ حتى بدأت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق خطتها للمحافظة على « نقاء الدولة » وذلك بإجبار العرب المتبقين في إطار دولة إسرائيل على النزوح بشتى الوسائل . فعمدت إلى ترحيل العرب من القرى

الحدودية إلى داخل البلاد ، بداعي الأمن ، ووضعتهم في المناطق الجرداء القاحلة ، حيث فرضت عليهم الإقامة الجبرية ، لا يخرجون من مناطق تجمعهم إلا بتصريح خاص ، نادراً ما كانوا يحصلون عليه . كما أنها في بعض القرى منعت الأهالي من الخروج إلى مزارعهم إلا بتصريح مماثل ، عدا الصعوبات الجمة التي يصادفها أي عربي إذا ما حاول الحصول على تصريح لزيارة أهله أو أصدقائه في قرية مجاورة .

ولم تعدم السلطات الإسرائيلية وسيلة لإيجاد مختلف الأعذار لاعتقال الشبان العرب . وأنشأت لذلك معسكرات خاصة في مناطق بعيدة عن العمران ، وتفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة ، تحشر فيها العرب دون تمييز ، وبدون أي سبب سوى رغبتها في أن تذيقهم شتى أنواع التعذيب والإذلال ، وتجبرهم على التخلي عن أرضهم ووطنهم وممتلكاتهم . وقد فرضت السلطات الأمنية الإسرائيلية حظراً تاماً على أنباء هذه المعتقلات ، فلم يسمع بها أحد ، ولم يتصور إمكان وجود معسكرات شبيهة بالمعسكرات النازية أثناء الحرب العالمية الثانية .

٥ ـ أقامت السلطات الإسرائيلية في حدود ١٩٤٨ معسكراً للاعتقال في مستعمرة جديراه (المبنية على أراضي قرية قطرة العربية) غربي القدس . وقد تفتق ذهن قائد المعسكر عن أسلوب جديد يرهب به المعتقلين ويتخلص منهم على مراحل . فاختار يوم ٣١/ ٥/ ١٩٥٠ مئة وعشرين معتقلاً من مختلف الأعمار ، بينهم أطفال لم يتجاوزوا الثامنة من العمر ، وشيوخ تخطوا الثمانين ، وكدّسهم في سيارتي نقل ، وساقهم تحت الحراسة ، عبر بير السبع ، نحو وادي عربة القاحل ، الواقع بين البحر الميت وخليج العقبة ، حيث لا ماء ولا نبات ولا حياة . وطلب قائد الحرس من المعتقلين النزول في موقع يدعى عين حصب . ثم وزعهم إلى مجموعات ، كل مجموعة مؤلفة من خمسة أشخاص . وأمرهم أن يركضوا باتجاه جبال الطفيلة والشوبك في شرقي الأردن ، مجموعة إثر مجموعة . وكان يطلق النار فوق رؤوس كل مجموعة إرهاباً لهم . ولم يزودهم بماء أو طعام . ولقد مات معظمهم من العطش والتعب . والقلة الذين وصلوا إلى بعض الخيام والقرى كانوا شبه أموات .

٦ ـ وبعد حرب ١٩٦٧ ، ضاعفت سلطات الاحتلال عدد معسكرات الاعتقال ، وطورتها لتكون معتقلات جماعية ، وأنشأتها ، في بادئ الأمر ، في ثلاث مناطق جنوبي فلسطين هي نخل وأبو زنيمة والقصيمة . ثم أقيمت معسكرات أخرى في مطلع العام ١٩٧١ أثناء حملة أريئيل شارون – قائد المنطقة الجنوبية يومذاك ـ على

مخيمات قطاع غزة في مناطق وادي موسى والعريش ودير سانت كاترين . وقد نفت السلطات الإسرائيلية إلى هذه المعتقلات آلاف السكان المدنيين من أقارب رجال المقاومة . وقد بُنِيَتْ هذه المعسكرات لتكون قريبة أو ملحقة بمعسكرات الجيش فيتولى الجنود حراسة المَعسكرات ولا يسمح لأحد بالاقتراب منها .

٧ ـ ومعسكرات الاعتقال الجماعية هذه نوعان : الأول يستعمل لتجميع رجال المقاومة وأقربائهم والمشتبه بهم . والثاني معسكرات تجميع السكان أو الاعتقال الجماعي للأهالي . ويتمّ ذلك بإحاطة بعض المناطق أو المخيمات بالأسلاك الشائكة ويحظر الدخول إليها أو الخروج منها إلاّ بإذن خاص من مركز الحراسة العسكري على مدخل المعسكر . وقد أقامت سلطات الاحتلال عدة معسكرات من هذا النوع في قطاع غزة ومنطقة رفح وفي الضفة الغربية .

٨ ـ الفلسطينيون في السجون والمعتقلات الإسرائيلية : تعامل السلطات الإسرائيلية المعتقلين الفلسطينيين على أنهم « إرهابيون » أو « مخرّبون » لا مناضلون سياسيون أو أسرى حرب . ويعود رفض إسرائيل معاملة الفلسطينيين كأسرى حرب إلى إصرارها على حرمانهم من الامتيازات التي تعطيها اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) لأسرى الحرب لما تنطوي عليه هذه الامتيازات من اعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال .

ومن هنا اتّسمت المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون في السجون والمعتقلات الإسرائيلية بالعنصرية واللا إنسانية والوحشية التي تصل إلى حدّ قتل السجناء وتصفيتهم جسدياً أثناء التحقيق . هذا علاوة على عمليات التعذيب الرهيبة والظروف اللا إنسانية القاسية داخل السجون والمعتقلات التي لا تضمن للسجناء الحدّ الأدنى من شروط الحياة الإنسانية سواء من حيث المكان ، أو النوم ، أو الطعام ، أو الهواء ، أو العلاج ، أو زيارة الأقارب ، أو توفير الصحف والكتب ، أو المدة المسموح لهم فيها بمغادرة الغرف والزنزانات إلى الهواء الطلق في باحة السجن ، أو السماح لمندوبي الصليب الأحمر الدولي بزيارتهم والاطلاع على أحوالهم .

وقد أدّت عمليات التعذيب الوحشية إلى موت ٤٩ سجيناً فلسطينياً حتى العام ١٩٨١ ، مات بعضهم أثناء التحقيق وبعضهم الآخر أثناء الإضرابات الكثيرة التي قام بها السجناء العرب احتجاجاً على سوء الأوضاع وطلباً للمعاملة الإنسانية .

ولابد من الإشارة إلى أن المحققين ورجال المخابرات الإسرائيلية يمارسون كل أنواع

التعذيب المعروفة ، بل ويخترعون أساليب جديدة للتعذيب بهدف تحطيم الموقوفين وانتزاع المعلومات منهم حتى ولو أدى ذلك إلى موتهم أو إصابتهم بالعاهات الدائمة . ومن بين أنواع التعذيب التي يمارسها المحققون الصهيونيون الضرب بكل أنواعه ، والتعذيب بالنار والكهرباء ، والتقييد أو الشَّبْح والتعليق بالأغلال ، والتعذيب بالعقاقير الكيماوية ، والحرمان من الحاجات الأساسية كالنوم والأكل والعلاج وقضاء الحاجة ، والتعذيب عن طريق الحقن بالماء ، والتعذيب بالكلاب البوليسية والكلاب المصابة بالأمراض والدمامل المتقيحة ، وأخيراً التعذيب النفسي الذي قد يؤدي إلى الجنون في بعض الحالات .

ولكن المعتقلين الفلسطينيين صمدوا لكل أنواع التعذيب صموداً أثار حقد جلاديهم وكراهيتهم . بل إن السجناء الفلسطينيين حولوا المعتقلات والسجون إلى مدارس لتعليم الوطنية والصلابة ، وإلى معاهد لتخريج المناضلين ضد الاحتلال .

٩ ـ ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقريرها للعام ١٩٦٨ ، أن عدداً من المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب أثناء الاستجواب من قبل الشرطة العسكرية والمحققين ، وأن التعذيب يأخذ الأشكال التالية : التعليق من الأيدي لساعات طويلة حتى يفقد المعتقل وعيه ، التعليق من الأرجل ، الحرق بأعقاب السجائر ، الضرب على الأعضاء التناسلية ، الربط وعصب العينين لأيام طويلة ، عض الكلاب ، استخدام الكهرباء على الرأس والفم والصدر والأعضاء التناسلية ، استخدام الماء البارد والساخن .

ولنضرب مثلاً على وسائل التعذيب الوحشية التي يتبعها المحققون مع الموقوفين الفلسطينيين . فقد نشرت صحيفة الاتحاد التي تصدر في الضفة الغربية المحتلة (٤) تقريراً عن جلسة عقدتها المحكمة العسكرية في اللد يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٦٩ للنظر في قضية تفجير حدثت في « سوبر سول » بالقدس ، والمتهم بها عائشة أحمد فارس عودة ورسمية عودة وثلاثة آخرون .

شرحت المتهمة عائشة أساليب التعذيب الوحشي الذي تعرضت له على أيدي المحققين ، منذ اعتقالها يوم ١/ ٢/ ١٩٦٩ . وقد أجابت على أسئلة محاميها بأنه منذ وصولها إلى شرطة القدس ، بدأ العريف عزرا كليح يضربها على أذنيها ورأسها بعصا ، بينما كان شخص آخر يشدها من شعرها ، ومحققون آخرون كانوا يرفسونها بأقدامهم حتى فقدت الوعي . وبعد ذلك أنزلت على السلم ، وأجريت مقابلة لها مع

رسمية عودة التي كانت في حالة لم تستطع معها عائشة التعرف عليها . ثم أعيدت إلى الطابق الرابع ، حيث ربطت رجلاها بكرسي وضربت . واستمر هذا الضرب طوال الليلة الأولى لاعتقالها ، ولم يغمض لها جفن . وكانت تشعر بدوار ، وفي الصباح أعطاها المحقق ورقة وقلماً وطلب منها كتابة إفادتها . وعندما لم يرق في عينيه ما كتبته مزق الورقة وهددها بخلع ملابسها . وبدأ فعلاً بتنفيذ تهديده بأن خلع عنها البلوزة . وأثناء ذلك دخل الضابط غولان وأخذ يضربها بيديه على وجهها . وأضافت المتهمة أنه ليلة ١٠/ ٣/ ١٩٦٩ تعرضت لتعذيب وحشي قالت عنه إنها لا تستطيع وصفه مهما حاولت ، حيث قام الضابط ماركوس برفقة شخص آخر ، وشرطي يرافقهما ، وضربوها بالسياط على جسمها وقيدوا يديها خلف ظهرها ، وضربوها بأيديهم وركلوها بأرجلهم بعد تعريتها من جميع ملابسها . وأدخل ماركوس عصاه في عضوها التناسلي فأفقدها بكارتها . ونتيجة لذلك اعترفت بكل ما طلب منها وأكثر منه .

١٠ـ نشرت اللجنة العربية ـ الأميركية ضد التفرقة ، تقريراً(٥) تضمن إفادات ثلاثة أطباء متطوعين ، اعتقلتهم القوات الإسرائيلية في أعقاب غزوها لبنان في ٦ حزيران / يونية ١٩٨٢ ، وهم الدكتور جريستوفر جيانو من كندا ، والدكتور ستييز بيرج والدكتور ايويفيند مولر من النرويج . قال الدكتور جيانو في شهادته التي أدلى بها يوم ١٣ تموز / يوليو ١٩٨٢ أمام اللجنة الفرعية لأوربا والشرق الأوسط المنبثقة عن لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي ، بعد أن تحدث عن ظروف عملية الغزو وأهوالها والدمار والخراب اللذين ألحقتهما بالأراضي والبيوت والممتلكات : «أوقف الجنود الإسرائيليون السكان في طابور على شاطئ البحر ليمروا أمام ثلاث سيارات جيب كانت تقف بالمكان وفي كل منها شخص مقنع . وعند مرور طابور المحتجزين أمام السيارات أخرجوا عدداً كبيراً منهم ليضعوا على ظهورهم علامات مميزة ، نقلوا بعدها إلى حائط ووجوههم متجهة نحوه . . . وبهذا الأسلوب اعتقل الإسرائيليون حوالي خمسة آلاف رجل كنت أنا (جيانو) وزميلاي النرويجيان منهم ، بعدها سيق المعتقلون إلى السجون والمعتقلات . . . أما عن الظروف داخل المعتقل فقد كانت عصيبة للغاية . كانت الأيدي موثوقة ، وحرارة الشمس تلسع الأجساد التي أضناها قلة الماء والطعام . . . وكان السجناء يؤخذون إلى غرف التحقيق » .

ويضيف جيانو قائلاً « لقد كان منظر المعتقلين صورة معبرة عن وحشية الأربعين

سجاناً ، الذين كانوا يضربون سجناءهم دون تمييز . . . وكانت الإجابة على من يطلب الماء دائماً بعدم وجود الماء ، وعندما يلح السجين في الطلب يتعرض للإساءة التي يعقبها الضرب والركل » وقال جيانو إن وحشية الضرب والتعذيب بلغت حداً شاهد فيه هو شخصياً أربعة سجناء يموتون نتيجة لهذا العنف الوحشي ، حيث استدعى للكشف على الجثث .

وتقول المحامية الإسرائيلية فيليسا لانجر التي ترافعت في كثير من قضايا المواطنين العرب في المناطق المحتلة أمام المحاكم الإسرائيلية ، تقول في مقابلة صحفية نشرت نصها صحيفة القبس الكويتية (٦) « صدقني إنني عندما أتحدث مع زوجي عن أساليب التعذيب والوضع في السجون فإنه لا يصدق . . . وزوجي رجل تعرض للاعتقال من قبل ألمانيا النازية ، ودخل معسكرات الاعتقال النازية . . . لكن عندما أروي له ما يحدث في السجون ضد المعتقلين العرب ، فإنه لا يكاد يصدق » .

١١ـ ونشرت صحيفة الجارديان البريطانية (٧) مقالة لمايكل ادمز ، وصف فيها وحشية القوات الإسرائيلية في معاملتها الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين . وجاء في تلك المقالة : « عندما أرى صور الأسرى الفلسطينيين في الصحف وأيديهم وأرجلهم مربوطة وأعينهم مغطاة ، لا حيلة لهم في الجو الحار الرطب ، لا أستطيع أن أقلب الصفحة أو أن أفكر في أي شيء آخر . . .

« ولقد كتبت بعد عودتي من الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ في مقال لي إني مررت بظروف تتفاوت بين الجيدة والسيئة ، خلال سجني الذي استمر لمدة أربع سنوات كأسير حرب في ألمانيا ولكن الألمان لم يعاملوني قط بالفظاظة التي يعامل بها الإسرائيليون العرب في قطاع غزة والذين كان أغلبهم من النساء والأطفال ، إن هذه الحقيقة المجردة توضح أهمية توفير الحماية لهؤلاء الفلسطينيين الواقعين في قبضة إسرائيل في معسكرات الاعتقال في جنوبي لبنان » .

١٢ـ ذكر تقرير لمعهد مانديلا صدر في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ ، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز في أواخر العام ١٩٩٣ ما مجموعه ١١,٢٧٣ فلسطينياً(٨) . وبلغ عدد المعتقلين في قطاع غزة فقط في العام ١٩٩٣ : ٤٤١٠ فلسطينيين (٩) .

وبلغ عدد الذين اعتقلتهم إسرائيل من الفلسطينيين في الضفة الغربية في إثر التفجيرات التي وقعت في تل أبيب والقدس وعسقلان في أواخر فبراير / شباط

وأوائل مارس / آذار ١٩٩٦ أكثر من ألف فلسطيني [١٠]، بوصفهم من «الإسلاميين المتشددين» .

وكتبت صحيفة « هآرتس » الإسرائيلية أن وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب أوصت بإرسال قوات الأمن الإسرائيلية إلى مناطق الحكم الذاتي إذا اقتضت الضرورة . ودعت الوحدة التي أنشأها رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريس بعد العمليات الانتحارية في إسرائيل ، ويرأسها رئيس الاستخبارات الداخلية الإسرائيلية (شين بيت) في توصيات قدمتها إلى بيريس ، إلى إبعاد أقارب منفذي العمليات ومصادرة أملاكهم وهدم بيوتهم . وأضافت الصحيفة أن الوحدة اقترحت أيضاً توقيف الناشطين الإسلاميين من دون تهم أو محاكمة ، أي في ما يعرف بالاعتقال الإداري [١١]

حواشي الفصل الثاني عشر

١ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٢ ، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٦ .

٢ ـ صحيفة عل همشمار ، ٥/ ٦/ ١٩٨١ .

٣ ـ صحيفة دافار ، ١٤ و ٢٠ و ٢١/٨/ ١٩٨١ .

٤ ـ صحيفة الاتحاد ، ١٩/ ١٢/ ١٩٦٩ .

٥ ـ صحيفة المدينة السعودية ، ١١/ ٩/ ١٩٨٢ .

٦ ـ صحيفة القبس الكويتية ، ١٨/ ٥/ ١٩٨٤ .

٧ ـ صحيفة الجارديان البريطانية ، ٩/ ٨/ ١٩٨٢ .

٨ ـ وثيقة الأمم المتحدة ، رقم A/49/172 وتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٩٤ ، ص٩٢ .

٩ ـ صحيفة هآرتس ، ٢٠/ ١/ ١٩٩٤ .

١٠ ـ صحيفة الحياة ، ١٦/ ٣/ ١٩٩٦ .

١١ ـ صحيفة هآرتس ، ١٥/ ٣/ ١٩٩٦ .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثالث عشر
الحصار والتجويع

اتجهت السياسة الاقتصادية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ، نحو تحقيق استغلال الطاقات الاقتصادية والبشرية في الأراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي . وقد استهدفت هذه الخطة استغلال الطاقة البشرية لسد النقص الذي تعاني منه إسرائيل ، لخلق أسواق لتصريف المنتجات الإسرائيلية ، ولهدم الاقتصاد الفلسطيني بإيجاد حالة قلق مستمر ، كهدم المنازل وسلب الممتلكات واجراء الاعتقالات ، ورفع ضرائب الاستيراد ، وصعوبة التمويل ، ورفع أسعار المعيشة ، وتقليص الزراعة والاستيلاء على أموال وممتلكات المبعدين والغائبين ، واستغلال العمال العرب . وقد عمدت إسرائيل بشتى الوسائل إلى خنق الاقتصاد العربي والتضييق على السكان في رزقهم في محاولة لإجبارهم على مغادرة البلاد . وهذا بعض ما نورده في الصفحات التالية كدليل على سياسة التجويع التي تنتهجها السلطات الصهيونية ضد عرب الأراضي المحتلة .

لقد جرى تعديل السياسة الزراعية لتوافق متطلبات السوق الإسرائيلية ، أي لصالح الاستثمارات الإسرائيلية التي تستغل هذه الزراعة في مختلف فروعها لتكديس الأرباح . ومن المعروف أن زراعة الحمضيات وتصديرها يحتلان مكان الصدارة في الاقتصاد الأساسي في قطاع غزة ، حيث تغطي زراعة الحمضيات ٨٢ ألف دونم . ولكن الاحتلال أنزل ضربة قاسية بالحمضيات من حيث تضييق الخناق على تصديرها ومن حيث تسلل الاستثمارات الإسرائيلية إلى مجالها . فقد أقام المستثمرون الإسرائيليون معامل لصناعة الحمضيات وشحنها .

ومنذ الاحتلال أصبح التصدير من غزة خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية . فقد منعت سلطات الاحتلال تصدير الحمضيات من ميناء غزة مباشرة ، وفرضت تصديرها عن طريق ميناء إسرائيلي ، وبخاصة ميناء أسدود ، وبينما تمنع إسرائيل تحويل منتوجات غزة إلى إسرائيل ، فإنها تصر على تصديرها ، وبواسطتها أيضاً ، وذلك بحجة الخوف من منافسة

القطاع للمزارعين الإسرائيليين . وأكثر من ذلك فإنها تسمي عملية التصدير بواسطة المصدر الإسرائيلي « عملية تعاون » بين المزارعين والمقاولين الإسرائيليين وبين المزارع العربي ، تعاون لإيصال المنتوج نحو السوق ونحو مراكز تصنيعه . أما تصنيع المنتوجات الزراعية الذي يشمل الحمضيات واللوز والفستق وتعليب الخضار ، فإنه يتم في معامل لمستثمرين اسرائيليين يشتغل فيها عمال عرب .

١ ـ نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت [١] أن وزير الدفاع موشي دايان حين كان وزيراً للدفاع صرح بما يلي « لقد رأيت جوعاً في غزة . وهذا لن يعزز صورتنا الجيدة في الخارج » . وتفسير هذه القولة ، إن قطاع غزة يعاني حالة تدهور اقتصادي خطير لإصابته بنقص شديد في الإنتاج وارتفاع البطالة وهيمنة الإسرائيليين على الصناعة السمكية . ويكفي أن نذكر أن سلطات الاحتلال تمنع تصدير السمك إلى أسواق الضفة الغربية ، مما يضطر التجار لبيع السمك للإسرائيليين بمعدل ليرة واحدة للكيلو ، أي ما يعادل $\frac{١}{٢}$ هذا الثمن في أسواق فلسطين المحتلة . ومما يزيد التدهور الاقتصادي في القطاع وطأة انعدام دخل القطاع من السياحة ، وإصابة الأسواق التجارية بالركود نتيجة لاستمرار سياسة الإرهاب والقمع والتجويع التي تتبعها سلطات الاحتلال مع المواطنين .

٢ ـ وقد تحدث شاهد عن ذلك ، هو جندي إسرائيلي أدلى بشهادته لمجلة صنداي تايمز اللندنية [٢] . قال ذلك الجندي إن وزير الدفاع موشي دايان أقدم على انتهاج سياسة العقوبة الجماعية ، أو بالأحرى سياسة الانتقام من الجميع بحيث راح الجنود الإسرائيليون ينكلون بالمواطنين الأبرياء ويخضعونهم لمختلف أنواع الإرهاب والتعذيب ، حتى أصبح ما يلقاه سكان غزة المدنيون على يد الإسرائيليين يفوق ما يعانيه سكان فيتنام على يد الأميركيين .

تابع الجندي الإسرائيلي حديثه ، وقال ان الجنود الإسرائيليين في غزة لا يكترثون ولا يبالون بأنهم في مدينة يسكنها المدنيون ، فتراهم يصوبون بنادقهم ويطلقون الرصاص على كل رأس يظهر أمامهم في إحدى نوافذ البيوت الممتدة على طول شارع عمر المختار . وهنا وفور سماع طلقة نارية ترى فتيات المدارس الصغيرات يهرعن بسرعة من الشوارع ويهرولن إلى أي مكان يختبئن داخله من الرصاص المنهمر كالمطر . إن منظرهن يدعو إلى الأسى وكأنهن أرانب صغيرة تتراكض خوفاً من أذى الصيادين .

لقد أقدمت السلطات الإسرائيلية على هدم البيوت بتهمة إيواء الفدائيين . كما

قامت بتحويل المدرسة الرئيسية في المدينة إلى معسكر للجيش . والواقع أنه يمكننا القول إن غزة هذه المدينة العربية التي تضم ٦٠ ألف نسمة قد أصبحت تحت الحصار الإسرائيلي ، وأصبحت بلا حياة . ويقول الضباط الإسرائيليون الآن إنهم يتطلعون إلى المستقبل بتفاؤل بعد أن تكون خطة دايان قد أثمرت بإخضاع المدينة للسيطرة الإسرائيلية كلياً .

ويقول هذا الجندي إن المجاعة الرهيبة كانت منتشرة في كل مكان في غزة حيث أمضى فترة خدمته في الاحتياط . لقد وصف الأيام التي قضاها في قطاع غزة بأنها «أفظع ثلاثة أسابيع قضيتها في حياتي» . كان الأطفال العرب يأتون إليه ويبدون استعدادهم وسرورهم للعمل طوال النهار لقاء إعطائهم فضلات الطعام التى تبقى فى صحون الجنود الإسرائيليين أو حتى فضلات الطعام التي تلقى في الزبالة .

وفي أثناء خدمته هناك قام بزيارة مستشفيين حيث كانت أمهات المرضى من الأطفال العرب ، على حد قول ادارتى المستشفيين ، يسرقن بعض الطعام الذي يقدم لأطفالهن المرضى ، من أجل سد غائلة جوعهن . وبالطبع فليست هذه سوى أمثلة بسيطة على الوقائع المذهلة للأوضاع التي تسود حالة السكان العرب في قطاع غزة .

واصل الجندي الإسرائيلي حديثه ، فقال إنه رأى وسمع من زملائه الجنود كيف كانت السلطات الإسرائيلية تعامل العرب في قطاع غزة قبل شهور من بدء فرض العقوبات الجماعية . كما تحدث عن نظام منع التجول الاعتباطي الذي أصبح يفرض على مدينة غزة ، وهو مثل نظام منع التجول الذي كان يفرض على سكان قرية بيت ساحور بالقرب من بيت لحم ، حيث كان يتوجب على السكان البقاء في منازلهم ٢٤ ساعة مستمرة ، وربما سمح لهم بالخروج ساعة أو ساعتين لقضاء الحاجيات الضرورية . ويكفي أن نعرف مدى شدة هذه العقوبة إذا علمنا أوضاع مدينة غزة الصحية حيث يصعب الحصول على الطعام أو الماء في خلال تلك المدة الوجيزة . مع العلم أن حظر التجول كان يفرض على المواطنين الأبرياء تعذيباً وإرهاباً .

ويضيف هذا الشاهد الإسرائيلي قائلاً إن منع التجول كان يفرض على قرى عديدة بهذا الشكل الاعتباطي ، وبصورة مستمرة دون أن يكون في تلك القرى فدائيون . والواقع أن انتقام الجنود الإسرائيليين كان شديداً جداً إذا ما شكّوا بوجود فدائيين . ففي هذه الحالة كان يفرض حظر التجول ولا يسمح إلا للنساء بالبقاء داخل البيوت ، أما الرجال فكانوا ينقلونهم بالشاحنات إلى الصحراء ويعتدون عليهم بالضرب طول

الطريق . وفي الصحراء كانوا يصنفونهم حسب الأعمار إلى قسمين ، ثم يرغمونهم على الجلوس القرفصاء تحت الشمس المحرقة لمدة ثماني ساعات دفعة واحدة .

وكانت هناك طرائق أشد وحشية وأكثر فظاعة ، كما يقول هذا الجندي الإسرائيلي ، كان يلجأ إليها الجنود الإسرائيليون باستمرار في قطاع غزة ، غير أنه لم يشاهدها بنفسه . يقول هذا الشاهد إنه في أثناء احتساء الجنود القهوة داخل خيمته أبلغه ما لا يقل عن ستة جنود إسرائيليين أن أفضل طريقة لمقاومة الفلسطينيين هي أن نحكم الوثاق على أيديهم وأرجلهم ثم نلقي بهم في العراء تحت وهج شمس الصحراء المحرقة . وقال هذا الشاهد أيضاً إن الجنود أخبروه بأنهم كانوا يضربون العرب على رؤوسهم ووجوههم بأعقاب بنادقهم وأسلحتهم الأوتوماتيكية . وكانوا في كثير من الأحيان يضربونهم ضرباً مبرحاً فيكسرون أرجلهم وعظامهم وكثيراً ما كانوا يموتون تحت وطأة الضرب المتواصل الشديد .

٣ ـ وفي إثر حوادث العنف التي وقعت في إسرائيل في الأسبوع الأخير من شهر فبراير / شباط ١٩٩٦ ، في تل أبيب وعسقلان والقدس ، نفذت الحكومة الإسرائيلية فوراً خطة لمحاصرة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتجويع الشعب الفلسطيني وعزله ، وإطلاق حملة واسعة من الاعتقال والنسف والتدمير . وفي إطار تلك الخطة ، قامت القوات الإسرائيلية في الأسبوع الأول من إبريل / نيسان ١٩٩٦ ، بهجوم مفاجئ على بعض قرى الضفة الغربية في منطقة رام الله ، مثل بيرزيت وأبو قش وغيرهما ، استهدف اعتقال جميع الطلبة الفلسطينيين من أبناء قطاع غزة وأسفر الهجوم عن اعتقال ما يزيد على ٤٠٠ شخص حسب قول المصادر الإسرائيلية .

وقام مئات من الجنود الإسرائيليين ووحدات من المظليين وأفراد من جهاز الأمن الداخلي ، المعززين بالدبابات وطائرات الهليكوبتر ، بمحاصرة واجتياح تلك القرى الفلسطينية عند الفجر ، مستخدمين القنابل المضيئة وكشافات الطائرات ، وذلك تنفيذاً لأمر أصدره الجنرال ايلان بيران . وهذا الجنرال ، للعلم ، متخصص في « تأديب » الفلسطينيين الذين يصفونه بأنه سفاح الضفة الغربية . ويذكر له أنه أشرف على هدم ٤٠٠ منزل للفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة حتى الآن .

وصفت الإذاعة الاسرائيلية ذلك الإجراء بأنه أكبر حملة ضد الفلسطينيين قامت بها القوات الإسرائيلية منذ سلمت حكومة تل أبيب ست مدن في الضفة الغربية إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في العام ١٩٩٥ . وقال مسئول في وزارة التعليم الفلسطينية

إن قوات الجيش دخلت عنابر نوم الطلاب ومنازل خاصة في بيرزيت وأبو قش وسردة، واقتادت الجميع إلى ملعب لكرة القدم ، حيث اعتقلت البعض ، وقررت ترحيل البعض الآخر إلى قطاع غزة ، ومنعهم من مواصلة تعليمهم في جامعة بيرزيت .

وذكر الجنرال جابي أوفير المسئول عن الضفة الغربية للصحفيين أن قوات الجيش بالتعاون مع الشرطة والوحدات السرية هاجمت ٥٧ هدفاً بحثاً عن « المشتبه فيهم»[٣] .

وفي الوقت الذي قامت فيه إسرائيل باجتياح قرى رام الله ، كشف النقاب في تل أبيب عن وثيقة أعدها مكتب الجنرال ايلان بيران تحدثت بالتفصيل عن الإجراءات الواجب اتخاذها « لردع » الفلسطينيين وتأديبهم ، بعد العمليات الفدائية التي تمت في القدس وعسقلان وتل أبيب . دعت الوثيقة إلى : قطع المياه والكهرباء والهاتف عن المدن والقرى ، فرض الحصار بشدة على الضفة وغزة ، وقف علاج الفلسطينيين المرضى في مستشفيات إسرائيل ، وقف تزويد المستشفيات الفلسطينية بالأدوية ، وقف عمليات إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية . وبرغم أن الجنرال أوري شاهور منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة نفى بشدة أن الإجراءات التي دعت إليها الوثيقة ستدخل حيز التطبيق ، فإنه تبين لاحقاً أن تلك الوثيقة عبرت بدقة عن توجهات القيادة الإسرائيلية [٤] .

٤ ـ وكانت مجلة ايكونومست البريطانية [٥] قدمت وصفاً دقيقاً لإحكام القوات الإسرائيلية الحصار على الفلسطينيين ، وكيف « أنزلت العقاب بالجميع ، في أضخم وأشرس حملة تأديبية ضد الشعب الذي يفترض أن تتعايش معه في سلام» .

قالت المجلة البريطانية إنه في غضون ساعات من صدور قرار فرض الحصار على الفلسطينيين حول الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية كلها إلى كانتونات (مناطق معزولة أقرب إلى معسكرات الاعتقال) . خضع لتلك العملية ١,٣ مليون نسمة ، يتوزعون على ٤٦٥ مدينة وقرية ، الأمر الذي منع سكان تلك المناطق من التحرك من مكان إلى مكان ، وفرض عليهم أن يبقوا في بيوتهم وداخل نطاق قراهم .

وقالت المجلة ايضاً إن الحصار المفروض تم على ثلاثة مستويات : إغلاق داخلي منع انتقال الفلسطينيين داخل مدن وقرى الضفة والقطاع ، إغلاق طبيعي منع الفلسطينيين من دخول إسرائيل والعمل بها ، عزل اقتصادي منع خروج ودخول المؤن والبضائع في المناطق الفلسطينية .

ولقد أدى العزل إلى منع ٢٠٠ ألف قروى فلسطيني من العمل في المدن . ووصلت نسبة البطالة في الضفة والقطاع إلى ٧٥٪ . وأعلنت وزارة الصحة في مناطق الحكم الذاتي أن ٢٤٥ عيادة طبية لم تستطع العمل ، إما بسبب نضوب الإمدادات الطبية ، أو لعدم تمكن العاملين فيها من الوصول إليها بسبب الحصار . وفى مستشفى القديس يوحنا في القدس الشرقية ١٣ ممرضة فقط من أصل ٦٩ استطعن أن يواصلن عملهن .

ومن بين ما أسفر عنه ذلك الموقف أن خمسة مرضى ماتوا بسبب منعهم من تجاوز نقاط تفتيش الجيش الإسرائيلي ، كان من بينهم فتاة في الحادية والعشرين من العمر ، كانت تعاني من اضطراب في جهازها التنفسي .

لم يقف الأمر عند حد قطع أرزاق العمال وإصابة المرافق العامة بالشلل ، ولكنه تجاوز ذلك إلى تجويع البشر ، والحيوانات والطيور ، وإتلاف وإعدام المنتجات الزراعية في الضفة .

وحسب الايكونوميست فإن قطاع غزة وحده يحتاج إلى ٢٥٠ طناً من الدقيق يومياً. وكان يدخل إلى الضفة ويخرج منها ٤٠٠ شاحنة في اليوم ، لكن إسرائيل حين « ترفقت » بالفلسطينيين - بعد تجويعهم عدة أيام - سمحت بعبور أربعين طناً من الدقيق فقط ، كما أن عدد الشاحنات التي سمح لها بالدخول والخروج لم يزد على أربعين شاحنة .

كانت النتيجة أن شح الخبز ، وتضاعف ثمن الرغيف سبع مرات ، وأصبح كثيرون عاجزين عن شرائه . وحتى حين وصلت كمية من القمح المصري إلى غزة بسعر ٢٣ شاقلاً ، فإن إسرائيل فرضت بيعه بمبلغ ٨٥ شاقلاً ، حتى يصبح في مستوى سعره داخل إسرائيل .

وبسبب الحصار أيضاً فإن المنتجات الزراعية أصبحت تتراكم عند نقاط العبور ، الخضر والفاكهة والزهور التي تصدر إلى الخارج بكميات كبيرة . ثم سمحت إسرائيل بمرور خمس شاحنات من أصل ٧٠ شاحنة محملة بزهور القرنفل وبالوصول إلى موانئ التصدير .

كان طبيعياً أن تصاب تلك السلع الزراعية بالعطب ، وأن يقصم ظهر الضفة والقطاع اقتصادياً . حتى إن أحد الخبراء بالمفوضية الأوروبية في بروكسل قدر أن

خسائر الفلسطينيين بسبب الحصار الإسرائيلي بلغت ٤,٤ مليون دولار يومياً في حين يقدر الفلسطينييون الخسائر بستة ملايين دولار يومياً .

وتختتم الايكونومست تحقيقها الصحفي بقولها « وكما نفد مخزون الأغذية والأدوية عن البشر ، ومنع دخولها إلى الفلسطينيين حتى من الدول المجاورة مثل مصر والأردن ، فإن الحيوانات والطيور لم تكن أفضل حالاً . فقد نفد علفها وطعامها بدوره ، فنفقت الدواب وهزلت الطيور وماتت ، حيث لم تجد غذاءها ، واستحال عليها أن تعيش على المياه » (٦) .

وتابعت مجلة ايكونومست تحليل الوضع العام في الضفة والقطاع في إثر ضرب الحصار عليهما ، فقالت « إن المأساة لا تكمن فقط في اليأس والبؤس اللذين أصبحا عنواناً للحياة في الضفة والقطاع الآن ، ولكنها تكمن أيضاً في حالة الهلع التي انتابت الفلسطينيين خوفاً من المستقبل . هم يخشون أن الإغلاق والحصار بعد أن تما بسهولة وفاعلية هذه المرة ، يمكن أن يصبحا رداً روتينياً يلجأ إليه الإسرائيليون في المستقبل ، كلما شعروا أن ثمة تهديداً أيضاً يلوح في الأفق . فمثل ذلك الإجراء (الإغلاق) قد لا يكون مؤقتاً ، أو كرد فعل على تطرف استثنائي ، بل يمكن أن يصبح شيئاً عادياً يجعل الفلسطينيين محبوسين من الناحية العملية داخل كانتونات أو معازل صغيرة ، شبيهة بالمعازل التي كان أقامها للسود الحكم العنصري في جنوب افريقيا » أضافت الايكونوميست « إن ذلك الاحتمال يجعل الجميع يشعرون بأنهم تحت رحمة كابوس مخيف » .

٥ ـ ونقلت صحيفة الأهرام عن صحيفة « اندبندت » البريطانية رسالة استغاثة من ثلاث فتيات أجنبيات ، قلن فيها : « إن الحصار يحرم الأطفال والمرضى والمسنين من العناية الطبية ، ويمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة ، وفي القرى المحيطة برام الله يعاني السكان من نقص المواد الغذائية الأساسية ، وبخاصة الدقيق ، وبدأت الأسعار ترتفع بشكل حاد في المدينة ، بينما ألقيت ألوف العائلات في الضفة الغربية وغزة في حضيض الفقر ، بعد ما منع الفلسطينيون من الذهاب إلى أعمالهم » . أضافت الرسالة : « قبل يومين توفى وليد عمره ثلاثة أسابيع من التهاب تنفسي ميسور العلاج ، لأن سيارة الإسعاف منعت من إيصاله إلى المستشفى الذي يبعد عشرين دقيقة بالسيارة » (٧) .

٦ ـ يضاف إلى ذلك أن الحصار أدى إلى خسارة حلت بالضفة والقطاع قدرت بمئة وخمسين مليون دولار شهرياً في قطاع الأيدي العاملة فقط (٨) .

٧ ـ ومن بين التعليقات التي صدرت بشأن الحصار الذي فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة في إثر التفجيرات التي حدثت في الأسبوع الأخير من شهر فبراير / شباط ١٩٩٦ ، تلك المقالة التي كتبها المفكر اليهودي « أوري ديفيس » الباحث في «مركز دراسات الشرق الأوسط والإسلام » في جامعة درهم البريطانية ، والتي عنوانها « لا يمكن إزالة الإرهاب السياسي بوسائل عسكرية»(٩) . وقال في تلك المقالة :
« أعطى الناخبون الإسرائيليون أصواتهم لرئيسي وزراء كانا مسئولين عن تنفيذ أعمال إرهابية ضد السكان العرب المدنيين (مناحم بيجين وإسحاق شامير) ، إضافة إلى رئيس وزراء ارتكب جرائم حرب (إسحق رابين) . وفي الوقت الذي صفح فيه الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية عما ارتكبه رابين من جرائم حرب وتهجير وقتل جماعي عند احتلال اللد والرملة عام ١٩٤٨ ، فإن رابين لم يعبر أبداً عن أي ندم أو اعتذار . ولأنه لم يسع للحصول على المغفرة فقد اغتاله ييغال عامير ، الذي لم يعلم كيف يغفر ، بل علم ألا يغفر .

« وعلى الحكومة الإسرائيلية ألا تحاول وقف مسلسل أعمال القتل دون تمييز ، التي تقف وراءها دوافع سياسية ، عبر الانتهاك المتكرر للقانون الدولي وارتكاب جرائم حرب . فالعقوبات الجماعية وإجراءات الطرد والنفي وخطط العزل ، التي لا تمثل سوى سياسات حصار وتجويع وقمع مكرر وتعذيب ، هذه الإجراءات يجب أن ترفض تماماً ، لأنها غير أخلاقية وغير شرعية ، كما أنها غير مجدية .

« ولا يمكن إزالة الإرهاب السياسي بوسائل عسكرية . فالرد على الإرهاب السياسي يجب أن يتم بالتوصل إلى تسوية سياسية . وفي النزاعات الاستعمارية ، لا يمكن لأي تسوية سياسية أن تنجح ، ما لم تستند إلى المساواة في الحقوق والمعاملة المتكافئة » .

٨ ـ وتجمع المعلومات التي وردت من الضفة الغربية وقطاع غزة على أن مخزون الغذاء فيهما آخذ بالتناقص بشكل متسارع ، وهناك نقص حاد في الطحين . ولم تستطع مصر أن توصل الإمداد الغذائي إلى قطاع غزة . ومنعت سلطات الاحتلال المزارعين الفلسطينيين من إيصال محاصيلهم إلى مصر أو الأردن ، الدولتين اللتين بينهما وبين إسرائيل معاهدتا سلام (١٠) .

٩ ـ ونشرت جامعة بيرزيت في الضفة الغربية بياناً قالت فيه إن الحصار الذي يفرضه الجيش الإسرائيلي على الجامعة قد منع حوالي ٩٠٪ من الأساتذة والطلاب من المجيء إلى

الجامعة ، إذ هم من خارج بيرزيت . كما قام الجيش الإسرائيلي بتجميع الطلاب الذين أصلهم من غزة ، ويبلغ عددهم حوالي المئتين ، وأعادهم إلى غزة حارماً إياهم من التعليم (١١) .

١٠ـ وصفت مجلة دير شبيغل الألمانية (١٢) الحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على غزة في أواخر شباط / فبراير ١٩٩٦ . وقالت « بعد مرور شهر من فرض الحصار ، تعاني مدينة غزة - وعدد سكانها ٨٥٠,٠٠٠ نسمة - من حالة كساد . كما يسودها صمت مطبق . فالشوارع ، التي كانت من قبل مليئة بالعربات الكارو المكدسة بالبضائع وبسيارات الأجرة الجماعية ، أصبحت الآن خاوية . ويغلق كثير من التجار محالهم ، فالزبائن لا يملكون المال . ولا يجب أن يتضور أي شخص جوعاً في غزة . ففي الحقول الرملية على ساحل البحر المتوسط ينمو الباذنجان والقرع . ونرى أشجار البرتقال مملوءة عن آخرها بالثمار وحتى الخرشوف تعلف به الحيوانات ولكن منع التجول والحصار سببا المجاعة . وبذلك تقطعت شرايين الحياة عن تلك الأرض المنحصرة بين إسرائيل ومصر .

« وفي السابق كان يتم تصدير ما يزيد على ١١٠٠ طن من الخضروات من غزة يومياً . ولكن منذ أن أغلق الإسرائيليون الحدود ، تعفن المحصول في الحقول . ويحين الآن موسم جني الفراولة والطماطم التي كانت عائلات كثيرة ستعيش العام بأكمله على دخلها . وقد قدر مسئولو الأمم المتحدة الخسائر التي يتعرض لها زارعو غزة بأكثر من مليون ونصف مليون مارك يومياً ، لأن كبار التجار الإسرائيليين ، الذين تربطهم مع الفلسطينيين عقود صارمة ، لم يشتروا منهم أي شيء منذ أسابيع .

« وتذبل خمسة عشر مليون زهرة من القرنفل والورد في صالات الحفظ الباردة في غزة وكان من المقرر تصديرها إلى أوروبا . ويضاف يومياً مليون زهرة أخرى إلى تلك الكمية . كما أن هناك ثلاثين ألف عامل في غزة لم يحصلوا على شيكل واحد ، وفي أغلب الأحوال يكون ذلك العامل هو العائل الوحيد لعائلته التي يتراوح عدد أفرادها ما بين ثمانية وعشرة أشخاص ، وبذلك يفقد ٢٥٠ ألف شخص ـ على أقل تقدير ـ دخلهم الأساسي ، ويضاف عليهم ١٢٢ ألفا آخرون ممن يعملون بالأجر اليومي والذين منعتهم إسرائيل من عبور الحدود منذ بداية الحصار ، وبذلك أصبح ما يزيد بكثير على نصف سكان غزة البالغ عددهم ٨٥٠ ألف نسمة يعيشون بدون مصدر للدخل . وقد رهن كثيرون منهم الحلى الذهبية ، وهي الشبكة التقليدية للنساء العربيات .

« لقد أصبحت غزة سجناً محاطاً بسور لا يمكن اجتيازه . فأهلها مسجونون هنا مثل الماشية والعالم يشاهدهم ولا يعبأ بوضعهم » .

١١ ـ وقبل أن تفرض إسرائيل الحصار على الضفة والقطاع ، شاركت في « مؤتمر صانعي السلام » الذي عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية (١٣/ ٣/ ١٩٩٦) وحضره ممثلو ٢٩ دولة (ملوك ورؤساء دول ، ورؤساء وزراء ، ووزراء) في إثر حوادث التفجير التي وقعت في تل أبيب والقدس وعسقلان . وفسرت إسرائيل ـ ومعها الولايات المتحدة ـ نتائج المؤتمر بأنها « تفويض » تمنحه الدول ، وبخاصة الكبرى منها ، لإسرائيل لكي تستخدم « إرهاب الدولة » ضد الشعب الفلسطيني. ثم تكرس هذا التفويض في اليوم التالي (١٤/ ٣/ ١٩٩٦) حينما حضر الرئيس الأميركي بيل كلينتون اجتماعاً لمجلس الوزراء الإسرائيلي ، حيث أعلن بعده عن توصل الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اتفاق أمني يشمل تعاوناً واسعاً في مجال مكافحة الإرهاب . كما أعلن عن منح إسرائيل مئة مليون دولار لهذه الغاية (١٣) .

لقد فسرت إسرائيل ـ بسوء نية وقصد ـ البيان الذي أصدرته قمة شرم الشيخ بأن بإمكانها أن تعزل الشعب الفلسطيني ، وأن تغلق عليه الحدود ، وأن تعتقل من أبنائه من تشاء ومتى تشاء ، وأن تهدم بيوتهم ، وأن تعذبهم وتهينهم وتظلمهم ، وأن تجوّع الشعب الفلسطيني ، وتمنع عنه المواد الغذائية والطبية . وهكذا فنحن أمام ظاهرة جديدة من « إرهاب الدولة الإسرائيلي » ، المتمتع بمباركة أميركية ، وصمت دولي .

١٢ ـ تبنت الحكومة الإسرائيلية يوم ١٠/ ٣/ ١٩٩٦ خطة للفصل ، هدفها عزل المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) بشريط أمني عرضه كيلو مترين . وتؤدي الخطة إلى جعل الفلسطينيين في منطقة الحزام الممتد من مدينة جنين شمالاً إلى مدينة الخليل جنوباً خاضعين لسيطرة الدوريات الإسرائيلية على امتداد هذا الحزام ، بالرغم من أنهم تحت سلطة الحكم الوطني الفلسطيني . وسيلغي الشريط مفهوم « الخط الأخضر » القديم لمصلحة الشريط الحدودي الجديد الذي قد يتحول ـ بحكم الأمر الواقع ـ إلي فاصل نهائي بين الدولة العبرية والكيان الفلسطيني . إن أخطر ما في هذه الخطة هو وضع عشرات الكيلومترات المربعة من أراضي الحكم الفلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة اغتصاباً ، وتحويلها إلى مراكز انطلاق لهجمات محتملة ضد المدن والقرى والمخيمات القريبة والمحاذية بدعوى ملاحقة « المتسللين » .

وتؤدي خطة الفصل إلى تمكين إسرائيل من الاختباء وراء حاجز من الجدران

والأسلاك الشائكة التي تحرسها الشرطة ودوريات الجيش ونقاط المراقبة الالكترونية والأبراج والكلاب البوليسية . إن ذلك كله يعيد إلى الذاكرة حائط برلين الذي كان رمزاً للحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي والذي عاش من العام ١٩٦٢ إلى العام ١٩٨٩ .

١٣ـ وليس مشروع الحصار والعزل (١٤) هذا بجديد ، فقد كان أقره إسحاق رابين رئيس الوزراء الأسبق ، ثم أحياه من تولوا الحكم بعده . ويتضمن مشروع الحاجز ـ كما تقول صحيفة هيرالد تريبيون ـ حوالي ١٠ نقاط للعبور تقع على طول ٢٠٠ كيلو متر ، وأجهزة رادار متطورة للمراقبة الأرضية ، ومعدات وأجهزة رؤية ليلية ، وعربات مدرعة خفيفة ، وطائرات هليكوبتر .

هذا عن الضفة الغربية ، أما عن قطاع غزة فإن السور الذي يعزله ويحاصره كان قد بدئ ببنائه منذ سنوات كثيرة ، وأنجز مشروعه خطوة فخطوة .

حواشي الفصل الثالث عشر

١ ـ صحيفة يديعوت أحرونوت ، ٣٠/ ٤/ ١٩٦٩ .

٢ ـ ترجمت صحيفة الجريدة اللبنانية ، بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٦٩ ، مقالة مجلة صنداي تايمز اللندنية .

٣ ـ صحيفة الأهرام ، ٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

٤ ـ صحيفة الأهرام ، ٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

٥ ـ مجلة ايكونومست البريطانية ، ٢٣ـ٢٩/ ٣/ ١٩٩٦ .

٦ ـ المرجع نفسه .

٧ ـ المرجع نفسه .

٨ ـ صحيفة الحياة ، ٤/ ٥/ ١٩٩٦ .

٩ ـ صحيفة الحياة ، ١٦/ ٣/ ١٩٩٦ .

١٠ ـ صحيفة الحياة ، ٢/ ٤/ ١٩٩٦ .

١١ ـ المرجع نفسه .

١٢ ـ مجلة دير شبيغل الألمانية ، ٢٥/ ٣/ ١٩٩٦ .

١٣ ـ صحيفة الحياة ، ١٥/ ٣/ ١٩٩٦ .

١٤ ـ صحيفة هيرالد تريبيون ، ١٨/ ٣/ ١٩٩٦ .

الفصل الرابع عشر
العبث بالمقدسات الدينية

منذ أن احتلت إسرائيل القسم الشرقي من القدس العربية في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وهي ماضية في مساع لا تفتر لتهويد المدينة المقدسة بأكملها ، وفي العبث بالتراث الحضاري العربي الإسلامي والتراث المسيحي وتحدّي مشاعر المؤمنين بالديانتين السماويتين الكبيرتين بتغيير معالم مدينة القدس ، الأمر الذي كان موضع استنكار دولي في سلسلة متصلة من القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة .

وقد كان المسجد الأقصى ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، أحد أهم أهداف الإسرائيليين في حملة العبث والتحدي هذه . فقد دأب الشبان الإسرائيليون على اقتحام ساحة المسجد الأقصى والرقص والغناء وإقامة الحفلات الخلاعية والاعتداء على المصلّين المسلمين فيها .

وبتاريخ ٢١/٨/١٩٦٩ تم إحراق المسجد الأقصى [1] بطريقة لا يمكن للسلطات الإسرائيلية أن تكون بعيدة عنها . فقد قامت هذه السلطات بقطع المياه عن منطقة الحرم فور ظهور الحريق ، وحاولت منع المواطنين العرب وسيارات الإطفاء التي هرعت من البلديات العربية من القيام بإطفائه . وكاد الحريق يأتي على قبة المسجد لولا استماتة المواطنين العرب . فقد اندفع هؤلاء ، مسلموهم ومسيحيوهم ، عبر النطاق الذي ضربته قوات الشرطة الإسرائيلية وتمكنوا من إطفاء الحريق . ومع هذا فقد أتى على منبر المسجد واشتعلت النار في سطحه الجنوبي ، وأتت على سقف ثلاثة أروقة وجزء كبير من هذا القسم . وادّعت إسرائيل في البدء أن تماساً كهربائياً كان السبب في الحريق . ولكن تقارير المهندسين العرب أوضحت بجلاء أن الحريق تم بفعل أيد مجرمة مع سبق الإصرار والتصميم ، الأمر الذي اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى الادعاء بأن شاباً استرالياً يدعى دينيس مايكل وليم موهان ، ويبلغ من العمر ٢٨ عاماً ـ وكان قد دخل فلسطين المحتلة قبل أربعة أشهر من وقوع الحريق ـ هو الذي ارتكب الجريمة . وزعمت أنها قبضت عليه

وستقدمه للمحاكمة . ولكن لم يمض وقت طويل حتى أعلنت السلطات الإسرائيلية أن دينيس هذا معتوه وأطلقت سراحه .

استنكر العالمان العربي والإسلامي هذه الجريمة المتعمدة بحق واحد من أهم مقدسات المسلمين في العالم ، وأحد أبرز المعالم الحضارية الإنسانية . ودعي مجلس الأمن الدولي للالتئام لبحث هذه الجريمة واستمع إلى البيانات التي ألقيت أمامه وكانت تمثل غضب العالم من هذا العمل البشع . وبتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٩ أصدر مجلس الأمن قراراً رقمه ٢٧١ يقضي بإدانة إسرائيل لتدنيسها المسجد الأقصى ، ويدعوها إلى إلغاء جميع التدابير التي من شأنها تغيير وضع القدس .

وجاء في مقدمة القرار أن مجلس الأمن يعبّر عن « حزنه للضرر البالغ الذي ألحقه الحريق بالمسجد الأقصى يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي » ، ويدرك « الخسارة التي لحقت بالثقافة الإنسانية » نتيجة هذا الضرر .

وبعد أن استذكر المجلس قراراته وقرارات الجمعية العامة الخاصة ببطلان إجراءات إسرائيل التي تؤثر في وضع مدينة القدس ، وبتوكيد مبدأ عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري ، مضى يقرر أن « أي تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة أو المباني أو المواقع الدينية في القدس ، أو أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا يمكن أن يهدد بشدة الأمن والسلام الدوليين » . وقال المجلس إن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يؤكد الحاجة الملحّة إلى أن تمتنع إسرائيل عن خرق القرارات التي كان المجلس والجمعية العامة قد أصدراها بخصوص القدس ، وإلى أن تبطل جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع المدينة المقدسة . ودعا القرار ٢٧١ إسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري .

ولعل من أخطر الاعتداءات على المسجد الأقصى تلك السلسلة من الحفريات التي قام بها الإسرائيليون حوله وتحته . فمنذ العام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا ، ورغم قرارات الهيئات الدولية المتلاحقة ، تواصل السلطات الإسرائيلية حفرياتها بحجة البحث عن آثار هيكل سليمان . وقد بدأت هذه الحفريات تحت بيوت السكان العرب ، وتحت المساجد والمدارس ، وتحت الحرم الشريف نفسه . فحفرت نفقاً عميقاً وطويلاً تحت الحرم الشريف أدخلت إليه سفر التوراة وأنشأت بداخله كنيساً يهودياً . وفي حفل افتتاح هذا الكنيس ، قال كبير الحاخاميين اليهود : « إننا نحتفل اليوم بافتتاح هذا الكنيس ، وقد أقمناه هنا تحت الحرم مؤقتاً . وغداً سنحتفل بهدم هذا الحرم وقيام كنيسنا الكبير وإعادة بناء هيكلنا على

أرضه ، وهي أرضنا ، ولن يبقى أحد من هؤلاء العرب الغرباء في بلادنا » . وقد لقيت هذه الحفريات استنكاراً دولياً واسع النطاق ظهرت بعض معالمه في مجموعة جديدة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن حول القدس .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أصدر المؤتمر العام الثامن عشر لليونسكو قراراً تاريخياً (٤٢٧/ ٣) يدين إسرائيل لاستمرارها في إجراء الحفريات ، ويدعو المدير العام إلى عدم تقديم أي عون لها في ميادين التربية والتعليم والثقافة إلى أن تحترم بدقة القرارات التي سبق صدورها في هذا الشأن . وعلى الرغم من ذلك استمرت إسرائيل في حفرياتها وعبثها بالطابع الحضاري للقدس عموماً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص تمهيداً لضم المدينة إليها وتهويدها بكاملها .

وامتدت الأيدي الصهيونية إلى الأماكن المقدسة المسيحية . فما إن مضى على احتلال القدس سوى شهرين ، حتى سرق الإسرائيليون يوم ٣/ ٨/ ١٩٦٧ من كنيسة القيامة التاج الأثري المصنوع من الذهب الخالص والمرصع باللالئ الذي يعلو تمثال السيدة العذراء مريم . كما سُرق صليبان من الذهب كانا يزينان التمثال . ولم يقف الانتهاك عند هذا الحد بل أخذت اليهوديات يتسللن إلى أماكن العبادة ومعهن كلابهن ، ويدخلن كنيستي القيامة والمهد بصورة مشينة خليعة .

وقد اعترفت بذلك صحيفة هيرالد تريبيون [٢] بهذه الانتهاكات فقالت « ان الجو الديني في القدس مضطرب ، وإن تصرفات إسرائيل توحي بالاستهانة بكل ما هو ديني ، إضافة إلى المتهتكات اليهوديات اللاتي يدنسن الأماكن المقدسة . وان هذه أمور لم تكن تحدث على الإطلاق في ظل الإدارة العربية لمدينة القدس » .

وأكثر من ذلك قامت جماعة من الشبان والصبية اليهود يوم ٢٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٨ بإفساد الاحتفال بعيد الميلاد المجيد بعزف موسيقى القرب الصاخبة بالقرب من كنيسة المهد ببيت لحم ، أثناء إقامة الصلاة فيها ، بينما انطلقت فتيات يهوديات يرقصن وسط حلقة من المستهترين .

وفي ٢٦ يناير / كانون الثاني ١٩٦٩ أغلقت السلطات الإسرائيلية كنيسة القيامة عندما اعتصمت فيها ٢٤ سيدة مسيحية ومسلمة احتجاجاً على احتلال الإسرائيليين للقدس وانتهاكهم للمقدسات فيها .

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بالتعاون مع المستوطنين الصهيونيين ومنظماتهم

الإرهابية إلى تهويد مدينة الخليل التي جرى احتلالها في حرب ١٩٦٧ . وقد تمكن هؤلاء من قطع مرحلة هامة في عملية التهويد ، من خلال العمل على ثلاثة محاور رئيسية :

١ ـ الاستيطان الاستعماري حول المدينة .

٢ ـ الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي وتحويله تدريجياً إلى كنيس يهودي .

٣ ـ إقامة حي يهودي في قلب مدينة الخليل .

وقد توصل الحاخام مئير كاهانا وجماعته إلى أداء الصلاة بشكل جماعي يوم ١٧/٩/١٩٧٢ في الحرم الإبراهيمي ، والاستيلاء على أجزاء كبيرة منه . وشيئاً فشيئاً ، واصل اليهود استفزازاتهم للمصلين المسلمين ، فبدءوا يقيمون الصلوات والترانيم بأصوات مرتفعة أثناء أداء المسلمين صلواتهم . ثم أخذوا ينفخون في البوق داخل المسجد . وتوالت اعتداءات الإسرائيليين على الحرم من سرقات ومضايقات وتمزيق للمصاحف والدوس عليها بأقدامهم . وقد أدى ذلك إلى وقوع اشتباكات كثيرة ومتتالية بين المصلين المسلمين واليهود المعتدين .

حواشي الفصل الرابع عشر

١ ـ الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، المجلد ٤ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

٢ ـ صحيفة هيرالد تريبيون ، ٩/١٠/١٩٦٧ .

الخـاتمــــة

سيشعر قارئ هذا الكتاب أن الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي يتحدث عن نفسه بنفسه ، من خلال الوقائع والحقائق والوثائق والأدلة والشهادات التي عرض الكتاب أمثلة ونماذج منها ، واستند فيها إلى المراجع التي اعتمد عليها الباحث في تأليف الكتاب ، وأغلبها ـ كما يلاحظ القارئ ـ مراجع اسرائيلية أو غير عربية .

وإذا كان ثمة نتائج كثيرة يمكن أن ينتهي إليها البحث ، فإن أربعاً منها تكون الأكثر تعبيراً والأوثق استخلاصاً :

١ ـ لقد مضى على بدء الغزوة الصهيونية بالعنف والإرهاب لاحتلال فلسطين أكثر من مئة عام ، وعلى قيام اسرائيل ما يقرب من نصف قرن ، أي أن ثلاثة أجيال من الإسرائيليين قد تعاقبت جيلاً بعد جيل ، وهي تحمل العقيدة الصهيونية نفسها ، وتؤمن بالعنف والإرهاب ذاتهما ، وتسعى إلى الخلاص من العرب بالقتل والإبادة والطرد والممارسات العنصرية والتدمير ، أي بالوسائل ذاتها دون تغيير ، سوى ذلك التغيير الذي تبيحه التكنولوجيا الحديثة في وسائل الابادة والتعذيب والتدمير .

٢ ـ إن النفسية الإرهابية الإجرامية لا يمكن أن تتغير بتغيير الأسماء . فتغيير أسماء الهاغاناة والبالماخ والإرغون وشتيرن إلى جيش الدفاع الإسرائيلي ، وتغيير أسماء قادة إسرائيل ورجالها لا يعنيان مطلقاً أن تركيبهم النفسي والخلقي، وتصوّرهم للعلاقات الإنسانية ، وموقفهم من العرب قد تغيرت . فأكثر رجال هذه المنظمات الإرهابية وقادتها هم اليوم من قادة إسرائيل ورجالها ، أو من تلاميذ أو سلالات أو مدارس أو مذاهب أو عقائد أولئك القادة والرجال . ويكفي أن نتذكر ما ارتكبته اسرائيل ، ولا تزال ترتكبه من قتل وتدمير وارهاب ، ضد العرب من مواطني الأرض المحتلة ، وبخاصة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وضد الشعوب العربية الأخرى ، وهو ما حاول هذا الكتاب أن يقدم نماذج من الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي ـ لتتأكد لنا تلك الحقيقة .

٣ ـ يتضح من المصادر الكثيرة المنشورة أن الصهيونيين والإسرائيليين الذين قادوا عمليات الإرهاب ، ثم كتبوا عنها ، وصفوا جرائمهم بدقة ، بحيث تلبسهم جريمة القتل والابادة والارهاب شكلاً وموضوعاً .

٤ ـ تشكل هذه المصادر الأولى في الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي مجموعة فريدة لا مثيل لها في أي تراث تاريخي أو سياسي . ذلك أن القارئ يجد كتباً في عدة لغات كتبها « الكوماندوس » عن أفعالهم أثناء الحروب . وأما أن يجد تراثاً بكامله يبحث في الإرهاب ، ويؤكده ، ويفلسفه ، ويبرر وجوده ، ويعطي تفاصيل أبشع الجرائم ، فهذه ظاهرة جديرة بالتأمل لسبر أغوارها ومعانيها في أدبيات البربرية واللا انسانية في العالم . وقد جاءت كتب هذا التراث الإرهابي من الغرب ، ومن أكبر دور النشر في أميركا وأوروبا ، حيث تنتشر الازدواجية والتناقض في القيم والمواقف ، إذ يعدّ مجرم الحرب الألماني مجرماً ، ويعد مجرم الحرب الإسرائيلي أو الصهيوني مؤسس دولة ورجل دولة .

الفهـــرس

رقم الايداع : ٢٠٠٦/ ٩٧
I.S.B.N. 977 - 09 - 0377 - 9

مطابع الشروق
القاهرة ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)





ولقد كان الإرهاب ، ولا يزال ، أحد المقومات الفكرية الأساسية للحركة الصهيونية ، وأهم الأساليب التي طبقتها الصهيونية لتحقيق غرضها الأول ، وهو إقامة إسرائيل . لذا فقد اقترن إنشاء دولة إسرائيل بأبشع أشكال الإرهاب وأفظع أنواعه . ثم أخذت إسرائيل عن الصهيونية الإرهاب ، فكراً وأسلوباً ، لتمارسه ضد الشعب العربي الفلسطيني والدول العربية .

وتاريخ الحركة الصهيونية وإسرائيل حافل بسلسلة طويلة من أعمال الإرهاب والقتل الجماعي ، بمثل ما هو التراث الفكري الصهيوني والإسرائيلي غني بالأعمال الفكرية التي تعبر عن الإرهاب ، عقيدة ووقائع . فقد نشر قادة الصهيونية وزعماء إسرائيل ومفكروهما مؤلفات كثيرة ، بحثوا فيها الإرهاب ، كعقيدة وسياسة ووسيلة ، وتحدثوا عن المنظمات الإرهابية وأيديولوجيتها ونشوئها وتنظيمها وأهدافها وإنجازاتها والجرائم التي ارتكبتها . ويمكن القول إنه ليس في العالم القديم أو المعاصر تراث عسكري أو سياسي ، لأي شعب من الشعوب ، يشبه التراث الصهيوني والإسرائيلي عن الإرهاب .

وعندما فكرت الصهيونية في إقامة دولة يهودية خالصة في فلسطين ، رأت أن ذلك لن يتم إلا بإبادة سكان البلاد الأصليين ، أو طردهم ، عن طريق الإرهاب . وعلى هذا ، شكّل الإرهاب والعنف ، منذ البداية ، صلب الخطة الصهيونية الرامية إلى احتلال فلسطين .

لقد أصبحت إسرائيل نموذجاً حياً متكاملاً لـ « ارهاب الدولة » وهو نموذج فريد لا يوازيه أو يماثله أي « إرهاب دولة » بين دول العالم . وعلة هذه الفرادة والنموذجية تكمن في أن إسرائيل لا تقيم أي وزن أو اعتبار لأي ميثاق أو التزام دولي أو أخلاقي . وليس في العالم كله دولة تبزّ أو تضاهي أو تماثل إسرائيل في تحللها من كل التزام دولي أو أخلاقي . ولهذا فقد هانت على إسرائيل جميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات والقرارات الدولية التي قامت إسرائيل على أساسها أو انضمت إليها أو أيدتها .